

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباحي) : علي محمد أحمد السهرى كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية (فرع)
الأطروحة مقدمة لبلد درجة : الملاحيات في تخصص : النحو والصرف
عنوان الأطروحة : النحو النحوي في المختصر

وبعد :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

لبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه ، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٤٤٠ هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المناقش الخارجي

المناقش الداخلي

المشرف

الاسم : أ.د. صلاح الدين التوقيع : أ.د. محمد بن محمد الفارسي التوقيع : أ.د. محمد بن محمد الفارسي
الاسم : أ.د. محمد بن محمد الفارسي التوقيع : أ.د. محمد بن محمد الفارسي

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : أ.د. محمد بن محمد الفارسي

التوقيع : أ.د. محمد بن محمد الفارسي
١٤٤٠/٦/١٩

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٥٩

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة



٣٣٥٩

الخلاف النحوي في "المقتصد"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

تقديم الطالب/علي محمد أحمد الشهري

إشراف الدكتور/سعد حمدان الغامدي

١٠٢٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله وحده، وبعد

فقد تناولت هذه الرسالة البحث في الخلاف النحوي في كتاب المقتصد للشيخ عبد القاهر الجرجاني، حيث رصد الباحث مسائل الخلاف النحوي في هذا الكتاب، ثم قام بدراسة هذه المسائل دراسة مفصلة تعتمد على ما يلي:

أولاً: إيراد أقوال النحاة وآرائهم في مظانها النحوية، بدء بالكتاب وانتهاء بما كتبه العلماء المعاصرون، مع استقصاء لجل ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً.

ثانياً: نسبة الآراء النحوية المختلفة إلى أصحابها اعتماداً على ما في كتبهم، محاولاً في الوقت نفسه التنبيه على سهو بعض العلماء المتأخرين في نسبة الآراء إلى أصحابها.

ثالثاً: مناقشة الآراء النحوية مناقشة علمية مبيناً وجه القوة والضعف فيها اعتماداً على ما قاله علماؤنا المتقدمون.

رابعاً: إبداء الرأي في ما تمت مناقشته ومعارضته، رغبة من الباحث في إبداء الرأي بطريقة علمية حسب قدراته.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في خمسة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد عن الخلاف النحوي، وتذيل بخاتمة سطرت فيها خلاصة ما توصل إليه الباحث.

وقد كانت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الخلاف في البنية، ويقع في خمسة وأربعين مسألة.

الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب، ويقع في خمس وأربعين مسألة.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعاريب، ويقع في تسع مسائل.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل، ويقع في اثنين وعشرين مسألة.

الفصل الخامس: الخلاف في المصطلحات، وقد جاء هذا الفصل في مسألتين.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس، اشتمل أولها على فهرس الآيات الكريمة، ثم اتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة، تلاهما فهرس للأمثال والأشعار والأراجيز، ثم تلاه فهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

عميد كلية اللغة العربية
د. صالح بن جمال بدوي

المشرف
د. سعد بن عثمان العامدي

الباحث
علي بن محمد الشهري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله تعالى الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز وشريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإني مذ كنت طالباً في المرحلة الأولى في قسم الدراسات العليا في جامعة أم القرى، وأنا أرغب في دراسة أثر لعبد القاهر الجرجاني يتعلق بعلم النحو، بعد أن كنت قد تذوقت حلاوة البناء اللغوي، ورأيت عمق إدراك المعنى في التراكيب، فوجهني أحد مشرفي إلى قراءة عميقة في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح، فوجدت أن الشيخ عبد القاهر راسخ القدم في علم النحو إلى حد لا يقل عن مكانته في علوم اللغة والبلاغة، فاخترت هذا الأثر للشيخ عبد القاهر؛ ليكون موضوعاً لأطروحتي للماجستير، فالكتاب يعد أهم كتب الجرجاني النحوية التي تكشف عن شخصيته ومكانته في النحو، وتبين موقعه بين علماء النحو، فضلاً عن أن المقتصد شرح لإيضاح الفارسي العلم المشهور الذي حمل لواء النحو في مرحلة من أخطر مراحل النحو وتطور درسه، فأنشأ مدرسة بغداد في وقت كان فيه الباحثون ينحازون بقوة إما إلى البصرة وعلمائها، أو إلى الكوفة ونحاتها، فأنشأ مدرسة تبلورت فيها آراء نخبة من العلماء، واتضح منهجهم، وأخذوا دورهم الهام في تطور الدرس النحوي، ويكفي هنا أن نذكر أن ابن جني اللغوي البارع كان من بين علمائها وأقرب طلاب الفارسي إليه.

وبدراسة كتاب المقتصد وجدت أن للشيخ الجرجاني شخصية بارزة في علم النحو تهتم بالتعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة بارعة، وبخاصة في دراسة المسائل الخلافية، ولا غرابة في ذلك، فقد عاش الجرجاني في القرن الخامس الهجري، مستوعباً آثار نحاة القرن الرابع أمثال الزجاجي والفارسي وابن جني وغيرهم، ممن امتازوا بالتفوق في الدراسة النحوية، بما خلفوه من آثار ونظرات عميقة في تراثنا اللغوي في عصر كانت فيه الدولة الإسلامية ذات عمق حضاري وثقافي شغل الناس في كل مكان؛ لما احتضنه هذا الفكر من التفاعلات

الفكرية والعلمية والفلسفية التي سادت آنذاك، فأخذ منها العلماء ما يتسق مع منهج تفكيرهم الإسلامي، ووظفوه في خدمة مناهجهم في تناول قضايا لغتهم، وزادوا عليه كثيراً، حتى غدت إنجازاتهم رافداً رئيساً لمناهج التفكير عند الأمم الأخرى التي احتكت بهم، أو تعاملت معهم، فانعكست هذه المعطيات كلها في نشأة علماء ذلك العصر وريث القرون الثلاثة السابقة بكل ما كان فيها، انعكست هذه المعطيات في براعة تفكير عدد من العلماء الأفاضل الذين يعد الجرجاني أستاذاً شامخ الرأس عميق القدم بينهم بما حباه الله من قدرة على الفهم والاستيعاب لآثار العلماء ممن سبقوه، فاستوعب علم النحاة بصريين وكوفيين من سيبويه إلى زمنه، مع عناية خاصة بكتاب سيبويه، فقد كان على دراية به، حتى لكأنه يحفظه عن ظهر قلب.

ولكن إعجابه بسيبويه وبنحاة البصرة لم يمنعه من ذكر مذاهب نحوي الكوفة وبغداد، فهو كثيراً ما يذكر أسماءهم وآراءهم، ويحاورهم ويناقش ما يقولون باستيعاب كامل لآراء مدارسهم وحججهم.

ولما كان كتاب المقتصد في شرح الإيضاح كتاباً نحوياً هاماً في المكتبة النحوية العربية؛ لما تميز به من عرض المسائل النحوية بطريقة جديدة استفاد فيها الجرجاني ممن سلفه من العلماء أمثال الزجاجي والرماني والفارسي وابن جني ممن اهتموا بالتعليل والترتيب في بسط الحجج والأدلة بطريقة علمية منظمة، فإنني أثرت أن أدرس الخلاف النحوي في كتاب المقتصد الذي نرى أن صاحبه بمقدار ما اعتمد على سابقه، وأفاد منهم فإنه قد فتح مجال التأليف في الخلاف للنحاة المتأخرين، وبخاصة أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف. ومن يتأمل كتاب الإنصاف يلاحظ أن الأنباري قد أفاد كثيراً في بناء كتابه مما ورد في آراء الجرجاني، فقد وجدت أن قسماً كبيراً من المسائل الخلافية في المقتصد هي مما أورده الأنباري في إنصافه الذي يعد أوفى كتب الخلاف النحوي في التراث العربي.

وقد كان للشيخ عبد القاهر الجرجاني في تناول المسائل الخلافية وعرضها منهجاً، يعتمد أولهما على ذكر المسألة ومناقشة آراء العلماء فيها منسوبة إلى أصحابها، أما المنهج الآخر فيعتمد على ذكر المسألة ومناقشة الآراء دون نسبتها إلى

أصحابها، إذ يكتفي في بعض الأحيان برد أقوال المخالفين، أو الإشارة إليهم بعبارة مثل "وأما من ذهب، أو أما من قال".

وقد حرصت ودرست مسائل الخلاف في كتاب المقتصد في ضوء ما اتبعه الشيخ عبد القاهر.

أما منهجي في البحث فيعتمد على التالي:

أولاً: أضع للمسألة عنواناً.

ثانياً: أورد ما قاله الشيخ عبد القاهر في المسألة الخلافية بنصه موضعاً موضع الخلاف.

ثالثاً: أفصل القول في المسألة الخلافية، فأورد أقوال النحاة وآراءهم من مظانها النحوية، بدءاً بالكتاب وانتهاء بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، مع استقصاء لكل ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً من جميع الزوايا، وقد حرصت في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة الأسبق فالأسبق.

رابعاً: كثيراً ما يكون في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء لقائلها؛ لذا عنيت كثيراً بذلك، فبينت وجه السهو، ونسبت الآراء إلى قائلها اعتماداً على كتبهم.

خامساً: بعد تفصيل القول في آراء العلماء وأدلتهم أناقش هذه الآراء، وأبين وجه القوة والضعف فيها، مسترشداً في ذلك بما قاله النحاة أنفسهم في مناقشتهم لآراء بعضهم.

سادساً: أوجز القول في نهاية كل مسألة، محاولاً بحرص تلمس الخطى لإبداء الرأي في ما أتممت مناقشته ومعارضته، رغبة مني في تطبيق ما غرسه فينا أساتذتنا الأجلاء في مراحل التحصيل السابقة كلها، فطالما حثونا بقوة على إبداء الرأي بطريقة علمية، ونحن في كنفهم العلمي، نتقوى بإقرارهم، ونسترشد بأقوالهم، ونشد سواعدنا بما يوجهونا إليه، فنحقق لهم رغبتهم في أن نكون ممن يؤمنون على حمل رسالة هم عليها حراص، وعلى قوة من يحملها أكثر حرصاً، تمشياً مع المنهج الإسلامي الحنيف، وتطبيقاً للمنهج

العلمي السليم ، فأنا أكون على صواب في ما أبدية من آراء فذلك بفضل الله، ثم بفضل إرشاد أساتذتي، وإن أخفقت فإنني أجزم الاعتقاد أن ما سيوجهني إليه أساتذتي سيكون له في النفس أجمل موقع، وفي مسيرتي العلمية أجود تأثير، فأنا طالب أحرص على إرشادهم، وأطمع في توجيهاتهم، وأرغب في تقوية مسيرتي العلمية بما يقولون.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في خمسة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه.

أما التمهيد فقد تحدثت فيه عن أسباب الخلاف النحوي وثمرته، وقد وضعت للبحث خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

أما فصول البحث ومنهجي في كل فصل فقد كانت كما يلي:

الفصل الأول : وقد خصص للخلاف في البنية، ويتناول المسائل المتعلقة ببنية الكلمة الواحدة، كالخلاف في أصالة بعض الحروف وزيادتها، أو الخلاف في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، أو الفعلية والاسمية، أو الخلاف في تركيب بعض الكلمات وبساطتها، وقد جاءت مسائل هذا الفصل في إحدى وعشرين مسألة، كما يلي:

- ١- القول في أصل الاشتقاق.
- ٢- أصول الفعل.
- ٣- ماهية الألف واللام في اسم الفاعل.
- ٤- الضمير في أنت.
- ٥- كان بين الفعلية والحرفية.
- ٦- ليس بين الحرفية والفعلية.
- ٧- اللام الأولى في "لعل" بين الأصالة والزيادة.
- ٨- حاشا بين الحرفية والفعلية.
- ٩- سبب بناء الباء على الكسر.
- ١٠- الكاف بين الحرفية والاسمية.
- ١١- رُبَّ بين الحرفية والاسمية.

- ١٢- خلاف في "ما" التعجبية.
- ١٣- أفعال التعجب بين الاسمية والفعلية.
- ١٤- نَعَمْ وَبِئْسَ بين الاسمية والفعلية.
- ١٥- حبذا بين الفعلية والاسمية.
- ١٦- صرف "أحمر" إذا سمي به ثم نكر.
- ١٧- صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.
- ١٨- لن بين البساطة والتركيب.
- ١٩- حذف الياء من الاسم المنقوص المحلى بأل.
- ٢٠- وزن أرطى.
- ٢١- وزن رمان.

وهنا استأذن أساتذتي الأفاضل في أن أقف مع ثلاث مسائل مما ورد في هذا الباب، تعد من أكثر المسائل خلافاً وموضع جدل بين العلماء؛ وذلك لأبين قسماً من منهجي في تناول مسائل هذا الباب بين القدماء والمحدثين، وما كان لذلك من أثر في تطور الدرس النحوي.

أولاً: الخلاف في أصل الاشتقاق.

اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاشتقاق، فعرضت رأي الفريقين وحججهم، وناقشت ما استدلوا به من حجج، وبينت ضعف بعضها، ثم عرضت رأي الجرجاني في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، وبينت ما فيه من جدة وطرافة، ثم انتقلت إلى رأي علماء اللغة المعاصرين، فعرضت رأي الدكتور تمام حسان في هذه المسألة، إذ لم يقر ما ذهب إليه النحاة، وفضل عليه منهج المعجميين، لأن اهتمامهم كان منصّباً على الكلمات نفسها، وليس على صيغها، ثم أتبعته هذه المسألة بخاتمة وضعت فيها رأياً أراه اعتماداً على ما اجتمع لدي من آراء.

ثانياً: كان بين الفعلية والحرفية.

اختلف النحاة في كان، فعدها الجمهور فعلاً نظراً لشكلها ولقبولها بعضاً من خصائص الأفعال، وعدها المبرد والزجاجي من الحروف نظراً لمعناها ولعدم

قبولها حدّ الفعل، وقد استقصيت في هذه المسألة كل ما قاله النحاة، وعرضت آراء العلماء فيها مبيناً وجه القوة والضعف في كل رأي، ثم عرضت رأي الدكتور مهدي المخزومي والدكتور خليل عمايره من المعاصرين، ثم ختمت المسألة بخاتمة بينت فيها أنّ عدّ (كان) من الحروف كما ذهب المبرد والزجاجي يخدم المعنى كثيراً، فهي تفتقر إلى أهم خاصية من خواص الفعل، وهي الدلالة على الحدث.

ثالثاً: نعم وبئس بين الفعلية والاسمية.

وهي من أبرز المسائل الخلافية التي دار فيها الجدل بين علماء المدرستين، إذ عدها البصريون من الأفعال، بينما صنفها الكوفيون من الأسماء، وقد عرضت لرأي كل فريق وما استدلل به من أدلة، مع بيان وجه القوة والضعف فيما استدلوا به، وتبين بعد المناقشة أنّ نعم وبئس تفتقران إلى كثير من خصائص الأفعال والأسماء، فهي لا تدل على حدث وزمن، ولا تتصرف كما تتصرف الأفعال ولا تشير إلى مسمى، ولا تقبل علامات الاسم من تتوين وإضافة وإسناد، ثم تناولت بعد ذلك آراء علماء اللغة المعاصرين، فعرضت رأي الدكتور تمام الذي عدّ نعم وبئس من الخوالف، ثم رأي الدكتور خليل عمايره الذي عدّها أدوات لتأكيد المدح والذم، ثم أنهيت المسألة بخاتمة بينت فيها ما أراه على ضوء ما اجتمع لديّ من آراء.

الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب

ويتناول هذا الفصل المسائل الخلافية التي تتعلق بالمفردات في التركيب الجملي، كالخلاف في جواز تقديم بعض الكلمات، نحو: جواز تقديم الفاعل على فعله، وجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وجواز تقديم التمييز على عامله، أو كالخلاف في جواز ورود بعض التراكيب، كالعطف على العاملين، أو العطف على المضمّر المخفوض من غير إعادة الخافض، أو كالخلاف في حذف بعض العناصر من التركيب كجواز حذف الفاعل أو حذف مفعولي ظن وأخواتها.

وقد تضمن هذا الفصل خمساً وأربعين مسألة، يعد الخلاف فيها محوراً رئيساً في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً على حد سواء، فهي في التراكيب المرتبطة بالدلالة. وقد وضعنا في متن الرسالة تحت عنوان الباب قائمة بهذه المسائل، يضيق المقام عن ذكرها هنا.

وسأجتزئ من هذا الفصل مسألتين من المسائل الخلافية؛ لأبين منهجي في تناول مسائل الباب.

أولاً: دخول الفاء في خبر "إن" نحو: إن الذي يأتينا فله درهمان

تعدّ هذه المسألة من المسائل المشكّلة عند النحويين، فالفاء الرابطة لا تكون إلا مع أدوات الشرط، والشرط منتف هنا؛ ولهذا اختلف النحاة في جواز دخول هذه الفاء، فأجاز سيبويه ذلك، بينما منعه الأخفش، مع أنه يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ دون شروط، وبتتبع المظان النحوية وجدت أن أكثر النحويين ينسبون إلى سيبويه جواز دخول الفاء، وينسبون إلى الأخفش منع دخول الفاء، إلا الجرجاني فقد عكس القضية، فبينت ذلك السهو من الجرجاني، وبينت حجج المجيزين والمانعين، واخترت جواز دخول الفاء، وبينت أسباب ذلك، ثم قويت ما ذهبت إليه ببعض من القراءات التي جاءت فيها الفاء محذوفة، وأخرى مذكورة.

ثانياً: تقديم الفاعل على فعله

اختلف البصريون والكوفيون في جواز ذلك، فأجاز الكوفيون التقديم، ومنعه البصريون، وقد عرضت رأي البصريين وأدلتهم، وناقشتها مبيناً اعتمادهم على الشكل دون النظر إلى المعنى، ثم تعرضت إلى ما قاله الكوفيون، وبينت اتساقه مع المنهج الوصفي الذي يهتم بالمعنى، وبعد ذلك عرضت ما قاله علماء اللغة المعاصرون، فعرضت رأي الدكتور المخزومي والدكتور خليل عمايره والدكتور عبد القادر المهيري، وبينت ما فيها من وجهة، ثم ناقشت رأي الدكتور المهيري الذي لا يهتم بالحركة الإعرابية ودورها في التركيب الجملي في مثل هذا النمط، ثم أنهيت المسألة بخاتمة بينت فيها ما أراه اعتماداً على ما قاله العلماء، وتحقيقاً للمعنى الذي هو غاية المتكلم والسامع.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعراب

ويهتم هذا الفصل بإعراب بعض من الكلمات في التركيب الجملي، وأوجه الخلاف فيها، وما يترتب على ذلك من معنى وعامل.

وقد جاء هذا الفصل في تسع مسائل هي:

- ١- الخلاف في إعراب كلمة "آية" في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^١.
- ٢- إعراب الاسم المنصوب في باب "كان".
- ٣- أن ومعمولها بعد عسى.
- ٤- كأن وإعراب الجملة بعدها.
- ٥- أن ومعمولها بعد ظن وأخواتها.
- ٦- الجملة بعد الفعل المتعدي "سمع".
- ٧- الاسم الثاني المنصوب بعد استغفر، ومسألة نزع الخافض.
- ٨- تعريف العلم في النداء.
- ٩- علة إعراب الفعل المضارع.

وأستأذن أساتذتي في إيجاز مسألتين من هذا الباب الهام؛ لأبين منهجي فيه، ولأأخذ منهما أنموذجاً يبين رغبتني في الإدلاء برأيي في إطار علمي، وفقاً لما تعلمته من أساتذتي، وتحقيقاً لفضلهم هذا علي.

أولاً: الخلاف في إعراب "آية" بالرفع في قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، إذ اختلف العربون في توجيه قراءة ابن عامر "آية" بالرفع، فمنهم من قدر ضمير شأن، وآية خبر لـ "أن يعلمه"، ومنهم من قدر كان تامة، ومنهم من جعل "آية" هي الاسم، فعرضت لكل هذه الاختلافات، وناقشتها من جميع الزوايا، وبينت ضعف كثير منها بالدليل والحجة، ثم خلصت إلى أن "كان" ناقصة، اسمها "أن يعلمه"، وخبرها "آية"، وقد جاءت هذه القراءة ممثلة للهجات بعض القبائل التي كانت تنصب اسم كان وترفع الخبر، نحو: كان عبد الله قائماً، وعليه قول الشاعر:

أسكرانُ كان ابن المِراغة إذ هجا تميماً بأرض الشام أم متساكر^٢

١ الشعراء: ١٩٧

٢ انظر: الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١: ٤٩.

وقد ناقشت ذلك مناقشة مطولة، موثقاً كل ما توصلت إليه، أو اعتمدت عليه.

ثانياً: أن ومعمولها بعد عسى

اختلف البصريون والكوفيون في إعراب أن وما بعدها، فرأى البصريون أن المصدر في محل نصب على أنه خبر لـ "عسى"؛ لأنها بمنزلة كان، بينما ذهب الكوفيون إلى أن عسى فعل تام، وأن وما دخلت عليه في تقدير البدل، فعرضت هذين الرأيين، وناقشتهما، ثم طبقت عليها حدّ الفعل الذي ارتضاه سيبويه، وبين خصائصه ابن مالك، ثم خلصت بعد ذلك إلى رأي ارتضيته، ودافعت عنه بالحجة والدليل ممّا جاء في كتب التراث، ثم بينت القيمة الدلالية للحرف (أن)، وأنه يفيد التراخي، وليس كما ذهب كثير من النحويين إلى أنه حرف مصدري.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل

وقد جاء هذا الفصل في اثنتين وعشرين مسألة، اشتملت على أهم مواضع الخلاف في الدرس النحوي العربي في موضوع كان وما يزال أكثر موضوعات النحو مجالاً للخلاف، وأثراها في عدد الآراء والأقوال، فلم يند عن هذا الباب من موضوعات الخلاف النحوي القائمة على العامل كثير، حتى إنني أرى أن البحث في هذا الباب ومسائله يمكن أن يطور مع مسائل الباب السابق عليه في التراكيب إلى موضوع يكون عتبة المرور، أو حلقة الوصل بين النحو التعليمي القائم على التركيب الجملي الذي يعتمد على المثال التوضيحي لغرض التعليم، والنحو الدلالي الذي يدرس الجملة والحركة الإعرابية على أنها وحدات في مبنى النص، فكل فيهما موقع، ولكل موقع معنى.

وقد وضعت في صدر الفصل وفي فهرس مضمون الرسالة ثبثاً بالمسائل كلها، يضيق المقام هنا عن ذكرها كاملة، ولكننا سنجتزئ منها ما نستطيع به أن نبين المنهج الذي اتبعنا في مسائل هذا الباب.

وسأجتزئ من هذا الفصل مسألتين للحديث عنهما، وهما ناصب المفعول معنه وناصب المستثنى.

أولاً: ناصب المفعول معه.

اختلف البصريون والكوفيون في العامل في المفعول معه، نحو: جئت وخالداً، وذلك لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل لازم، والفعل اللازم ضعيف لا يقوى على عمل النصب في المفعول معه، ولهذا قال الكوفيون بالخلاف، بينما ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل المتقدم بوساطة الواو، فعرضت لهذا الخلاف ورأي كل فريق، وناقشت الأدلة والحجج، وبينت ما في بعضها من ضعف، ثم خلصت إلى أن المعنى هو الذي نصب هذا الاسم، فقد كانت الحركة الإعرابية أداة طيعة على لسان العربي في عصر السليقة اللغوية، يستخدمها للتعبير عما في نفسه، فلما أراد معنى الجمع فإنه غير الحركة إلى النصب ليفيد معنى المعية بأقصر عبارة وأوجز لفظ.

ثانياً: ناصب المستثنى.

اختلف النحاة في ناصب المستثنى في نحو: جاء القوم إلا زيداً، أو رأيت القوم إلا زيداً؛ وذلك لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل إما أن يكون لازماً، واللازم لا يقوى على هذا العمل، وإما أن يكون متعدياً لمفعول واحد، وقد استوفى هذا المفعول، ونتيجة لهذا اختلف النحاة اختلافاً واسعاً، فذهب جمهور البصريين إلى أن العامل فيه هو الفعل بوساطة إلا، وذهب بعض من البصريين إلى أن العامل هو الفعل فقط، بينما ذهب المبرد إلى أن العامل فعل محذوف، أما الجرجاني فقد كان له رأي مستقل حيث ذهب إلى أن العامل هو إلا.

أما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم أيضاً، فذهب الفراء إلى أن "إلا" مركبة من "إن" التي للتوكيد ولا النافية، فالنصب بإن والإتياع بلا العاطفة.

أما الكسائي فقد كان له في هذه المسألة رأيان، ذهب في الأول أن المستثنى منصوب بـ "أن" محذوفة، والتقدير: جاء القوم إلا أن زيداً لم يأت، وذهب في الرأي الثاني إلى أن العامل في المستثنى هو معنى المخالفة.

وقد عرضت لكل هذه الآراء المتشعبة وحجج أصحابها، وناقشتها مبيناً ما فيها من قوة ومن ضعف بالحجة والدليل، ثم ختمت المسألة بخاتمة بينت فيها أن

الناصب للمستثنى ليس الفعل أو إلا أو معنى المخالفة.. الخ، وإنما الناصب له هو تمام الكلام، كما يرى ابن عصفور.

الفصل الخامس: الخلاف في المصطلحات

وقد جاء هذا الفصل في مسألتين هما: ركنا الجملة: المسند إليه والمسند، وتسمية نائب الفاعل فاعلاً، وقد بينت في هاتين المسألتين اختلاف علماء النحو في المصطلحات الدالة على أركان الجملة العربية، ثم خلصت بعد عرض الآراء إلى رأي ارتضيته وفقاً لما جاء عند جمهور النحويين.

وقد اقتضى هذا البحث التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فقد كانت جامعة شاملة، حيث اقتضى الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزئيات من آرائهم في مظانها، مما اقتضى أن استقصي المسائل النحوية من أمهات كتب النحو، ومنها الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج وشرح ابن يعيش والرضي، وشرح التسهيل والارتشاف والهمع والأشباه والنظائر وغيرها من المظان النحوية الهامة التي لا يسع المقام لذكرها.

ولم تكن مصادري مقصورة على كتب النحو فقط، فقد كنت كثيراً ما أستعين بما كتبه المفسرون في كثير من المسائل، فكان من مراجعي كشاف الزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والمحزر الوجيز والجامع لأحكام القرآن، وتفسير الفخر الرازي وغيرها من كتب التفسير الهامة.

وقد حرصت في هذا البحث أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، حيثما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن أرجع إلى كتبهم ومقالاتهم وتعليقاتهم، فقد رأيت أن جهودهم تحتاج إلى وقفة تأخذ منها ما يفيد وينفع، ونرد ما لا يتسق مع لغتنا ومناهج تناولها، وقد كان جل تركيزي على أبرز العلماء المحدثين، وأخص منهم الدكتور تمام حسّان والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي والدكتور خليل عمايره؛ لما لآرائهم من وجود وانتشار بين الباحثين، ولما لهم من تأثير في درس اللغوي والتوجيه النحوي المعاصر.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس شمل أولها فهرس الآيات الكريمة، ثم أتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة، تلاها فهرس للأمثال والأشعار والأراجيز، ثم تلاه فهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وبعد فإني أود أن أشيد بدور الأستاذ القدير الدكتور / سعد حمدان الغامدي الذي ساعدني، ووقف بجانبني، وشد من أزري بتوجيهاته ونصائحه الجليّة التي

عادت على البحث والباحث بالنفع الكثير، فله مني خالص الشكر والامتنان والتقدير، أعانه الله، ووفقه، وجزاه عني خير الجزاء.

وللجنة المناقشة شكر نابع من القلب لموافقتهم على قراءة عملي هذا الذي أعده موافقة على إسهامهما في توجيه بنائي العلمي، شأنهما في ذلك شأنهما في مسيرة عطائهما لطلاب العلم الذين ينتظرون منهما العطاء والتوجيه، فالشكر إلى الأستاذ الدكتور صلاح الدين صلاح حسنين وللاستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل مع دعائي إلى الله أن يجزيهما خير الجزاء.

كما أود أن أقدم شكري وافرًا إلى الجامعة التي أسهمت في بنائي العلمي، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبة ممن تولوا ويتولون مهام التوجيه التربوي والأكاديمي في مؤسساتنا العامرة، فالله أسأل أن يوفق الجامعة بهيئتها الأكاديمية والإدارية، وأخص بالذكر كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا الذي أنتمي إليه، فلهم مني بالغ الشكر لما قدموه ويقدمونه لطلاب العلم في مختلف مراحل التحصيل.

وأقدم شكري إلى مكتبة جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز، وإلى كل من أسهم في بنائي العلمي، وبخاصة في عملي هذا الذي أسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته.

ومني شكر خاص وتضرع إلى السميع العليم أن يجزي عني خير الجزاء كل من أسهم في هذه الرسالة العلمية وفي بناء صاحبها بقليل أو كثير.

وأنا راغب هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة﴾^١، لأعبر عن رغبتني في الدعاء لأفراد أسرتي كلهم، وأخص والدي طالباً منه لهم المغفرة والرحمة، فاللهم ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً، وكما وقفنا حياتهما لي كبيراً. اللهم تقبل مني صادق الدعاء.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنة جديدة إلى لبنات درس النحوي، فإن كنت أصبت فله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فجلاً من لا يخطئ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد

الخلاف النحوي: أسبابه وثمرته

نشأ علم النحو في القرن الثاني الهجري، فجاءنا على أكمل وجه في كتاب سيبويه الذي يعد أوفى كتاب في نحو العربية وتصريفها وأصواتها، فهو خلاصة جهد العلماء السابقين الذين يعد الخليل بن أحمد أبرزهم.

ولمّا كان المسلمون قد انفتحوا على حضارات العالم القديم الفارسية والهندية واليونانية عن طريق الترجمة فإنّ الدرس النحوي قد مرّ بمراحل عديدة، كان في كل مرحلة منها يتأثر بالجو الفكري السائد في ذلك العصر، وكان من نتائج ذلك ظهور الخلافات النحوية الكثيرة بين العلماء في تفسير الظواهر اللغوية.

ولا نبتعد كثيراً إذا قلنا إنّ الخلاف النحوي بين العلماء قد بدأ في مرحلة مبكرة من تاريخ الدرس النحوي العربي، حتى قبل أن يؤلف سيبويه كتابه، فمن ينظر في كتب مجالس العلماء والطبقات يلاحظ أنّ بين النحاة المتقدمين أمثال أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر خلافات تتعلق بالعربية ولهجاتها.

ولما كان الخليل بن أحمد مقصد طالبي العلم في عصره، بعد أن كان قد وضع علم النحو، وأرسى قواعده على نظرية العامل والمعمول، فإنّ العلماء بعده قد ساروا على نهجه، فأخذوا بفكرة العامل والمعمول في دراسة اللغة بدءاً بسيبويه إلى يومنا هذا.

وقد كان من أبرز من تتلمذ على الخليل بن أحمد سيبويه الذي يعدّ شيخ نحاة البصرة بعد الخليل، والكسائي مؤسس مدرسة الكوفة كما يرى أكثر الباحثين، وكان الكسائي بعد أن تتلمذ على الخليل بن أحمد، وأخذ علمه، ثم جال في بوادي نجد والحجاز وتهامة قد عاد إلى الكوفة، وقد ألمّ بما قاله الخليل في نظرية العامل والمعمول، فبدأ بعد ذلك يوجه العربية وأساليبها على ضوءها، مبدئياً الرأي في كثير من القضايا والمسائل النحوية، فكان الكسائي بذلك نقطة تحول في تاريخ النحو العربي، استطاع أن يكون لنفسه منهجاً خاصاً على ضوء نظرية العامل، خالف فيه نحاة البصرة في كثير من المسائل الفرعية، فتكون لذلك المنهج الكوفي الذي يستمد كثيراً من مادته من النحو البصري القائم على نظرية الخليل في العامل والمعمول.

ولمّا كان النحويون جميعاً، بصريون وغيرهم من نحاة الكوفة وبغداد والأندلس، يصدرّون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة وهي السماع والقياس واستصحاب الحال، فإنّ الخلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة، ولا إلى خلاف في الأصول التي يقوم عليها النحو، وإنّما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل، وإلى اختلافهم في النظر إلى أصوله.

وقد كان من آثار ذلك الاختلاف الواسع في مسائل النحو الفرعية، يدل على ذلك أنّ من يقرأ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري وكتاب التبيين للعكبري يجد أنّ الاختلاف في المسائل الخلافية بين العلماء لا يرجع إلى خلاف في أصول النحو وفي النظرية التي يقوم عليها، وإنّما يرجع إلى اختلافهم في المسائل الفرعية المترتبة على التوجيه في ضوئها.

وكان الدكتور إبراهيم السامرائي قد ذهب إلى أنّه لا وجود للمدارس النحوية في الدرس النحوي العربي، إذ إنّ كل النحاة، سواء ممّن كانوا في البصرة أو الكوفة أو بغداد أو الأندلس يصدرّون في دراسة اللغة عن نظرية العامل والمعمول، يقول الدكتور السامرائي: "إنّني أرفض هذا المصطلح الجديد وهو مدرسة؛ وذلك لأنّ الاختلاف بين النحاة بصريين وكوفيين ليس من طبيعته ومواده أن يؤلف مدرسة".^١

وهذا هو ما نميل إليه، إذ إنّ النحويين جميعاً على اختلاف مذاهبهم يصدرّون في دراسة العربية عن نظرية واحدة وأصول واحدة، يؤيد ما يقوله الدكتور السامرائي أنّ الخلاف النحوي لم يكن قائماً بين البصرة والكوفة، وإنّما كان في كثير من الأحيان يرجع إلى خلاف بين علماء البصرة أنفسهم أو الكوفة، فكثيراً ما يختلف سيبويه مع يونس أو الأخفش، وهم بصريون، وكذلك الأمر مع الكوفيين، فقد يوافق الكسائي أو الفراء نحاة البصرة، وقد يختلفان فيما بينهما، بحيث يكون لكل منهما رأي مستقل.

وقد كان هدفنا من هذا التمهيد الكشف عن الأسباب الحقيقية التي كان لها دور هام في توسيع دائرة الخلاف، وقد توصلنا بعد الإطلاع على كتب النحو إلى أنّ

^١ في النحو العربي (مقالة): الدكتور إبراهيم السامرائي، مجلة أبحاث اليرموك المجلد الثاني عشر العدد الأول ١٤١٤هـ ص ٢٠١.

هناك مجموعة من الأسباب التي ذكر بعضاً منها العلماء والباحثون السابقون، فعدوا منها الأسباب الجغرافية والسياسية، ولكن رأينا أن نذكر هذه الأسباب ذكراً دون تفصيل مع الإحالة إلى مواضع تفصيل القول فيها لمن يرغب في مزيد^١.

أمّا الأسباب التي نرى أن نتوقف معها، ولم يذكرها كثير من الباحثين السابقين فهي كما يلي:

أولاً: الاختلاف في تطبيق مقتضيات نظرية العامل والمعمول.

ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي بما وهبه الله من ذكاء نادر، وفطنة عجيبة نظرية العامل والمعمول؛ ليفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوءها، فأعجب علماء النحو على مرّ العصور بهذه النظرية أيّما إعجاب، ودرسوا اللغة في إطارها، ووضعوا الأبواب النحوية بناءً على الحركة الناتجة عن العامل، وجعلوا لكل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باباً مستقلاً.

وقد استطاعت نظرية العامل والمعمول أن تواكب اللغة العربية في شتى الحقب والعصور التي مرت عليها، فهي النظرية الوحيدة المتكاملة التي استطاعت أن تصف لنا ظواهر لغتنا على الرغم من كل ما وجّه إليها من انتقادات، كان من أشهرها ما جاء عند ابن مضاء القرطبي في كتابه المشهور "الرد على النحاة".

إلا أن نظرية العامل هذه يؤخذ عليها إصرافها في تفسير وجود كثير من الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، لأسباب عديدة، منها ضعف العامل عن العمل، أو عدم إمكان تقديره، أو عدم اختصاصه... الخ.

ونتيجة لهذا فقد ظهر كثير من الخلافات بين النحويين لمحاولة إيجاد عامل يفسر ويبرر وجود الحركة الإعرابية على الاسم أو الفعل، إذ يستحيل عند النحويين وجود معمول من غير عامل. وإليك بعضاً من الأمثلة التي تبين ما نذهب إليه.

١- قد يكون العامل ضعيفاً لا يقدر على العمل في الاسم أو الفعل، وذلك كالعامل في المفعول معه أو المستثنى، فهذان الاسمان منصوبان، ولا بدّ لهما من ناصب، وليس في الجملة عامل يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل في باب المفعول معه

^١ انظر: الخلاف بين النحويين: الدكتور سيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ٧٠.

لازم، والفعل اللازم ضعيف لا يقوى على عمل النصب في المفعول، أما الواو فلا تعمل؛ لأنها غير مختصة بأحد القبيلين؛ ولهذا ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل السابق بتوسط الواو، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، يقول الأنباري مصوراً هذا الخلاف بين النحويين: "ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيايسة". وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع" في نحو: جئت معه^١.

وكذلك الأمر في الاسم المنصوب على الاستثناء، فهو منصوب ولا عامل في الجملة يفسره، بالفعل في جملة الاستثناء، سواء أكان لازماً نحو: "جاء - قام"، أم متعدياً نحو: "ضرب" لا يمكن أن يعمل في الاسم المنصوب بعد "إلا"؛ لأن اللازم قاصر عن العمل، فلا ينصب مفعولاً، أما الفعل المتعدي فإنه يأخذ مفعوله قبل المستثنى، نحو: ضربت القوم إلا زيدا، فـ "القوم" منصوب بالفعل ضرب، فيبقى المستثنى منصوباً بغير ناصب، وهذا يستحيل عند النحويين، إذ لا بد لكل معمول من عامل، ولذلك تعددت آراء النحويين في إيجاد عامل للاسم المستثنى، يقول الأنباري مصوراً هذا الخلاف الواسع بين النحاة: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو: "قام القوم إلا زيدا"، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن "إلا" مركبة من (إن ولا)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، وحكى عنه أيضاً أنه قال:

^١ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون، ١ : ٢٤٨ م ٣٠.

ينتصب المستثنى؛ لأنه مشبه بالمفعول، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا^١.

٢- وقد يتعذر إيجاد العامل في التركيب الجملي للاسم أو الفعل، وعندئذ يقوم الخلاف بين النحويين، وتتعدد الآراء لمحاولة إيجاد مؤثر أحدث الحركة على آخر الاسم أو الفعل، يظهر ذلك جلياً في خلاف النحويين في رافع المبتدأ، فالمبتدأ اسم مرفوع، ولا عامل ظاهراً في الجملة يمكن نسبة العمل إليه، وليس من الممكن تقدير عامل لفظي يعمل الرفع فيه؛ لأن ذلك يؤدي إلى زوال الابتداء؛ ولهذا لم يكن عند النحاة من بد سوى اختراع عامل يفسر هذه الحركة، إذ يستحيل وجود معمول من غير عامل، وقد قال البصريون بالعامل المعنوي، وهو الابتداء، بينما ذهب الكوفيون إلى ترافعهما، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء"^٢.

٣- وقد لا يتمكن العامل من العمل؛ لأنه غير مختص، وعند ذلك ينشأ الخلاف بين النحويين للبحث عن عامل يفسر الحركة الإعرابية، يظهر ذلك جلياً في الفعل المنصوب بعد واو المعية وفاء السبب، فالواو والفاء لا تعملان في الفعل؛ لأنهما غير مختصتين بأحد القبيلين من الأسماء أو الأفعال؛ ولهذا ذهب البصريون إلى أن العامل في الفعل (أن) مصدرية مقدرة، لا تظهر أبداً، بينما قال الكوفيون بالخلاف، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك" لا تأكل السمك وتشرب اللبن" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن"^٣.

ثانياً: تعدد اللهجات العربية للقبائل:

قام علماء اللغة في القرن الثاني الهجري بجمع المادة اللغوية من القبائل العربية؛ ليقيموا على ما سمعوه من الناطقين بالعربية قواعد النحو والتصريف، ولكن هذا المسموع لم يكن في كثير من الأحيان يجري على سنن واحد، إذ كانت طريقة

١ الإنصاف ١: ٢٦١ م ٣٤.

٢ الإنصاف ١: ٤٤ م ٥٠.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٥ م ٧٥.

الأداء تختلف من قبيلة لأخرى، فقد كانت قبائل العرب في عصر السليقة اللغوية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجد والحجاز وتهامة، وكان لكل قبيلة طريققتها وأسلوبها الخاص في الكلام، وهو ما عرف عند اللغويين القدماء باللغات، يقول أبو عمرو بن العلاء: "أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"^١.

ولعل من المفيد أن نبين أن اللغويين والنحويين الذين جمعوا اللغة في القرن الثاني والثالث لم ينصوا على قبائل بعينها تؤخذ اللغة العربية عنها دون غيرها من القبائل، وقد جاء تحديد القبائل المحتج بها من علماء متأخرين، حددوا القبائل الفصيحة من غيرها بعد أن اكتمل بناء النحو العربي، إذ كانت قد أرسيت أصوله، ووضعت قواعده التي قام عليها في القرن الثاني الهجري.

ولكن بالإطلاع على نصوص هؤلاء العلماء نلاحظ أنهم لم يتفقوا على عدد هذه القبائل، بل إنهم اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً، فما يعدّه بعضهم من القبائل الفصيحة المحتج بلغتها، قد يعدّه آخرون من القبائل غير الفصيحة لمخالطتها العجم. وإليك هذه النصوص مرتبة ترتيباً زمنياً.

يقول الفارابي: "وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم إذعائاً وانقياداً، وهم: قيس وتميم وأسد وطيم، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقيون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"^٢.

ويقول ابن خلدون: "ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية

^١ طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية ص ٣٩.

^٢ كتاب الألفاظ والحروف، أبو نصر الفارابي، ت: محسن مهدي، بيروت ١٩٦٩م، ص ١٤٧.

وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم".^١

ويقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ "الألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم".^٢

يتضح من قراءة النصوص السابقة ما يلي:

أولاً: إنَّ أبا نصر الفارابي هو أول من حدد قبائل الاحتجاج، ولكنه لم يكن من علماء اللغة والنحو الذين جالوا في بوادي العرب، وسمعوا اللغة من أصحابها لكي يتسنى له تحديد القبائل الفصيحة من غيرها، إذ إنَّ من المعلوم أنَّ السماع قد توقف عند علماء اللغة في القرن الرابع الهجري.

ثانياً: إنَّ السيوطي لم ينقل نص أبي نصر الفارابي كما كان عليه في كتاب الحروف، بل إنَّه نقله اعتماداً على محفوظه فيما يبدو، فجاء النص لذلك محوَّراً ومختلفاً عما هو عليه في الكتاب الأصل.

ثالثاً: إنَّ هناك اختلافاً واسعاً بين النصوص الثلاثة السابقة، فقد ذكر الفارابي خمساً من قبائل العرب، هي قيس وتميم وأسد وطِيء وهذيل، بينما زاد السيوطي بعض كنانة، أمَّا ابن خلدون فقد ذكر أنَّ ثقيفاً وخزاعة وغطفان من القبائل المحتج بلغتها، وهذا مخالف لما عند الفارابي والسيوطي، فلم يعدَّ هذه القبائل من القبائل الفصيحة المحتج بلغتها، بل إنَّ السيوطي ذكر أنَّ قبيلة ثقيف من القبائل غير الفصيحة

^١ مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، بدون، ٦١٤.

^٢ الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي، ت: الدكتور محمد فجّال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ص ١٦٢.

لمخالطتها تجار الأمم، يقول السيوطي: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من تقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت لغتهم".^١

ويبدو لنا أن اللغويين الذين جمعوا اللغة في القرون الأولى لم يلتزموا هذا التصنيف الذي ادعاه كل من الفارابي وابن خلدون، وإنما جمعوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد والحجاز وتهامة، دون أن يهتموا بنسبة المسموع إلى قائله. ومما يؤيد ما نذهب إليه أن كتاب سيبويه يقوم على مثل هذا. فكثيراً ما يروي سيبويه أقوالاً غير منسوبة إلى قائلها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك، يقول سيبويه: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل"^٢، ويقول أيضاً: "وزعم يونس أن ناساً من العرب"^٣، ويقول أيضاً: "واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له وويله له"^٤.

ولما جاء النحاة ليقيموا القواعد على هذا المسموع أرادوا أن تكون لهذه القواعد صفة الاطراد، فقاسوا على الكثير الشائع من كلام العرب، واطرحوا ما عداه، ووصفوه بالشذوذ والخطأ دون الالتفات إلى أن هذا الشاذ أو الخطأ هو كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم.

ولما كان النحاة جميعهم يصدر عن دراسة اللغة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل والمعمول فإنهم قد اهتموا بهذه النظرية اهتماماً منقطع النظير،

١ الاقتراح ١٦٣.

٢ الكتاب، ١: ١٨٢.

٣ الكتاب، ١: ٢٦٣.

٤ الكتاب، ١: ٣٣٣.

فحصروا دراسة اللغة في إطارها، دون أن يلتفتوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، تختلف طرق الأداء فيها من قبيلة لأخرى، وكان من نتائج إغفالهم لجانب اللهجات وتعددتها أن توسعت دائرة الخلاف بين النحويين، إذ ربما يرى بعض العلماء أن بعضاً مما منعه النحاة، أو وصفوه بالشذوذ أو الخطأ جائز الورد في العربية، معتمداً في ذلك على ما سمعه من لهجات القبائل الفصيحة، أو مستنداً إلى قراءة سبعية متواترة.

أقول إن كثيراً من الاختلافات النحوية بين علماء النحو مردّها اختلاف لهجات قبائل العرب في كثير من النواحي، سواء كان الاختلاف في الحركة الإعرابية أم في غيرها.

وقد كان من نتائج إغفال النحويين العرب جانب اللهجات ما يلي:

أولاً: خروج كثير من كلام العرب عما وضعه النحويون من قواعد وقوانين، وهذا ما دعا أبا علي الفارسي إلى القول: "شاذ لا يقاس عليه، وهو كثير في كلامهم".
ثانياً: وصف النحاة بعض القراءات السبعية المتواترة بالشذوذ والخطأ، وإليك نماذج من هذا الوصف:

١- قرأ ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^١، وهي قراءة سبعية متواترة^٢، ولكن النحويين لم يقبلوا هذه القراءة، بل ردوها وضعفوها، ووصفوها باللحن، يقول أبو علي الفارسي: "هذا قبيح في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى"^٣.

^١ الأنعام آية ١٣٧

^٢ انظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ٢٧٠

^٣ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ٣: ٤١٢.

ويقول مكي بن أبي طالب: "هذه القراءة فيها ضعف".^١

ويقول الأنباري: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع".^٢

واضح من هذه النصوص أن النحاة قد نصّوا على عدم جواز الفصل بين المتضايقين في كلام العرب اعتماداً على الكثير الشائع، مهملين أن بعضاً من قبائل العرب كانت تجيز ذلك، وقد جاءت القراءة السبعية المتواترة التي قرأ بها ابن عامر ممثلة لها.

٢- قرأ حمزة الزييات ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^٣، بخفض "الأرحام" بالعطف على الضمير المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض، ولكن النحاة لم يقبلوا ذلك، فوصفوا القراءة بالشذوذ واللحن، يقول الزجاج: "القراءة الجيدة نصب "الأرحام"، والمعنى: واتقوا أن تقطعوها، فأما الجر في "الأرحام" فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر".^٤

ويقول أبو البقاء العكبري: "أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفيٌّ تنبيهاً على أصولهم".^٥

يتضح من هذه النصوص أن النحويين نظروا إلى الكثير الشائع من كلام العرب مغفلين أن من عادات بعض العرب اللغوية العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وقد جاءت قراءة حمزة الزييات أحد القراء السبعة الموثوق بهم ممثلة لهذه اللهجة العربية الفصيحة، يقول أبو حيان عن هذا التركيب: "والذي

^١ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١: ٤٥٤.

^٢ البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ، ١: ٣٤٣.

^٣ النساء آية ١

^٤ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ٢: ٦.

^٥ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١: ٤٣٢.

اختاره جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب في العطف عليه^١.

ثالثاً : اختلاف النحويين في توجيه بعض الأساليب العربية التي جاءت عن العرب لمراعاتهم مقتضيات نظرية العامل، وإهمالهم جانب اللهجات.

وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١- اختلف النحويون في باب التنازع، نحو: ضربوني وضربني قومك، وضربني وضربت قومك، اختلافاً واسعاً ابتعد فيه النحويون عن حدود التقنين اللغوي في بحثهم عن الأولى بالعمل، ولو أنهم بينوا أن الأمر مرده إلى اختلاف اللهجات العربية ما خرج باب التنازع بهذه الصورة التي تنقل كاهل الدارس والمتعلم.

وكذلك الأمر في لغة أكلوني البراغيث، فقد كانت مثار جدل طويل بين النحاة في مختلف العصور، وقد كان السبب في نشأة هذا الخلاف بين العلماء مخالفة الاستعمال اللغوي عند العرب لما وضعه النحويون من قواعد تنص على أنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد إلا على سبيل الاشتراك أو العطف، ولو أنهم أدركوا أن هذه لهجة قبيلة عربية وردت في القرآن الكريم، كانت تلك القبيلة تستخدم فيها علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والمجموع نحو: ضربا الولدان، وضربوا الأولاد ما خرج لنا هذا التركيب بهذه الصورة التي تتنافى والمنطق اللغوي.

رابعاً: اختلفوا في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية أو الفعلية، أو الفعلية والحرفية، بناء على اختلاف اللهجات القبلية، يظهر ذلك جلياً في "حاشا" في الاستثناء، فهي عندما تجرّ ما بعدها، نحو: جاء الأولاد حاشا زيد، فإن النحويين يجعلونها حرف جر، وعندما تكون ناصبة فإنهم يجعلونها فعلاً له فاعل مستتر وجوباً؛ لأن حرف الجر لا يعمل النصب أبداً. وكذلك الأمر في (لعل)، فهي حرف مشبه بالفعل إذا نصبت في الغالب الشائع في كلام العرب، ^{أما عند بني عقيل فإنها} حرف جر يعمل الجر.



٢٢٥٩

^١ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ٢: ٦٥٨.

ثالثاً: تأثر النحاة بالدراسات الفلسفية والمنطقية

انفتح العرب على حضارات الأمم السابقة عن طريق الترجمة، فعرفوا الكثير عن حضارات العالم القديم، وبخاصة ما أبدعه اليونانيون في مجال الدراسات الفلسفية والمنطقية، فقد كانت اللغة من ضمن ما اهتم به أرسطو وغيره من كبار علماء اليونان.

وقد كانت مدينة البصرة أكثر الأقاليم انفتاحاً على هذه الحضارات القديمة، فقد أنشئت فيها مدرسة جنديسابور التي كانت تدرس فيها الثقافات الفارسية واليونانية والهندية، لكن أثر هذا الانفتاح على ما جاءت به الحضارة اليونانية لم يظهر في نحاة القرن الثاني والثالث كالخليل وسيبويه والكسائي، وإنما ظهر في نحاة القرن الرابع بخاصة، أمثال ابن السراج والزجاجي والرماني وغيرهم ممن استفادوا من الدراسات الأرسطية على وجه الخصوص، يظهر ذلك جلياً من طريقة تأليفهم التي امتازت بالترتيب والتعليل والاستدلال.

أقول إن كثيراً من نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده قد تأثروا واستفادوا من المنطق الأرسطي، وقد كان ذلك عن طريق أبي نصر الفارابي الذي استطاع بذكائه النادر أن يفهم نتاج أرسطو، ويبينه للناس في ذلك الوقت، فاستفاد منه نحاة القرن الرابع، وبخاصة ابن السراج والزجاجي والرماني الذين ظهرت علامات التأثير واضحة في طريقة تناولهم القضايا والمسائل النحوية، ثم في طريقة تأليفهم.

وقد كان ابن السراج النحوي البصري قد بدأ حياته النحوية مقلداً غيره من النحاة، ولكنه بعد التقائه بالفارابي، وتلمذه عليه استطاع أن يكون لنفسه منهجاً متميزاً في التفكير، استفاد فيه من معطيات علم المنطق، يظهر ذلك التأثير جلياً في طريقة تأليفه كتابه الأصول الذي ظهرت فيه بوادر ترتيب الأبواب النحوية وتبويبها، ثم في كثير من آرائه التي خرج فيها عن إجماع النحاة، يقول في رأي له عن "ليس" في ما يورده عنه السيوطي: "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"^١.

^١ الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ،

أما الزجاجي فقد استطاع أن يستوعب ما قاله الفارابي عن المنطق الأرسطي، ففهمه فهماً جيداً، واستطاع بذلك أن يوظفه في علم النحو بطريقة لم تكن لغيره ممن سبقوه، يظهر ذلك التوظيف في الحدود والتعريفات التي أدخلها في علم النحو، ثم في نظريته لأقسام الكلم، واهتمامه بالعلل، ودور الحركة في المعنى، مما يجعلنا نقول بأن الزجاجي يشكل حلقة هامة من حلقات الدرس النحوي عند العرب.

وكذلك الأمر بالنسبة للرماني الذي يقول عنه أبو علي الفارسي في ما حكاه عنه الأنباري: "وكان يمزج كلامه بالمنطق، حتى قال أبو علي الفارسي: إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"^١.

وقد تمثلت نتائج هذا التأثير بالمنطق في اهتمام النحويين بالحدود النحوية مما جعلهم يخالفون من سبقهم في تقسيم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية والحرفية، ثم في إمعانهم واهتمامهم بنظرية العامل ومقتضياتها، فخالفوا النحويين المتقدمين في بعض الأمور المتعلقة بالعامل والمعمول، وكان من أبرز جوانب التأثير بالمنطق الأرسطي اهتمام نحاة القرن الرابع وما تلاه بالعلة النحوية التي اشتهرت بها مدرسة البصرة أكثر من غيرها.

رابعاً: اهتمام نحاة الكوفة بالقراءات:

تميزت الكوفة بأنها أسبق من البصرة في دراسة الحديث والفقه وعلوم القرآن، فهي تضم ثلاثة من القراء السبعة، وهم الكسائي وحزمة وعاصم، يقول الدكتور مهدي المخزومي: "فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة"^٢.

وهذا ما جعل نحويي الكوفة يخالفون نحاة البصرة في كثير من المسائل النحوية، فقد وسع الكوفيون من دائرة المسموع، فنظروا في مذاهب العرب المختلفة في الأداء؛ ليؤيدوا ويحتجوا لهذه القراءات التي طعن فيها البصريون، ولم

^١ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، بدون، ص ٣١٩.

^٢ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ، ص ٦٦.

يقبلوها، وبخاصة حمزة بن حبيب الزيات الذي طعن البصريون فيه وفي قراءته كثيراً ، يقول أبو الطيب اللغوي عن حمزة بن حبيب: "قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه - أي في حمزة الزيات - ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت، وقول ذوي اللحي العظام منهم "كانت الجن تقرأ على حمزة"، وكيف يكون رئيساً ، وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف ولا مواضع القطع والوصل والهمز"^١.

وكان من نتائج اهتمام الكوفيين بالقراءات أنهم وسعوا دائرة المسموع، فقبلوا ما ورد عن العرب، ولو كان قليلاً، فأقاموا عليه القاعدة النحوية، فخالقوا لذلك ما وضعه البصريون من قواعد في كثير من المسائل، التي منها على سبيل المثال مسألة جواز الفصل بين المتضايقين التي قرأ بها ابن عامر من قوله تعالى: "﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾"^٢، وجواز العطف على المضممر المخفوض كما في قراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^٣.

خامساً: التعصب في المذاهب والشيوخ

منذ أن ابتليت الأمة الإسلامية بالخلاف الذي نشأ بين الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، والبصرة والكوفة تتبادلان العداوات والضغائن في شتى الأمور والمجالات التي امتدت إلى النحو ودارسيه، فقد كان من النحاة من يتعصب لأساتذته وشيوخه، فيحاول لأجل ذلك أن ينتصر لآرائهم ومذاهبهم بالقدح في مذاهب النحاة الآخرين بمخالفتهم فيما يذهبون إليه من آراء.

وقد ظهر هذا التعصب جلياً في المناظرات والمجالس التي كانت تدور بين عالم من البصرة وآخر من الكوفة، ومنها ما دار مثلاً بين اليزيدي والكسائي وبين المبرد وثعلب. ومن يطالع كتاب مجالس العلماء للزجاجي يلاحظ أن كثيراً من

^١ مراتب النحويين واللغويين: أبو الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٥م، ٢٧.

^٢ الأنعام آية ١٣٧

^٣ النساء آية ١

المجالس تدور بين هؤلاء النحاة بخاصة.

وقد كان كل عالم يحاول أن ينتصر لمذهبه وشيوخه معتمداً على لهجة لم تصل الآخرين، أو على توجيه جديد لبعض التراكيب اللغوية، أو على بيان ضعف رأي المخالف بقدحه فيه. وكان من نتائج ذلك توسيع دائرة الخلاف بين النحويين في المسائل الفرعية.

وكان قد ظهر من النحويين من كان يتعصب بشدة لمذهبه وشيوخه، فنراه يقدح في علم المخالفين له ولشيوخه، وقد كان أبو الطيب اللغوي والرياشي من أكثر النحاة عصبية، يقول أبو الطيب اللغوي: "والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم، وقد بينا منزلتهم عند أهل البصرة، فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين في المصريين جميعاً، ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية، ولو كان لاقتخروا به، وباهوا بمكانه أهل البلدان، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزيات"^١.

ويقول الرياشي: "إنما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز"^٢.

وقد قيلت في العصبية أشعار كثيرة منها على سبيل المثال قول اليزيدي في مدح نحاة البصرة، ثم في هجاء الكسائي:

يا طالب النحو ألا فابكِهِ بعد أبي عمرو وحماد
وابن أبي إسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي
إلى أن يقول:

أما الكسائي فذاك امرؤ في النحو حار غير مرتاد
ومما قاله الكوفيون في هجاء نحاة البصرة أبيات لأعشى همدان:
اكسع البصري إن لاقيته إنما يكسع من قل وذل

^١ مراتب النحويين ص ٢٦.

^٢ الفهرست: ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ص ٨٦.

واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل

وعلى أية حال فقد ترك الخلاف النحوي آثاراً إيجابية كثيرة تمثلت في تطور الفكر النحوي على مرّ العصور ممّا عاد على العربية ودارسيها بالنفع.

ويمكن أن نوجز بعض الفوائد والجوانب الإيجابية في خلاف النحاة في ما يلي:

أولاً: لقد كان لبعض علمائنا المتقدمين نظرات ثاقبة في النحو واللغة، خالفوا فيها ما كان عليه جمهور النحويين في أزمانهم، وكان من أهم هؤلاء العلماء محمد بن المستنير قطرب، ورأيه في الحركة الإعرابية ودورها في الكلام، وأبو الفتح بن جني ورأيه في العامل، وابن مضاء القرطبي ورده على النحاة، فقد تركت هذه النظرات وغيرها آثاراً إيجابية كثيرة، تمثلت في تطور الدرس النحوي عند علمائنا المعاصرين، فقد استفاد الباحثون المعاصرون من هذه النظرات والآراء، فبنوا كثيراً من آرائهم ونظراتهم في اللغة عليها، نذكر من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ورأيه في الحركة ودورها^١، فقد كان متأثراً بما قاله قطرب عن الحركة الإعرابية كما جاء في كتاب الإيضاح في علل النحو، أمّا الدكتور إبراهيم مصطفى^٢ فقد تأثر في رأيه بأنّ الرفع علم الإنسان والجر علم الإضافة والنصب علم الخفة بما قاله الزمخشري عن ذلك في كتابه المفصل وكذا بما ورد عن قطرب من آراء.

أمّا ابن مضاء القرطبي فقد لفت بكتابه المشهور "الرد على النحاة" الباحثين إلى أنّ كثيراً ممّا اهتم به النحويون يخرج عن حدود ونطاق الدرس اللغوي، بل إنّهُ ممّا لا يفيد المتعلم والمتكلم شيئاً، وكأنّه يشير بذلك إلى وجوب اتباع المنهج الوصفي في دراسة اللغة، دون الدخول بدارس العربية ومتعلمها في كثير من القضايا والمسائل التي تبتعد عن حدود اللغة كثيراً.

وكان الدكتور تمام حسّان والدكتور خليل عمايره قد استفادا كثيراً ممّا جاء عند علمائنا القدامى، فقد استفاد الدكتور تمام حسّان في رفضه لنظرية العامل

^١ انظر: من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م.

^٢ انظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.

والمعمول، ثمّ في بناء نظريته في القرائن ممّا جاء عند ابن مضاء القرطبي
والشيخ عبد القاهر الجرجاني.

أمّا الدكتور خليل عمايره فقد استفاد في بناء نظريته التوليدية التحويلية من
نظرات بعض اللغويين القدماء الذين يعد الشيخ عبد القاهر الجرجاني أبرزهم.

أقول إنّ علماءنا المعاصرين قد استفادوا كثيراً، في ما قدموه من آراء
ونظريات في اللغة، من الخلاف بين نحائنا القدماء، وقد كان لذلك أثر ملحوظ في
تقدم الدرس العربي ورقيه واستمرار التطور فيه قوياً إلى يوم الناس هذا.

ثانياً: كان من نتائج الخلاف النحوي الهامة أن امتلأت المكتبة النحوية العربية
بالمؤلفات التي تعالج كثيراً من مسائل النحو وقضاياها ممّا عاد على العربية ودارسيها
بالنفع الكثير، فقد مكنت هذه المؤلفات العديدة الباحثين في العربية ونحوها من
الإطلاع على إنتاج العلماء في مختلف العصور، ثم في طريقة تفكيرهم ممّا مكنهم
من تتبع مسيرة النحو العربي الطويلة على مرّ الحقب والعصور، فقد مرّ النحو
العربي بمراحل عديدة كان في كل مرحلة منها يتأثر بالجو الفكري السائد في ذلك
العصر.

وقد كانت طريقة التأليف النحوي تختلف من عصر لعصر تبعاً لاختلاف
الجو الفكري السائد في ذلك العصر، فمن ينظر في كتاب سيبويه وشرح الرضي
على الكافية على سبيل المثال يلاحظ أنّ هناك فرقاً كبيراً في طريقة تناول
والعرض، فسبويه لم يكن يهتم بالحدود والتعريفات وبتطبيق مقتضيات العامل
والمعمول كثيراً، بخلاف الرضي الاسترابادي إذ نراه في شرح الكافية يهتم كثيراً
بالحدود والتعريفات وبتطبيق مقتضيات نظرية العامل بطريقة تدل وتؤكد استفادته
من الدراسات الفلسفية والمنطقية السائدة في عصره، وهذا موضوع يستحق - في ما
نرى - دراسة مستقلة.

وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات إلا أنّها لا تخلو من كثير من الآراء
ووجهات النظر التي يبديها أصحابها في القضية أو المسألة، فقد أسهم كثير من
العلماء المتأخرين في تطور الدرس النحوي ورقيه بما أبدوه من مناقشة وحوار مع
نحائنا القدماء، ثم بما تفردوا به من آراء خاصة تكونت بها شخصياتهم النحوية،

ومن هؤلاء النحاة على سبيل المثال ابن يعيش وابن مالك وابن أبي الربيع وابن هشام وأبو حيان الأندلسي، فقد كانت لهم جهود واضحة أسهمت في تطور الدرس النحوي، ظهر ذلك في اختياراتهم آراء السابقين، وفي الآراء الجديدة التي تفردوا بها.

ثالثاً: إن اختلافات النحويين قد أنصفت كثيراً من القراء، وبخاصة القراء السبعة الذين طعن النحويون في قراءة كثير منهم، فقد طعن النحاة في القراءات التي تخالف ما تنص عليه قواعدهم، فرموها إما بالشذوذ أو بالخطأ، وقد يتعدى الأمر إلى القدح في صاحبها، كما أوضحنا عن طعن البصريين في قراءة حمزة الزييات بخفض "الأرحام" في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^١، وفي قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايقين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُتِلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^٢. وقد تصدى بعض من النحويين لهذا الطعن، فخالفوا ما عليه جمهور النحاة، وبينوا أن القراءات التي خطأوها، ووصفوها بالضعف والشذوذ صحيحة، نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقرأها أصحابه، وأنها جارية على سنن العرب في كلامهم؛ لأن القرآن قد أنزل على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد كان نحاة الكوفة من أكثر النحاة إنصافاً للقراء، ثم ابن مالك وأبو حيان من المتأخرين، يقول ابن يعيش مدافعاً عن حمزة الزييات، عندما ردّ البصريون قراءته في خفضه "الأرحام" بالعطف على الباء: "وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها"^٣.

رابعاً: أسهمت كثير من خلافاً النحاة في حفظ كثير من الأساليب واللهجات العربية الفصيحة التي لم تشملها قواعد النحويين من الضياع والنسيان، فقد بنا النحويون قواعدهم على الكثير الشائع من كلام العرب، واطّرحوا ما عداه، ووصفوه بالخطأ والشذوذ، ولكن بعضاً من العلماء لم يسلموا بما قاله غيرهم من النحاة، فعادوا ما

١ النساء آية ١

٢ الأنعام آية ١٣٧

٣ شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٣: ٧٩.

وصفه الجمهور بالشذوذ أو الخطأ فصيحا في الاستعمال، معتمدين في ذلك على قراءة سبعية متواترة، أو على لهجة فصيحة.

وكان من نتائج هذا الخلاف بين النحاة أن كثرت وتعددت الأساليب الفصيحة في العربية. وهذا ما يسر لأبناء العربية كثيراً من الحرية في الاستعمال اللغوي.

الفصل الأول

الخلافة في البيت

"مسائل الخلاف في البنية"

- ١- القول في أصل الاشتقاق.
- ٢- أصول الفعل.
- ٣- ماهية الألف واللام في اسم الفاعل.
- ٤- الضمير في أنت.
- ٥- كان بين الفعلية والحرفية.
- ٦- ليس بين الحرفية والفعلية.
- ٧- اللام الأولى في "لعل" بين الأصالة والزيادة.
- ٨- حاشا بين الحرفية والفعلية.
- ٩- سبب بناء الباء على الكسر.
- ١٠- الكاف بين الحرفية والاسمية.
- ١١- رَبُّ بين الحرفية والاسمية.
- ١٢- خلاف في "ما" التعجبية.
- ١٣- أفعَل التعجب بين الاسمية والفعلية.
- ١٤- نِعَمْ وَبِئْسَ بين الاسمية والفعلية.
- ١٥- حبذا بين الفعلية والاسمية.
- ١٦- صرف "أحمر" إذا سمّي به ثُمَّ نَكَرَ.
- ١٧- صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.
- ١٨- لن بين البساطة والتركيب.
- ١٩- حذف الياء من الاسم المنقوص المحلي بآل.
- ٢٠- وزن أرطى.
- ٢١- وزن رمان.

القول في أصل الاشتقاق*

تعددت آراء النحاة في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل الاشتقاق، أما الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، فالوصف فرع الفرع، وهذا مذهب انفرد به.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل الاشتقاق، يقول سيبويه: "لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل".^١

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه".^٢

وقد استدل البصريون على أن المصدر أصل الاشتقاق بأدلة كثيرة، وهي:

الأول: إن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل.^٣

الثاني: إن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه في بناء الجملة، أما الفعل فلا يقوم بنفسه؛ لأنه مفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى مما لا يستغني بنفسه، ويفتقر إلى غيره.^٤

* انظر: الكتاب ج ١ ص ١٢، ص ٢١، الأصول ج ١ ص ١٦٢، الإنصاف ج ١ ص ٢٣٥، م ٢٨، التبيين ص ١٤٣ م ٦، شرح المفصل ج ١ ص ١١٠، شرح التسهيل ج ٢ ص ١٧٨، شرح الرضي ج ٣ ص ٣٩٩، البسيط ج ١ ص ١٦٨، الارتشاف ٢: ٢٠٢، شرح التصريح ١: ٣٢٥، الهمع ٣: ٩٥.

١ الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ، ٢١: ١.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١: ٢٣٥، م ٢٨.

٣ الإنصاف ١: ٢٣٧، م ٢٨.

٤ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٧، م ٢٨.

الثالث: إنَّ المصدر له مثال واحد، والفعل له أمثلة مختلفة^١.

الرابع: إنَّ الفعل بصيغته يدل على ما يدلّ عليه المصدر من الحدث، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل من الزمن، وهذا يدل على أنَّ المصدر أصل الاشتقاق؛ إذ يجب أن يكون الفرع متضمناً للأصل^٢.

الخامس: إنَّ المصادر لو كانت مأخوذة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، كأسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ضارب ومضروب ومكرم ومكرم، فلما اختلفت المصادر بأن تعددت، نحو شرب شرباً وشرباً ومشرباً، تبين أنها ليست مشتقة من الفعل^٣.

السادس: ممّا يدل على أنَّ المصدر أصل في الاشتقاق أنَّ المصدر يطلق في اللغة على الموضع الذي يصدر منه، كقولنا: مصدر الإبل، أي المكان الذي تصدر منه، فعلى هذا يكون هو مصدر الفعل، يقول الزجاجي: "فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سمّي صادراً، لا مصدراً"^٤.

السابع: إنَّ بعض المصادر لا أفعال لها أبداً، مثل: ويح وويس والعبودية والرجولية، فإذا تبين أنَّ هذه المصادر لا أفعال لها صحَّ أنَّ المصدر أصل المشتقات^٥.

هذه أدلة البصريين، ويتّضح من النظر فيها أنها أدلة شكلية، تقوم على الاستفادة من المنطق والافتراضات العقلية، فلم يكتفِ البصريون المتأخرون بالقول إنَّ المصدر أصل الاشتقاق، كما قال سيبويه، بل ذهبوا يلتمسون الأدلة المنطقية التي تباعد بالدرس اللغوي عن مساره الذي يجب أن يكون له، فقولهم: إنَّ المطلق أصل للمقيد، وإنَّ ما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى ممّا لا يستغني بنفسه

١ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٧، م ٢٨.

٢ انظر الإنصاف ١: ٢٣٧، م ٢٨.

٣ انظر الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة

الخامسة ١٤٠٦هـ، ص ٥٩.

٤ انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٥٨.

٥ انظر: السابق ٥٨.

ويفتقر إلى غيره، وإنَّ الفرع لأبد أن يكون فيه الأصل، عبارات منطقية، صلتها بالتخريج اللغوي ليست قوية.

هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من أدلتهم يمكن نقضها، فقولهم إنَّ هناك مصادر، ولا أفعال لها، مثل ويح وويس والرجولة والعبودية، مردود عليهم بأنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل: نعم وبئس وليس وعسى، وهي في رأيهم أفعال، ولكن لا مصادر لها في كلام العرب.

أما أهل الكوفة فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل الاشتقاق، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه".^١

وقد استدلووا لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتَل لاغتلاله، مثل قاوم قواماً، وقام قياماً، حيث صحَّ قواماً لصحة الفعل، واعتَلَّ قياماً لاغتلال الفعل.^٢

الثاني: إنَّ المصدر يكون توكيداً للفعل في قولهم: ضربت ضرباً، فكما أنَّ المؤكَّد قبل المؤكَّد، فكذلك الفعل قبل الاسم.^٣

الثالث: إنَّ الفعل يعمل في المصدر، مثل ضربت ضرباً، فكما أنَّ العامل قبل المعمول، فكذلك الفعل قبل الاسم.^٤

الرابع: إنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل: نعم وبئس وعسى وليس، فهذه أفعال ولا مصادر لها، وهذا يدلُّ على أنَّ الفعل أصل الاشتقاق؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.^٥

١ الإنصاف ١: ٢٣٥، م ٢٨.

٢ انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٠.

٣ انظر: الإيضاح في علل النحو ٦١.

٤ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٦، م ٢٨.

٥ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٦، م ٢٨.

الخامس: إنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له: فَعَلَ
وَيَفْعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر^١.

السادس: إنّما سمي المصدر مصدراً ؛ لأنه مصدر عن الفعل، كقولهم: مركب
فاره، ومشرب عذب، أي مركوب فاره، ومشروب عذب، فالمراد به المفعول
لا الموضع^٢.

وما قلناه عن أدلة البصريين ينطبق تماماً على ما استدل به الكوفيون،
فالمسألة شكلية، تقوم على استنباط الأدلة المنطقية والعقلية التي لا صلة لها باللغة.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الأدلة يمكن ردّها ونقضها، وإذا تحققت المعارضة
بطل الاستدلال كما يقول الأصوليون، فإذا ما نظر الباحث في أدلة الطرفين فإنه يجد
أنهما قد استعملا العبارات المنطقية ، كل لإثبات ما يريد ولنقض ما يذهب إليه
الفريق الآخر، فإن كان القول يصلح لإثبات الشيء وضده فإنه يكون ضعيفاً في
كلا اتجاهيه.

فقولهم إنّ المصدر يصحُّ بصحة الفعل ويعتَلُّ باعتلاله، قد رده عليهم
البصريون ، فقالوا إنّما يعتَلُّ المصدر إذا لزمه من الثقل ما لزم الفعل، أمّا إذا لم
يكن هناك ثقل، فإنه يصح، ولو كان قولهم هذا صحيحاً لوجب أن يكون مصدر كل
فعل معتلّ معتلاً ، مع أنهم قد قالوا: وعدّ وعداء، ومال ميلاً، فصحّ المصدر مع
اعتلال الفعل، يقول الزجاجي: "لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب
ألا يوجد فعل معتلّ ، إلا ومصدره معتلّ، ولا يوجد لفعل معتلّ مصدر صحيح، فلما
رأينا الأفعال تعتلّ وتصحّ مصادرها، كقولنا وعدّ وعداء، ووزن وزناً، وقام قومة ،
وكال يكيل كيلاً، ومال يميل ميلاً ، وما أشبه ذلك ممّا يطول تعدادُه من الأفعال
المعتلة التي صحّت مصادرها؛ علمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال
المصادر"^٣.

١ انظر: الإنصاف ١ : ٢٣٦، ٢٨.

٢ انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٦٢.

٣ الإيضاح في علل النحو ٦٠.

أما قولهم إنَّ المصدر مؤكد للفعل، والمؤكد قبل المؤكّد، فقد ردّه البصريون أيضاً، فقالوا: إنَّ المصدر هنا لا فائدة فيه أكثر ممّا في الفعل، وكان الأصل أن يقولوا: قام قام، فلمّا استنقلوه جعلوه اسماً، وليس هو تأكيداً يتبع المؤكّد، كما في باب التوكيد، بدليل أنّهم يقولون: ضرباً ضربت، وقياماً قمت، وهذا لا يجوز في جاء زيد نفسه، فلا يقال: نفسه جاء زيد، يقول الزجاجي: "وليس هو بتوكيد يتبع المؤكّد على الحقيقة، كتواكيد الأسماء التي يتبع المؤكّد، نحو: قولك: نفسه وعينه وأجمع وأكتع، والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت، وضرباً ضربت زيدا، فيقدّمون المصدر على الفعل، ولو كان تأكيداً له على الحقيقة تابعاً كتواكيد الأسماء؛ لما جاز تقديمه عليه، كما لا يجيزون نفسه ضربت زيدا، وهذا بين واضح، ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكّد"^١.

أما قولهم إنَّ رتبة العامل قبل المعمول، فيجب أن يكون الفعل قبل المصدر، فقد اعترض عليهم البصريون، فقالوا: إنَّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولم يقل أحد إنَّ الحروف والأفعال أصل للأسماء، وقد تحدث الرضي عن هذا الدليل فضعّفه، وردّه عليهم، يقول: "واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه، كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول، وهو مغالطة؛ لأنَّ قبله بمعنى: أنَّ الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيدا، وبزيد، ولم يضرب، فإنّه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول"^٢.

أما قولهم إنَّ هناك أفعالاً مثل (نعم وبئس وعسى وليس)، ولا مصادر لها، فيستحيل وجود الفرع من غير أصل، فمردود بوجود مصادر كثيرة من غير أفعال، مثل ويح وويس والرجولة والعبودية، يقول الأنباري: "خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، وأنَّ الفعل فرع

^١ الإيضاح في علل النحو ٦١.

^٢ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الاسترأبادي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ٣: ٤٠٠.

عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً^١.

ويقول أيضاً: "ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: "وَيْلُهُ، وَوَيْحُهُ، وَوَيْهَهُ، وَوَيْبُهُ، وَوَيْسُهُ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا.....".

قال ابن ميادة:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مَهْجَتِي بجارية، بهراً لهم بعدها بهراً^٢

فإن هذه كلها مصادر، ولم تستعمل أفعالها^٣.

أما أبو علي الفارسي فقد كان بصرياً في هذه المسألة، إذ يرى أن المصدر أصل الاشتقاق، يقول: "والدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئاً من دون شيء"^٤.

ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أن (المضرب) لما كان مأخوذاً من الضرب، دلّ على مكانه، فكذلك كان ينبغي أن يكون سبيل هذه المصادر أن تكون دالة على ما تدل عليه الأمثلة من المعنيين"^٥.

أما الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد تفرد برأي جديد، حيث زعم أن الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، يقول الجرجاني: "والقسم الثاني: ما كان مشتقاً، كأحمر وأسود؛ لأنهما مشتقان من الحمرة والسّواد، وهكذا حكم ضارب

١ الإنصاف ١ : ٢٤١، م ٢٨.

٢ انظر: ديوان ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ، ص ١٣٥، والكتاب ١ : ٣١١.

٣ الإنصاف ١ : ٢٤٢، م ٢٨.

٤ المسائل العسكرية: أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ص ٩٥.

٥ المسائل العسكرية ص ٩٦.

وَأَكَلَ ؛ لأنهما مشتقان من الفعل الذي هو أَكَلَ وضرب، أو يَأْكُل ويضرب، والفعل مشتق من المصدر^١.

ولم يرتضِ البصريون المتأخرون رأي الجرجاني فردّوه، يقول السيوطي: "وردّ بأنّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين ، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر"^٢.

وعلى الرغم مما في رأي الجرجاني من جدّة وطرافة ومخالفة لغيره من العلماء، إلا أنّه لا يخلو من وجاهة وتعليل مقنع، فكأنما الجرجاني يرى أن الوصف أقرب إلى الفعل وأن الفعل قد صدر عن المصدر، فهي في حلقات ثلاث، وكأنّي به قد تأثر بمنهج أهل الكوفة الذين يرون أن اسم الفاعل من الأفعال.

وممن أتوا برأي جديد في هذا الموضوع أبو بكر بن طلحة، حيث زعم فيما يرويه عنه أبو حيان في الارتشاف، أن كلاً من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر^٣.

أمّا عن آراء علماء اللغة المعاصرين في الاشتقاق، فسنعرض لرأي الدكتور تمام حسّان.

تحدث الدكتور تمام حسّان عن الاشتقاق، وعرض لنظرة الصرفيين والمعجميين ، وبين نظرة البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، ولم يقتنع بأي من النظرتين، يقول: "تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه ، وتفترض أن كلّ مادة من موادّ اللغة بدأت في صورة المصدر، أو في صورة الفعل الماضي، ثمّ عكف الناس يشتقون منها ، ويفرعون عليها، حتى تصلّ اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها

^١ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر عام ١٩٨٢ ج ١ ص ١٠٩.

^٢ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ت: الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، ٣: ٩٦.

^٣ انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النمّاس، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ٢: ٢٠٢.

حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة، أو تتوقف عن الاشتقاق؛ لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة ، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض^١.

ويقول أيضاً: "والواقع أن الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حد سواء"^٢.

ثم عرض بعد ذلك لنظرة المعجميين، فوضح أن اهتمام المعجميين كان منصّباً على الكلمات نفسها لا صيغها ، حيث جعلوا حروف المادة مدخلاً إلى شرح معاني هذه المفردات، ولكن دون ربطها بمعنى معين، وقد أعجب الدكتور تمام حسان بهذا الرأي، ونادى للأخذ به، يقول: "والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف، حسب لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية، جانحين بها في اتجاه المعجم ، بحيث يكون "الاشتقاق" حدوداً مشتركة بين المنهجين، وإذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك"^٣.

والذي يراه الباحث أن الرأي الذي أخذ به الدكتور تمام حسان يخدم المسألة خدمة عظيمة ، إذ إن الخوض في أصل المشتقات والأصل والفرع مسألة لا جدوى منها، ولا تخدم الدرس اللغوي، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان، فيما رواه عنه السيوطي، يقول: "قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة"^٤.

١ اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٦٧.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩.

٤ الهمع ٣ : ٩٦.

وقد كان ابن مضاء القرطبي قد نادى بإلغاء المسائل التي لا تفيد نطقاً، وهذه المسألة فيما أرى منها، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في (علة) رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناسب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل (اختلاف) فيما لا يفيد نطقاً"^١.

والذي يحتاجه الباحث من فكرة الاشتقاق غالباً هو أن يجد المعاني المعجمية للألفاظ، وفي هذا يكفي أن يردّها إلى المادة المعجمية ليجد تحتها المفردات التي تتكون منها أو بزيادة حروفها.

^١ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٤١.

أصول الفعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة أصول الفعل ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل هي الماضي والمضارع فقط، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن أصول الفعل هي الماضي والمضارع والأمر ، يقول الشيخ عبد القاهر : "وأقول: لا ينبغي أن يتوهم أن صاحب الكتاب أشار إلى ما يحكى عن الفراء من أن الأصل لتضرب، ثم حذف اللام والتاء، وأدخل همزة الوصل على الكلمة؛ ليتوصل إلى اللفظ بالساكين؛ لأجل أنه قد نصّ على أن مثال الأمر مبني بمنزلة هل وقد، ولو كانت اللام مضمرة لم يكن مبنياً"^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل هي الماضي والمضارع فقط، أما ما يسميه البصريون فعل أمر فلا يثبت عندهم؛ لأنهم يرون أنه مقتطع من المضارع، فالأصل في "اضرب" "لتضرب"، ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة، فهو فعل مضارع مجزوم بلام مقدرة ، يقول السيوطي: "ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل (افعل): ليفعل، كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استقلوا مجيء اللام فيه . فحذفوها مع حرف المضارعة؛ طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنه معرب"^٢

وقد استدلل الكوفيون على كونه مضارعاً معرباً بالأدلة التالية:

* انظر: الكتاب ٣ : ٨ المقتضب ٢ : ٣ ، ٤ ، الأصول ٢ : ١٤٥ ، المقتصد ٢ : ١٠٩٤ ، الإنصاف ٢ : ٥٢٤ ، م ٧٢ ، التبيين ١ : ١٧٦ م ١٥ ، اللباب ٢ : ١٧ ، شرح المفصل ٧ : ٦١ ، البسيط ١ : ١٧٤ ، ٢٢٤ ، شرح الرضي ٤ : ١٢٥ ، شرح الأشموني ١ : ٥٨ ، الهمع ١ : ٢٦ .

^١ المقتصد ٢ : ١٠٩٤ .

^٢ الهمع ١ : ٢٧ .

أولاً : إنَّ الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام نحو: "لتفعل"، لكنه لما كثر استعماله في كلام العرب حذفوا اللام، ثم حرف المضارعة، فقالوا "افعل"، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إِنَّمَا قلنا إنه معرب مجزوم؛ لأنَّ الأصل في الأمر للمواجه في "افعل": لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"، ... ، فثبت أنَّ الأصل في الأمر للمواجه في نحو: افعل أن يكون باللام، نحو: لتفعل، كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استنقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف^١

ثانياً : إنَّ فعل النهي نحو: "لا تفعل" معرب مجزوم، وإذا كان النهي معرباً فكذلك فعل الأمر، يقول الأنباري: "الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: "لا تفعل"، فكذلك فعل الأمر نحو: "افعل"؛ لأنَّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر^٢.

ثالثاً : إنَّ مما يدل على أنَّ "افعل" معرب مجزوم قولهم في الفعل المعتل: "اغزُ وارم واخش" بحذف حرف العلة كما في الفعل المضارع، وهذا يدل على أنه مضارع مجزوم، يقول الأنباري: "ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل: "اغزُ، وارم، واخش"، فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: "لم يغزُ، ولم يرم، ولم يخش"، بحذف حرف العلة، فدلَّ على أنه مجزوم بلام مقدرة^٣.

رابعاً : مما يدل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة، قول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

١ الإنصاف ٢: ٥٢٨ م ٧٢.

٢ السابق ٢: ٥٢٨ م ٧٢.

٣ السابق ٢: ٥٢٨ م ٧٢.

٤ انظر : الكتاب ٣: ٨، وقد نسب هذا البيت إلى أبي طالب وحسان والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم.

وقول الآخر:

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى^١

وقول الآخر:

من كان لا يزعم أنني شاعر فيدن مني تنه المزاج^٢

حيث جزمت الأفعال (تقد، يبك، يدن) بلام مقدرة محذوفة.

لكن ما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من أربعة أوجه:

أولاً : إن قولهم هذا يلجئنا إلى الإضمار والتقدير ، ومن المعلوم أن القول الذي لا إضمار فيه ولا تقدير أولى مما فيه تقدير وإضمار ، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"^٣.

ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"^٤، ويقول أيضاً: "الإضمار خلاف الأصل"^٥.

ثانياً : إن عوامل الأفعال تتميز بالضعف؛ لذا فإنها لا تقوى على العمل وهي محذوفة ، ومن المعلوم أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ومع ذلك فهي لا تعمل محذوفة ، وإذا كان ذلك متعذراً في العامل القوي فمن الأولى تعذره في العامل الضعيف، يقول الأنباري: "عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"^٦.

١ انظر : الكتاب ٣ : ٩ ، وشرح المفصل ٧ : ٦٠ .

٢ انظر : معاني القرآن: الفراء، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ، ١ : ١٦٠ .

٣ الإنصاف ١ : ٢٤٩ م ٣٠ .

٤ شرح الرضي ١ : ٣٠٣ .

٥ شرح الرضي ١ : ٥١٧ .

٦ الإنصاف ٢ : ٥٥٨ م ٧٧ .

ثالثاً : إنَّ هذا الفعل لو كان مقتطعاً من المضارع ما حذف منه حرف المضارعة، يقول الجرجاني: "والذي يدلُّ على فساد هذا المذهب أنَّك تقول: أكرم زيداً، واعط زيداً، ولو كان التقدير في قولك: اضرب: لتضرب، ثمَّ حذف اللام والتاء لوجب أن يقال: يا زيدُ تكرم، إذ كان يكون الأصل لتكرم ثمَّ تحذف اللام فيبقى تكرم مثل تضرب"^١.

رابعاً : إنَّ ما استدلَّ به الكوفيون من حذف الجازم في الأبيات السابقة الذكر خاصٌّ بالشعر، وحذفه من قبيل الضرورات التي لا يقاس عليها، يقول ابن أبي الربيع: "حذف الجازم لم يأت إلا في الشعر"^٢.

ومن المعلوم أنَّ البيت الذي جاء لضرورة الشعر أو لإقامة الوزن لا حجة فيه، يقول الأنباري: "ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه"^٣.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ أصول الفعل ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر، فـ "اضرب" فعل أمر مبني على السكون، وهو صيغة مستقلة من صيغ الفعل، ولا علاقة له بالفعل المضارع كما يقول الكوفيون، يقول ابن أبي الربيع: "وأما البصريون فيذهبون إلى أنَّها صيغة على حدثها، وليست مختصرة من الفعل المضارع"^٤.

ويقول السيوطي: "والبصريون على أنَّه أصلٌ برأسه"^٥.

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه من أنَّه فعل أمر مبني بالأدلة التالية:

أولاً : مما يدلُّ على أنَّه فعل أمر مبني أنَّ الأصل في الأفعال البناء، ولو كان مضارعاً لأعرب؛ لأنَّ المضارع معربٌ لمشابهته الأسماء، يقول الأنباري:

١ المقتصد ٢: ١٠٩٤.

٢ البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ت: الدكتور عياد الثييتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١: ٢٢٥.

٣ الإنصاف ٢: ٦٢٨ م ٧٨.

٤ البسيط ١: ٢٢٤.

٥ الهمع ١: ٢٧.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بُني منها على فتحةٍ لمشابهةٍ ما بالأسماء"^١.

ثانياً : مما يدلُّ على أنه فعل أمر مبني أن أسماء الأفعال النائية عن فعل الأمر والتي على وزن (فَعَالٍ) مبنية ، نحو: نزال، وتراك، ولو كان فعلاً معرباً ما بُني ما ناب منابه، يقول العكبري: "والثاني: أن (نزال) وبابه مبني لقيامه مقام الأمر، فلو كان معرباً لم يُبن ما قام مقامه"^٢.

ويبدو أن الذي جعل الكوفيين يذهبون إلى هذا القول هو إجماع النحاة على أن "لتضرب" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، فقد عدَّ النحاة هذه "اللام" من عوامل جزم المضارع، يقول ابن مالك: "عوامل الجزم لام الأمر، ولا التي للنهي ولم..."^٣.

لكن هذا القول ليس دقيقاً من حيث المعنى؛ لأنه يدل على طلب في الزمن المستقبل، وقد عدَّ النحاة فعلاً مضارعاً لوجود حرف المضارعة ، وقد أدرك ابن يعيش ذلك ، فقال إنه فعل أمر معرب من حيث المعنى، يقول: "اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب"^٤ وهو يقصد بالمعرب "لتفعل".

والذي نراه أن ما قاله البصريون يتسق مع المنهج اللغوي السليم، وذلك للأسباب التالية:

١ الإنصاف ٢: ٥٣٤ م ٧٢.

٢ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ٢: ١٧.

٣ شرح التسهيل : ابن مالك، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ٤: ٥٧.

٤ شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٧: ٦٢.

أولاً : إنَّ صيغة الأمر الخالية من لام الأمر أكثر في كلام العرب، يقول ابن أبي الربيع: "وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب"^١، وما دامت هي الكثيرة في كلام العرب فلا حاجة إلى القول بأنها مقتطعة.

ثانياً : إنَّ قول الكوفيين تحكّم بلا دليل؛ لأنّه فعل أمر من حيث المبنى والمعنى، بدليل قولهم: إنّه مقتطعٌ من "تفعل"، و "تفعل" فعل أمر من حيث المعنى، كما صرح بذلك ابن يعيش.

ثالثاً : إنَّ قول الكوفيين يؤدي إلى الإضمار والتقدير، وما لا يؤدي إلى الإضمار والتقدير أولى مما يؤدي إلى الإضمار والتقدير، كما يقول الأنباري والرضي الاسترأبادي^٢.

رابعاً : إنَّ الكوفيين يرون أنَّ الفعل المضارع إنّما أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّها إنّما أعربت؛ لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"^٣.

وهذا غير موجود في فعل الأمر ، إذ إنّهُ يلزم البناء في جميع أحواله، وليس له إلا معنى الأمر في الزمن المستقبل، خلافاً للمضارع الذي يكون للحال والاستقبال.

وما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى التناقض؛ لأنَّ صيغة "افعل" لا تتغير في معانيها. بخلاف الفعل المضارع الذي قد يتطلب المعنى تغير الحركة لتغير المعنى، كما في المنصوب بعد واو المعية، يقول السيوطي: "قال ابن مالك: بل وجه الشبه أنّه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يميز بينهما إلا الإعراب كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن"^٤.

١ البسيط ١: ٢٢٥.

٢ انظر: الإنصاف ١: ٢٤٩ م ٣٠ وشرح الرضي ١: ٣٠٣.

٣ الإنصاف ٢: ٥٤٩ م ٧٣.

٤ الهمع ١: ٥٤.

ماهية الألف واللام في اسم الفاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد، مسألة الألف واللام في الضارب والقائم ونحوه، والخلاف في أنها اسم موصول أو حرف، يقول الجرجاني: "اعلم أن الموصول خمسة: الذي وما يتفرع عليه من التأنيث والتثنية والجمع، كاللذان أو الذين، والتي وتثنيتهما وجمعهما، كاللتان واللاتي، والألف واللام الكائن بمعنى الذي في قولك: القائم زيد، تريد الذي قام زيد، ومن وما وأي".^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن "ال" الداخلة على الصفات، نحو: الضارب والمضروب اسم موصول، يقول المرادي: "... والثالث: إنها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور".^٢

ويقول السيوطي: "ومنها (ال)، فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه".^٣

وقد استدلل الجمهور لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: عود الضمير إليها في السعة، يقول الرضي: "الدليل على أن هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به زيد".^٤

* انظر: الأصول ٢: ٢٦٥، شرح المفصل ٣: ١٤٤، الجنى الداني ٢٠٢، شرح التسهيل ١: ٢٠٣، شرح الرضي ٣: ١١، الارتشاف ١: ٥٣١، المغني ٧١، الهمع ١: ٢٩١، شرح الأشموني ١: ١٥٦.
١ المقتصد ١: ٣١٥.

٢ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، ت: الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣، ٢٠٢.

٣ الهمع ١: ٢٩١.

٤ شرح الرضي ٣: ١٢.

الثاني: استحسان خلو الصفة معها من الموصوف، يقول الأشموني: "الثاني: استحسان خلو الصفة معها من الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولاً أنَّها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف"^١.

الثالث: إنَّ اسم الفاعل المقرون بـ "ال" يعمل وهو بمعنى الماضي، ولولا أنَّه في تقدير الفعل ما عمل، يقول الأشموني: "الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الماضي، فلولاً أنَّها موصولة، واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها"^٢.

الرابع: دخولها على الفعل في نحو قول الشاعر:

ما أنتَ بالحكمِ التَّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجدلِ^٣

أما الأخفش والمازني - في أحد رأييه - فقد ذهبوا إلى أنَّ (ال) حرف تعريف مثلها مثل (ال) في الأسماء الجامدة نحو "الفرس، الدار"؛ لذلك جعل الأخفش المفعول به في قولهم: "هذا الضارب زيدا أمس" إمّا منصوباً على التمييز، يقول ابن السراج: "وكان الأخفش يقول: "إنَّ زيدا" في قولك: "الضاربُ زيدا أمس" منصوب انتصاب: الحسن وجهاً، وإنه إنما نُصب؛ لأنَّه جاء بعد تمام الاسم"^٤.

أو أنَّه منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان: "فمذهب الأخفش أنَّها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل* لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به"^٥.

١ شرح الأشموني: الأشموني، دار الفكر، ١: ١٥٦.

٢ شرح الأشموني ١: ١٥٦.

٣ انظر: الجنى الداني ٢٠٢، والتصريح: خالد الأزهرى، دار احياء الكتب العربية، ١: ١٤٢، والأشموني ١: ١٥٦.

٤ الأصول في النحو: ابن السراج، ت: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، ٢: ٢٦٥.

* هكذا في الأصل، ويبدو أنَّ العبارة هي: إذا دخلت عليهما (ال).

٥ الارتشاف ١: ٥٣١.

وقد احتج الأخفش والمازني بالأدلة التالية:

الأول: إن قولهم إنَّ الضمير يعود عليها قول مردود؛ لأنَّه ضميرٌ عائد على موصوف محذوف، يقول الرضي: "أجاب المازني بأنَّ الضمير راجع إلى الموصوف المقدر، فمعنى الضارب غلامه زيد، الرجل الضارب"^١.

الثاني: إنَّ (ال) لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، والإعراب هنا على آخر حرف من اسم الفاعل والمفعول، وهذا يدل على أنَّها ليست باسم، يقول ابن يعيش في تقوية رأي الأخفش والمازني: "والصواب الأول، أنَّها حرف، إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنَّه لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنَّها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنَّه فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل، وإذا قلت: ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران، وذلك محال"^٢.

وقد ردَّ الجمهور هذا الدليل، فقالوا إنَّ مقتضى الظاهر أن يكون الإعراب على آخر حرف من الاسم، ولكن لما كانت صلة الموصول جملة تعذر ظهور الحركة، فكانت مقدرة على الاسم نفسه، إذا كان مبنياً، نحو: "الذي، التي"، وظاهرة إذا كان معرباً، نحو: "الذان واللذان"، والجملة كما هو معلوم لا محل لها من الإعراب، ولكن لما كانت الصلة فعلاً في صورة الاسم المفرد ظهر الإعراب في آخر الاسم المفرد، يقول ابن مالك: "مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"^٣.

١ شرح الرضي ٣: ١٢.

٢ شرح المفصل ٣: ١٤٤.

٣ شرح التسهيل ١: ٢٠٣.

أما الرأي الثاني الذي ذهب إليه المازني فهو أنها حرف موصول، مثل "أن" و "ما"، يقول السيوطي : "وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي"^١.

وقد ردَّ هذا الرأي بأنها لا تؤول بمصدر؛ إذ الحروف الموصولة تدخل على الأفعال وتؤول بالمصادر، يقول الأزهري: "ويرده أنها لا تؤول بمصدر"^٢.

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أنها منقوصة من (الذي)، حيث استطالوا الموصول وصلته، فحذفوا الياء تارة، فقالوا (الذ) بكسر الذال، ثم حذفوا الكسرة، فقالوا "الذ"، ثم غالوا في التخفيف، فحذفوا (الذي)، وأبقوا اللام، ثم حولوا لفظ الفعل إلى الاسم لمشابهة (ال) الموصولة (ال) الحرفية، يقول الزمخشري: "ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا اللذ بحذف الياء، ثم اللذ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزأوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا: اللت واللت والضرابته هند، بمعنى التي ضربته"^٣.

وقد ردَّ الرضي الاسترأبازي هذا الرأي، يقول: "والأولى أن نقول اللام الموصولة غير لام الذي؛ لأنَّ لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة"^٤.

ويبدو أن ما قاله الجمهور أقرب للصواب؛ إذ من المعلوم أن النحاة قد اضطربوا في اسم الفاعل، فقال عنه الكوفيون إنه فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً، وضارب زيداً، وقال عنه البصريون إنه اسم؛ لوجود التنوين، والتنوين من خصائص الأسماء، يقول إبراهيم السامرائي: "ويبدو أن النحاة الأقدمين كانوا في حيرة من أمر هذه الصيغة واستعمالها، فقد رأوا اسميتها، كما لمحوا فعليتها، وهي

١ الهمع ١: ٢٩١.

٢ التصريح ١: ١٣٧.

٣ المفصل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٣.

٤ شرح الرضي ٣: ١٢.

٥ انظر: مجالس العلماء: الزجاجي، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ٢٦٥، مجلس ١٥٦.

أصيلة في الاسمية عند البصريين ، وقريبة من الفعلية عند الكوفيين؛ وذلك لاقتراحه بلوازم الأسماء كالألف واللام التي صرفوها إلى الموصولية الحرفية، غير أنها لا تختلف كثيراً عن أداة التعريف ، وظهور التتوين في آخره، وهذا أيضاً من لوازم الأسماء"^١.

^١ الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م ص ٣٩.

الضمير في "أنت"

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الضمير في "أنت" ، هل هو الهمزة والنون، والتاء حرف خطاب، أم أنه التاء و "أن" عماد له، أم هو ضمير بكماله، يقول الجرجاني: "والتاء في أنت بمنزلة الكاف؛ لأنه حرف خطاب، والاسم هو الهمزة والنون"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة.

ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الضمير في "أنت" هو الهمزة والنون، وأما التاء فحرف يفيد الخطاب، ولا محل له من الإعراب، يقول سيبويه: "وينبغي له أن يقول إن تاء "أنت" اسم، وإنما تاء "أنت" بمنزلة الكاف"^٢.

وقد تابعه في رأيه هذا أكثر البصريين ، فأخذ برأيه المبرد والفارسي وابن يعيش وغيرهم، يقول الفارسي: "ويختلف النحويون في "أيا" في كونها مضمراً أو مظهراً، فمنهم من يقول : إنه اسم مظهر ، وُضِعَ في موضع المضمّر، ومنهم من يقول : إنه مضمّر، وأنَّ ما يضاف إليه من كاف المخاطبة وغيرها يدل على معنى الخطاب كالتاء في "أنت" والواو في: قاموا الزيدون، ونحو ذلك مما يدل على معنى الخطاب ، والغيبة، وليس باسم، وهذا القول أشبه من القول الأول"^٣. ويقول أيضاً: "فالقول في هذا عندي: أن الفعل لما صيغ للدلالة على الزمان جاءت

* انظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٣ ، شرح المفصل ج ٣ ص ٩٥ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٤١٧ ، البسيط ج ١ ص ٣٠٦ ، الإنصاف م ٩٨ ، الارتشاف ج ١ ص ٤٧٣ ، شرح التصريح ج ١ ص ١٠٣ ، الهمع ج ١ ص ٢٠٧ ، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٠ .

١ المقتصد ٢ : ٧٦٧ .

٢ الكتاب ١ : ٢٤٥ .

٣ المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، ص ٤٠ .

هذه الأمثلة مجردة من الحدث، ليكون في هذا إيدان القصد في هذا النوع من الكلام الدلالة على الزمن، ويشبه هذا تاء "أنت"، وكاف "ذلك"، و "أَرَأَيْتَكَ" ونحو ذلك^١.

ولعل الأمر الذي دعا البصريين للقول بذلك هو أنهم يرون أن أصل الضمير هو "أنا" الذي يستعمل للمتكلم، وهو مكون من الهمزة والنون، أما الألف فليبان الحركة، يقول الرضي: "وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين "أن"، وأصله "أنا"، وكأن "أنا" عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بالمتكلم، وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة، نحو: "أنت" إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة له علامة، وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد "أن" كالاسمية في اللفظ والتصرف^٢.

فوجود التاء جعلهم في إشكال، فإن حكموا بأنها مرفوعة فلا رافع، وإن حكموا بأنها منصوبة فلا ناصب، وإن حكموا بأنها مجرورة، فالضمير لا يضاف، ولا سيما أنه أعرف المعارف عندهم، فتخلصوا من ذلك بالقول إنها حرف للخطاب، يقول ابن يعيش: "وهي حرف مجرد من معنى الاسمية، إذ لو كان اسماً لكان له موضع من الإعراب، ولو اعتقد له موضع من الإعراب لكان إما رفعاً أو نصباً أو جرّاً، فلا يجوز أن يكون مرفوعاً أو منصوباً؛ لأنه لا رافع له ولا ناصب. ولا يجوز أن يكون مخفوضاً؛ لأنه مضمّر، والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن يكون في موضع من الإعراب بطل أن يكون اسماً، فليست التاء في أنت كالتاء في ضربت، كما أن الكاف في ذلك والنجاءك ليست كالکاف في غلامك وصاحبك^٣.

أما الفراء من الكوفيين فقد اعتمد المنهج الوصفي، فقال إنها بكمالها اسم، وليس الضمير فيها (أن) كما يرى البصريون، أو التاء كما يرى ابن كيسان، وقد

^١ المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ٢: ٩١٣.

^٢ شرح الرضي ٢: ٤١٨.

^٣ شرح المفصل ٣: ٩٥.

نسب هذا القول للكوفيين بعامة، يقول ابن يعيش : "وقد ذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم"^١.

أما ابن كيسان فقد خالف البصريين مخالفة واضحة، فالبصريون يرون أن التاء حرف للخطاب، وابن كيسان يراه هو الضمير، و (أن) تكثير للضمير، أو عماد كما هو مذهبه ومذهب الكوفيين في إياك، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من "إياك وإياه وإياي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان"^٢.

وممن ارتضى رأي ابن كيسان الرضي، يقول: "وقال بعضهم إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرف، فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها دعموا بـ "أن" المستقل لفظاً، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في: إياك وأخواته، وهو أن الكاف المتصرف كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً؛ لتصير منفصلة، فجعلوا "إيا" عماداً لها، فالضمائر التي تلي "إيا"، وإيا عماد لها، وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين"^٣.

لكن ما ذهب إليه ابن كيسان يحتاج إلى مناقشة من حيث إن الضمائر المتصلة المرفوعة والمنصوبة لها صورة تختلف عن الضمائر المنفصلة، يقول الأنباري: "والذي يدل على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال، أن هذه الأحرف هاهنا ضمائر منفصلة، وتلك ضمائر متصلة، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة، وليس شيء منها معموداً، فكذاك هاهنا"^٤.

وقد ذهب بعض النحويين المتقدمين إلى أن "أنت" مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، يقول أبو حيان: "ومن أسخف الأقوال ما ذهب إليه بعض المتقدمين

١ شرح المفصل ٣ : ٩٥.

٢ الإنصاف ٢ : ٦٩٥ م ٩٨.

٣ شرح الرضي ٢ : ٤١٨.

٤ الإنصاف ٢ : ٧٠١ م ٩٨.

من أن (أنت) مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وأن (أنا) مركب من ألف أقوم ونون نقوم^١.

وهذا الرأي بما فيه من بعد يذكرنا بما يذهب إليه الباحث المستشرق براجستراسر الذي يعد الحروف الزوائد في المضارع من الضمائر، فهو يرى وفقاً للجدول الذي رسمه في ص ٧٥ أن الألف في الفعل المضارع نحو: أكتب، تماثل الضمير المنفصل (أنا)، والضمير المتصل في الماضي نحو: كتبت، وهكذا في قولنا: نكتب وتكتب وغيرها.

ثم ذكر رأي العلماء الذين يرون أن الضمير في "أنت" هو التاء و"أن" عماداً أو مقطع دون أن يحيل إليهم، يقول: "وقد ذكرنا من قبل أن الضمائر المنفصلة للمخاطب، مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي، ومن مقطع: (أن)، وهو يحتمل أن يكون في أدوات الإشارة"^٢.

ويرى أن ضمير المتكلم المفرد مركب من (أن) السابقة ومن الضمير المستعمل في المضارع، يقول: "وذلك أن الحرف الزائد هو في المتكلم المجموع، وفي المخاطب عين الحرف الموجود في الضمير المتصل في الماضي، يعني النون في المتكلم المجموع، والتاء في المخاطب، وفي المتكلم المفرد يتحالف الضميران المتصلان، أحدهما: الهمزة والآخر التاء المضمومة"^٣.

ولعل من المفيد أن نبين أن التاء المتصلة بالفعل الماضي علامة من علاماته، لا تكون إلا معه، وليست ذات أصول اشتقاقية، أولها علاقة بصيغ أخرى، يقول الدكتور تمام حسان: "أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، فلا تنسب إلى أصول ثلاثة، ولا تتغير صورها التي هي عليها، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني"^٤.

١ الارشاف ١: ٤٧٣.

٢ التطور النحوي للغة العربية: براجستراسر، إخراج د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي الرياض ١٤٠٢هـ ص ٧٦.

٣ انظر: السابق ص ٧٦.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها ١١٠.

ويقول أيضاً: "كلُّ الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، ولا تتصل أسبابها من ثمَّ بصيغ أخرى، وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظروف والأدوات"^١.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ "أنت" ضمير بكماله هو الراجح، إذ نطق به العربي الفصيح على مقتضى فطرته، للدلالة على مخاطب دون تفكير في تركيبه، أو علاقته بالضمير المتصل في الماضي، نحو: ضربتُ، وربما كانت التاء المتصلة ضميراً بالماضي صيغة اقتضاء الوضع الذي أوجبه اتصال الضمير بالفعل تسهيلاً للنطق؛ لذا نرجح أنَّ "أنت" ضمير بكماله، وليس أصله "أنا" أضيفت لها التاء كما قال البصريون، ولا هي التاء أضيفت لها "أن" كما قال ابن كيسان.

^١ اللغة العربية معناها ومبناها ١١٢.

"كان" بين الفعلية والحرفية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "كان" والخلاف في أنها من الأفعال أو الحروف، يقول: "وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، فإذا قلت: كان زيد قائماً، كان بمنزلة قولك: قام زيد في أنه يدل على قيام في زمان ماضٍ، فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوضت الخبر، فلم يسكت على فاعليها"^١.

ومن الجدير بالذكر أن الحديث عن فعلية أو حرفية (كان) يقودنا إلى الحديث عن فكرة الإسناد في الجملة العربية، وبخاصة الاسمية قبل دخول كان عليها؛ لنرى آراء العلماء في فكرة الإسناد في هذا النمط من الجمل بعد دخول (كان) عليها.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة من البصرة والكوفة إلى أن (كان) فعلٌ يعمل الرفع والنصب، فهي عامل قوي، وقد شبهها سيبويه بـ "ضرب"، يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت، كما فعلت في ضرب، لأنه فعلٌ مثله"^٢.

فهذا تشابه واضح بين (كان) و (ضرب) كما يرى سيبويه، وهذا ما يذهب إليه المبرد يقول: "وهذه أفعال صحيحة كضرب"^٣.

* انظر: الكتاب ١: ٢٣، ٤٥، الأصول ١: ٧٣، المقتضب ٣: ٩٧، ٤: ٨٦، اللباب ١:

١٦٤، شرح المفصل ٧: ٨٩، شرح التسهيل ٢: ١٠٦، شرح الرضي ٢: ١٤٢، الهمع ١: ٢٨، ٢: ٦٣.

١ المقتصد ١: ٣٩٨.

٢ الكتاب ١: ٤٥.

٣ المقتضب: أبو العباس المبرد، ت: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عام ١٣٩٩هـ - ٤: ٨٦.

وقد ذهب العكبري إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد في رأيهما السابق، إلا أنه فصل القول، يقول في ذلك: "ذهب الجمهور إلى أنها أفعال لتصرفها واتصال الضمائر وتاء التانيث، ودلالاتها على معنى في نفسها، وهو الزمان"^١.

وأما ابن يعيش فإنه قد اعتمد الرأي ذاته ، ودليله لذلك تصرفها إلى الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل، نحو قولك: كان، يكون، كن، وهو كائن^٢.

لكن من الملاحظ أن القائلين بفعلية (كان) يرونها تختلف عن الأفعال التامة كـ "ضرب" من جانبيين:

أولهما: إن "ضرب" كما هو معلوم يمكن أن يكون مع فاعله جملة يحسن السكوت عليها، أما (كان) فليس ذلك ممكناً فيها، إذ لا بد من وجود الخبر، يقول سيبويه، "ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاختصار على المفعول الأول"^٣.

ويقول في موضع آخر: "وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهم من الأفعال مما لا يستغني عن الخبر"^٤.

ويقول ابن يعيش: "فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"^٥.

ويقول الرضي: "إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب"^٦.

ثانيهما: إن (كان) لا تدل على الحدث ، إنما تدل على الزمان فقط، أما (ضرب) فتدل على الحدث والزمان، وهذا هو الذي جعل النحاة يسمونها فعلاً ناقصاً، في

١ الباب ١ : ١٦٤.

٢ انظر: شرح المفصل ٧ : ٨٩.

٣ الكتاب ١ : ٤٥.

٤ الكتاب ١ : ٤٥.

٥ شرح المفصل ٧ : ٩٠.

٦ شرح الرضي ٤ : ١٨١.

حين إن الأصل في الفعل أن يدل على حدث في زمن ، يقول الزجاجي:
"الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل،
نحو قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"^١.

وقد لاحظ النحاة ذلك؛ لذا يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون وصار
وما دام وليس وما كان نحوهنّ مما لا يستغني عن الخبر ، تقول: كان
عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك
فيما مضى"^٢.

ويقول ابن السراج: "وكان إنّما يدل على ما مضى من الزمان فقط"^٣.

أمّا المبرد في أحد رأيه والزجاجي فقد ذهب إلى أنّها حرف يدل على
الزمان الماضي ، يقول الزجاجي: "باب الحروف التي ترفع الاسم وتتصب
الخبر"^٤ فقد جعلها الزجاجي حروفاً، فخالف النحاة أجمعين في هذه المسألة، وقد يظن
ظاناً بأنّ الزجاجي لا يقصد بهذا العنوان توجيه كلمة حرف إلى ما نذهب إليه، فيرى
أنّه من قبيل العنوان الذي يشتمل على حروف وأسماء وأفعال، ولكن الذي يزيل هذا
اللبس نص آخر أورده السيوطي في الهمع، يقول: "وذهب الزجاجي إلى أنّ كان
وأخواتها حروف"^٥.

أمّا المبرد فيبدو أنّ له في هذه المسألة رأيين، ففي المقتضب يصرح بفعاليتها
إذ يقول: "وهي أفعال صحيحة كضرب"^٦ لكن السيوطي أورد له رأياً آخر في

١ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٢.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ الأصول ١ : ٨٢.

٤ الجمل في النحو: الزجاجي، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت،
الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٤١.

٥ الهمع ١ : ٢٨.

٦ المقتضب ٤ : ٨٦.

الهمع، يقول فيه بحرفية (كان)، يقول السيوطي: "وقال ابن الحاج في النقد: حكى العبدى في شرح الإيضاح: أن المبرد قال: إن (كان) حرف"^١.

واضح مما سبق أن المبرد والزجاجي قد خرجا عن إجماع النحاة على أن (كان) فعل؛ لأنهم رأوها لا تحمل الدلالة على الحدث، وهي خاصية أساس من خصائص الأفعال.

ويبدو أن هذا الرأي قد استقرَّ عند جلّ النحاة في مختلف عصورهم، وإن اختلفت طرق تفسير أو تسويغ قبوله، فيرى النحاة المتأخرون أن تفسير هذا الرأي مرده إلى التأويل، يقول العكبري: "ومن عبر من البصريين عنها بالحروف، فقد تجوّز؛ لأنه وجدها تشبه الحروف، وفي أنها لا تدلّ على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية، أو يكون عنى بالحروف الطريقة، إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال؛ ولهذه العلة خصوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر"^٢.

ويقول ابن أبي الربيع، بعد أن ذكر عبارة الزجاجي التي يقول فيها: "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر"، : "وليست بحروف، وإنما هي أفعال، وإنما سمّاها حروفاً لأحد أمرين: أحدها: أن يريد بالحروف الكلم، فكأنه قال: باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويعبر النحويون عن الكلمة بالحروف، الثاني: أن يكون سمّاها حروفاً لضعفها"^٣.

من الواضح أن العكبري وابن أبي الربيع يحاولان تأويل رأي من قال إنها حرف، فيردون ذلك إلى أنه إمّا تجوّز؛ لأنها أفعال لفظية لا تدلّ على الحدث، وإمّا لأنّ من قال إنها حرف إمّا أراد الطريقة، كما قال العكبري أو أراد الكلم، كما قال صاحب البسيط.

١ الهمع ١ : ٢٨.

٢ اللباب ١ : ١٦٥.

٣ البسيط ١ : ٦٦١.

ويتضح بعد عرض رأي الفريقين أن جمهور النحاة قد راعى جانب اللفظ، حيث أطلق النحاة على (كان) الفعلية لاعتبارات لفظية، منها اتصال الضمائر بها وعملها الرفع والنصب، واتصال تاء التأنيث بها، وتصرفها بالماضي والمضارع والأمر، كما يقول ابن يعيش، فهم يرون أنها فعل من جهة اللفظ، وإن كانت من جهة المعنى لا تدل على ما يدل عليه الفعل، يقول ابن يعيش: "وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف"^١.

ونرى هنا أن المسألة والبحث فيها يقتضي لزماً البحث في الجملة وتركيبها عند العلماء، لنتمكن من الارتكان إلى رأي وترجيح ما نذهب إليه بالحجة والدليل؛ لأن "كان" المسماة بالناقصة لا تكون إلا في جملة تامة قائمة على ركني الإسناد الاسمي.

فمن المعلوم أن الجملة العربية قائمة على فكرة الإسناد، فالجملة الاسمية يكون المبتدأ فيها مسنداً إليه، وهو المحكوم عليه، ويكون الخبر مسنداً، وهو المحكوم به، وفي الجملة الفعلية يكون الفعل مسنداً، والفاعل مسنداً إليه، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء"^٢.

ويقول السيوطي: "والحاصل أن الكلام لا يتأني إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأني من فعلين ولا حرفين. ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه.

^١ شرح المفصل ٧ : ٨٩.

^٢ الكتاب ١ : ٤٥.

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه.

وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً، والاسم مسنداً إليه.

والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما.

والاسم مع الحرف، إما أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه.

والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند.^١

فإذا ما عرضنا "كان" وما يليها على فكرة الإسناد وجدنا أن النحاة القائلين بفعاليتها لا يرون أنها تتم بمرفوعها جملة، ولكن العلاقة قائمة بين الاسم والخبر، و"كان" إنما دخلت لتفيد الدلالة على الزمن فقط، يقول سيبويه: "ولا يجوز الاختصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاختصار على المفعول الأول"^٢. ويقول أيضاً: "وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"^٣.

ويقول المبرد: "اعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك"^٤.

ويقول ابن يعيش: "وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط...؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"^٥.

١ الهمع ١: ٣٣.

٢ الكتاب ١: ٤٥.

٣ الكتاب ١: ٤٥.

٤ المقتضب ٣: ٩٧.

٥ شرح المفصل ٧: ٩٠.

فعلاقة الإسناد كما هو واضح، قائمة بين المبتدأ والخبر وما دخلت (كان) إلا لتفيد الزمن الماضي.

ويبدو أن المبرد والزجاجي قد نظرا إلى المعنى حينما قالوا بحرفية (كان)، وإن كانا لم يجدا مناصرة من النحاة، فـ "كان" كما هو واضح، داخلة على الجملة الاسمية، لتدل على الزمن الماضي فقط، يقول ابن أبي الربيع في البسيط: "وذلك أن (كان) إنما جاءت لتدل على أن الخبر مقيد بالزمان الماضي"^١، فهي داخلة على جملة اكتملت أركانها، ولا وظيفة لها إلا الدلالة على الزمن الماضي، يقول ابن الحاج مقوياً رأي من ذهب إلى حرفيتها كما جاء في الهمع: "وهو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفاً، إلا أنه أقوى لمن تأمل؛ لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه"^٢.

ويبدو مما سبق أن القول بحرفيتها يخدم المعنى كثيراً، فهي عنصر أضيف إلى الجملة الاسمية؛ ليعطي الدلالة على الزمن الماضي، يدل على ذلك أنها لا تدخل إلا على جملة مكتملة الأركان، وهذا من خصائص الحروف، يقول الزجاجي: "الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها نحو: لن يقوم زيد، وما خرج بكر، وإن أخاك شاخص، وإن محمداً في الدار، لأبد أن يكون بعده اسمان، أو اسم وفعل أو اسم وظرف"^٣، فلو حاولنا تطبيق هذا النص على كان لوجدنا أنه ينطبق عليها؛ لأنها تدخل في الأصل على اسمين "مبتدأ وخبر"؛ لتفيد الزمن الماضي، وهذا ظاهر في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً، يقول تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^٤. فأصل الجملة "الناس أمة واحدة"، مبتدأ وخبر، ثم دخلت (كان) لتفيد أن ذلك في الزمن الماضي.

١ البسيط ٢ : ٦٦٢.

٢ الهمع ١ : ٢٨.

٣ الإيضاح في علل النحو ص ٥٥.

٤ البقرة آية ٢١٣.

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن (كان) حرف يشير إلى الزمن لا غير، مؤيداً في ذلك رأي المبرد والزجاجي، يقول: "وإذا ما دخلت عليها (أي على الجملة) كان أو إحدى أخواتها، وهن عناصر زمن لا غير، ...".^١

فهو يأخذ برأي المبرد والزجاجي تماماً، ويحلل الجملة التالية "كان علي مجتهداً" على النحو التالي:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ... (أو مسند إليه مرفوع...)

مجتهداً: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان، (أو مسند أخذ الفتحة...)، (قياساً على ما جاء عن العرب) ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يلي:

عنصر زمن ماض (مسند إليه + مسند).

أما الدكتور مهدي المخزومي فقد تحدث عن (كان) في كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق"، ولكن كلامه عنها كان مضطرباً اضطراباً شديداً، فقد تحدث عنها أولاً، فقال إن الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالباً؛ لأنها إنما تدل على الوجود، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة، أو معدومها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث يجهلها المخاطب".^٢

فهو هنا يتابع النحاة القائلين بأن (كان) لا تتم بمرفوعها كلاماً، إذ لا بد من وجود الخبر كما ذكرنا سابقاً.

لكنه عاد وذكر أن الإسناد قائم بين (كان) والاسم والمرفوع، أما الاسم المنصوب فهو حال، ورأيه هذا راجع إلى تأثره بمذهب الكوفيين في كان وأخواتها، حيث يرون أن الاسم المرفوع بعد كان مرتفع على الفاعلية، والاسم المنصوب

^١ في نحو اللغة وتراكيبها: الدكتور خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ١٠١.

^٢ في النحو العربي قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م، ص ١٣٢.

منتصب على الحالية ، يقول المخزومي: "ويجيء ما يبين الحال منصوباً؛ لأنه خارج عن الإسناد؛ لأن الإسناد قد تم بين فعل الوجود والموجود نفسه ، فماذا يُعرب المنصوب؟".

إذا قلنا: كان المطر غزيراً، أو مازال المطر منهماً، أو بات المطر طلاً، فالإسناد كان قد تم بين فعل الوجود ، والموجود نفسه، أي: بين (كان) والمطر، و (مازال) والمطر، و(بات) والمطر، أما المنصوب فحالٌ تبيين هيئة الموجود^١.

وكلام المخزومي في هذا النص يتعارض مع كلامه في النص السابق، فقد أشار أولاً إلى أن هذه الأفعال لا يصح السكوت عليها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة، ثم عاد بعد قليل، وقال إن الإسناد قد تم بين الفعل (كان) والاسم المرفوع، أما الاسم المنصوب فقد خرج عن الإسناد.

وهذا الكلام لا يثبت عند النظر من وجهين:

الأول: إن الإسناد - كما بينا - قائم بين المبتدأ والخبر، ولو كان الإسناد يتم بين كان والاسم ما قال النحاة إنها لا تتم بمرفوعها كلاماً، ولا أتمت معنى يحسن السكوت عليه.

الثاني: إن قوله إن الخبر حالٌ فيه ضعف، لأن الحال - كما هو معلوم - وصفٌ فضلة يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن مالك:

الحال وصفٌ، فضلةٌ، منتصبٌ مفهَمٌ في حال كفراداً أذهب^٢

فوصف النحاة الحال بالفضلة يشير إلى أنه ليس ركناً أساساً في الجملة؛ لذا تقول: جئتُ ، وجئتُ راكباً، والجملتان صحيحتان تامتا المعنى، أما كان فلا تكون مع مرفوعها كلاماً؛ لأن الخبر عنصر أساس في الإسناد في هذا التركيب، وقدوضحنا هذا سابقاً.

ولعلّ ولع الدكتور المخزومي بالمذهب الكوفي هو الذي دعاه إلى الأخذ بهذا الرأي الذي لا نراه يخدم المعنى، وهو رأي مهجن يبدو أنه ركبته من آراء البصريين وجلة من الكوفيين.

^١ في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٣٢.

^٢ انظر: ألفية ابن مالك.

"ليس" بين الحرفية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "ليس" بين الفعلية والحرفية ، يقول الجرجاني: "وأخر هذه الأفعال "ليس" في قولك: ليس زيدٌ منطلقاً، وليس زيدٌ أخاك، ...، ولا يكون في ليس إلا الإتيان بجزأين، كقولك: ليس زيدٌ منطلقاً ؛ لأنهم لم يجعلوا له تصرف أخواته، ألا ترى أن لفظه أيضاً غير متصرف كما يتصرف لفظ كان"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة، بصريين وكوفيين، إلى أن "ليس" فعل من أخوات "كان"، يدخل على الجملة الاسمية، فيرفع المبتدأ ويسمى اسمها، وينصب الخبر ويسمى خبرها ، يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون وصار وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"^٢.

فسيبويه يصرح بفعليتها، ويجعلها من أخوات "كان"، وإلى هذا يذهب ابن السراج في كتابه "الأصول في النحو"^٣، والمبرد في "المقتضب"^٤، وابن يعيش في "شرح المفصل"^٥، وأكثر النحاة على هذا المذهب^٦.

وقد اعتمد جمهور النحاة على الأدلة التالية في حكمهم عليها بالفعلية:

- * انظر : الكتاب ١ : ٤٥ ، ١٤٧ ، المقتضب ٤ : ٨٧ ، الأصول ١ : ٨٢ ، المقتصد ١ : ٤٠٢ ،
اللباب ١ : ١٦٥ ، شرح المفصل ٧ : ١١١ ، رصف المباني ٣٦٨ ، شرح الرضي ٤ : ١٩٨ ،
مغني اللبيب ٣٨٦ ، الارتشاف ٢ : ٧٢ .
- ١ المقتصد ١ : ٤٠٢ .
 - ٢ الكتاب ١ : ٤٥ .
 - ٣ انظر : الأصول ١ : ٨٢ .
 - ٤ انظر : المقتضب ٤ : ٨٧ ، ١٩٠ .
 - ٥ انظر : شرح المفصل ٧ : ١١١ .
 - ٦ انظر اللباب ١ : ١٦٥ ، شرح الرضي ٤ : ١٩٨ والارتشاف ٢ : ٧٢ ، ومغني اللبيب : ابن هشام ، ت : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمة الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٩٨٥ م .

أولاً : اتصال الضمائر بها، نحو: لستُ، يقول ابن السراج: "فأما "ليس" فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا"^١.

ثانياً : إن آخرها مفتوح، كما في الأفعال الماضية، يقول ابن يعيش: "ولأن آخرها مفتوح، كما في أواخر الأفعال الماضية"^٢.

ثالثاً : إن تاء التانيث تلحقها ساكنة وصلأ ووقفأ، يقول ابن يعيش: "وتلحقها تاء التانيث ساكنة وصلأ ووقفأ، نحو: ليست هند قائمة"^٣.

رابعاً : جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، بالإضافة إلى جواز تقديم خبرها عليها عند البصريين^٤.

وما قاله الجمهور يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً : إن "ليس" تقتصر إلى أهم عنصرين في الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

ثانياً : إن علامات الفعل وخصائصه التي نص عليها النحاة لا تنطبق عليها، مثل التصرف ودخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم، يقول الزمخشري: "ومن خصائصه (الفعل) صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"^٥.

واضح أن التشابه اللفظي بين "ليس" والأفعال الماضية هو الذي جعل النحاة يحكمون عليها بالفعلية، وإن كانت لا تحمل الدلالة على الحدث والزمن.

١ الأصول ١: ٨٢.

٢ شرح المفصل ٧: ١١١.

٣ شرح المفصل ٧: ١١١.

٤ انظر: الإنصاف ١: ١٦٠ م ١٨.

٥ المفصل ٢٤٣.

أما ابن السراج وأبو عليّ الفارسي وابن شقير فقد ذهبوا إلى أن "ليس" حرفٌ من حرف المعاني يفيد النفي ، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقير إلى أنها حرف"^١.

وكان الذي جعل هؤلاء النحاة بدءاً بابن السراج يخرجون عن إجماع النحويين هو أن أدلة الفعلية لا توجد في ليس ، إذ إنها لا تشير إلى حدث مقترن بزمن ، وإنما تدل على ما تدل عليه "ما" من النفي، يقول العكبري: "أما "ليس" فمن البصريين من قال: هي حرف ، وإن الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير بـ "ها" على لغة من قال في التثنية (هاءاً)، وفي الجمع (هاؤوا). وأبو عليّ يشير إليه في كتبه كثيراً، ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان، وأنها تنفي كما تنفي (ما)، وأنهم شبهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما"^٢.

ولعلّ من الواضح أن هؤلاء النحاة قد تأملوا كثيراً في "ليس"، فقالوا في بادئ الأمر بفعليتها تقليداً لمن سبقهم من النحاة، ولكنهم بعد التأمل وطول النظر قالوا بحرفيتها؛ لأنهم نظروا فيها، فوجدوا أنها لا تحمل أي دلالة على حدث أو زمن، يقول السيوطي: "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"^٣.

ويبدو أن الذي جعل جمهور النحاة يحكمون بفعلية (ليس) هو شبهها اللفظي بالأفعال الماضية، كما بينا في أدلتهم، بالإضافة إلى أنها تعمل الرفع والنصب فيما بعدها ؛ لذا كانت من أخوات "كان"، مع أنها تدل على معنى مخالف لما تدل عليه "كان وأخواتها"، يقول إبراهيم السامرائي: "ولعلّ من الغريب أن يحشر بين هذه

١ الجنى الداني ٤٩٤.

٢ اللباب ١: ١٦٥.

٣ الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ٧٣: ٣.

المواد الدالة على الإيجاب مادة "ليس"، وهي على النقيض من هذه المجموعة، فهي في المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي^١.

وكان المالقي قد أخذ رأياً متوسطاً في هذه المسألة، حيث جعلها بين الفعلية والحرفية، فهي ترد تارة فعلاً وتارة حرفاً، يقول: "اعلم أن "ليس" ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف"^٢.

ويظهر واضحاً أن المالقي تأثر برأي الفارسي، فجعل "ليس" بين الحرفية والفعلية، فهي، حينما ترفع وتتصب، فعل، وحينما تدخل على فعل حرف، يقول: "قالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرفية لا غير، كـ "ما" النافية كقول الشاعر:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَامِ^٣

فهذا لا منازعة في الحرفية في "ليس" فيه، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها. وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل قليل قيل: إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها"^٤.

ولعل من الواضح أن المالقي قد ركّب هذا الرأي من مجموع رأي الجمهور ومن خالفهم من النحويين، فجعل "ليس" حرفاً في بعض الاستعمالات، وإن كان هذا أمراً مرفوضاً عند الجمهور؛ لأنهم يقدرّون ضمير شأن يكون اسماً لـ "ليس" عند دخولها على الأفعال، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن "ليس" تجعل كـ "ما"، وذلك قليل لا يكاد يُعرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، قال حميد الأرقط:

١ الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

٢ رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٣٦٨.

٣ انظر: ديوان النابغة الذبياني: تحقيق الدكتور /شكري فيصل، بيروت ١٩٨٦م ص ١٢١.

٤ رصف المباني ٣٦٩.

فأصبحوا والنوى عالي معرسيهم وليس كل النوى يُلقي المساكين^١
وقال هشام أخوذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول^٢
هذا كله سمع من العرب. والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس
إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة^٣.

وكان ابن أبي الربيع من نحوي الأندلس المتأخرين قد نظر إلى المعنى،
فوجد أنها لا تحمل من خصائص الأفعال شيئاً، ولا تدل على حدث مقترن بزمن؛
ولهذا عدّها حرفاً من حروف المعاني بمنزلة "ما" النافية، يقول: "ومثل هذا (ليس)
فإنّها حرف من جهة معناها؛ لأنها بمنزلة "ما" تنفي الجملة التي تدخل عليها، فكما
أن "ما" لا يصح أن يقال فيها: إنها فعل لا يصح أن يقال في "ليس" فعل^٤.

ولعل من المفيد - قبل أن نختم الحديث في هذه المسألة - أن نبين وجهة
نظر بعض علماء اللغة المعاصرين في "ليس"، وسنعرض لما ذكره الدكتور إبراهيم
السامرائي والدكتور خليل عمايره.

ذهب الدكتور السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته" إلى أن فكرة العامل
والمعمول هي التي جعلت النحاة يلحقون "ليس" بكان وأخواتها، مع أن لها معنى
مخالف لما تدل عليه كان وأخواتها؛ ولهذا جعلها السامرائي عنصراً من عناصر
النفي، يقول: "وبسبب العمل الواحد، وهو عدم الاكتفاء بالمرفوع، أو قل: إن هذا
المرفوع أو إن هذه الأفعال جميعها مفتقرة إلى ما أسموه الخبر المنصوب، أقول
بسبب من هذا كله ضموا مواد مختلفة في دلالتها إلى بعضها، وجعلوا من تلك

^١ انظر: أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت:
الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -
١٩٩٢م، ٢: ٤٩٧.

^٢ انظر: شرح شواهد المغني: السيوطي، ت: الشيخ محمد محمود، دار مكتبة الحياة،
بدون، ٢: ٧٠٤.

^٣ الكتاب ١: ١٤٧.

^٤ البسيط ١: ١٦٣.

الأشئآت المتأثرة باباً واحداً سموه النواسخ، ...، ويبدو أن الأولين كانوا في ترددٍ بسبب هذه المسألة، فقد كانت عندهم مترددة بين الحرفية والفعلية، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلى أنها حرف.

إن هؤلاء كانوا على حق في تردهم حمل هذه المادة على سائر الأفعال التي أشبهت "كان" في العمل.

ويحسن بنا في بحث هذه المادة أن نطالب بإبعادها من المكان حيث وضعها النحاة وجعلها في باب المواد التي تنفي^١.

وقد ذهب الدكتور خليل عمايره إلى هذا الرأي، حيث رأى أنها عنصر نفى ليس غير، يقول: "والذي نراه أن هذه اللفظة، بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية، عنصر نفى ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا بفعلية، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمى، والفعل ما يشير إلى حدث وزمن، فإن "ليس" دالٌّ يفتقر إلى مدلوله بين المسميات، ولا يشير إلى حدث ولا إلى زمن"^٢.

ويبدو أن القول بفعلية "ليس" لا يخدم المعنى كثيراً، إذ تفتقر "ليس" لأهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على حدث وزمن، يقول الزمخشري: "الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان"^٣، هذا بالإضافة إلى أنها لا تقبل كثيراً من العلامات والخصائص التي يعرف بها الفعل، يقول الزمخشري: "ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت"^٤.

ويقول ابن مالك في الألفية:

١ الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

٢ أسلوب النفي والاستفهام في العربية: خليل عمايره، جامعة اليرموك، بدون، ٥٨.

٣ المفصل ٢٤٣.

٤ المفصل ٢٤٤.

بتاء فَعَلْتَ وَأَتَتْ ويا أفعلي ونونِ أَقْبَلَنَّ - فعلٌ يَنْجَلِي

فـ "ليس" حرف من حروف المعاني، وظيفته في الجملة الدلالة على النفي،
فجملة مثل: ليس محمدٌ قائماً، جملة أصلها الإثبات "محمد قائم"، ثم دخلت "ليس" لتفيد
نفي ذلك.

ومما يؤكد حرفيتها أنها ليست داخلة في الإسناد كما هو الحال في الفعل، وقد
لاحظ النحاة ذلك، فجعلوا الإسناد قائماً بين المبتدأ والخبر، ولم يقل أحد منهم أن
"ليس" مسند كسائر الأفعال.

اللام الأولى في "لعل" بين الأصالة والزيادة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة اللام الأولى في "لعل" بين الأصالة والزيادة ، يقول الجرجاني: "وكذا لعل؛ لأن الأصل علّ، واللام داخلة عليه؛ ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام، كقوله:

علّ صروف الدهر أو دولاتها يدللنا اللمة من لماتها^١

وكقول الآخر:

يا أبتا علك أو عساكا^٢

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن اللام الأولى في "لعل" زائدة، والأصل فيها "علّ"، يقول سيبويه: "ولعلّ حكاية؛ لأنّ اللام هاهنا زائدة"^٣.

ويقول المبرد: "وأصله "علّ"، واللام زائدة"^٤.

* انظر: الكتاب ٣: ٣٣٢، المقتضب ٣: ٧٣، المقتصد ١: ٤٤٣، الإنصاف ١: ٢١٨ م ٢٦، شرح المفصل ٨: ٨٧، الجنى الداني ٥٧٩، شرح ابن عصفور ١: ٤٧٧، البسيط ٢: ٨٩١.

^١ انظر: معاني الفراء ٣: ٩، والخصائص: أبو الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١: ٣١٦.

^٢ انظر: ديوان رؤية وملحقته، ت: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ص ١٨١، وصدّره: تقول ابنتي قد أنى أنا كاء، وانظر أيضاً الكتاب ٢: ٣٧٥ و ٤: ٢٠٧.

^٣ المقتصد ١: ٤٤٣.

^٤ الكتاب ٣: ٣٣٢.

^٥ المقتضب ٣: ٧٣.

ويقول الأنباري : "وذهب البصريون إلى أنها زائدة"^١.

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: استعمالها بدون اللام الأولى في الأبيات التالية:

- ١- وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ اتَّقَدَّمَ^٢
- ٢- لَكَ الْخَيْرُ تَمَلُّنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ وَسَهْوَاءَ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ^٣
- ٣- وَلَا تَهِينِ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^٤

- ٤- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يَدُلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

الثاني: إنَّ الحروف المشبهة بالفعل إنما عملت؛ لأنها على وزن من أوزان الفعل، فـ "أَنَّ" مثل "مَدَّ"، و "لَيْتَ" مثل "لَيْسَ"، ولو حكمنا بأنَّ اللام الأولى في "لعلَّ" أصلية لخرجنا عن أوزان الأفعال في العربية، يقول الأنباري: "فكذلك لعلَّ أصلها علَّ، وزيدت عليها اللام، إذ لو قلنا إنَّ اللام أصلية في لعلَّ لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية"^٥.

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّ أصل "لعلَّ" هو "علَّ" لا يسلم لهم؛ لأنَّ "علَّ" قد تكون لغة من لغات لعلَّ، وقد نصَّ النحاة على ذلك، يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيراً، لكثرت في كلامهم؛ لأنَّ معناه الطمع، ولا يخلو إنسان من ذلك، فقالوا لعلَّ وعلَّ"^٦.

١ الإنصاف ١: ٢١٨ م ٢٦.

٢ انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م ٢٦.

٣ انظر: السابق ١: ٢٢٠ م ٢٦، ومغني اللبيب ٢٠٦.

٤ انظر: السابق ١: ٢٢١ م ٢٦.

٥ الإنصاف ١: ٢٢٤.

٦ شرح المفصل ٨: ٨٧.

ويقول أبو البقاء: "أما مجيئها بغير لام فلغة فيها"^١.

ويقول ابن يعيش: "والكوفيون يزعمون أن اللام أصل، وأنهما لغتان، وأن الذي يقول "لعل" غير الذي يقول "عل"^٢.

ثانياً : إنه لا حجة لهم فيما استدلوا به من أبيات جاءت بحذف اللام الأولى من لعل؛ لأن حذف اللام في هذه الأبيات جاء لضرورة الشعر وإقامة الوزن، إذ لو جاءت هذه الأبيات باللام لاختل الوزن، ومن المعلوم أن ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري^٣.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أصالة اللام الأولى في "لعل"، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية"^٤.

وقد استدلل الكوفيون لهذا المذهب بدليلين، هما:

الأول: إن "لعل" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة في قولهم: "سألتمونيها" مختصة بالأسماء والأفعال^٥.

الثاني: إن اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً، نحو: "زيد وعبدل وفحجل"، فكيف تزداد في الحروف، وهي بعيدة عن التصرف؛ لأنها تلزم طريقة واحدة لا تنفك عنها^٦.

ولعل من المفيد أن نعرض لرأي ثالث في هذه المسألة يرى فيه صاحبه أن اللام الأولى في "لعل" هي لام التأكيد الزائدة، كما في: لزيد أفضل من عمرو، يقول

١ الباب ١: ٢٠٦.

٢ شرح المفصل ٨: ٧٨.

٣ انظر: الإنصاف ٢: ٦٢٨ م ٨٧.

٤ الإنصاف ١: ٢١٨ م ٢٦.

٥ انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م ٢٦.

٦ انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م ٢٦.

ابن عصفور: "قباطل أن يكون حرف هجاء، لأن اللام لا تزداد إلا في ذلك وعبدل، فثبت أنها لام تأكيد ضمت إلى لعل"^١.

ويبدو أن ابن عصفور قد تنبه إلى أن القول بالزيادة في الحروف أمر غير معهود؛ لذا قال إنها جاءت مؤكدة.

وما ذهب إليه ابن عصفور يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إن النحاة قد نصوا كما أوضحنا سابقاً على أن "عل" قد تكون لغة من لغات لعل^٢.

ثانياً: إن الترجي إنشاء، واللام لا تدخل إلا في الخبر، يقول ابن أبي الربيع: "ولعل" تقلبها إلى الترجي والتوقع على حسب ما ذكرته، ولام الابتداء لا تدخل إلا على جملة خبرية، فقد تضادت هي وهذه الحروف"^٣.

والذي يراه الباحث أن اللام الأولى في "لعل" حرف أصلي؛ وذلك لأن الزيادة نوع من التصرف، والحروف بعيدة عنه؛ لأنها موضوعة لمعنى معين، ولا مجال للقول بالزيادة فيها، فكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى كما نص العلماء، فلا زيادة في المعنى عند إضافة اللام، ولا يقتضيها المقام أيضاً.

وعلى الرغم مما قاله البصريون من أن العرب قد قالت "عل" وأن في "لعل" لغات قد تصل إلى اثنتي عشرة لغة كما يقول المرادي^٤، إلا أننا لم نعثر على نص نثري، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب، يؤيد ما قاله البصريون من أن الأصل في لعل: "عل"، فقد وردت "لعل" في القرآن في مائة وتسعة وعشرين موضعاً بإثبات اللام الأولى، وقد طالعت كثيراً في كتابي "جمهرة خطب العرب

١ شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون، ١: ٤٤٧.

٢ انظر: شرح المفصل ٨: ٨٧.

٣ البسيط ٢: ٧٩١.

٤ انظر: الجني الداني ٥٨٢.

وجمهرة رسائل العرب^١ بأجزائهما المتعددة ، فلم أجد فيه ولو مرة واحدة أن العرب قد استعملت "عل" بحذف اللام الأولى، وهذا يؤيد ما قلناه سابقاً من اللام الأولى في "لعل" حرف أصلي، وما قول الشعراء في الأبيات السابقة "عل" إلا من قبيل الضرورة الشعرية.

^١ انظر: جمهرة خطب العرب : تأليف أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.
وانظر: جمهرة رسائل العرب: تأليف أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

"حاشا" بين الحرفية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقنن" مسألة "حاشا" بين الحرفية والفعلية ، يقول الجرجاني: "وقد روي في "عدا" أيضاً الحرفية ، كقولك: جاءني القومُ عدا زيد، وعلى هذا يجري "حاشا" في قول أبي العباس؛ لأنه يجعله فعلاً من قوله:

وما أحاشي من الأقوام من أحدٍ

فيقول: جاءني القوم حاشا زيدا، بمعنى جعلوا زيدا في حشا منهم"^٢.

واليك تفصيل القول في هذه المسألة:

لـ "حاشا" ثلاثة استعمالات.

أولها: أن يكون فعلاً، مثل: حاشيت وأحاشي، بمعنى استنثيت وأستثني، قال الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

فمعنى "أحاشي" هنا استثني ، ولا خلاف في فعلية هذا، يقول المرادي: "قال بعضهم: ولا ينكر سيبويه أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء"^٣ فـ "حاشا" مثل: سبحل وهلل وحوقل، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* انظر: الكتاب ٢: ٣٠٩، ٣٤٩، المقنن ٤: ٣٩١، الأصول ١: ٢٨٨، المقنن ٢:

٧١٦، الإنصاف ١: ٢٨٧ م ٣٧، التبيين ٤١٠ م ٦٩، الباب ١: ٣٠٩، شرح المفصل ٢:

٨٤، شرح التسهيل ٢: ٣٠٦، البسيط ٢: ٨٥٣، الجنى الداني ٥٦١، شرح الرضي ٢:

١٢٢، مغني اللبيب ١٦٥، التصريح ١: ٣٦٥، الهمع ٣: ٢٨٢.

^١ انظر: ديوان النابعة الذبياني، ت: الدكتور مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة،

ص ٢٥، صدره: ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه.

^٢ المقنن ٢: ٧١٦.

^٣ الجنى الداني ٥٦٤.

الثاني: أن يكون اسماً ، في رأي بعض النحاة، وهم الزجاج وابن مالك والرضي، وذلك حينما تأتي للتنزيه، فقولنا: حاشا لله، أي تنزيهاً لله، يقول الرضي الاسترأبادي: "والأولى أنه مع اللام اسم؛ لمجيئه معها منونا، كقراءة أبي السَّمال: "حاشا لله"^١، فنقول: إنه مصدر بمعنى تنزيهاً لله، كما قالوا في سبحان الله، وهو بمعنى حاشا، سبحاناً قال:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلُنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمْدُ^٢ ٣

الثالث: أن تكون حرفاً يفيد الاستثناء، لكنه لا يعمل النصب كـ "إلا"، وإنما يعمل الجرّ في الكثير من كلام العرب؛ لذا فإن سيبويه يرى أن "حاشا" لا تكون في الاستثناء إلا حرف جر يفيد الاستثناء ، يقول: "وأما "حاشا" فليس باسم، ولكنه حرف جرّ يجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"^٤.

وقد استدل سيبويه لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إن العرب يقولون "حاشاي" بدون نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لقالوا: "حاشاني".

الثاني: امتناع وقوعها صلة لـ "ما" فلا يقال: "ما حاشا"، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف، أنه لا يجوز دخول "ما" عليه؛ فلا يقال: "ما حاشا زيدا" كما يقال: "ما خلا زيدا"

^١ سورة يوسف آية ٣١، انظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ٢٠٠٣.

^٢ انظر: شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، قدم له وعلّق على حواشيه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون، ص ٣٧، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٣٢٦.

^٣ شرح الرضي ٢: ١٢٣.

^٤ الكتاب ٢: ٣٤٩.

و"ما عدا عمراً"، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال : "ما حاشا زيداً"
فلماً لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه^١.

أمّا الجرمي والمازني والمبرد والزجاج فقد ذهبوا إلى أن "حاشا" تكون حرف
جر، كما قال سيبويه، فتعمل الجرّ فيما بعدها، وتكون فعلاً، فتتصب ما بعدها، نحو:
"جاءني القوم حاشا زيداً" يقول المبرد: "وما كان حرفاً سوى إلا فحاشاً، وخلاً، وما
كان فعلاً فحاشاً، وخلاً، وإن وافقاً لفظ الحروف"^٢.

ويقول المرادي: "وتكون فعلاً، فتتصب بمنزلة "خلاً" و "عداً"، وهذا مذهب
الجرمي والمازني والمبرد والزجاج"^٣.

فهؤلاء النحاة يرون أن "حاشا" كلمة مشتركة بين الحرفية والفعالية في
الاستثناء، فإذا جاء ما بعدها مجروراً فهي حرف جر، وإذا جاء ما بعدها منصوباً
فهي فعل ماض.

أمّا الكوفيون والفراء فقد ذهبوا إلى أن "حاشا" لا تكون إلا فعلاً ماضياً، سواء
أكانت في استثناء أم في غيره، فالنصب بـ "حاشا" نفسها، والجرّ بلام مقدرة، يقول
الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "حاشا" في الاستثناء فعل ماض"^٤.

ويقول ابن يعيش: "وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له"^٥.

وقد استدلل الزاهبون إلى أنها تكون حرفاً وفعلاً، كما زعم الجرمي ومن
تابعه، أو فعلاً ليس غير، كما يرى الفراء والكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: إنها تتصرف نحو: أحاشي وحاشيت، والحروف لا تتصرف، يقول
الأنباري: "الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول
النابغة:

١ الإنصاف ١: ٢٨٠ م ٣٧.

٢ المقتضب ٤: ٣٩١.

٣ الجنى الداني ٥٦٤.

٤ الإنصاف ١: ٢٧٨ م ٣٧.

٥ شرح المفصل ٢: ٨٤.

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد^١

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال^٢.

الثاني: إنَّ الحذف، وهو من خصائص الأفعال، يدخل "حاشا"، فيقال: حاش، وحش، يقول الأنباري: "الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في حاشا لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء (حاش لله)^٣ بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، فدلَّ على أنه فعل"^٤.

الثالث: تعلق حرف الجر بها، نحو: حاشا لله، يقول الأنباري: "الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به: قال الله تعالى: ﴿حاشَ لله ما هذا بشراً﴾^٥، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل؛ لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف"^٦.

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من أربعة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم إنها متصرفة أمرٌ غير مسلم؛ لأنَّ قولهم: حاشيت وأحاشي مأخوذ من لفظ "حاشا"، وليس متصرفاً منه، فهو مثل قول العرب: سبحل، وهلل، ولولا، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولولا كذا لفعلت كذا.

ثانياً: إنَّ قولهم إنَّ الحذف يدخل "حاشا" منتقضٌ بـ "رُبَّ" وبـ "إنَّ"، إذ إنَّهما حرفان، ومع ذلك يجوز فيهما الحذف فيقال: رُبَّ، وإنَّ^٧.

١ انظر: الكتاب ٢: ٣٢١.

٢ الإنصاف ١: ٢٨٠ م ٣٧.

٣ انظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة ٣٤٨.

٤ الإنصاف ١: ٢٨٠ م ٣٧.

٥ يوسف آية ٣١.

٦ الإنصاف ١: ٢٨٠ م ٣٧.

٧ انظر: الإنصاف ١: ٢٨٥ م ٣٧.

ثالثاً: إنَّ "حاشاً" لا يقبل حدَّ الفعل ولا خصائصه وعلاماته، فالفعل "ما دلَّ على اقتران حدث بزمن كما يقول الزمخشري"^١، وهي لا تدل على ذلك، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها أي خاصية أو علامة من علامات الفعل التي جمعها الزمخشري بقوله: "ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن"^٢.

رابعاً: أما قولهم إنَّ لام الجر تتعلق بها في نحو قوله تعالى ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾^٣ فإننا لا نسلم أنَّ "حاشاً" هنا للاستثناء، وإنما نرى أنها جاءت للتنزيه كما يرى الزجاج والرضي^٤، فلا دليل على أنها للاستثناء لا تركيباً ولا دلالة، فلا علاقة للتركيب الذي وردت فيه بتركيب الاستثناء، وأما دلالة فإن ما في التركيب من سمو التنزيه يفسد القول بأنها للاستثناء.

ويبدو أنَّ الذي جعل الفراء والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم يحكمون بفعلية "حاشاً" أنَّهم رأوا الاسم بعدها منصوباً في لهجة من اللهجات العربية، يقول الأشموني: "فأكثر العرب يجرون، وبعضهم ينصبون"^٥، فهذا عدوها حرفاً وفعلاً بحسب حركة ما بعدها، إذ لا يعمل الحرف عملين مختلفين.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ الحركة الإعرابية تؤدي عند النحاة دوراً كبيراً في تصنيف كثير من الكلمات، فـ "خلا وعدا" مثلاً إذا نصبت فهي أفعال، وإذا جرت فهي حروف، مع أنَّها لا تقبل حدَّ الفعل ولا خصائصه.

والذي يراه الباحث أنَّ "حاشاً" في الاستثناء لا تكون إلا حرفاً يفيد الاستثناء، سواء جاء الاسم الذي بعدها مجروراً أم منصوباً، ولا علاقة لها بالفعلية أبداً، إذ لا

١ المفصل ٢٤٣.

٢ المفصل ٢٤٤.

٣ يوسف آية ٣١.

٤ انظر: شرح الرضي ٢: ١٢٣.

٥ شرح الأشموني ٢: ١٦٥.

تحمل (حاشا) أي خاصية من خواص الأفعال، ولا ينطبق عليها حدّ الفعل كما أوضحنا سابقاً؛ لذا نرى أنها حرف استثناء، ولا دور للحركة بعدها، إذ لا فرق في المعنى بين قول العرب: جاء القوم حاشا زيد أو زيداً. ولم يذكر أحد من اللغويين والنحاة القدماء أن بينهما اختلافاً دلاليّاً.

فمردّ الاختلاف في الحركة بعد "حاشا"، في ما نرى يرجع إلى اختلاف العادات اللهجية عند القبائل العربية، فقد روى كثير من العلماء النصب بـ "حاشا"، يقول المرادي: "وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف"^١، لكن ما حكاه هؤلاء العلماء لم يصل إلى سيبويه؛ لذا فإنه لا يجوز فيما بعدها إلا الجر، يقول السيوطي: "والعذر لسبويه أنه لم يحفظ النصب بـ "حاشا" ولا الجر بـ "عدا" لقلته"^٢.

وما قلناه عن "حاشا" ينطبق على "خلا" و "عدا" فهي أدوات استثناء، سواء نصبت أم جرت، وما اختلاف حركة الاسم بعدها إلا من قبيل تعدد اللهجات القبليّة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك، يقول: "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم "فحاشا وخلا في بعض اللهجات"^٣.

أمّا قضية دخول "ما" على هذه الحروف فإننا نرى أن قول العرب: "ماخلا، ماعدا، ما حاشا" كتلة لغوية واحدة تفيد الاستثناء وتجري مجراها بغيرها في لسان بعض قبائل العرب، وقد ورد الاسم بعدها منصوباً ممّا اضطر النحاة إلى تعليل ينصرفون عنه حال ورود الاسم بعدها مجروراً، فيقولون "ما" مصدرية لتسويغ الحاق "خلا وعدا وحاشا" بالأفعال، فإذا جاء الاسم بعدها مجروراً قيل "ما" هنا زائدة، وهو قول لا يستقيم.

١ الجنى الداني ٥٦٢.

٢ الهمع ٣: ٢٨٥.

٣ الكتاب ٢: ٣٠٩.

سبب بناء الباء على الكسر

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العلة في بناء حرف الجر "الباء" على الكسر، يقول: "والمبني على الكسر من الحروف، باء الجر ولام الأمر في: يزيد، وليفعل كذا، فإنما بُنِيَ على الكسرة؛ لأجل أن المقصود هو التحريك، فلا حد في ذلك ولا حظر.

وحكى شيخنا - يعني أبا الحسين - عن أبي العباس أنه قال: إن الباء في: يزيد إنما بني على الكسر؛ لتكون حركته من جنس ما يحدثه".^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الجرجاني كما مرّ سابقاً إلى أن هذا الحرف مبني على الكسر كلام الجر ولام الأمر، إذ لا مانع من ذلك.

أما أبو العباس المبرد^٢ والرماني والرضي الاسترابادي فقد ذهبوا إلى أن العلة في بناء هذا الحرف على الكسر هي موافقة معموله، إذ إنه يعمل الجر، وحركة الجر الأصلية هي الكسر، يقول الرماني: "الباء، وهي من العوامل، وعملها الجر، وهي مكسورة، وإنما كسرت؛ لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر"^٣، ويقول الرضي الاسترابادي: "وإنما كسرت باء الجار ولامه؛ لموافقة معمولها"^٤.

وما ذهب إليه المبرد من تابعه يحتاج إلى مناقشة من حيث إن الكاف، وهو حرف جر، مبني على الفتح في نحو: زيد كالأسد، ولو كانت العلة موافقة المعمول لكسر، يقول الجرجاني: "والزِمَ كاف التشبيه في كزيد"^٥.

١ المقتصد ١: ١٤٢.

٢ لم أجد هذا الرأي للمبرد فيما بين يدي من كتبه.

٣ معاني الحروف: الرماني، ت: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ص ٣٦.

٤ شرح الرضي ٤: ٢٨٣.

٥ المقتصد ١: ١٤٢.

ويبدو أن الذي دعا النحاة إلى هذا الاختلاف هو أنهم يرون أن الأصل في الحروف الأحادية أن تكون مبنية على الفتح ؛ لذا أخذوا يعلنون لما جاء مخالفاً لذلك، يقول الرضي: "اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو والفاء ولام الابتداء فتحها الفتح؛ لتقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف"^١.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه الجرجاني هو الصحيح، إذ إنه أخذ بالنظرة الوصفية القائمة على ملاحظة الظاهرة اللغوية دونما تعليل أو تبرير ، فهذا الحرف بني على الكسر، كما جاء عن العرب. وقد عبر عن ذلك بمنهجية وصفية دقيقة، مبيناً أنه لا بد من التحريك، ولما كانت العرب قد حركت بالكسر، ولا حذر في ذلك، فقد وجب أن يكون هذا هو السبب، فقال: "فإنما بُنِيَ (باء الجر ولام الأمر) على الكسرة؛ لأجل أن المقصود هو التحريك، فلا حد في ذلك ولا حذر"^٢.

^١ شرح الرضي ٤ : ٢٨٣.

^٢ المقتصد ١ : ١٤٢

الكاف بين الحرفية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء الكاف اسماً، نحو: مررت بكزيد، أي: بمثل زيد، يقول الجرجاني: "وأما بيت الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ (كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ)^١

فالكاف فيه اسم، كأنه قال: ولن ينهى مثل ذي الطعن ذي شطط؛ لأجل أنك لو جعلته حرفاً، كان التقدير فيه: ولن ينهى ذي شطط شيء استقر كالطعن، فإذا حذفته شيئاً جعلت ما بعده من قولك: استقر كالطعن فاعلاً لينهى، حتى كأنك قلت: ولن ينهى استقر كالطعن، وهذا فاسد؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الأخفش والفارسي وابن جني إلى جواز مجيء الكاف اسماً، فيكون مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً، ومجروراً بحرف جر، يقول المرادي: "ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين"^٣.

ويقول أبو علي الفارسي: "وقد استعملت اسماً في نحو قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

* انظر: الكتاب ١: ٤٠٨، المقتضب ٤: ١٤٠، شرح المفصل ٨: ٤٢، شرح التسهيل ٣:

١٧٠، شرح الرضي ١: ٣٤٣، الجني الداني ٧٨، مغني اللبيب ٢٣٨، الارتشاف ٢:

٤٣٥، التصريح ٢: ١٨، الهمع ٤: ١٩٧.

^١ انظر: ديوان الأعشى، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ص ١٣٤.

^٢ المقتصد ٢: ٨٥٣.

^٣ الجني الداني ٧٨.

فالكاف فاعلة؛ لأنَّ الفاعل لا يحذف^١

ويقول الفارسي أيضاً: "أنتهون ولن ينهى... الخ البيت.

لا تخلو الكاف من أن تكون اسماً أو حرفاً، فلا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنَّك إن جعلتها حرفاً لزم أن تجعلها صفة لمحذوف، كأنَّك قلت: شيء كالطعن، والفاعل لا يحذف، ...، فإذا كان كذلك جعلت الكاف نفسها فاعلة، وموضعها رفع بكونها فاعلة، كما أن موضعها موضع جر في قوله:

ككما يؤثفين^٢

وكما أن موضعها جر في قوله:

على كالقطا الجوني^٣ ٤

واضح أن الفارسي في هذين النصين يرى أن الكاف تكون اسماً في الاختيار، وليس ذلك مختصاً بالضرورة الشعرية، وقد تابعه في هذا الرأي تلميذه ابن جني، فنصَّ على أن الكاف تكون اسماً في الاختيار، يقول ابن جني: "واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيد جاءني، وأنت تريد: مثل زيد جاءني، وكبكر غلامٌ لمحمد، فإن أدخلت "إن" على هذا، قلت: إن كبكر غلامٌ لمحمد، فرفعت الغلام؛ لأنَّه خبر

^١ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ٢٠٧.

^٢ تمامه: وغير ود جازل أو ودّين وصاليات ككما يؤثفين
انظر: الكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨/٤: ٢٧٩.

^٣ تمامه: قليلاً غرار العين حتى تقلصوا على كالقطا الجوني أفزعه القطر
انظر: ديوان الأخطل، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ١٢٥، وانظر أيضاً: سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، ت: الدكتور حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١: ٢٨٧.

^٤ المسائل البصريات ١: ٥٣٩.

"إن"، والكاف نصب؛ لأنها اسم "إن"، وتقول إذا جعلت الكاف حرفاً وخبراً مقدماً: إن كبرك أخاك، تريد: إن أخاك كبرك، كما تقول: إن من الكرام زيداً^١

وقد استدل هؤلاء النحاة بما ورد في الشعر من استعمال الكاف اسماً، وإليك بعضاً من هذه الأبيات:

- ١- وَمَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالَمِهَا وَلَا أَعَانَكَ فِي غُرْمٍ كَغَرَامِ^٢
- ٢- بَكَا لِلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْتَنَعِ^٣
- ٣- تَيَّمَ الْقَلْبَ حَبَّ كَالْبَدْرِ، لَا بَلْ فَاقَ حَسَنًا مِنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا^٤
- ٤- لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ فَضْلًا لَغَيْرِكَ مَا أَتَيْتُكَ رَسَائِلِي^٥
- ٥- بَنَّا كَالْجَوَى مِمَّا يُخَافُ وَقَدْ نَرَى شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ^٦

حيث وقعت الكاف فاعلة في البيت الأول، واسماً مجروراً بحرف الجر في البيت الثاني، واسماً مضافاً في الثالث، واسماً لـ "كان" في الرابع، ومبتدأ في البيت الخامس.

لكن ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن الكاف لا تقبل حد الاسم ولا علاماته، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه^٧. والكاف لا

١ سر صناعة الإعراب ١: ٢٩٠.

٢ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧١.

٣ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠، والهمع ٤: ١٩٧.

٤ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠، والمساعد ٢: ٢٧٢.

٥ انظر: ديوان جميل بثينة، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون، ص ٨٦، شرح التسهيل ٣: ١٧٠.

٦ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠.

٧ انظر: التبصرة والتذكرة: الصيمري، ت: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز

البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١: ٧٤.

تدل على ذلك، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها علامات الأسماء التي حددها النحاة في التتوين و (ال) التعريف والنداء، أمّا الجر والإسناد اللذان استدل بهما الأخفش والفارسي على اسمية الكاف، فهما محمولان ، إما على التأويل، أو على الضرورة الشعرية، وفي كل خروج على أسس التعيد النحوي.

ثانياً : إنّ الكاف لم تأت اسماً في النثر ، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب، يقول ابن عصفور: "أمّا السماع ؛ فلأنّه لا يحفظ أنّ الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"^١.

ويقول السيوطي: "وذلك في الشعر كثير، ولم يرد في النثر فاخصّ به"^٢.

أمّا جمهور النحاة فذهبوا إلى أنّ الكاف حرف جر يفيد التشبيه ، فإن جاءت في الشعر اسماً ، فذلك ضرورة شعر، يحفظ ولا يقاس عليه، يقول سيبويه: "إلا أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا جعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز: (وهو حميد الأرقط):

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^٣

وقال خطّام المجاشعي:

وصالياتٍ كَمَا يُوثِقِينَ^٤

ويقول المبرد: "فلذلك إذا اضطّر الشاعر جعلها بمنزلة مثل، وأدخل عليها الحروف، كما تدخل على الأسماء، فمن ذلك قوله:

وصالياتٍ كَمَا يُوثِقِينَ^٥

^١ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

^٢ الهمع ٤: ١٩٨.

^٣ انظر: ديوان رؤبة وملحقاته ١٨١، وصدره: ولعبت بهم طير أبابيل.

^٤ الكتاب ١: ٤٠٨.

^٥ المقتضب ٤: ١٤٠.

ويقول ابن هشام: "أما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع لذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة"^١.

فسيبويه وجمهور النحاة لا يرون اسميتها، وما جاء في الشعر حملوه على الضرورة، ومنعوا القياس عليه، يقول ابن عصفور: "وزعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر، بدليل السماع والقياس"^٢.

ويقول ابن أبي الربيع: "قمتي وجدت اسماً فذلك خروج عن قياسها، واستعمال لها في غير موضعها، فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع، ولم يسمع إلا في ضرورة، فلا يتعدى"^٣.

وقد تأول بعض النحويين المانعين ورود الكاف اسماً بأن الكاف مع مجرورها صفة لموصوف محذوف، تقديره شيء، يكون هو الفاعل، لكنه حذف، وأقيمت الصفة مقامه، فتقدير الفاعل في قول الأعشى:

أَتَتْنَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

شيء كالطعن، فالفاعل محذوف، وأقيمت الصفة مقامه، وكذلك الأمر في بقية الأبيات، ولم يرتض هذا الأمر أبو علي الفارسي، يقول:

"أَتَتْنَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

لا تخلو الكاف من أن تكون اسماً أو حرفاً، فلا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنك إن جعلتها حرفاً لزم أن تجعلها صفة لمحذوف، كأنك قلت: شيء كالطعن، والفاعل لا يحذف. ألا ترى أن قول من قال: ضربني وضربت زيدا: إن الفاعل منه محذوف خطأ عندنا، وكذلك إن جعلت الكاف حرفاً كان وصفاً، وإذا صار وصفاً

^١ مغني اللبيب ٢٣٩.

^٢ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

^٣ البسيط ٢: ٨٥١.

فالموصوف محذوف ، وإذا جعلته وصف محذوف بقي الفعل بلا فاعل، وذلك غير جائز عندنا^١، ويقول الجرجاني: "وأما بيت الأعشى:

أنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن

فالكاف فيه اسم، كأنه قال: ولن ينهى مثل الطعن ذوي شطط؛ لأجل أنك لو جعلته حرفاً كان التقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء استقر كالطعن، فإذا حذفت شيئاً جعلت ما بعده من قولك: استقر كالطعن فاعلاً لينهى، حتى كأنك قلت: ولن ينهى استقر كالطعن، وهذا فاسد ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً^٢.

ويقول ابن يعيش : "وقد قيل إنَّ الفاعل ههنا موصوف محذوف، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن، ثم حذف الموصوف، وذلك ضعيف؛ لأنَّه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه ، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف ههنا فاعل، والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً^٣.

واضح أنَّ في هذا القول تكلفاً لا مسوغ له؛ إذ من الأولى حمل الأبيات على الضرورة، وأما التقدير فخلاف الأصل، كما يقول النحاة.

وكان أبو جعفر بن مضاء من نحاة الأندلس قد خالف النحويين جميعاً، حيث ذهب إلى أنَّ الكاف تكون اسماً دائماً، ولا علاقة لها بالحرفية، يقول السيوطي: "وقال أبو جعفر بن مضاء: هي اسم أبداً؛ لأنَّها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم"^٤.

ولكنَّ ما ذهب إليه أبو جعفر بن مضاء يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً : إنَّ حد الاسم وعلاماته لا تنطبق على الكاف، كما أوضحنا ذلك في مناقشة رأي الأخفش والفارسي وابن جني.

١ المسائل البصريات ١: ٥٣٨.

٢ المقتصد ٢: ٨٥٣.

٣ شرح المفصل ٨: ٤٣.

٤ الهمع ٤: ١٩٩.

ثانياً : إنه لم يسمع ورود الكاف اسماً في النثر في كلام العرب ، يقول ابن عصفور: "أما السماع ؛ فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"^١.

ثالثاً : إنه لا حجة له في قوله إن الكاف بمعنى مثل؛ لأن "كأن وليت" بمعنى أشبه وأتمنى، وهما حرفان بإجماع.

رابعاً: إن الكاف قد تأتي زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^٢، ولا تزداد إلا الحروف^٣.

خامساً: إن الكاف على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلا محذوف منه أو شاذ.

وقد اختار أبو حيان في هذه المسألة رأي جمهور النحاة، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلُ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً...﴾^٤، يقول: "ومثلهم مبتدأ، والخبر في الجار والمجرور بعده، والتقدير كائن كمثل، كما يقدر ذلك في سائر حروف الجر ، وقال ابن عطية: الخبر الكاف، وهي على هذا اسم، كما هي في قول الأعشى:

أَتَتْنَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

وهذا الذي اختاره وبدأ به غير مختار، وهو مذهب أبي الحسن، يجوز أن تكون الكاف اسماً في فصيح الكلام، وتقدم أنا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر"^٥.

والذي يراه الباحث أن ما قاله الجمهور هو الصحيح، فالكاف حرف من حروف الجر يفيد التشبيه، ولا صلة له بالاسمية؛ لأن الاسم، كما يقول النحاة، كلمة

١ شرح الجمل ١: ٤٧٧.

٢ الشورى آية ١١.

٣ انظر: الهمع ٤: ١٩٩.

٤ البقرة آية ١٧.

٥ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، ت: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١: ٢٠٩.

تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه^١، وهذا غير متحقق في الكاف؛ لأنها لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وهو وجود التشابه بين اسمين، يضاف إلى ذلك أن علامات الاسم لا تنطبق عليها، فلا يدخلها التتوين و(ال) التعريف والنداء، أما الجر والإسناد ففي ضرورة الشعر، ومن المعلوم أن ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري^٢.

ولو حاولنا تطبيق حد الحرف على الكاف لوجدنا أنه يدخل تحت هذا الحد، يقول البطلاني في حد الحرف: "هو ما جاء لمعنى في غيره، ولم يكن أحد جزئي الجملة، وليس باسم"^٣.

فالكاف إذاً حرف لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره، وهو الربط بين اسمين؛ لأداء معنى التشبيه، يقول الجزولي: "الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، ولكن في غيره، والحرف يأتي لثمانية معان، (وذكر منها الربط بين اسمين)"^٤.

أما مجيء الكاف اسماً عندما تقع موقع الأسماء فضرورة شعرية، لا يقاس عليها، ومما يقوي ما ذهب إليه الجمهور عدم ورود نصوص نثرية في كلام العرب، تدل على اسمية الكاف، يقول ابن عصفور: "أما السماع؛ فلأنه لا يحفظ أن الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"^٥.

ويقول السيوطي: "وذلك في الشعر كثير، ولم يرد في النثر فاختص به"^٦.

١ انظر: التذكرة للصيمري ١: ٧٤.

٢ انظر: الإنصاف ٢: ٦٢٧ م ٨٧.

٣ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: البطلاني، ت: الدكتور حمزة عبد الله النشري، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، ٢٨.

٤ المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى الجزولي، ت: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، ص ٤.

٥ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

٦ الهمع ٤: ١٩٨.

"رُبَّ" بين الحرفية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "رُبَّ" بين الحرفية والاسمية ، يقول الجرجاني : "وبعد فإنَّ "رُبَّ" لا تدخل إلا على النكرات الموصوفة، كقولك : رُبَّ رجل يفهم، ورُبَّ رجل ظريف، ويحذف الفعل الذي تتعلق به رُبَّ، والمعنى: رُبَّ رجل يفهم لقيت، أو أدركت، فـ "رُبَّ" مع ما دخل عليه في موضع نصب، كما أنَّ الجار والمجرور في قولك: مررت بزيد كذلك"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ "رُبَّ" حرف جر يفيد التقليل، فهو مناقض لـ "كَمْ" في الخبر، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ كَمْ في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ كَمْ اسم؛ ورُبَّ غير اسم بمنزلة من"^٢.

ويقول ابن السراج: "ورُبَّ حرف جر"^٣.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر"^٤.

وقد استدللَّ البصريون بالأدلة التالية:

أولاً : إنَّه لا يجوز الإخبار عن "رُبَّ"، فلا يقال: رُبَّ رجل أفضل منك، كما نقول: كَمْ رجل أفضل منك، يقول سيبويه: "ولا يجوز في "رُبَّ" ذلك؛ لأنَّ "كَمْ" اسم، ورُبَّ غير اسم، فلا يجوز أن نقول: رُبَّ رجل لك"^٥.

* انظر: الكتاب ٢: ١٦١، ١٦٩، المقتضب ٣: ٥٧، ٦٥، الأصول ١: ٤١٦، الإنصاف

٢: ٨٣٢ م ١٢١، شرح المفصل ٨: ٢٧، الجنى الداني ٤٣٨، مغني اللبيب ١: ١٧٩،

شرح التسهيل ٣: ١٧٥، الارتشاف ٢: ٤٥٥، الهمع ٤: ١٧٣.

١ المقتصد ٢: ٨٣٠.

٢ الكتاب ٢: ١٦١.

٣ الأصول ١: ٤١٦.

٤ الإنصاف ٢: ٨٣٢ م ١٢١.

٥ الكتاب ٢: ١٧٠.

ثانياً : إنَّ حروف الجر لا تدخل عليها ، ولو كانت اسماً لجاز ذلك ، بخلاف "كم" فإنَّ ذلك جائز فيها، يقول ابن السراج: "ومما يتبين أنَّ رُبَّ حرف، وليست باسم كـ "كم" ، أنَّ "كم" يدخل عليها حرف الجر، ولا يدخل علي "رُبَّ"، نقول: بكم رجلٍ مررت"^١.

ثالثاً : إنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها ، كبقية حروف الجر الأخرى، فنقول: رُبَّ رجل عالم أدركت، فـ "رُبَّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في نحو : مررت بزيد، يقول ابن يعيش: "ومن الدليل على كون رُبَّ حرفاً، أنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فنقول: رُبَّ عالمٍ أدركت، فـ "رُبَّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: مررت بزيد"^٢.

وقد جمع الأنباري حجج البصريين في قوله: "الدليل على أنَّها حرف أنَّها لا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال، وأنَّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: "رُبَّ رجلٍ يفهم"، أي ذلك قليل"^٣.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ"، ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ"^٤.

وقد استدلل الكوفيون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً : إنَّ "رُبَّ" لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة، لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، يقول ابن يعيش:

١ الأصول ١: ٤١٦.

٢ شرح المفصل ٨: ٢٧.

٣ الإنصاف ٢: ٨٣٣ م ١٢١.

٤ السابق ٢: ٨٣٢ م ١٢١.

٥ شرح المفصل ٨: ٢٧.

"وقالوا إنها لا تكون إلا صدرًا، وحروف الجر إنما تقع متوسطة؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء"^١.

ثانيًا : جواز الإخبار عنها في قول بعض العرب: رَبُّ رَجُلٍ ظَرِيفٌ^٢، وفي قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ^٣

ثالثًا : إِنَّ "رَبَّ" لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة على السواء، يقول الأنباري: "إنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة"^٤.

رابعًا: إِنَّ "رَبَّ" لا تعمل الجر إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر على اختلافها تعمل في النكرة موصوفة وغير موصوفة، يقول الأنباري: "إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة"^٥.

وقد ردّ البصريون ما استدل به الكوفيون من أدلة على النحو التالي:

أولاً : إِنَّ لزوم "رَبَّ" صدر الكلام ناشيء عن إفادتها التقليل ، والتقليل يشبه النفي في لزوم حروفه صدر الكلام، يقول الأنباري: "إنما لا تقع "رَبُّ" إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام"^٦.

وكان أبو بكر بن السراج قد ردّ قول الكوفيين هذا من وجه آخر، وهو أن "رَبُّ" لما كانت نقيضة لـ "كم" في المعنى ، حملت عليها، فالزمت صدر

١ شرح المفصل ٨: ٢٧.

٢ انظر: شرح المفصل ٨: ٢٧.

٣ انظر: المقتضب ٣: ٦٦ والتصريح ٢: ٦٨.

٤ الإنصاف ٢: ٨٣٢ م ١٢١.

٥ السابق ٢: ٨٣٣ م ١٢١.

٦ الإنصاف ٢: ٨٣٣ م ١٢١.

الكلام؛ لأنَّ من سنن العرب في كلامها حملهم الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره^١، يقول ابن السراج: "وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصار مقابلاً لـ "كم" إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام، كما جعل لـ "كم"، وآخر الفعل والفاعل"^٢.

ثانياً: إنَّ ما استدل به الكوفيون في قول بعض العرب: "رُبَّ رجل ظريف، وفي قول الشاعر:

إنَّ يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ

مردود بما يلي:

أولاً: إنَّ قول العرب: "رُبَّ رجل ظريف" قول شاذ، والشواذ لا يقاس عليها كما هو معلوم^٣، يقول ابن يعيش: "وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب: رُبَّ رجل ظريف، برفع ظريف، فهو شاذ"^٤.

ثانياً: أمَّا البيت فقد تأوله البصريون بتأويلات ثلاثة، وهي:

الأول: إنَّ الرواية الشهيرة "وبعض قتل عار"^٥

الثاني: إنَّ "عار" خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عار، يقول ابن مالك: "والصحيح أنه خبر لمبتدأ محذوف"^٦.

١ انظر: الإنصاف ١: ١٨٦ م ٢٣.

٢ الأصول ١: ٤١٦.

٣ انظر: الإنصاف ١: ٣٩٣ م ٥٧.

٤ شرح المفصل ٨: ٢٧.

٥ انظر: الجنى الداني ٤٣٩.

٦ شرح التسهيل ٣: ١٦٧.

الثالث: إنَّ الشاعر قد شبه "رُبَّ" بـ "كَمْ" ، يقول ابن السراج: "وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه"^١.

ثالثاً : إنَّ ما ادعاه الكوفيون من أنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في النكرات، وحروف الجر تعمل في النكرات والمعارف، مردودٌ بأنَّ "رُبَّ" تدخل على واحد يدل على أكثر منه ، فجرى مجرى التمييز في تنكيره ، يقول ابن يعيش: "وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة؛ فلأنَّها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز ، ألا ترى أنَّ معنى قولك : رُبَّ رجل يقول ذلك: قلَّ من يقول ذلك من الرجال؛ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها ؛ لأنَّها نظيرة كَمْ على ما سبق، إذ كانت كَمْ للتكثير، وربُّ للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف"^٢.

وكان رضي الدين الاسترأبادي قد ذهب إلى اسمية "رُبَّ"، فهي مبتدأ محذوف الخبر دائماً ، وقد اعتمد في هذا الرأي على أنَّ الفعل المتعدي يعمل بنفسه، أي بدون حاجة إلى حرف الجر ، كما في قولنا: رُبَّ رجل أكرمت، يقول الرضي: "وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: رُبَّ رجل كريم أكرمت، فإنَّ حروف الجر هي ما يفضي إلى المفعول بنفسه الذي لولاها لم يفيض إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه"^٣.

وقد استدل الرضي بدليل آخر ، وهو قولهم: رُبَّ رجل كريم أكرمته، إذ إنَّ الفعل المتعدي "أكرم" لا يتعدى إلى مفعولين معاً ، أحدهما ضمير، والآخر مجرور بحرف جر ، يقول: "ويشكل أيضاً بمثل قولك: رُبَّ رجل كريم أكرمته؛ لأنَّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال: لزيد ضربته"^٤.

لكنَّ ما استدلَّ به الرضي يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ البصريين قد كانوا على علم بهذا ، فقالوا إنَّ "رُبَّ" تأتي مع الفعل اللازم والمتعدي، فإذا جاءت مع فعل لازم ذهب الإشكال، وأعرب ما بعدها مبتدأ، أما إذا جاءت مع فعل متعدي فإنَّما

١ الأصول ١: ٤١٨.

٢ شرح المفصل ٨: ٢٧.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٨٨.

٤ السابق ٤: ٢٨٩.

نقدر لها عاملاً محذوفاً، يكون هو الناصب لما دخلت عليه "رُبَّ"، والتقدير: لقيت وما أشبه ذلك^١.

واضح أن ما قاله البصريون، وأخذه عليها الرضي ناشئ عن معيارية القاعدة النحوية التي تنص على أن الفعل المتعدي يجب أن يصل إلى المفعول بدون حرف الجر؛ لذلك جعلوا الفعل الظاهر صفة لمجرور "رُبَّ"، وقدروا فعلاً عاملاً في مجرور "رُبَّ" لا يحتاج المعنى إليه.

ولعل من الواضح أن النحاة بصريين وكوفيين قد اختلفوا في "رُبَّ"؛ لأنهم وجدوها تخالف حروف الجر الأخرى في تصدرها وفي دخولها على نكرة، واحتياجها إلى موصوف؛ لذا حكم عليها الكوفيون بالاسمية، وقدر لها نحاة البصرة العوامل.

ولعل هذه الخصيصة التركيبية لـ "رُبَّ" هي التي جعلت لها هذه الأحكام الخاصة التي نرى أنها لا تخرجها عن كونها حرفاً من حروف المعاني، يقول الزجاجي: "لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه؛ لعل تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله، ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال...، ثم نرى كثيراً منها غير معرب لعل فيها، ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية"^٢.

والذي يراه الباحث أن "رُبَّ" حرف من حروف المعاني، يدخل على الأسماء، فيعمل الجر، ولا تمت للاسمية بأي صلة، إذ إنها لا تقبل علامات الاسم التي جمعها ابن مالك في قوله:

بالجرِ والتثوينِ والندا وألِ
ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل^٣

١ انظر: شرح الرضي ٤: ٢٨٩.

٢ الإيضاح في علل النحو ٥١.

٣ انظر: ألفية ابن مالك.

فهي لا تقبل دخول حروف الجر عليها، ولا تقبل التتوين، ولا حرف النداء ولا "أل" التعريف، ولا يمكن أن تكون في الجملة مسنداً أو مسنداً إليه، وإنما هي حرف يأتي لمعنى في غيره، يقول ابن يعيش: "رُبَّ حرف، والذي يدل على ذلك أن رُبَّ معناه في غيره..."^١.

ويقول ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح؛ لأنَّ "رُبَّ" كلمة تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرف، ولا يزال عن ذلك إلا بدليل يدل على الاسمية، وكذلك كان ينبغي أن يقال في "كم" أنها حرف؛ لأنها دالة على معنى في غيرها، إلا أنا وجدنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء"^٢.

ويقول الزجاجي في حد الحرف: "وأما حد حروف المعاني، وهو الذي يلتصقه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعية، فهي تدل على تبعية غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهائها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني"^٣.

فهذه النصوص تشير إلى حرفية "رُبَّ"؛ لأنها تدل على معنى في غيرها، لا في نفسها، فهي تدل على التقليل أو التكاثر في الاسم الذي بعدها.

١ شرح المفصل ٨ : ٢٧.

٢ البسيط ٢ : ٨٦١.

٣ الإيضاح في علل النحو ٥٤.

"خلاف في "ما" التعجبية"

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد": مسألة "ما" التعجبية، هل هي نكرة بمعنى شيء، أم موصولة، أم استفهامية، يقول: "فـ" "ما" في قولك: ما أحسن زيداً مبتدأ، وأحسن فيه ضمير يعود إليه، وذلك الضمير هو الفاعل، وزيداً منصوب بأنه مفعول، فهو في حكم الإعراب كقولك: زيدٌ أذهب عمراً.

ولا يجوز أن تجعل ما موصولاً، وأحسن صلة له، حتى كأنك قلت: الذي أحسن زيداً^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي والجرجاني وجمهور البصريين إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها المكونة من الفعل والفاعل والمفعول خبرٌ لـ "ما" يقول سيبويه: "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب"^٢.

ويقول أبو علي الفارسي: "وقولك: أعلم فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو (ما)، وذلك الضمير رفع بأنه فاعل، وزيداً وما أشبهه نصب بأنه مفعولٌ به، وتقديره: شيء أحسن زيداً"^٣.

لكن قول سيبويه ومن تابعه من النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

* انظر الكتاب ج ١ ص ٧٢، الأصول ج ١ ص ٩٩، المقتصد ج ١ ص ٣٧٣، المسائل البغداديات ج ١ ص ٢٥٥، شرح الرضي ج ٤ ص ٢٣٤، التبيين م ٤١ ص ٢٨٢، شرح المفصل ج ٧ ص ١٤٨، الارتشاف ج ٣ ص ٣٣، الجنى الداني ص ٣٣٧، شرح التصريح ج ٢ ص ٨٧، المساعد ج ٢ ص ١٤٨، الهمع ج ٥ ص ٥٦.

١ المقتصد ١: ٣٧٥.

٢ الكتاب ١: ٧٢.

٣ الإيضاح العضدي ١١٤.

الأول: إنهم قالوا إن "ما" نكرة ، والابتداء بالنكرة لا يجوز في العربية، إلا بمسوغ أو بسماع عن العرب، والابتداء بـ "ما" هنا مطّرد، وقد لاحظ النحاة بعد سيبويه ذلك، يقول الرضي: "وقوله و(ما) ابتداء، أي مبتدأ، مع كونه نكرة عند سيبويه^١"، ويقول أيضاً: "ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادر ، نحو "فنعماً هي" على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأة"^٢.

لذا أخذ النحاة يلتزمون لسيبويه العذر، فقالوا: إنما جاءت نكرة في جملة التعجب للإبهام، ولإعطاء معنى التعجب، يقول ابن السراج: "فلذلك لزمها أن تكون مبهمّة غير مخصوصة، كما قالوا: شيء جاءك، أي ما جاءك إلا شيء، وكذلك: شرّ أهرّ ذا ناب، أي: ما أهرّ إلا شرّ"^٣.

ويقول الشيخ خالد الأزهرى: "هي نكرة تامة بمعنى شيء، ابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

عجبٌ لتلكَ قضيةٍ وإقامتي فيكم على تلكَ القضيةِ أعجبُ^٤

الثاني: إن قولهم إن "ما" اسم غير مسلم؛ إذ لا تدل "ما" على مسمّى، والاسم عند النحاة كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه.^٥

وقد حاول سيبويه أن يجعل لـ "ما" معنى في نفسها تدل عليه فقال: إنها بمعنى شيء، ولكنه لم يكن مقتنعاً بذلك، يقول: "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به"^٦، وقوله: "وهذا

١ شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.

٢ شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.

٣ الأصول ١ : ٩٩.

٤ انظر: الكتاب ١ : ٣١٩.

٥ التصريح ٢ : ٨٧.

٦ انظر: إصلاح الخلل ١٤ .

٧ الكتاب ١ : ٧٢.

تمثيل، ولم يتكلم به، يدلّ دلالة واضحة على أنه لم يكن مقتنعاً بأنّ "ما" تدلّ على مسمى؛ لأنه لا يمكن أن يحل اسم مكانها.

وقد لاحظ النحاة ذلك، يقول ابن عقيل: "فلا يقولون: شيء أحسن زيدا، ففي معنى ما أحسن زيدا؛ لأنّ شيئاً لا يعطي إبهام (ما) نصّاً، فإن قيل: فلا يفسر بشيء، وقد قلتم: بمعنى شيء، قيل: هو تقريب للتعليم".^١

وقد حاول سيبويه أن يبحث في كلام العرب عن اسم مثل "ما" في التعجب، يكون نكرة تامة، يستغني بنفسه، ويشير إلى مسمى، يقول: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً.

ومثل ذلك غسلته غسلًا نعمًا، أي نِعَمَ الغسل".^٢

وما ذكره سيبويه يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

الأول: إنّ "ما" في المثاليين لم تقع في أول الكلام، حتى يمكن الحكم عليهما بالابتداء.

الثاني: إنّنا لا نسلم أنّ "ما" في المثاليين اسم، فقد قال قوم من النحاة إنّ "ما" في (نعمًا) لا محل لها من الإعراب، يقول المرادي: "إنّ "ما" ركبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، منهم الفراء".^٣

هذا بالإضافة إلى أنّ خصائص الأسماء غير موجودة في "ما"، فهي لا تقبل علامات الاسم من التنوين والنداء وحرف التعريف والإسناد إليه والإضافة والجر وحرفه.

^١ المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، ت: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث

العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ٢: ١٤٨.

^٢ الكتاب ١: ٧٣.

^٣ الجنى الداني ٣٣٨.

ويبدو أن الذي دعا سيبويه ومن معه من النحاة إلى القول بأنها اسم، هو أنهم يرون أن "أفعل" فعل، ولابد للفعل من فاعل، والفاعل ضمير مستتر، ولابد أن يعود على ظاهر، ولم يكن في الجملة ظاهر سوى "ما"، فحكموا عليها بالاسمية، يقول الشيخ خالد الأزهرى: "فأما "ما" التعجبية فأجمعوا على اسميتها؛ لأن في أحسن ضميراً يعود عليها اتفاقاً، والضمير لا يعود إلا على الأسماء"^١.

ويقول السيوطي عند ذكر علامات الاسم: "الثاني: عود ضمير عليه، وبه استدلل على اسمية (مهما)؛ لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿مهما تأتينا به﴾^٢: و(ما) التعجبية؛ لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً"^٣.

أما أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنها اسم موصول، أو نكرة موصوفة، وما بعدها إما صلة لـ "ما"، فلا محل لها من الإعراب، وإما صفة لـ "ما"، فمحلها الرفع، يقول ابن السراج: "وقال الأخفش إذا قلت: ما أحسن زيداً، فـ "ما" في موضع الذي، وأحسن زيداً صلتها، والخبر محذوف"^٤.

ويقول ابن يعيش: "أما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء، فاضطرب مذهبه فيها فقال، وهو المشهور من مذهبه، إنها اسم موصول بمعنى الذي، وما بعدها من قولك أحسن زيداً الصلة، والخبر محذوف، وتقديره الذي أحسن زيداً شيء"^٥.

ويقول الشيخ خالد الأزهرى: "وقال الأخفش هي أي (ما) معرفة ناقصة، أي موصولة، بمعنى الذي، وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها، فلا موضع لها من الإعراب، أو نكرة ناقصة، أي نكرة موصوفة بمعنى شيء، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها"^٦.

١ شرح التصريح ٢ : ٨٦.

٢ الأعراف آية ١٣٢.

٣ الهمع ١ : ١٤.

٤ الأصول ١ : ١٠٠.

٥ شرح المفصل ٧ : ١٤٩.

٦ شرح التصريح ٢ : ٨٧.

ولكن بالرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للأخفش وجدنا أنه يقول ما قال سيبويه وأكثر البصريين ، يقول الأخفش: "وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾^١ فـ "ما" هاهنا اسم، وليست له صلة؛ لأنك إن جعلت "يعظكم به" صلة لـ "ما" صار كقولك: إنَّ الله نعم الشيء ، أو نعم شيئاً، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل "ما" اسماً وحدها، كما نقول: غسلته غسلًا نعمًا، تريد به "نعم غسلًا". فإن قيل: كيف تكون "ما" اسماً وحدها، وهي لا يتكلم بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة "يا أيها الرجل" لأنَّ "أيًا" هاهنا اسم، ولا يتكلم به وحده، حتى يوصف، فصار "ما" مثل الموصوف هاهنا؛ لأنك إذا قلت: غسلته غسلًا نعمًا، فإنما تريد المبالغة والجودة، فاستغني بهذا حتى تكلم به وحده، ومثل "وما أحسن زيدًا"، و"ما" هاهنا وحدها اسم"^٢.

وهذا الأمر غير مستغرب؛ لأنَّ لأبي الحسن الأخفش في المسألة الواحدة آراء كثيرة يصعب حصرها ، يقول ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركاباً هذا الثبج، أخذاً به، غير محتشم فيه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنيت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً، لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"^٣.

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

الأول: إنه يقول إنَّ الخبر محذوف، والخبر لا يحذف إلا إذا دلَّ عليه دليل، يقول ابن السراج: "وقد طعن على هذا القول بأنَّ الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها"^٤.

الثاني: إنه يقدر المحذوف بشيء، وهذا لا فائدة فيه، والخبر، كما هو معلوم، يجب أن يكون فيه زيادة فائدة.

١ النساء آية ٥٨.

٢ معاني الأخفش: أبو الحسن الأخفش، ت: الدكتور فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١: ٣٨.

٣ الخصائص ١: ٢٠٦.

٤ الأصول ١: ١٠٠.

الثالث: إنَّ باب التعجب باب إيهام ، وباب الصلة فيه إيضاح، فيحصل التناقض بذلك، يقول الرضي: "وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإيهام اللائق بالتعجب"^١.

ويقول الجرجاني: "تفسير هذا أنك لا تصل الذي إلا بجملة من الكلام، قد سبق من السامع علمٌ بها، وأمر قد عرفه، نحو: أن ترى عنده رجلاً ينشد شعراً، فنقول له في غد: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر"^٢.

الرابع: ذكره الأزهري يقول: "وردَّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين، أحدهما: تقديم الإيهام بالصلة والصفة، وتأخير الإيهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إيهاماً وإيهاماً تقدم الإيهام"^٣.

أمَّا الفراء وابن درستويه فقد ذهبا إلى أنها استفهامية، فيها معنى التعجب؛ لأنه قد يستفاد معنى التعجب من الاستفهام، كقولهم: أيُّ رجلٍ زيدٌ، وقول الشاعر:

فأوماتُ إيماءً خفياً لحبَّتْ
ولله عينا حبَّتْ إيماءً فتى

وقد استحسّن الرضي هذا الرأي يقول: "وهو قوي من حيث المعنى"^٤.

لكن العلماء المتأخرين لم يأخذوا بهذا الرأي لعدة أسباب:

الأول: يرى ابن يعيش أنَّ التعجب خبر محض، يحسن فيه التصديق والتكذيب، ولا يحسن هذا في الاستفهام، يقول: "وما ذكره من أنَّ (ما) استفهام فبعيد جداً؛ لأنَّ التعجب خبر محض، يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل

١ شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.

٢ دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ، ص ٢٠٠.

٣ التصريح ٢ : ٨٧.

٤ انظر: شعر الراعي النميري وأخباره، جمع وتقديم: ناصر الحاني، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٣هـ، ص ١٧٧، وانظر: الكتاب ٢ : ١٨٠.

٥ شرح الرضي ٤ : ٢٣٤.

المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسنٌ جداً، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيه صدق أو كذب؛ لأن الاستفهام ليس بخبر^١.

واضح من هذا النص أن ابن يعيش ممن يرون أن جملة التعجب جملة خبرية، يحسن فيها التصديق والتكذيب، وليس الأمر على ذلك؛ لأن العرب استعملت جملة التعجب؛ لغرض إنشاء التعجب الذي لا يقصد منه العربي إخباراً يحسن فيه التصديق والتكذيب.

الثاني: إن الاستفهام إنشاء، والتعجب إنشاء، ولم يثبت النقل من إنشاء إلى إنشاء، يقول الرضي: "قليل مذهبه ضعيف، من حيث إنه نقله من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت"^٢.

الثالث: إن "ما" الاستفهامية لا يليها إلا الأسماء، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾^٣، و"ما" التعجبية يليها الفعل، وهذا الاعتراض يلزم ابن درستويه؛ لأن الفراء يرى أن أفعل اسم.

الرابع: إنها لو كانت استفهاماً لجاز أن يحل محلها "أي".

أما الكسائي فقد زعم - فيما رواه عنه أبو حيان^٤ - أنها لا محل لها من الإعراب، وقوله "لا محل لها من الإعراب" يشير إلى أنه ينحو بها منحى الحروف؛ لأن الأسماء يجب أن يكون لها موقع إعرابي، وإن كانت مبنية، أما الحروف فإنها لا تقع مواقع الأسماء؛ لذا قال النحاة إن الحروف ليس لها محل من الإعراب.

ويبدو أن الكسائي قد تنبّه إلى أن "ما" لا يمكن أن تكون اسماً؛ لأنها لا تدل على مسمى، ولا تنطبق عليها علامات الأسماء، كما سبق أن أوضحنا.

١ شرح المفصل ٧ : ١٤٩.

٢ شرح الرضي ٤ : ٢٣٤.

٣ الواقعة آية ٢٧.

٤ انظر: الارتشاف ٣ : ٣٣.

والذي يراه الباحث أن (ما) أداة من أدوات المعاني، تدخل في هذا التركيب؛ لتنفيذ معنى التعجب، ولا صلة لها بالاسمية، فليست نكرة تامة ولا موصوفة، ولا اسماً موصولاً أو اسم استفهام، إذ لا ينطبق عليها حد الاسم، ولا تقبل أيّاً من علاماته، فالاسم، كما يقول البطليوسي كلمة تدل على معنى في نفسها، مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه^١، وهذا غير متحقق في (ما)، إذ إنها لا تدل على معنى في نفسها، بل تكتسب معناها من الجملة التي تقع فيها، أما علامات الأسماء فإنها لا تقبل أي علامة منها، يقول ابن مالك في علامات الاسم:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل^٢

وهي لا تقبل واحدة من هذه العلامات، فلا تدخل عليها حروف الجر، ولا تنون، ولا تنادي، ولا تدخل عليها (ال) ولا تكون مسندة، كأن تكون فاعلاً أو خبراً.

١ انظر: إصلاح الخلل ١٤.

٢ انظر: ألفية ابن مالك.

أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "أفعل" التعجب بين الاسمية والفعلية ، يقول الجرجاني: "فـ" ما "في قولك: ما أحسن زيدا مبتدأ ، واحسن فيه ضمير يعود إليه، وذلك الضمير هو الفاعل، وزيدا منصوب بأنه مفعول، فهو في حكم الإعراب كقولك: زيدٌ أذهب عمراً"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والبصريون إلى أن أفعل التعجب فعل ماضٍ، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله"^٢.

ويقول الفارسي: "وقولك: أعلم فعل ماضٍ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ما، وذلك الضمير رفع بأنه فاعل، وزيدا وما أشبهه نصبٌ بأنه مفعولٌ به، وتقديره: شيء أحسن زيدا"^٣.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ"^٤.

وقد استدلل البصريون بالأدلة التالية:

الأول: إنه إذا وصل بياء المتكلم دخلت عليه نون الوقاية، نحو: ما أحسنني، وما أفقرني، ونون الوقاية لا تكون إلا مع الأفعال.

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٧٢، الأصول ج ١ ص ٩٨، المقتصد ج ١ ص ٣٧٥، الإنصاف ج ١ ص ١٢٦ م ١٥، شرح المفصل ج ٧ ص ١٤٣، شرح الرضي ج ٤ ص ٢٢٨، البسيط ج ١ ص ٥٨٠، ابن عصفور شرح الجمل ص ٥٨٣، شرح التصريح ج ٢ ص ٨٣، الهمع ج ٥ ص ٥٤، شرح الأشموني ج ٣ ص ١٨، الارتشاف ج ٣ ص ٣٣، شرح التسهيل ج ٣ ص ٣٠.

١ المقتصد ١: ٣٧٥.

٢ الكتاب ١: ٧٢.

٣ الإيضاح العضدي ١٤.

٤ الإنصاف ١: ١٢٦ م ١٥.

الثاني: إنه ينصب المعارف والنكرات، نحو: ما أحسن العلم، وما أجمل خلقه، وما أحسن كتاباً قرأته، واسم التفضيل لا ينصب إلا النكرات، نحو: هو أحسن مني علماً.

الثالث: إنه مفتوح الآخر، فهو مبني على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن "أفعل" لو كان فعلاً لدخله التصرف، فجاء منه المضارع والأمر، كبقية الأفعال، نحو: ضرب وذهب، يقول النحاس: "الفعل ما دل على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف، مثل قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك".^١

ويقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم، أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال".^٢

ثانياً: إن خصائص الأفعال، وهي صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة، لا تدخل على "أفعل".^٣

ثالثاً: إنهم جعلوا له زماناً، وهو المضي، مع أنه لا يدل على زمان معين، يقول ابن أبي الربيع: "وأما فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه، وليس فيه دلالة على الزمان الماضي".^٤

والزمان عنصر أساس من عناصر الفعل، يقول الزمخشري في تعريف الفعل: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان".^٥

١ التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، ت: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥هـ ص ١٤.

٢ الإنصاف ١: ١٢٦ م ١٥٠.

٣ انظر: المفصل ٢٤٣.

٤ البسيط ١: ٥٨٠.

٥ المفصل ٢٤٣.

ويقول الفارابي في حدّ الفعل : "الكلمة لفظ دال على معنى مفرد
يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل
الذي فيه ذلك المعنى"^١.

ومما يدل على أنه لا يشير إلى الزمان الماضي مجيء "كان" التي
تشير إلى الزمن الماضي دون حدث مع جملة التعجب، نحو: ما كان أحسن
زيداً، فلو كان أفعال يشير إلى زمان ماضٍ لما أتى بـ "كان" يقول سيبويه:
"وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر كان؛ لتدل على أنه فيما مضى"^٢.

رابعاً: إن قولهم إنَّ الفاعل ضمير مستتر وجوباً مع أنَّه للغائب، لا يجوز؛ لأنَّ
ضمير الغائب يستتر جوازاً لا وجوباً، يقول ابن عقيل: "ومثال جائر
الاستتار: زيد يقوم، أي هو، وهذا الضمير جائر الاستتار؛ لأنَّه يحل محله
الظاهر، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلَّ فعل أسند إلى غائب أو غائبة،
نحو: هند تقوم"^٣.

خامساً: إنَّ ما يسمونه مفعولاً في قولهم: "ما أحسن زيداً" هو الفاعل في الحقيقة،
فالحسن في هذا المثال لزيد، يقول الزجاجي: "فالمفعول به فاعل في الحقيقة؛
لأنَّ معنى قولك: ما أحسن زيداً، أي زيد حسن جداً"^٤.

سادساً: أمَّا قولهم إنَّ نون الوقاية تتصل به، وهذا يدل على فعليته، فنقول إنَّ نون
الوقاية قد اتصلت بالحروف، مثل "ان وليت وكأن ومن وعن.. الخ، ومع
هذا فلم يقل أحد إنَّها أفعال.

هذا مع أن أهل الكوفة قد اعترضوا عليهم بمجموعة من الأسماء
اتصلت بها نون الوقاية كقول الشاعر:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حامليني إلا ابن حمّالٍ

١ إصلاح الخلل ٢٥.

٢ الكتاب ١ : ٧٣

٣ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة
العصرية، بيروت، بدون ١ : ٩٧.

٤ الجمل ١٠٠.

٥ انظر: الإنصاف ١ : ١٢٩ م ١٥.

وقولهم: قدني وقطني^١.

سابعاً: أما قولهم إنَّ أفعَل في التعجب ينصب المعارف والنكرات، فقولٌ غيرُ مسلّم لهم؛ لأنَّ أفعَل في التعجب لا ينصب إلا اسماً مختصاً، سواء كان علماً أم مضافاً، أم نكرة موصوفة، يقول السيوطي: "ولا يكون المتعجب منه إلا مختصاً من معرفة أو قريباً منها بالتخصيص؛ لأنَّه مخبر عنه في المعنى"^٢.

أما قولهم: إنَّ أفعَل التفضيل لا ينصب إلا نكرة فقد ردَّ عليهم الكوفيون بمجموعة من الأبيات الشعرية، جاء فيها أفعَل التفضيل ناصباً للمعرفة.

يقول الحارث بن ظالم:

فما قَوْمِي بثعلبةَ بنِ بكرٍ ولا بفزارةَ الشعرِ الرقابا^٣

وقال الآخر:

ونأخذُ بعدهُ بذنابِ عيشٍ أجبَّ الظَّهرَ ليسَ له سنامُ^٤

وقال الآخر:

ولقدْ اغتديَ وما صقَّعَ الديكُ على أدهمٍ أجشَّ الصَّهيلَ^٥

أما أهل الكوفة فقد اتفقوا على أنه اسم، لكنهم اختلفوا فيه، فجعله بعضهم معرباً، وجعله آخرون مبنياً، أما الذين جعلوه معرباً فقالوا: إنَّ الأصل فيه الاستفهام، ثم انتصب أفعَل على الخلاف؛ لأنَّه خبر "ما"، وإنما انتصب على الخلاف؛ لكونه خلاف المبتدأ الذي هو ما؛ لأنَّه في الحقيقة خبر عن زيد^٦، فالفتحة في أفعَل فتحة إعراب، فهو منصوب على الخلاف، كما في: زيد عندك وخلفك.

١ انظر: الإنصاف ١: ١٣٠ م ١٥.

٢ الهمع ٢: ٥٩.

٣ انظر: الكتاب ١: ٢٠١.

٤ انظر: ديوان النابعة بتحقيق الدكتور مفيد قميحة ١٧٤، والكتاب ١: ١٩٦.

٥ انظر: الإنصاف ١: ١٣٤ م ١٥، والتصريح ٢: ١٦١.

٦ انظر: الارتشاف ٢: ٣٤.

أما الذين قالوا إنه مبني، فقالوا: إنه بني على الفتح؛ لتضمنه معنى التعجب، فهو اسم مبني على الفتح في محل رفع؛ لأنه خبر مبتدأ^١.

وقد احتج الكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: جموده وعدم تصرفه، ولو كان فعلاً لكان متصرفاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.

الثاني: إنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شذن لنا من هاو ليائكن الضال والسمر^٢

الثالث: تصحيح عينه في "ما أقومه، وما أبيعه"، كما تصح عينه في قولهم: هو أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلاً لكان معتلاً بقلب عينه ألفاً.

وقد أجاب البصريون عما احتج به الكوفيون فقالوا: إن عدم التصرف لا يخرج عن كونه فعلاً؛ لأن هناك أفعلاً غير متصرفة، مثل ليس وعسى ومع ذلك فهي أفعال، يقول الأنباري: "عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم، فإننا أجمعنا على أن ليس وعسى فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان"^٣.

وما قاله الأنباري من أن النحويين أجمعوا على أن ليس وعسى فعلان، أمر غير مسلم؛ لأن في عسى وليس خلافاً لبعض العلماء، حيث ذهب بعضهم إلى أنها حروف، يقول السيوطي: "وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير...

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير"^٤.

أما التصغير فقد أجاب عنه البصريون بقولهم: إن التصغير يكون لمعنى من تحقير أو تقليل أو تقريب، والتصغير اللاحق لأفعل لا معنى له، إذ يتناول الفعل لفظاً

١ انظر: الارتشاف ٣: ٣٤.

٢ انظر: الإنصاف ١: ١٢٧ م ١٥.

٣ الإنصاف ١: ١٣٨ م ١٥.

٤ الهمع ١: ٢٧.

لا معنى من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكر المصدر هاهنا؛ لأنّ الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنّه خرج عن مذهب الأفعال^١، هذا بالإضافة إلى أنّه أشبه أفعال التفضيل، فجرى مجراه في التصغير.

وكذلك الأمر في تصحيح عينه، فإنّه لما أشبه أفعال التفضيل صحت عينه، كما تصح في الاسم، وليس ذلك مخرجاً له عن كونه فعلاً.

هذا ما قاله الأقدمون من نحاة العربية عن أفعال، أمّا علماء اللغة المعاصرون فقد تحدث منهم عن أفعال الدكتور تمام حسان والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور خليل عمايره، أمّا الدكتور تمام حسان فقد ذهب إلى أنّ "أفعال" في التعجب خالفة تدل على الإنشاء، ولا علاقة لها بالفعالية؛ إذ ليس هناك من دليل يدل على فعليتها.

ويرى الدكتور تمام أنّ خالفة التعجب "أفعال" كانت في الأصل أفعال التفضيل، ثم انتقلت لتؤدي معنى إفصاحياً جديداً، له بأفعال التفضيل صلة واضحة، يقول الدكتور تمام: "بل إنّ هناك ما يدعو إلى الظن أنّ خالفة التعجب ليست إلا أفعال تفضيل تتوسي فيه هذا المعنى ، وأدخل في تركيب جديد؛ لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، ولكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد"^٢.

وقد لاحظ الدكتور تمام أنّ خالفة التعجب لا تشير ولا ترتبط بزمن معين، وهو في هذا موافق لما ذهب إليه ابن أبي الربيع سابقاً، حين أشار إلى أنّ أفعال لا تشير إلى زمن، يقول الدكتور تمام: "وعلى الرغم ممّا نسبته النحاة إلى الخوالف من معنى الزمن، فجعلوا خوالف المدح والذم والتعجب على معنى المضى، وقسموا خوالف الإخالة بين المضى والحالية والاستقبال، فإنّ هذه الخوالف لا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"^٣.

١ انظر الإنصاف ١ : ١٤٣ م ١٥٠.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٤.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٨.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد عدّ جملة التعجب من الأساليب الخاصة في العربية، تحجر فيه "فعل" التعجب (أفعل) منذ فترة زمنية ليست معلومة، يقول: "ولو درس النحويون هذه المسألة على أنها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي"^١.

ويقول أيضاً: "أما الذي نريد أن نقرره فإنّ (أفعل) و (أفعل) من المواد الفعلية التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ففارقت التصرف، وابتعدت عن قبول علامات الأفعال؛ وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية، وهي الدلالة على الحدث وترشحها لزمان ما؛ لتؤدي أسلوب التعجب، وكنا قد رأينا مثل هذه الأفعال التي تحجرت على صورة ما لتؤدي معنى خاصاً، وهي عسى وكرب وحرى واخلولق"^٢.

وما ذهب إليه السامرائي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ في قوله إنّ (أفعل) و (أفعل) أفعال لا تقبل حدّ الفعل وعلاماته ، تناقضاً، إذ كيف تكون أفعالاً وهي لا تشير إلى حدث أو زمن، ولا تقبل أيّاً من علامات الفعل التي حددها النحويون.

ثانياً: إنّ قوله إنّ (أفعل) و (أفعل) مواد فعلية تحجرت يحتاج إلى سند لغوي تاريخي يؤيد ما يقول.

أما الدكتور خليل عمايره فيرى أنّ جملة التعجب تركيب أسلوبى جرى مجرى المثل للدلالة على التعجب، يقول: "ونرى أنّ الجملة تركيب أسلوبى جرى مجرى المثل"^٣.

ويبدو أنّ الدكتور خليل عمايره متأثر بما قاله ابن يعيش عن هذا الأسلوب، يقول ابن يعيش "واحتجوا بأنّ التعجب يجري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة

١ الفعل زمانه وأبنيته ٧٢.

٢ السابق ٧٣.

٣ رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة): خليل عمايره، مجلة التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد ١ مارس ١٩٩٠م ص ١٨.

واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع، نحو: "الصيف ضيّعت
اللبن" ^١ "٢"

ويبدو لنا أنّ ما قاله ابن يعيش، وتابعه فيه الدكتور خليل عمايره من أنّ
جملة التعجب بأكملها جملة مسكوكة جرت مجرى المثل هو الصحيح.

^١ انظر أمثال العرب: المفضل الضبي، ت: الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي،
بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ص ٥١.

^٢ شرح المفصل ٧: ١٥٠.

نعم وبئس بين الاسمية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "نعم وبئس بين الفعلية والاسمية"، يقول الجرجاني: "اعلم أن نعم وبئس أصلان للصلاح والرداءة، ويكون فاعلهما اسماً يستغرق الجنس، إما ظاهراً وإما مضمراً"^١

ويقول الفارسي: "نعم وبئس فعلاَن ماضيان"^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن "نعم وبئس" فعلاَن ماضيان جامدان، يفيدان المدح والذم، يقول سيبويه: "وأصل نِعَمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبِئْسَ، وهما الأصلان اللذان وضعاً في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"^٣ ويقول أيضاً: "لأنهنَّ أفعالٌ، والأفعال على التذكير"^٤.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنهما فعلاَن ماضيان لا يتصرفان"^٥.

وقد استدللَّ البصريون لهذا المذهب بأدلة جاء تفصيلها في كثير من كتب النحو، وبخاصة في كتاب الإنصاف، ولكننا نورد هنا أهم هذه الأدلة لمناقشتها:

أولاً: اتصال الضمير المرفوع بهما، كما يتصل بالأفعال المتصرفة، نحو: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:

* انظر: الكتاب ٣: ٢٦٦، المقتضب ٢: ١٣٨، الأصول ١: ١١١، الإنصاف ١: ٩٧ م ١٤، شرح ابن عصفور ١: ٥٩٨، التبيين ٢٧٤ م ٤٠، الباب ١: ١٨٠، شرح المفصل ٧: ١٢٧، شرح التسهيل ٣: ٥، شرح الرضي ٤: ٢٣٨، البسيط ١: ٥٨٠، الارتشاف ٣: ١٥، التصريح ٢: ٩٤، الهمع ٥: ٢٥، شرح الأشموني ٣: ٢٦.

١ المقتصد ١: ٣٦٣.

٢ الإيضاح العضدي ١١٠.

٣ الكتاب ٢: ١٧٩.

٤ الكتاب ٣: ٢٦٦.

٥ الإنصاف ١: ٩٧ م ١٤.

الدليل على أنَّهما فعلاَن اتصاَل الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاَله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: "نعماً رجلين، ونعموا رجالاتاً"، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: "نعم الرجل، وبئس الغلام"، والمضمر في نحو: "نعم رجلاً زيداً، وبئس غلاماً عمرو"، فدلَّ على أنَّهما فعلاَن^١.

ثانياً : اتصاَل تاء التأنيت الساكنة بهما، وذلك نحو: "نعمت المرأة، وبئست الجارية"، يقول ابن يعيش: "ومن ذلك أنَّه تلحقها تاء التأنيت الساكنة وصلّاً ووقفاً، كما تلحق الأفعال، نحو: نعمت الجارية هند، وبئست الجارية جاريك، كما تقول: قامت هند، وقعدت"^٢.

ثالثاً : إنَّهما مبنيان على الفتح، كالأفعال الماضية المتصرفة، يقول ابن يعيش: "وأيضاً فإنَّ آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك"^٣.

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة جوانب:

أولاً : إنَّ نعم وبئس تفتقران إلى أهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول ابن أبي الربيع: "فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"^٤.

ثانياً: إنَّ "نعم وبئس" لا تتصرفان إلى مضارع وأمر، والتصرف خاصية من أهم خصائص الفعل، يقول النحاس: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف، مثل قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"^٥.

١ الإنصاف ١: ١٠٤ م ١٤.

٢ شرح المفصل ٧: ١٢٧.

٣ شرح المفصل ٧: ١٢٧.

٤ البسيط ١: ٥٨٠.

٥ التفاحة ١٤.

ثالثاً: إنهما لا تقبلان كثيراً من خصائص الأفعال، نحو: تاء فعلت، وياء افعلي، ونون اقبلن، يقول ابن مالك:

بتا فعلت وأنت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي^١

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "نعم وبئس" اسمان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن"^٢.

وقد استدلل الكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً: دخول حرف الجر عليها، نحو: ما زيد بنعم الرجل، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: "ما زيد بنعم الرجل"، قال حسان ابن ثابت:

ألسْتُ بنعم الجار يُؤلف بيته أخا قلة أو مُعَدِّمَ المال مُصرِماً^٣
وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال: "نعم السيرُ على بئس العير"^٤

ثانياً: دخول حرف النداء نحو: يا نعم المولى، ونعم النصير، يقول الأنباري: "الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى، ونعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء"^٥.

ثالثاً: إن العرب قد قالت: "نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ"، وليس في أمثلة الأفعال فاعيل البتة، فدل هذا على أنهما اسمان.^٦

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من خمسة جوانب، هي:

١ انظر: ألفية ابن مالك.

٢ الإنصاف ١: ٩٧ م ١٤.

٣ انظر: ديوان حسان بن ثابت: شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣١هـ — ٢٩٨، وشرح المفصل ٧: ١٢٧.

٤ الإنصاف ١: ٩٨ م ١٤.

٥ السابق ١: ٩٩ م ١٤.

٦ انظر: الإنصاف ١: ١٠٤ م ١٤.

أولاً : إنَّ "نعم وبئس" تفتقران إلى أهم خاصية من خصائص الاسم، وهي الدلالة على معنى في نفسها؛ لأنَّ الاسم، كما يقول النحاة، كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه.^١

ثانياً : إنَّ التثوين و (ال) التعريف لا يدخلان عليهما ، وهما علامتان من علامات الاسم.

ثالثاً : إنَّ ما استدلوا به من نداء "نعم وبئس" مردود بأنَّ المنادى محذوف ، والتقدير: يا الله أنت نعم المولى، يقول العكبري: "وأما دخول (يا) عليها في نحو: قولهم: "يا نعم المولى" فالمنادى محذوف، أي: يا الله أنت نعم المولى".^٢

رابعاً: إنَّ استدلالهم بقول العرب: "نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ" مردود بأنَّه شاذ، يقول العكبري: "وأما ما حكي أنَّهم قالوا "نعيم" فشاذ".^٣

خامساً: أما دخول حرف الجر عليهما فلا يدل على اسميتها؛ لأنَّ حكاية القول مقدرة فيما استدلوا به، والتقدير في: "ما زيد بنعم الرجل" هو: ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل.^٤

أما ابن أبي الربيع فقد انفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم، فلم يؤيد الكوفيين ولا البصريين، وإنما ذهب إلى أنَّها حرف من حروف المعاني، يقول: "فأما نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث، وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدها ، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير".^٥

١ انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١: ٧٤.

٢ اللباب ١: ١٨٠.

٣ اللباب ١: ١٨١.

٤ انظر: الإنصاف ١: ١١٢ م ١٤.

٥ البسيط ١: ٥٨٠.

واضح أن ابن أبي الربيع قد خالف النحاة مخالفة واضحة، فلم يؤيد فيها البصريين ولا الكوفيين، وإنما نظر إلى المعنى، فوجد أنهما حرفان من حروف المعاني، يفيدان المدح أو الذم، وليست لها علاقة بالفعلية ولا الاسمية.

وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور خليل عمايره في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها"، فذهب إلى أنهما عنصران يفيدان توكيد الجملة الاسمية، يقول: "ومن الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبذا)"^١، ويقول في موطن آخر: "ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، ...، فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل، وهو الأداة التي تفيد ذلك، وهي (نعم) بكسر وسكون، أو حبذا، فليست الأولى مأخوذة من (نعم) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ...، فكل كلمة منهما كلمة قائمة بذاتها، لها دورها في المعنى، ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة"^٢.

أما الدكتور تمام حسان فقد قسم الكلمات في العربية إلى سبعة أقسام، هي الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالب والظروف والأداة، وقد جعل "نعم وبئس" من الخوالب، فهي كما يقول: "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي من الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"^٣.

وقد رفض الدكتور تمام حسان أن تكون "نعم وبئس" من الأفعال أو الأسماء؛ لأنها، فيما يرى، لا تقبل كل علامات الأفعال أو الأسماء، يقول: "وغفل الأولون عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أما تاء فعلت وباء افعل ونون اقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر، بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء، فلا يقبل شيئاً منه، وكل ذلك يطعن في فعليتها، وغفل الآخرون عن أن حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها

١ في نحو اللغة وتراكيبها ١١٠.

٢ في نحو اللغة وتراكيبها ١١٣.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣.

فليس في دخول الباء على نعم في "والله ما هي بنعم الولد" ما يؤكد اسميتها، ولا سيما إذا نظرنا إلى إبانها قبول بقية علامات الأسماء^١.

فهذان اللفظان، كما يرى الدكتور تمام ، من الأساليب الإنشائية التي تشير إلى انفعال، ويكون فيها كثير من المبالغة، يقول: "وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم ، بل إن ابن جني في اللمع يقول إنَّ معناهما المبالغة في المدح والذم ، وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيره بالإفصاح، وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم"^٢.

والذي يراه الباحث أن القول بأن "نعم وبئس" حرفان يدلان على المدح والذم قول يخدم المعنى كثيراً ، فهي عنصر أضيف إلى الجملة الاسمية؛ ليفيد المبالغة في المدح والذم، ولا صلة لها بالاسمية أو الفعلية كما أوضحنا سابقاً.

^١ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٥.

^٢ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٥.

"حبذا" بين الفعلية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد مسألة "حبذا" بين الاسمية والفعلية، يقول: "وأما قولهم: أحبّ فمن قولهم: حبّ، على تقدير: حبّب، وعليه جاء: حبذا؛ لأنه مركّب من "حبّ" و "ذا" ^١.

تعددت آراء النحاة في "حبذا" مع اتفاقهم على أنها مكوّنة من مادة (ح.ب.ب)، يقول أبو البقاء العكبري: "(حبّ) فعل ماضٍ، وأصله (حبّب) مثل: ظرف" ^٢.

ويقول الرضي: "أصل حبّ: حبّب، كظرف، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف" ^٣، فذهب قوم من النحاة إلى أن "حبذا" مكوّنة من (حبّ)، وهو فعل ماضٍ جامد، و (ذا)، وهو اسم إشارة للمفرد مبني على السكون، في محل رفع فاعل، للفعل (حبّ)، فـ (حبّ) باقٍ على فعليته، و (ذا) باقٍ على فاعليته من غير تركيب.

وذهب آخرون إلى أنهما ركبا مع بعضهما، وصارا اسماً واحداً، محلّه الرفع على الابتداء.

وذهب فريق آخر إلى أنهما ركبا مع بعضهما وصارا فعلاً وما بعده فاعل.

أما الباحثون المعاصرون فقد ذهب منهم الدكتور تمام حسان إلى أنها خالفة، بينما ذهب الدكتور خليل عمايره إلى أنها حرف.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

* انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٨٠، المقتضب ج ٢ ص ١٤٣، الأصول ج ١ ص ١١٤، اللباب ج ١ ص ١٨٨، شرح المفصل ج ٧ ص ١٣٩، شرح التسهيل ج ٣ ص ٢٢، شرح الرضي ج ٤ ص ٢٥٥، الارتشاف ج ٣ ص ٢٩، الهمع ج ٥ ص ٤٥، شرح التصريح ج ٢ ص ٩٩، شرح الأشموني ج ٣ ص ٤٠.

١ المقتصد ١: ٣٩٥.

٢ اللباب ١: ١٨٨.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٥٥.

ذهب سيبويه وأبو عليّ الفارسي والجرجاني وابن يعيش وغيرهم إلى أن "حبّذا" فعل وفاعل، فـ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، ولكنهما لزمّا طريقةً واحدةً، حيث جمد الفعل، وجعلَ الفاعل مفرداً مذكراً على كلّ حال، لكنّ ما في كتاب سيبويه يناقض هذا الرأي؛ لأنّ لسيبويه نصّاً واحداً في "حبّذا"، روى فيه رأي الخليل في أنّها اسمٌ، ولم يقل إنّها فعل وفاعل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن "حبّذا" بمنزلة حبّ الشيء، ولكن (ذا) و(حب) بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع"^١.

لكن أكثر النحاة نسبوا لسيبويه القول بأنّ "حبّذا" فعل وفاعل، يقول ابن مالك: "الذي اخترته من كون حبّ باقياً على فعليته وكون ذا باقياً على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي عليّ، ذكر أبو عليّ كون حبّذا فعلاً وفاعلاً في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف^{*}، وهو ظاهر قول سيبويه، وزعم قومٌ، منهم ابن هشام اللخمي، أنّ مذهب سيبويه جعل حبّذا مبتدأً مخبراً عنه بما بعده، قال ابن خروف: حبّ فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبّذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك"^٢.

أمّا أبو عليّ الفارسي فقد صرح بأنّ "حبّذا" فعل وفاعل، وردّ على من زعم أنّ "حبّذا" اسم، يقول في حكاية رأيهم: "زعموا أنّ الفعل في "حبّذا" مبني على الاسم، وأنهما جميعاً بمنزلة شيء واحد"^٣، ويقول في الردّ عليهم: "وليس يوجب امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل، فكذلك "حبّذا" لا يجب أن يكون مبنياً، وإن لم يفصل بينهما.

وهذا التأويل كأنّه أقرب؛ لأنّا لم نجد الاسم يُبنى مع الفعل، كما يُبنى الحرف مع الاسم، والاسم مع الاسم. وإن قامت على بنائه معه دلالة اتّبع ولم يدفع"^٤.

^١ الكتاب ٢: ١٨٠.

^{*} هكذا في الأصل.

^٢ شرح التسهيل ٣: ٢٣.

^٣ المسائل البغداديات: أبو عليّ الفارسي، ت: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة

العاني، بغداد، بدون تاريخ، ص ٢٠١.

^٤ المسائل البغداديات ص ٢٠٤.

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ حدَّ الفعل لا ينطبق على "حبَّذا"؛ لافتقارها إلى أهم عنصرين فيه، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول الزمخشري في حدَّ الفعل: "الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان"^١، وحبَّذا تفتقر إلى الحدث والزمان.

ثانياً: إنَّ "حبَّذا" لا تتصرف، والأفعال من خصائصها التصرف، يقول النحاس في تعريف الفعل: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"^٢.

ثالثاً: إنَّ قولهم إنَّ (ذا) اسم إشارة غير مسلم لهم؛ لأنَّ اسم الإشارة لابدَّ أن يشير إلى مسمى، ولا دلالة في (ذا) مع (حبَّذا) على مسمى، يقول الرضي: "وخلع منه الإشارة"^٣، مع أنَّ لفظ (ذا) يدل على أنه للمفرد، فكيف يستخدم للمثنى والجمع.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ (ذا) ليست اسم إشارة، وإنما هي زائدة، يقول الرضي: "وقال الربيعي: "ذا" زائدة، كما في: ماذا صنعت"^٤.

ويقول السيوطي: "وقال دريود: (ذا) زائدة، وليست اسماً مشاراً إليه"^٥.

ويبرز الإشكال أكثر وضوحاً حينما تدخل (لا) على "حبَّذا"، وهو فعل جامد في رأيهم، و (لا) لا تدخل على الفعل الجامد، يقول الأزهري: "لأنَّ (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد"^٦.

وقد تبع الخليل كلَّ من المبرد وابن السراج، فقد ذهبا إلى أنَّ "حبَّذا" اسم مركَّب من (حبّ)، و (ذا)، وصارا كتلة لغوية واحدة، لزمت طريقة معينة، يقول

١ المفصل ٢٤٣.

٢ التفاحة ١٤.

٣ شرح الرضي ٤ : ٢٥٥.

٤ شرح الرضي ٤ : ٢٥٦.

٥ الهمع ٥ : ٤٥.

٦ التصريح ٢ : ٩٩.

المبرد: "وأما "حبذا" فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء؛ لأن "ذا" اسم مبهم، يقع على كل شيء، فإنما هو "حب هذا"، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت (حب) و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة^١.

وقد استدلووا لمذهبهم بالأدلة التالية:

الأول: إنه يستخدم للمذكر والمؤنث على حالة واحدة، ولو كان فعلاً لدخلت عليه تاء التانيث.

الثاني: إنه لا يجوز الفصل بين (حب) و (ذا)، ولو كان فعلاً لجاز، إذ يفصل بين الفعل وفاعله، نحو: ضرب زيداً عمرو.

الثالث: إن الاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف، فلما ركبا وجعلا شيئاً واحداً غلب جانب الاسمية.

الرابع: كثرة ندائه نحو: يا حبذا.

لكن ما ذهب إليه الخليل والمبرد وابن السراج يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن حد الاسم لا ينطبق على "حبذا"، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في "حبذا"، إذ تدل حبذا على معنى في غيرها، وقد أدرك العكبري ذلك فقال: "لأن حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"^٢.

ثانياً: إن "حبذا" لا تقبل علامات الأسماء، وهي التتوين، وحرف التعريف، والإسناد إليه، والإضافة، والجر وحرفه، وعود الضمير عليه، ومباشرة الفعل^٣، أما دخول حرف النداء عليه فقد تأوله العلماء، حيث قالوا إن المقصود بالنداء محذوف، يقول العكبري: "وهذه الأوجه لا يعتمد عليها؛ لأن المنادى محذوف، تقديره (يا قوم)، كما قالوا:

١ المقتضب ٢: ١٤٣.

٢ اللباب ١: ١٨٨.

٣ انظر: المفصل ٦.

ألا يا أسلمي يا دارَ مَيَّ على البِلَا
ولا زالَ مِنْهُلاً بجرعائكِ القَطْرُ^١
فأدخلوها على الفعل^٢.

ثالثاً: إنَّ دخول (لا) على (حبّذا) لا يخلو من إشكال ، يقول ابن عقيل : "وفي دخول (لا) على حبّذا خروج عما استقرّ في كلامهم؛ لأنّه إن كان (حبّ) فعلاً، فاعله (ذا) ، أو كان (حبّذا) كلّهُ فعلاً، لزم دخول لا على الماضي الذي لا يتصرف، وهي لا تصحبه، وإن كان (حبّذا) كلّهُ اسماً لزم عدم تكرار (لا) داخلة على المبتدأ، ولا يجوز إلا في الشعر، خلافاً للأخفش والمبرد، ولا يجوز كون لا ناصبةً (حبّذا)، نحو: لا رجلَ في الدار؛ لأنَّ (حبّذا) خصوص^٣.

أمّا أبو الحسن الأخفش وخطّاب المارديّ فقالا بفعلية (حبّذا) ، فهي في نظرهم كتلة لغوية واحدة، ركبت من الفعل (حبّ) و الاسم (ذا)، وما بعد (حبّذا) يكون مرتفعاً على الفاعلية بـ (حبّذا) ، وقد استدل الأخفش والمارديّ بالأدلة التالية:
الأول: إنّهُ أسبق لفظاً، وأكثر حروفاً.

الثاني: إنّهم صرفوه، فقالوا (لا يحبّذ).

الثالث: عدم الفصل بين "حبّ" و "ذا"، وعدم تصرف (ذا) بحسب المشار إليه.

وما قلناه عن قول سيبويه والفرسي نقوله عن رأي الأخفش وخطّاب المارديّ، حيث لا ينطبق حدّ الفعل على (حبّذا)، إذ لا يشير إلى حدث وزمان، بالإضافة إلى أنّ خصائص الأفعال من التصرف ودخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث مفقودة فيه.

١ انظر: ديوان ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل، كمبردج، لندن ١٩١٩هـ، ٢٠٦.

٢ اللباب ١ : ١٨٩.

٣ المساعد ٢ : ١٤٢.

٤ انظر: الارشاف ٣ : ٢٩.

أما قولهم (لا يحبّذ) فقد قال العلماء إنّه حكاية للفظ (حبّذا)، مثل حمدل، وسبحل، ولولا، يقول ابن يعيش: "وقولهم: لا يحبّذ، كأنهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحانه الله".^١

وقد ضعف ابن مالك هذا الرأي يقول: "وهو قول في غاية الضعف؛ لأنّه مؤسس على دعوى مجردة من الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما، ومن ادّعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم، كبرق نحره، وتأبّط شراً".^٢

أما الدكتور تمام حسّان فيرى أنّ "حبّذا" خالفة تشير إلى المدح، ولا علاقة لها بالمادة (ح.ب.ب)، فهي أسلوب إنشائي يقصد به المتكلم إنشاء المدح مع مبالغة فيه، ولا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية، يقول الدكتور تمام: "والذي يقال في نعم وبئس يقال أيضاً في حبّذا ولا حبّذا، فلا صلة لها بمعنى مشتقات مادة (ح.ب.ب)، وإنّما يقوم التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة".^٣

وقد لاحظ الدكتور تمام أنّ (حبّذا) لا ترتبط بعنصر الزمان، كما زعم النحاة، فهي لا تشير إلى زمن أبداً، يقول: "على الرغم ممّا نسبته النحاة إلى الخوالب من معنى الزمن، فجعلوا خوالب المدح والذم والتعجب على معنى المضى، وقسموا خوالب الإخالة بين المضى والحالية والاستقبال، فإنّ هذه الخوالب لا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال".^٤

أما الدكتور خليل عمايره فيرى أنّ "حبّذا" أداة تفيد التوكيد، فهي حرف من حروف المعاني، ولا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية؛ لأنّ علامات الفعل والاسم لا تنطبق عليها، يقول الدكتور خليل: "ولمّا أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، ... أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل، وهو الأداة التي تفيد ذلك، وهي (نعم) بكسر وسكون أو حبّذا،

١ شرح المفصل ٧ : ١٤١.

٢ شرح التسهيل ٣ : ٢٤.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٥.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٨.

فليست الأولى مأخوذة من (نعم) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان، كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ولا الثانية مكونة من حبّ التي هي فعل ماضٍ، وفاعل الذي هو (ذا)، فتصبح الكلمة بكاملها فعلاً لقوة الفعل، أو اسماً لشرف الاسمية، فكلّ منهما كلمة قائمة بذاتها، لها دورها في المعنى، ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة^١.

ومن الباحثين الذين تحدثوا عن "حبّذا" الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته"، حيث عرض لمذاهب النحاة فيها، وبين أن القول باسميتها أو فعليتها لا يخلو من ضعف؛ لذا استبعد اسميتها، يقول: "أما القول في اسمية "حبّذا" و"لا حبّذا" فهو شيء يستبعد في جملة "حبّذا"؛ وذلك لأنّ هذا المركب جاء لإفادة أسلوب المدح، وإفادة المدح والذم تحصل في الجملة الفعلية^٢.

ثم تطرق لقول النحاة إنّها فعل ماضٍ، فبيّن أنّ ذلك ينافي الإنشاء، يقول: "والقول بأنّها فعل ماضٍ غير سديد، وذلك أنّ الأفعال قصد من تحولها إلى الجمود، وتركيبها مع (ذا) إفادة للمدح أو الذم، وإفادة هذه الأسلوب يعني أنّه من جملة الأساليب الإنشائية، ولا تستقيم هذه الأساليب مع الزمن الماضي^٣.

يتضح ممّا سبق اهتمام النحاة السابقين بالمبنى على حساب المعنى، حيث انصبّ اهتمام النحاة على الموقع الإعرابي لـ "حبّذا" وما بعدها، فالذي قال إنّها غير مركبة جعل "حبّ" فعلاً و "ذا" فاعلاً، ومن قال إنّها اسم، جعلها مبتدأً أو خبراً على اختلاف، ومن رأى أنّها بكاملها فعل، جعل ما بعدها فاعلاً دون نظر إلى المعنى الذي تؤديه في الجملة، فلم يبحث النحاة في معنى هذا الأسلوب، والفرق بينه وبين الأساليب الأخرى كـ "نعم"، ولم يهتموا بالقيمة الدلالية لـ "حبّذا"، وهل نعتها في الإنشاء أو في الخبر.

ويبدو لنا أنّ إخراج "حبّذا" عن إطار الاسمية أو الفعلية يخدم المعنى كثيراً، فهي لا تقبل علامات الأسماء ولا الأفعال، فلا تشير إلى مسمى، ولا تدل على حدث

١ في نحو اللغة وتركيبها ص ١١٣.

٢ الفعل زمانه وأبنيته ص ٧٩.

٣ الفعل زمانه وأبنيته ص ٧٩.

وزمان؛ لأنها قد خرجت للدلالة على المدح، فقربت من الحروف . يؤيد ذلك ما ذهب إليه العكبري بقوله: "لأن حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"، فهي حرف أثبت في صدر الجملة؛ ليفيد معنى معيناً، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، كما يقول النحويون.

صرف "أحمر" إذا سمي به ثم نكر*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "أحمر"، إذا سمي به ثم تنكر، هل ينصرف أم يمنع، يقول الجرجاني: "اعلم أن بين صاحب الكتاب وأبي الحسن خلافاً في أحمر، إذا سميت، ثم نكرته، فصاحب الكتاب يقول: لا أصرفه بعد التنكير، وأبو الحسن يقول: أصرفه"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن "أحمر"، إذا سمي به ثم تنكر، لا ينصرف؛ لأنه يرجع إلى أصله، يقول سيبويه: "فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمد في النكرة، وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة كان بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً، ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله إذا كان صفة"^٢.

ويقول الزجاج: "زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت بها رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة"^٣.

وقد استدلل الخليل وسيبويه لهذا المذهب بأن "أحمر" كان قبل التسمية ممنوعاً لوزن الفعل والوصفية، فلما سمي به منع للعلمية ووزن الفعل، وعندما تنكر رجعت إليه الوصفية، وكان فيه وزن الفعل، فبقي ممنوعاً من الصرف، يقول الزجاج: "وقال الخليل وسيبويه: إذا نكرناه فقد رددناه إلى حال كان فيها لا ينصرف؛ لأن أول أحواله النكرة، نحو "مررت برجل أحمر"، فإذا نكرناه هذا

* انظر: الكتاب ٣: ١٩٨، المقتضب ٣: ٣١٢، ٣٧٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١،

المقتصد ٢: ٩٧٩، شرح المفصل ١: ٧٠، شرح ابن عصفور ٢: ٢١١، شرح الرضي ١:

١٧٥، الهمع ١: ١١٦.

١ المقتصد ٢: ٩٧٩.

٢ الكتاب ٣: ١٩٨.

٣ ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، ت: الدكتور هدى محمود قرآنة،

مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، ١١.

المعروف رددناه إلى حال كان فيها لا ينصرف، وإذا نكرنا "أحمد" فأول وقوع "أحمد" المعرفة، فإذا قلنا: "و" أحمد آخر" رددناه إلى حال لم تكن له".^١

أما الأخفش فقد ذهب إلى أن "أحمر" إذا سمّي به ثم تنكر فإنه ينصرف، فيقال: مررت بأحمر وأحمر آخر" يقول الزجاج: "وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً، نحو: "أحمر" لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة".^٢

وقد استدلل الأخفش ومن أخذ بمذهبه بأن الصفة زالت عن "أحمر"، فإذا نُكِر لم يبق فيه إلا علة واحدة، وهي وزن الفعل، فينصرف، يقول المبرد: "فإن سميت به رجلاً فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به؛ لأنه يصرف أحمر إذا كانت نكرة اسم رجل؛ لأنه قد زال عنه الوصف".^٣

ويقول الزجاج: "قالوا: لأنه قد خرج عن الصفة، فصار بمنزلة "أحمد" إذا سمينا به، فنصرفه في النكرة كما نصرّف "أحمد".^٤

وكان أبو إسحاق الزجاج قد بين أن كلاً من هذين الرأيين يستند إلى أدلة جيدة من القياس، وإن كان يختار ما ذهب إليه سيبويه، يقول: "قال أبو إسحاق: وهذا القول هو الذي اختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب".^٥

ويبدو أن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح، فالقياس والسماع يعضدانه، أما القياس فإن "أحمر" لا تفارقه الوصفية؛ لأن الصفة فيه أصلية، فإذا نكر عاد إلى أصله وأضيف له وزن الفعل، فمنع، وإذا عرف كان فيه العلمية ووزن الفعل فمنع أيضاً، يقول الزجاج: "يلزمكم ألا تصرفوا مثل "حاتم"، وهو منصرف باتفاق؛ لأنه اجتمع فيه الصفة والعلمية. وأجيب بأن مثل "أحمر" الصفة أصلية فيه، فلما جاءت

١ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢.

٢ السابق ١١.

٣ المقتضب ٣: ٣٧٧.

٤ ما ينصرف وما لا ينصرف ١١.

٥ السابق ١٢.

العلمية ذهبت الصفة؛ لأنَّهما لا يجتمعان، ثم لما نكر رجعت إليه الصفة، ووافقت
علة أخرى، وهي وزن الفعل فلم ينصرف، وأمَّا حاتم وبابه فإنَّه لما دخلت عليه
العلمية ذهبت الصفة، فبقي على علة واحدة في التعريف والتتكير، فلو نكر لم تكن له
إلا الصفة لا غير، فلزم ألا يحتج به^١.

أمَّا السماع فقد حكى الرضي عن الأخفش في كتابه "الأوسط" أنَّه قال: إنَّ
خلافه في "أحمر" إنما هو على مقتضى القياس، أمَّا السماع فلم يرد إلا بالمنع فقط،
يقول الرضي الاسترأبادي: "وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إنَّ خلافه في نحو
أحمر، إنما هو على مقتضى القياس، وأمَّا السماع فهو على منع الصرف"^٢.

^١ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢ "هامش".

^٢ شرح الرضي ١: ١٧٧.

صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة صرف الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، نحو "هند"، حيث ذهب جمهور النحويين إلى أن هذا الاسم يجوز فيه الوجهان : الصرف والمنع، بينما ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن منعه الصرف محتتم، وصرفه ضرورة شعرية، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وأما قول الشيخ أبي علي: ومن زعم أن القياس في دعد أن لا يصرف فإن المقصود به أبو العباس ؛ لأنه قال فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله: إن الصرف في نحو هند ودعد لضرورة الشعر"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذكر الشيخ عبد القاهر أن أبا العباس المبرد ذهب إلى أن الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط ، نحو "هند، دعد" محتتم المنع، وصرفه ضرورة شعرية، وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتب المبرد "المقتضب"^٢ - الكامل - الفاضل فلم نجد هذا الرأي، بل وجدناه يرى ما يراه جمهور النحاة من جواز الأمرين، يقول: "فإن شئت صرفته، وأن شئت لم تصرفه"^٣.

* انظر: الكتاب ٣: ٢٤٠، ٢٤١، المقتضب ٣: ٣٥٠، الأصول ٢: ٨٥، الجمل ٢٢١، المقتصد ٢: ٩٩٥، اللباب ١: ٥٠٨، شرح المفصل ١: ٧٠، شرح الرضي ١: ١٣٥، الارتشاف ١: ٤٣٩، الهمع ١: ١٠٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، ٦٩.

^١ المقتصد ٢: ٩٩٥.

^٢ ذكر الشيخ عضيمه أن المبرد يرى ما يراه جمهور النحاة ، فكلامه في المقتضب والمذكر والمؤنث يؤيد ذلك ، يقول عضيمه: "وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: "مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، لا علامة فيه نحو: قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة" والرضي في شرح الكافية ينسب إليهما أنهما جزما بامتناع الصرف، وعبارة سيبويه : "فأنت بالخيار" وقول المبرد: "فأنت في جميع هذا بالخيار" مما يرد على—
الرضي قوله" المقتضب ٣: ٣٥١.

^٣ المقتضب ٣: ٣٥٠.

وبالرجوع إلى المظان النحوية وجدنا أن هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج،
وليس للمبرد، يقول الزجاج: "وزعموا: أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي
أوسطه ساكن، وأنشد سيبويه:

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مَنْزِلِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذِ دَعْدٌ بِالْعُلْبِ^١

فصرفها في البيت، ومنعها الصرف فيه أيضاً.

أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق صواب.

وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار^٢

فأبو إسحاق الزجاج يخالف جمهور النحويين، مستدلاً بأن ما ذكره من جواز
صرف هذا الاسم، لكونه ساكن الأوسط، فخف، فصرف، لا يصح؛ لأنه لو كانت
هذه العلة توجب الصرف لما جاز ترك الصرف يقول: "وأما إجازتهم صرفه،
فاحتجوا فيه بأنه: لما سكن الأوسط، وكان مؤنثاً لمؤنث خف فصرف.

قال أبو إسحاق: وهذا خطأ:

لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف^٣

وما ذهب إليه الزجاج يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إن صرف هذا الاسم ومنعه ثابت في كلام العرب، حيث أثبتته عدد من أئمة
النحاة كسيبويه والفراء وغيرهما، وقول الزجاج يؤدي إلى خرق الإجماع،
ومن المعلوم أن القول إذا أدى إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً،
يقول الأنباري: "إذا أدى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"^٤.

^١ انظر: ديوان جرير: شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت
ص ٦٥، والكتاب ٣: ٢٤١.

^٢ ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.

^٣ ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.

^٤ الإنصاف ٢: ٥٥٣، م ٧٤.

ثانياً: إنّ قول الزجاج إنّ صرف هذا الاسم لا يجوز، مردود بهذه الأبيات:

لم تتلفَحْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ
أَلَا حَبِذاً هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيَ وَالْبَعْدُ

حيث جاء الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط مصروفاً في هذه الأبيات، ولو منع الصرف لاستقام الوزن ، يقول ابن يعيش في البيت الثاني: "فصرف هنداً في موضعين من البيت ، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت"^٢.

أما جمهور النحويين فقد ذهبوا إلى جواز الوجهين الصرف والمنع في الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط ، نحو "هند" ، يقول سيبويه: "اعلم أنّ كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة أحرف، فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إنّ شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه"^٣.

ويقول المبرد: "فإن سمّيتها بثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه"^٤.

ويقول أبو حيان: "...، أو ثلاثياً ساكن الوسط، ...، جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور"^٥.

وقد استدلل جمهور النحويين بالأدلة التالية:

- ١ انظر: ديوان الحطيئة، بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ ص ٣٩، وانظر: شرح المفصل ١: ٧٠.
- ٢ شرح المفصل ١: ٧٠.
- ٣ الكتاب ٣: ٢٤٠
- ٤ المقتضب ٣: ٣٥٠.
- ٥ ارتشاف الضرب ١: ٤٣٩.

أولاً: إنَّ هذا الاسم خَفٌّ؛ لكونه ثلاثياً ساكن الوسط، فعادلت الخفة أحد السببين، يقول ابن يعيش: "وقد يصرفه بعضهم؛ لخفته بسكون وسطه، فكانَّ الخفة قاومت أحد السببين، فبقي سبب واحد فأنصرف"^١.

ثانياً: السماع، ومنه قول الشاعر:

لم تتلفَ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

وقول الآخر:

أَلَا حَبْذا هَنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هَنْدٌ وَهَنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

حيث وردت "هند" و "دعد" مصروفةً وممنوعةً، فدلَّ ذلك على جواز الوجهين.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أن بعضاً من النحويين ربطوا بين الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، نحو: "هند" والثلاثي المذكر الأعجمي الساكن الوسط نحو "نوح"، فأجازوا في الأخير الوجهين الصرف والمنع، كما في "هند" و "دعد"، مع أنَّه لم يسمع في "نوح" ونحوه إلا الصرف، يقول الزمخشري: "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه، وقد جمعهما الشاعر في قوله:

لم تتلفَ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ"^٢

ويقول أبو حيان: "فإن كان ساكن الوسط نحو: نوح فأكثر النحاة على الصرف، تحرك الوسط أو سكن، صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني، فيه الصرف والمنع"^٣.

١ شرح المفصل ١: ٧٠.

٢ المفصل ١٧.

٣ الارتشاف ١: ٤٣٩.

وقد تنبه ابن هشام إلى ذلك، فردّ هذا القول، يقول: "وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أنّ في نوح وجهين ، وهو مردود؛ لأنّه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ"^١.

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح، ويبدو أنّ ذلك يعود إلى اختلاف لهجات القبائل العربية، فبعض القبائل تصرف هذه الأسماء، وبعضها تمنعه، يقول ابن السراج: "فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو: هند ودعد وجمل فمن العرب من يصرف لخفة الاسم، وأنّه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف"^٢.

ويقول الزجاجي: "فإن كان ساكن الأوسط فللعرب فيه لغتان: منهم من يصرفه لقلة حروفه وحركاته، نحو "هند ودعد وجمل"، ومنهم من لا يصرفه"^٣.

وقد ذهب سيبويه والمبرد والعكبري وابن يعيش وأكثر النحاة إلى أنّ منع هذا الاسم أجود من تركه ، يقول سيبويه: "وترك الصرف أجود"^٤، ويقول المبرد: "وترك الصرف أقيس"^٥، ويقول العكبري: "فالأجود ترك صرفه"^٦، ويقول ابن يعيش: "فالوجه منعه الصرف"^٧.

وهذا هو ما نميل إليه؛ وذلك لتطرد القاعدة في المؤنث إذا كان علماً، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً.

^١ شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون تاريخ، ٤٥٤.

^٢ الأصول ٢: ٨٥.

^٣ الجمل ٢٢١.

^٤ الكتاب ٣: ٢٤٠.

^٥ المقتضب ٣: ٣٥٠.

^٦ اللباب ١: ٥٠٨.

^٧ شرح المفصل ١: ٧٠.

"لن" بين البساطة والتركيب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "لن" بين التركيب والبساطة، يقول الجرجاني: "وقد ذهب الخليل إلى أن أصل "لن": "لا أن"، فحذف الهمزة، وسقط الألف؛ لالتقائه مع النون الساكنة، وصاحب الكتاب لا يرى ذلك، ويجعله حرفاً على انفراده"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والجمهور إلى أن "لن" حرف بسيط، يقول سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له"^٢.

ويقول المرادي: "اختلف النحويون في "لن"، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة"^٣.

وقد استدلوا لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إن التركيب على خلاف الأصل، يقول المرادي: "البساطة أصل، والتركيب فرع"^٤.

ويقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"^٥.

ثانياً: إن القول بالتركيب يحتاج إلى دليل يدل عليه، ولا دليل في "لن" على تركيبها.

* انظر: الكتاب ٣: ٥، المقتضب ٢: ٨، الأصول ٢: ١٤٧، شرح المفصل ٧: ١٥، الجنى الداني ٢٧١، شرح الرضي ٤: ٣٨، ارتشاف الضرب ٢: ٣٩٠، التصريح ٢: ٢٣٠، الهمع ٤: ٩٣.

١ المقتصد ٢: ١٠٥٠.

٢ الكتاب ٣: ٥.

٣ الجنى الداني ٢٧١.

٤ الجنى الداني ٢٧١.

٥ الهمع ٤: ٣٥٢.

أما الخليل فقد ذهب إلى أن "لن" حرف مركب من (لا) النافية و (أن) المصدرية ، يقول سيبويه: "فأما الخليل فزعم أنها (لا أن)، ولكنهم حذفوا؛ لكثرة في كلامهم، كما قالوا: ويلمه، يريدون وي لأمه، وكما قالوا: يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا"^١.

وقد قال الخليل بتركيبها؛ لأنه لا يرى ناصباً للفعل المضارع إلا (أن) المصدرية، سواء أكانت ظاهرة أم مضمرة، ولهذا جعل "لن" مركبة من (لا) و (أن)، وقد ورد ذلك في الشعر، يقول الشاعر:

يرجي المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب^٢

ويرى السيوطي أن سبب قول الخليل بالتركيب في "لن" هو قربها في اللفظ من (لا أن) ، ووجود النفي فيهما، يقول السيوطي: "والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن)، ووجود معنى: (لا) و (أن) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال"^٣.

لكن ما قاله الخليل يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن البساطة أصل، والتركيب فرع كما يقول المرادي^٤.

ثانياً: إن "لن" لا ترتبط بسابق أو لاحق، فقولنا: لن يقوم زيد جملة تامة مفيدة، بخلاف قولنا: لا أن يقوم زيد، فليست بجملة مفيدة يحسن السكوت عليها، لأن "أن" المصدرية لابد أن ترتبط بسابق أو لاحق.

ثالثاً: إنه لو كان أصل "لن": (لا أن) ما جاز تقديم معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، يقول سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا أضرب له"^٥.

١ الكتاب ٣: ٥.

٢ انظر: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، ت: محمد عبد القادر، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨١م، ص ٢٦٤ وانظر الخزانة ٨: ٤٤٠، والرواية في النوادر:

يرجي العبد ما إن لا يلاقي وتعرض دون أبعد الخطوب

٣ الهمع ٤: ٩٣.

٤ انظر: الجنى الداني ٢٧١.

٥ الكتاب ٣: ٥.

رابعاً: إنَّ قول الخليل إنها مركبة من (لا) و (أن) يجعل ما بعد "لن" في تقدير المفرد، فلو كان المقدر مبتدأ لاحتاج إلى خبر، فيكون التقدير: لا قيام زيد حاصل أو موجود، وهو قول لا يستقيم، يقول المرادي: "إن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد: فالجواب أن هذا القول ضعيف؛ لوجهين: أحدهما: إنَّ هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني: إنَّ "لا" تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر"^١.

أمَّا الفراء فقد ذهب إلى أن أصل "لن": (لا)، فأبدلت الألف نوناً، فصارت "لن"، يقول ابن يعيش: "وكان الفراء يذهب إلى أن الأصل في "لن" و "لم": (لا)، ابدل من ألف (لا) النون في "لن"، والميم في "لم" "^٢.

وما ذهب إليه الفراء يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ الفراء لم يذكر أدلة تدعم ما ذهب إليه، يقول ابن يعيش: "ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع"^٣.

ويقول الرضي الاسترابادي: "ولا دليل على قول الفراء"^٤.

ويقول المرادي: "لأنه دعوى لا دليل عليها"^٥.

ثانياً: إنَّ الإبدال لا يغير معنى الكلمة، بل تبقى الكلمة على ما هي عليه من معنى، كما في نحو قولنا: اضرباً، بإبدال النون الخفيفة في "اضربن" ألفاً، والمعنى واحد، وهذا أمر معلوم في الإبدال، أمَّا "لن" فتختلف عن (لا) في المعنى، إذ إنَّ "لن" لا تنفي إلا المضارع بخلاف (لا).

١ الجنى الداني ٢٧١.

٢ شرح المفصل ٧: ١٦.

٣ شرح المفصل ٧: ١٦.

٤ شرح الرضي ٤: ٣٩.

٥ الجنى الداني ٢٧٢.

ثالثاً: إنَّ الإبدال لا يغير حكم الحرف المهمل؛ فيجعله حرفاً عاملاً، كما يقول الأزهرى^١، فـ "لا" حرفٌ مهمل لا يعمل فيما بعده، خلافاً لـ "لن" الذي يعمل النصب فيما بعده.

رابعاً: إنَّ قول الفراء يؤدي إلى إبدال حرفٍ ثقيلٍ من حرفٍ خفيفٍ، وهذا لا يجوز، يقول المالقي: "وأما مذهب الفراء فمردودٌ من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأنَّ النون مقطوعٌ، والألف صوت، والصوت أخفُّ من المقطوع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل"^٢.

ويبدو أنَّ ما قاله سيبويه والجمهور هو الراجح، فليست "لن" حرفاً مركباً من (لا) و (أن)، ولا مبدلة من ألف (لا). ولكنها حرفٌ بسيطٌ دالٌّ على النفي في الاستقبال؛ لأنَّ الأصل في الحروف البساطة، كما يقول المرادي والسيوطي^٣.

ولعلَّ من المفيد أن نبين قبل أن نختم هذه المسألة أنَّ مثل هذه الخلافات لا تخدم الدرس اللغوي، فقد نطق العربي الفصيح على مقتضى سليقته، فاستخدم المفردات اللغوية حسب حاجته، ولم يكن يفكر في نشأتها وتركيبها وإبدالها من بعضها.

لذا فمن الواجب على الدارس اللغوي أن يصف الظاهرة اللغوية كما هي عليه دون الدخول في مناطق لا دليل عليها، ولا تخدم الدرس اللغوي أبداً.

١ التصريح ٢: ٢٣٠.

٢ رصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٥٦.

٣ انظر: الجنى الداني ٢٧١، والهمع ٤: ٣٥٢.

حذف الياء من الاسم المنقوص المحلى بأل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة حذف الياء وإيقائها في آخر الاسم المنقوص المعرف بـ (ال)، نحو: الجواري، يقول الجرجاني: "وقد قرئ ﴿وله الجوار المنشئات﴾^١ وإذا كان يجيء هذا الحذف في مواضع من الكلام علمت أن ما ذهب إليه الخليل وصاحب الكتاب من أن حذف الياء حذفاً، وجعل الكسرة دليلاً عليها مذهب مستقيم، وقد خالفهما أبو إسحاق ومن تابعه"^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

يبدو من كلام الجرجاني عن هذه القضية أن للخليل بن أحمد وسيبويه رأياً يخالف ما يراه أبو إسحاق الزجاج، حيث يرى الخليل وسيبويه أن حذف الياء، وجعل الكسرة دليلاً عليها مذهب مستقيم، ولكن الزجاج يرى خلاف هذا الرأي.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنه قد نصّ على أن إبقاء الياء والسواو أقيس في اللغة، يقول: "واثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين"^٣.

وهذا هو ما يراه الزجاج، يقول: "وقوله عز وجل: ﴿وله الجوار المنشئات في البحر كالأعلام﴾، الجواري الوقف عليها بالياء، وإنما سقطت في اللفظ لسكون اللام، والاختيار وصلها، وإن وقف عليها واقف بغير ياء، فذلك جائز على بُعد"^٤.

ويبدو أن منشأ الخلاف - فيما نرى - هو الوقف على الاسم المجموع المنقوص المحلى بـ "ال" نحو: الجواري، أيكون بالياء، نحو: الجواري، أم يكون

* انظر: الكتاب ٤: ١٨٤، معاني الزجاجي ٥: ١٠٠، إعراب النحاس ٤: ٣٠٧، المقتصد ٢: ١٠٣٠.

١ الرحمن آية ٢٤، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٦١٩.

٢ المقتصد ٢: ١٠٣٠.

٣ الكتاب ٤: ١٨٥.

٤ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ٥: ١٠٠.

الوقف بدون الياء، نحو: الجوار، فأجاز الجرجاني حذف الياء في الوقف اعتماداً على فهمه لما قال سيبويه، يقول: الجرجاني: "فالتنوين في جوار بمنزلة التنوين في زيد وعمر، ويشهد بصحة هذا المذهب أن الحذف قد جاء في نحو هذا على الإطلاق، وذلك ما أنشده أحمد بن يحيى:

لها ثنانياً أربع حسان^١ وأربع فتغرها ثمان^٢

فحذف الياء حذفاً، واستأنف الاسم، ولولا قوة هذا المذهب في نفسه لعدل إلى الإقواء الذي هو مستمر في أشعارهم، وإن كان عيباً كقوله:

أمن آل مية رائح^٣ أو مغند^٤

مع قوله: وبذاك خبرنا الغراب الأسود^٥

ثم (أورد النص السابق) "٤"

والذي يراه الباحث أن لا خلاف في حقيقة الأمر بين أبي إسحاق من جهة والخليل وسيبويه من جهة أخرى، وإن كان يبدو من نص الجرجاني أن بينهم خلافاً؛ فالخليل وسيبويه يريان أنه جائز، ولكنه ليس باللغة العالية، يقول سيبويه: "واثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"^٥.

وإلى هذا ذهب الزجاج، إذ قال: إنه جائز على بعد، يقول: "وإن وقف عليها واقف بغير ياء، فذلك جائز على بعد"^٦.

١ انظر: التصريح ٢: ٢٧٤، والأشموني ٤: ٧٢.

٢ هذا صدر مطلع قصيدة للنابغة وعجزه: عجلان، ذا زاد، وغير مَزود، انظر: ديوان النابغة، تحقيق الدكتور مفيد قميحة دار المطبوعات الحديثة ص ١٢١.

٣ صدره: زعم البوارح أن رحلتنا غداً، انظر: ديوان النابغة بتحقيق الدكتور مفيد قميحة، ص ١٢١.

٤ المقتصد ٢: ١٠٣٠.

٥ الكتاب ٤: ١٨٥.

٦ معاني الزجاج ٥: ١٠٠.

ويختلف القول في لفظة (جوار) غير محلاة بالألف واللام، مع الاختلاف في تنوينها في الرفع والجر، فقال بعضهم هو تنوين صرف؛ لأن الياء حذفت للتخفيف فانصرفت الكلمة، ورأى آخرون أن التنوين عوض عن الياء، وعليه فالكلمة ليست منصرفة، وقال آخرون: بل التنوين عوض عن حركة الياء التي تستحقها الكلمة، فاجتمع التنوين والياء، فحذفت لالتقاء الساكنين، ولا يكون شيء من ذلك في حالة النصب.

وزن "أرطى"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة وزن "أرطى" ، فقد اختلف سيبويه والأخفش في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنها على وزن (فعلى)، بينما ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها على وزن "أفعل"، يقول الشيخ عبد القاهر: "وذلك أن "أرطى" فعلى عند صاحب الكتاب، وألفه للإلحاق دون التأنيث، وأبو الحسن يجعل أرطى أفعل"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أن "أرطى" على وزن "فعلى"؛ لأن أصول الكلمة هي الهمزة والراء والطاء، أما الألف فهي ألف الإلحاق، زيدت لإلحاق هذه الكلمة بوزن "جعفر".

وكان الذي دعا سيبويه إلى هذا القول قول العرب: أديمٌ مأروط، حيث حذفت ألف الإلحاق ، وبقيت أصول الكلمة، ولو كانت ألف الإلحاق أصلية ما حذفت، يقول سيبويه: "وكذلك الأرطى، لأنك تقول: أديمٌ مأروط، فلو كانت الألف زائدة نقلت مرطى"^٢.

وقد أخذ ابن يعيش وابن عصفور بهذا الرأي، يقول ابن يعيش: "والذي يدل على زيادة الألف في أرطى قولهم "أديمٌ مأروط"، إذا دُبِغَ بالأرطى، فسقوط الألف في مأروط دليل على زيادتها"^٣.

* انظر: الكتاب ٣: ٢١٠، ٤: ٣٠٨، المقتضب ٣: ٨٨، ٣٣٨، ٣٨٥، المنصف ١: ٣٦،

٣٧، ٣٨، المقتصد ٢: ١٠٠٠، شرح المفصل ١: ٦٠، ٩: ١٤٧، الممتع في التصريف ١:

٥٥، ٢٣٣، ٢٣٥، الباب ٢: ٢٣٨، شرح الشافية ٢: ٣٤٣.

١ المقتصد ٢: ١٠٠٠.

٢ الكتاب ٤: ٣٠٨.

٣ شرح المفصل ٩: ١٤٧.

ويقول ابن عصفور: "وأما "أرطى" فالدليل على أصالة الهمزة قولهم: أديم^١ مأروط، أي: مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة في "مأروط" وحذف الألف، دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف".^١

أما أبو الحسن الأخفش فقد حكى عن العرب قولهم "مرطي"، وذلك يدل على زيادة الهمزة وأصالة الألف؛ لذا فإن الأخفش - استناداً إلى هذه الرواية - جوز أن يكون وزن (أرطى) أفعَل، يقول ابن جني: "وحدثني أبو علي: أن أبا الحسن حكى عنهم "أديم مرطي"، وليس في كثرة مأروط، فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً".^٢

ويبدو أن الذي جعل الأخفش يقول بهذا الرأي أن الهمزة إذا جاءت في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف فهي زائدة، نحو: أحمر، أخضر... الخ، إلا في ألفاظ قليلة خرجت عن هذه القاعدة، ومن هذه الألفاظ "أرطى"، يقول ابن عصفور: "وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق، من هذا النوع، همزته زائدة، وما عداها أصلي، إلا ألفاظاً قليلة شذت من هذا النوع، وهي "أولق" و "إمعة" و "أبصر" و "أرطى" و "أبطل" و "أبطل"، وعندما وجد الأخفش أن بعضاً من العرب قد قالوا "مرطي" حكم على هذه الألف بالأصالة، وعلى الهمزة بالزيادة؛ وذلك لتطرد "أرطى" مع الكثير في كلام العرب.

واضح مما سبق أن وزن هذه الكلمة يحتمل ما قاله سيبويه والأخفش، فكل واحد منهما قد اعتمد على ما سمعه عن العرب، فبعضهم يرى أن الهمزة أصلية، فيقول في الاشتقاق "مأروط"، وبعضهم يرى أنها زائدة، فيقول "مرطي" بحذفها. فالأمر - كما هو واضح - يعود إلى اختلافات لهجية بين القبائل العربية، لكن

^١ الممتع في التصريف: ابن عصفور الأشبيلي، ت: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١: ٢٣٥.

^٢ المنصف: ابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ، ١: ٣٧.

^٣ الممتع في التصريف ١: ٢٣٣.

الرواية التي حكاها الأخفش لم تصل سيبويه؛ لذا قال: إنَّ العرب لم تقل "مرطي"
يقول: "قلو كانت الألف^١ زائدة لقلت" مرطي^٢

وكان ابن جني قد ذكر أنَّ القولين جائزان في اللغة، وإنَّ كان رأي سيبويه
أولى؛، لأنَّ "مأروط" أفشى في اللغة من "مرطي"، يقول: "وذلك أقيس، لأنَّ مأروطاً
أفشى في اللغة من مرطي، وكلاهما جائز، والأول الاختيار"^٣، ولا يخفى ما في هذا
المثال من تقوية لما يذهب إليه بعض علماء اللغة الذين يهتمون بالمنهج الوصفي
من أن العادات اللهجية كان لها دور واضح في تقعيد اللغة في مرحلة مبكرة، فالرأي
في هذه المسألة هو رأي سيبويه، ولكن رأي الأخفش يستند إلى لهجة كانت موجودة.

١ يقصد الهمزة في "أرطي".

٢ الكتاب ٤ : ٣٠٨.

٣ المنصف ١ : ٣٨.

وزن "رمان"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة وزن "رمان"، حيث اختلف فيه الخليل والأخفش، فذهب الخليل إلى أن "رمان" على وزن فعّال، بينما ذهب الأخفش إلى أنها على وزن فعّال، يقول الجرجاني: "اعلم أن الخليل يجعل الألف والنون في "رمان" زائدة، ويحمل ذلك على الأكثر؛ لأنّ فعّال أكثر من فعّال، ... وأبو الحسن يقول: إنّ فعّالاً قد غلب على باب الشجر والنبات، نحو: حمّاض وكرّاث"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الخليل إلى أن "رمان" على وزن "فعّال"، يقول سيبويه: "وسألته: عن رمان فقال: لا أصرفه، وأحمّله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"^٢.

وقد استدللّ الخليل لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنّ الألف والنون مطردة الزيادة في هذا الموضع بعكس الحرف المضعف الذي قد يزداد في أيّ موضع، يقول ابن عصفور: "إنّ النون اختصت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يبين بعد، وأحد المضعفين زائد حيث كان، وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً ما لم يختص"^٣.

ثانياً: إنّ تركيب "ر.م.ن" تركيب مهمل في العربية، يقول ابن منظور: "قال سيبويه سألته، يعني الخليل عن الرمان إذا سمى به، فقال: لا أصرفه في المعرفة،

* انظر: الكتاب ٣: ٢١٨، المنصف ١: ١٣٤، المقتصد ٢: ١٠٠١، المخصص ٣: ١٤٠،

المتع في التصريف ١: ٢٥٩، المقرب ١: ٢٥٨، البحر المحيط ٤: ١٨٨، الارتشاف ١:

١٠٢، لسان العرب ١٢: ٢٥٦، ١٣: ١٨٧.

١ المقتصد ٢: ١٠٠١.

٢ الكتاب ٣: ٢١٨.

٣ المتع ١: ٢٥٩.

وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به، أي لا يدري من أي اشتقاقه^١.

ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: "رُمان: قال الأخفش: وزنه فُعّال، وإن كان تركيب (ر.م.ن) مهملاً؛ لكثرة فُعّال في النبات"^٢.

ومن الجدير بالذكر أن ابن جني قد سوّغ قول الخليل، فذكر أن الرّم في اللغة هو الاجتماع، وهذا مناسب للرمّان؛ لأنّ حبوبه مجتمعة متماسكة، يقول ابن سيّدة: "يقول ابن جني: الرّمان على مذهب سيبيويه من قولك: رمت الشيء أرّمه رماً، إذا جمعته؛ وذلك لاكتناز الرّمان واتصال أجزائه وتداخل حبه، وقد ألم بذلك بعض المولدين، بل أبانه، فقال يصف مجمع قوم قد ضغطهم وضمهم:

ما أحسب الرّمان يجمع حبه في قشرة إلا كما نحن^٣

وكان ابن عصفور قد أخذ برأي الخليل، يقول: "والصحيح أنّه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين"^٤.

أمّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أن "رمان" على وزن "فُعّال"؛ وذلك لكثرة فُعّال في النبات، يقول الجرجاني: "وأبو الحسن يقول: إنّ فعّالاً قد غلب على باب الشجر والنبات، نحو حماض وكراث وقلام"^٥.

ويقول ابن منظور: "وهو عند أبي الحسن (فُعّال)، يحمله على ما يجيء في النبات كثيراً، مثل القلام والملّاح والحمّاض"^٦.

^١ لسان العرب: ابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ، ١٣: ١٧٨.

^٢ المغني في التصريف: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، بدون تاريخ، ٨٩.

^٣ المخصص: ابن سيّدة، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ٣: ١٤٠.

^٤ الممتع ١: ٢٥٩.

^٥ المقتصد ٢: ١٠٠٢.

^٦ لسان العرب ١٢: ٢٥٦.

وقد استدللّ الأخفش لهذا المذهب بدليل آخر، وهو قول العرب: أرض مرمنة، بإثبات النون في الاشتقاق، يقول أبو حيان: "الرمّان فعّال كالحماض والعناب، وليس بفعالن؛ لقولهم: أرض مرمنة"^١.

ويبدو لنا مما سبق أنّ كلمة "رمّان" ليست عربية الأصل، وإنّما هي كلمة دخيلة دخلت إلى العربية من لغة أخرى منذ فترة طويلة، فاستعملتها العرب، ودرجت على ألسنتها، وعندما جمع العلماء اللغة أرادوا أن يزنوا هذه الكلمة، ويبينوا حروفها الأصلية والزائدة، فاختلفوا في ذلك، فذهب الخليل إلى أنّ الألف والنون زائدتان، وحجته في ذلك اطراد زيادة الألف والنون في هذا الموضع وإهمال العرب تركيب "ر.م.ن"، كما أوضحنا ذلك سابقاً.

أمّا الأخفش فقد ذهب إلى أنّ النون حرف أصلي، ودليله في ذلك قول العرب: أرض مرمنة، وكثرة (فعّال) في النبات، والحقيقة أنّ حرف النون لا يقطع بأنّه من الكلمة أصلاً؛ لأنّ الكلمة أجنبية معربة، فالاشتقاق منها لا يعبر عن أصل وزائد، ولكنّ هذا الرأي فيه وجاهة، وحجته أقوى ممّا قاله الخليل؛ لذا فإنّنا نميلُ إلى ما قاله الأخفش؛ وذلك لأنّ العرب حينما استعملت هذه الكلمة أجرت عليها قوانين العربية، فاشتقت منها اسم الفاعل واسم المكان، وصغرتها بإثبات النون في ذلك كلّ، فدلّ ذلك على أصالتها في الميزان للكلمة المعربة، يقول ابن منظور: "ويقال لمنبت الرمان مرمنة إذا كثر فيه أصوله، والرمّانة تصغر رميمينة"^٢.

^١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ١٨٨.

^٢ لسان العرب ١٣: ١٨٧.

الفصل الثاني

الخلافا في التراكيب

"مسائل الخلاف في التراكيب"

- ١- تقديم الخبر على المبتدأ
- ٢- إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه.
- ٣- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.
- ٤- المبتدأ والخبر معرفتان.
- ٥- واو الإشباع في الفعل المسند إلى هاء الغيبة.
- ٦- إجراء صيغة ما لا يعقل مجرى ما يعقل.
- ٧- تقديم خبر "ليس" عليها.
- ٨- الفصل بين كان واسمها بأجنبي.
- ٩- وقوع الفاء في خبر إن واسمها من الموصولات.
- ١٠- (إن) المخففة واللام في خبرها.
- ١١- (إن) بعد ما النافية.
- ١٢- حذف مفعولي "ظن وأخواتها".
- ١٣- ظن والمفاعيل الثلاثة.
- ١٤- تقديم الفاعل على فعله.
- ١٥- لغة أكلوني البراغيث.
- ١٦- اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.
- ١٧- حذف الفاعل.
- ١٨- التنازع في العمل.
- ١٩- خروج (إذا) عن الظرفية.
- ٢٠- (سوى) بين الظرفية والتصرف.
- ٢١- تعريف الحال.
- ٢٢- وقوع الفعل الماضي حالاً.
- ٢٣- مجيء التمييز معرفة.
- ٢٤- تقديم التمييز على العامل المتصرف.
- ٢٥- زيادة "من" في الإيجاب.
- ٢٦- "من" لابتداء الغاية في الزمان.
- ٢٧- "رب" أهي للتقليل أم للتكثير.

- ٢٨- "ربّما" والفعل المضارع.
- ٢٩- إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى.
- ٣٠- الفصل بين المتضايقين.
- ٣١- التعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف.
- ٣٢- جواز نعم الرجل رجلاً زيد.
- ٣٣- استعمال صيغة (فَعْلَ) في التعجب.
- ٣٤- معنى الواو العاطفة.
- ٣٥- جواز وقوع "حتى" عاطفة.
- ٣٦- إمّا حرف من حروف العطف.
- ٣٧- العطف على الضمير المرفوع المتصل.
- ٣٨- العطف على الضمير المخفوض.
- ٣٩- العطف على عاملين.
- ٤٠- جواز وصف المنادى المفرد.
- ٤١- جواز نصب صفة "أيُّ" نحو: "يا أيُّها الرجل" في النداء.
- ٤٢- تقديم معمول اسم الفعل عليه.
- ٤٣- توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بالنون الخفيفة.
- ٤٤- إذا الفجائية وفاء جواب الشرط.
- ٤٥- تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.

تقديم الخبر على المبتدأ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقدم الخبر على المبتدأ، نحو: "قائم زيد، وفي الدار عمرو" حيث أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون. يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ؛ وتكون النية به التأخير، تقول: منطلق زيد، وضربته عمرو، فيكون ضربته ومنطلق مقدمين في اللفظ، مؤخرين في النية؛ ولهذا جاز أن يكون عمرو مضمرأ في ضربته مع التقديم؛ لأنك إذا نويت به التأخير عن عمرو لم يكن إضماراً قبل الذكر، وعلى ذلك قول العرب: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، فأنا مبتدأ، وتميمي خبره، وهو مقدم عليه كما ترى، وكذا مشنوء خبر، ومن يشنؤك مبتدأ"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد؛ وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فنقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون زيداً مؤخراً، وكذلك الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيد، وذلك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك"^٢.

* انظر: الكتاب ٢: ١٢٧، المقتضب ٤: ١٢٧، الأصول ١: ٥٩، الإنصاف ١: ٦٥، م ٩، التبيين ٢٤٥، م ٣٢، الباب ١: ١٤٢، التبصرة والتذكرة ١: ١٠١، شرح المفصل ١: ٩٢، شرح الرضي ١: ٢٤٧، شرح التسهيل ١: ٢٩٦، شرح ابن عصفور ١: ٣٥٣، الارتشاف ٢: ٤٥، الهمع ٢: ٣٦.

^١ المقتصد ١: ٣٠٢.

^٢ الكتاب ٢: ١٢٧.

ويقول ابن السراج: "وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة، فنقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد منطلق"^١.

ويقول أبو علي الفارسي: "وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ، فنقول: منطلق زيد، وضربته عمرو، وتريد: عمرو ضربته"^٢.

وقد استدلل البصريون لذلك بأدلة من السماع والقياس.

أما السماع فمن القرآن قوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^٣، حيث قدم الخبر "سحر" على المبتدأ (هذا)، يقول أبو البقاء العكبري: "أفسحر" هو خبر مقدم"^٤.

ويقول أبو حيان: "و"سحر" خبر مقدم، و (هذا) مبتدأ"^٥.

وقوله تعالى: ﴿... وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾^٦، حيث قدم "قليل"، وهو خبر، على "هم"، يقول أبو البقاء: "وهم مبتدأ، وقليل خبره"^٧.

ويقول أبو حيان: "وقليل خبر مقدم، و(ما) زائدة، تفيد معنى التعظيم والتعجب، و (هم) مبتدأ"^٨.

١ الأصول ١: ٥٩.

٢ الإيضاح العضدي ٩٨.

٣ الطور آية ١٥.

٤ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، بدون معلومات عن النشر والطبعة، ٢: ١١٨٣.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٨: ١٤٥.

٦ ص آية ٢٤.

٧ التبيان في إعراب القرآن، ٢: ١٠٩٩.

٨ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٧: ٣٧٧.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^١، فـ "سلام" خبر مقدّم، و (هي) مبتدأ مؤخر، يقول الأخفش: "قال "سلام هي" أي: هي سلام، يريد مسلمة"^٢.

ويقول أبو حيان: "و"سلام" مستأنف خبر للمبتدأ الذي هو (هي)، أي: هي سلام إلى أول يومها"^٣.

ومن كلام العرب: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، يقول سيبيويه: "وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد لله، وخز صفتك"^٤.

أما من الشعر فقول الشاعر:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرِي قِمَاحٍ^٥

فـ "فتى" خبر مقدم، و "ابن الأغر" مبتدأ مؤخر.

أما القياس فمن وجهين:

أولاً: إِنَّ الخبر يشبه الفعل، والفعل كما هو معلوم يتقدّم ويتأخّر^٦،

ثانياً: إِنَّه قد ورد في الشعر قول الشاعر:

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أَرْوَى ظَنُونٌ أَنْ مُطَرِّحُ الظُّنُونِ^٧

١ القدر آية ٥.

٢ معاني الأخفش ٢: ٥٤٢

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٨: ٤٩٣.

٤ الكتاب ٢: ١٢٧.

٥ انظر: شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، ت: عبد الستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٥م، ١: ٤٥١.

٦ انظر: اللباب ١: ١٤٢.

٧ انظر: ديوان الشماخ، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ، ص ٩٠.

حيث تقدّم الظرف "كلا يومي"، وهو معمول للخبر "ظنون"، فلو لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ ما جاز أن يتقدّم عليه؛ لأنّ معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، يقول الشيخ أبو علي: "وبدلّ على جواز تقديمه قول الشماخ:

كَلَا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ أَنْ مَطَرَحَ الظَّنُونِ"^١

ويقول الشيخ عبد القاهر: "وجه استدلال الشيخ أبي علي بالبيت على جواز تقديم الخبر هو أن قوله: وصل أروى، مبتدأ، وظنون خبره، وكلا يومي طوالة ظرف متعلق بظنون؛ والأصل وصل أروى ظنون كل واحد من يومي طوالة، فكما أن كل يوم معمول ظنون، ومتعلق به تعلق يوم الجمعة بخارج، في قولك: أنا خارج يوم الجمعة، أو أخرج يوم الجمعة؛ كذلك يكون كلا يومي طوالة معمول ظنون، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، فلم تقل: زيدا ضربت، إلا بعد أن جاز أن تبتدئ بضربت، فنقول: ضربت زيدا، فلو لا جواز تقديم خبر وصل أروى الذي هو ظنون عليه، كقولك ظنون وصل أروى، كما قال: منطلق زيدا، لما جاز أن تقدّم على وصل أروى معمول ظنون الذي هو كلا يومي طوالة، الجاري مجرى قولك: كل واحد من يومي طوالة"^٢.

أما الكوفيون فقد منعوا تقديم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد، نحو "قائم زيد، وذهب عمرو" والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو"^٣.

وقد استدلل الكوفيون لذلك بأنّ تقدم الخبر على المبتدأ في نحو "قائم زيد، وفي الدار عمرو، وضربته زيد" يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز؛ لأنّه من الأصول المرفوضة، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأنّ قالوا: إنّما قلنا إنّ لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ لأنّه يؤدي إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد،

١ الإيضاح العضدي ٩٨.

٢ المقتصد ١: ٣٠٣.

٣ الإنصاف ١: ٦٥، ٩٦.

وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه^١.

ويقول ابن يعيش : "وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، بدليل أنّه يظهر في التثنية والجمع، فنقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً عن الضمير، لكان موحداً في الأحوال كلها، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره"^٢.

واضح ممّا سبق أن البصريين والكوفيين متفقون على صحة جمل مثل "قائم زيد"، و "في الدار زيد"، إذ لا خلاف بينهم في ذلك، وإنّما الخلاف بينهم في توجيهها إعرابياً؛ لأنّ البصريين يرونها جائزة على التقديم والتأخير، حيث قدم الخبر على المبتدأ، والنية به التأخير؛ لأنّ الأصل في الخبر التأخير، يقول ابن مالك:
والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً^٣

وهذا لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ الخبر في نية التأخير، فهو مقدم لفظاً، لا تقديرأ، وقد جاء عن العرب في كلامهم الإضمار قبل الذكر يقول ابن الشجري: "وأقول: إنّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخواك أكرمتهما، وأخوتك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامه زيد، وأكرمتها أخواك، وكقولهم: "في بيته يؤتى الحكم"^٤، وكقول زهير:

١ الإنصاف ١: ٦٥، ٩م.

٢ شرح المفصل ١: ٩٢.

٣ انظر: ألفية ابن مالك.

٤ انظر: المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة

١٤٠٧هـ - ٢: ١٨٣.

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا تَلَقَّ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^١

ومثله في التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^٢ ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^٣ ٤.

أما الكوفيون فإنهم نظروا إلى هذه الجمل، فرأوا أن القول بجواز تقدم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة؛ لذلك وجهوا هذه التراكيب توجيهات تتوافق مع هذا الأصل، فقالوا في "قائم زيد" إن "قائم" مبتدأ، و "زيد" فاعل سد مسد الخبر، بناء على مذهبهم في أن اسم الفاعل يعمل من غير اعتماد؛ يقول السيوطي: "ولم يشترط الكوفيون، ووافقهم الأخفش، الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً، نحو: ضارب زيداً عندنا"^٥.

وقالوا في قول العرب: "في الدار زيد": إن "زيد" فاعل نفع الاستقرار المحذوف، والتقدير: استقر في الدار زيد، يقول الرضي الاسترأباضي: "وإنما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع "زيد" في نحو: في الدار زيد، وقائم زيد" على الفاعلية؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره"^٦.

وكما ذكرنا سابقاً يبدو أن الخلاف في هذه المسألة لا يعود إلى وجودها في الاستعمال اللغوي، بل إلى توجيه إعراب الكلمات في جملها، وهذا توجيه نحوي يسير فيه كل فريق من النحاة وفقاً لمنهجه، ولعل من الهام أن نعيد التذكير بأن في استعمال اللغوي أصلاً وتحولاً عن هذا الأصل، وهو أمر نرى أن النحاة قد أدركوه بقوة، ونصوا عليه كثيراً كما ذكرنا قبل قليل، ونزيد إلى قولهم بأن كل تحول

^١ انظر: شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلام السنتمري، ت: الدكتور فخر الدين قباوة،

دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ص ٧٦.

^٢ طه آية ٦٧.

^٣ القصص آية ٧٨.

^٤ آمالي ابن الشجري ١: ٨٩.

^٥ الهمع ٥: ٧٩.

^٦ شرح الرضي ١: ٢٤٧.

عن الأصل يكون لغاية دلالية بلاغية يقصدها المتكلم، فإذا نظرنا إلى وجود ظاهرة تقديم المضمر على الظاهر في القرآن الكريم، وفي الشعر والنثر كما في الشواهد السابقة، فإن علينا أن نبحث عن توجيه دلالي بلاغي لمثل هذه التراكيب، أو لهذه الظاهرة، فإذا رجعنا إلى قول العرب نحاة وبلاغيين ولغويين: العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فإننا سنجد أن إطار هذه المسألة لا يخرج عن هذه القاعدة الأصولية، وبناءً على ذلك، فإذا طبقنا عليها قول علماء العربية: الإعراب فرع المعنى، فإن علينا ألا نذهب إلى الإعراب إلا بعد استقرار المعنى، فإن قال قائل: علي قائم، فإن هذه جملة يود صاحبها أن ينقل خبراً متضمناً في الجملة ليس غير، ولكنه إذا أراد أن يبرز الصفة التي كان عليها علي، ويريد المتكلم أن يشد انتباه السامع إليها، فإنه يعتمد إلى استعمال ظاهرة الترتيب في مفردات الجملة، وهذه مسألة من أكثر المسائل التي أدركها العلماء، وأطالوا الحديث فيها، وبخاصة في تفسير بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^١، فيقول: قائم علي؛ لذا فإن المعنى الكامن في كل من الجملتين علي قائم، وقائم علي، ليس بواحد، بل هما معنيان مختلفان، ولو لم يكن الأمر هكذا لكان في العربية حشو كثير، وهذه تهمة يروق لكثيرين من أعداء العربية إطلاقها. وعليه فإننا نرى أن الجملة: قائم علي، هي جملة محولة من الجملة: علي قائم؛ لغاية توكيد الخبر، الذي لم يخرج به تقدمه من دائرة التمثيل الصرفي لباب الخبر النحوي.

أما الجمل التي تكون في نمط: أبوه قائم زيد، فإن المتكلم يدرك أنه يريد نقل خبر إلى سامعه أو إلى المتلقي، مضمونه: أبو زيد قائم، ولكنه يدرك أن وسيالته لتعريف سامعه بالأب هو ذكر زيد، فشد انتباهه بقوله إلى (أبوه) التي هي مبهمّة مع أنها معرفة، فيتنبه السامع بدرجة عالية للبحث عن أسباب تعريفه بـ (أبوه) الواردة في الجملة، وهذا يماثل ما يسمى في علم اللغة المعاصر بـ Theme Topic، أي هي الكلمة الرئيسة التي تمثل موضوع الجملة، وهي مرتبطة بالكلمة التي هي في الأصل منها لا تتفصل عنها، فكأن المتكلم أدرك عندما قال: أبوه قائم، أن سامعه لم يدرك غايته، فقال: زيد، فحقق بذلك الغايتين، لفت الانتباه إلى المقدم وما فيه، ونقل الخبر بعد إزالة الإبهام في المقدم.

^١ الفاتحة آية ٤.

إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه*

وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجب إبرازه إذا لم يؤمن اللبس؛ أما إذا أمن اللبس فإن إظهاره ليس واجباً، وكانت هذه المسألة من المسائل الخلافية التي أوردها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد"، يقول: "فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير، وإن لم يحصل لبس؛ ليفرق بين الفرع والأصل؛ فيقال: هند زيد ضاربته هي، البتة، وإن كان لا يجب ذلك في الفعل؛ إذ لا يجب أن تقول: هند زيد تضربه هي، بل يجوز أن تقول: تضربه، وتسكت".^١

والإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن الوصف "اسم الفاعل والصفة المشبهة..." إذا جرى على غير من هو له، نحو: هند زيد ضاربته، وجب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس، كما في المثال السابق، أم لم يؤمن، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، يقول المبرد: "واعلم أن الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير.

وإن جرى لمن ليس له خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة، لم يكن بد من إظهار الفاعل".^٢

ويقول ابن السراج: "فإن قلت: هند زيد ضاربته لم يكن بد من أن تقول: هي، من أجل أن قولك: ضاربته ليس لزيد في الفعل نصيب، وإنما الضرب كان من هند، ولم يعد عليها شيء من ذكرها، والفعل لها، فإنما "ضاربته" خبر عن زيد، وفاعله

* انظر: الكتاب ٢: ٥٣، المقتضب ٣: ٩٣، ٣: ٢٦٢، الأصول ١: ٧١، المقتصد ١: ٢٦٧، الإنصاف ١: ٥٧، م ٨، التبيين ٢٥٩، م ٣٥، شرح التسهيل ١: ٣٠٧، شرح الرضوي ٢: ٤٣٦، البسيط ١: ٥٥٠، الارتشاف ٢: ٤٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٠٧، التصريح ١: ١٦١، الهمع ٢: ١١، شرح الأشموني ١: ١٩٨.

١ المقتصد ١: ٢٦٧.

٢ المقتضب ٣: ٩٣.

هند في المعنى، ولم يجر إلا إظهار الضمير، فقلت: حينئذ هي مرتفعة بضاربه...،
كما ترتفع هند إذا قلت: زيد ضاربه هند، فالمعنى هاهنا بمنزلة الظاهر^١.

وقد استدلل البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: يقولون "إنَّ الضمير إذا جرى على غير من هو له، وكان الكلام ملبساً، وجب إبراز الضمير عندنا وعندكم، وكذلك الأمر إذا لم يكن هناك لبس؛ وذلك ليجري الباب على سنن واحد، في وجوب إبراز الضمير، يقول ابن مالك: "والترزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سنن واحد"^٢.

ثانياً: إنَّ الوصف فرع على الفعل في العمل، وفي تحمل الضمير، فلو قلنا: إنَّ اسم الفاعل يتحمل الضمير، سواء جرى على من هو له أم على غير من هو له، لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز، فوجب لذلك إبرازه؛ ليتضح الفرق، يقول الجرجاني: "وحجة ثانية، وهي أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في احتمال الضمير؛ لما ذكرنا من أنَّ الأسماء لا أصل لها في احتمال الضمائر، بدلالة أنَّ ما كان منها اسماً عارياً من شبه الفعل، ومعناه نحو: زيد وعمرو وثوب وقد لا يتضمن ضميراً بوجه، وإنما يتضمن نحو: ضارب وذاهب وحسن وشديد؛ لموافقته الفعل في المعنى، وكفى دليلاً على ذلك أنَّ الفعل تلحقه ضمائر لفظية، نحو: التاء في فعلتَ وفعلتُ، والنون في فعَلنَ، ويبنى لها، وهو إسكان اللام من فعلتَ، ولا يكون هذا في الاسم البتة، وإذا كان كذلك علمت أنَّ نحو ضارب وذاهب فرع على يذهب ويضرب في تضمن الضمير، وإذا كان فرعاً، لم يجر مجراه في التصرف، فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير، وإن لم يحصل لبس؛ ليفرق بين الفرع والأصل"^٣.

١ الأصول ١: ٧١.

٢ شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

٣ المقتصد ١: ٢٦٧.

لكنَّ ما استدلَّ به البصريون لا يسلم لهم به، ويمكن مناقشته والرد عليه من الجوانب التالية:

أولاً: إنَّ دليلهم الأول لا يتوافق وطبيعة اللغة ، إذ لا معنى لجريان الباب على سنن واحد، ولعلَّ من المعلوم أنَّ مهمة الباحث في اللغة هي دراسة اللغة كما هي عليه، دون محاولة فرض الآراء التي لا تتوافق والاستعمال اللغوي.

ثانياً: إنَّ الكوفيين لا يسلمون بأنَّ "اسم الفاعل" اسم، بل هو عندهم فعل دائم^١.

ثالثاً: إنَّ اسم الفاعل عند النحويين جميعاً يتحمل الضمير بإجماع ، ومادام كذلك فلا داعي للتفريق بينه وبين الفعل، يقول الأنباري: "وأجمعوا على أنَّه إذا كان صفة أنَّه يتضمن الضمير، نحو "زيد قائمٌ، وعمرو حسنٌ" وما أشبه ذلك"^٢.

رابعاً: إنَّ البصريين لم يحتجوا بأدلة من السماع تبين وتقوي ما يذهبون إليه.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى وجوب إبراز الضمير، إذا لم يؤمن اللبس، نحو: زيدٌ عمرو ضاربه هو ، أما إذا أمن اللبس، نحو: زيدٌ هند ضاربها، فإنَّهم لا يلتزمون إبرازه، بل يجيزونه، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتَه هي، لا يجب إبرازه"^٣.

ويقول العكبري: "اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما، وقال الكوفيون: لا يجب ذلك"^٤.

لكن يبدو من قول الأنباري والعكبري أنَّ الكوفيين لا يلتزمون بالإبراز، سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، وقد لاحظ ذلك البغدادي، يقول: "الظاهر من كلام ابن

١ انظر: مجالس العلماء ٢٦٥.

٢ الإنصاف ١: ٥٦، م٧.

٣ الإنصاف ١: ٥٧، م٨.

٤ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ٢٥٩، م٣٥.

الشجري في (أماليه) ومن كلام ابن الأنباري (في مسائل الخلاف) ومن كلام غيرهما، أن مذهب الكوفيين جواز ترك التأكيد مطلقاً، سواء أمن اللبس أم لا^١.

وبالرجوع إلى كتب النحو وجدنا أن مذهب الكوفيين هو ما ذكرناه أولاً من أن مذهبهم وجواب الإبراز، إذا لم يؤمن البس، وجوازه إذا كان اللبس مأموناً، يقول ابن مالك: "وإن جرى رفعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس،... والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس، عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سنن واحد، وخالفهم الكوفيون، فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس"^٢.

ويقول ابن عقيل: "وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس، جاز الأمران، كالمثال الأول، وهو: "زيدٌ هندٌ ضاربها هو"، فإن شئت أتيت بـ "هو"، وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كالمثال الثاني؛ فإنك لو لم تأت بالضمير، فقلت: "زيد عمرو ضاربه"، لاحتل أن يكون فاعل الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلمّا أتيت بالضمير، فقلت: "زيد عمرو ضاربه هو" تعيّن أن يكون زيدٌ هو الفاعل"^٣.

ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أن الضمير إمّا أن يتقدم له ما يعود عليه، أو لا، فإن لم يتقدم برز، نحو: مررت برجلٍ مكرمه أنت، فإن تقدم وألبس برز، نحو: زيد عمرو ضاربه هو؛ إذا أردت أن زيدا ضرب عمراً، وإن لم يلبس جاز أن يبرز، وأن لا يبرز، نحو: يدك باسطها أنت، وزيدٌ هندٌ ضاربها هو"^٤.

وقد استدلل الكوفيون بدليلين، أحدهما من القياس، والآخر من السماع:

أما القياس فإن اسم الفاعل قد أشبه الفعل في عدة أمور، وهي:

أولاً- إنه يجري على وزنه، نحو ضارب - يضرب، مستخرج - يستخرج.

^١ خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون،

مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، ٥: ٢٩١.

^٢ شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

^٣ شرح ابن عقيل ١: ٢٠٧.

^٤ الارتشاف ٢: ٤٧.

ثانياً- إنه يعمل عمله، فيرفع فاعلاً ، وينصب مفعولاً، نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه عمراً.

ثالثاً- إنه يعمل عمل الفعل في الإظهار والإخفاء نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً.

يقول الزمخشري: "اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله، كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإضمار، كقولك: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً، وهو عمراً مكرمٌ، وهو ضارب زيد وعمراً، أي: وضارب عمراً".^١

وما دام أنه قد أشبه الفعل في الوجوه السابقة، فإنه يجوز إضمار الضمير فيه، وإظهاره إذا أمن اللبس، يقول الأنباري: "...؛ ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل ؛ وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على من هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له".^٢

أما السماع فقد احتجوا بما ورد عن العرب من شعر، يقول الشاعر:
قَوْمِي نُرَا الْمَجْدِ بَانُوها، وَقَدْ عَلِمْتُ بَكْنُهُ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ^٣
حيث جاء "بانوها" خبراً عن "نرا المجد"، وهو في المعنى لـ "قومي".
ويقول الآخر:

إِنَّ الَّذِي لِهَوَاكِ آسَفَ رَهْطَهُ لَجْدِيرَةٌ أَنْ تَصْطَفِيهِ خَلِيلًا^٤
حيث جاءت "لجديرة" خبراً عن "الذي"، وهو مذكر، وقد ترك إبرازه، ولو أبرز لقال "لجديرة أنت".

١ الفصل ٢٢٦.

٢ الإنصاف ١: ٥٩، م ٨.

٣ انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

٤ انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

ويقول الآخر:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهِمْ ——— إِذَا حَمَى الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ^١

حيث ترك إبرازه، ولو أبرزه، لقال: متقليديها هم".

ويقول الأعشى:

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ، وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاءٌ وَبِيدَاءٌ سَمَلَقُ^٢
لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مَوْفَقُ^٣

حيث ترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: "محقوقة أنت"

وقد تأول البصريون ما استدلل به الكوفيون من شواهد، فقالوا في البيت الأول إن هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير: قومي بانو ذرا المجد بانوها، يقول ابن مالك: "وتكلف بعض المتعصبين، فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانوا ذرا المجد بانوها"^٣، وهو حقاً تعسف وتكلف. وقالوا في البيت الثاني إن "جديرة" خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: "لأنت جديرة"، أما البيت الثالث فقد قالوا: إنه على تقدير حذف مضاف، والتقدير: ترى أصحاب أرباقهم متقليديها، يقول الأنباري: "وأما البيت الثاني، وهو قول الآخر:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهِمْ.

فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنَّ التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه"^٤.

أما بيتا الأعشى فقد أجاب عنهما البصريون بجوابين:

١ انظر: الإنصاف ١: ٥٩، م٨.

٢ انظر: ديوان الأعشى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٢١.

٣ شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

٤ الإنصاف ١: ٦١، م٨.

أولهما: إنَّ "محقوقة" ليس فيها ضمير؛ لأنَّ "أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل، ومادام اسم المفعول "محقوقة" قد رفع اسماً ظاهراً فلا إضمار فيه، يقول ابن الشجري: "ودفع أبو علي هذا الاعتراض، بأن قال: ليس في قوله: "لمحقوقة" ضمير؛ لأنَّه مسندٌ إلى المصدر، الذي هو "أن تَسْتَجِيبِي"، فالتقدير: لمحقوقة استجابتك"، فجعل التأنيث في قوله "لمحقوقة" للاستجابة"^١.

ثانيهما: إنَّ المصدر المؤول "أن تَسْتَجِيبِي" مبتدأ مؤخر، و "محقوقة" خبرٌ مقدَّم، يقول البغدادي: "والجواب الثاني ما ذكره ابن الأنباري، بأنَّ قوله أن تستجيبِي مبتدأ مؤخر، ومحقوقة خبر مقدَّم، والجملة خبر اسم إن"^٢.

لكنَّ الأنباري لم يصرِّح بهذا الوجه، يقول: "أمَّا البيت الأول، وهو قوله:

لمحقوقة أن تَسْتَجِيبِي دعاءه

فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّه محمول عندنا على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقة بك أن تَسْتَجِيبِي دعاءه"^٣.

وكان ابن مالك قد ذهب في "شرح التسهيل" إلى ما قاله الكوفيون في عدم وجوب إبراز الضمير، إذا جرى على غير من هو له، يقول: "والترم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سنن واحد، وخالفهم الكوفيون، فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب. (وأورد الأبيات السابقة وتأويلاتها) إلى أن قال: "والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعدهم"^٤.

أمَّا الرضي الاسترأبادي فقد استحسّن مذهب الكوفيين، يقول: "وأمَّا الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة، إنَّ أمن اللبس، نحو: هند زيد ضاربتَه (وأورد بيتي الأعشى)، وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير، ولا بُعد في مذهبهم"^٥.

١ أمالي ابن الشجري ٢: ٥٦.

٢ الخزانة ٥: ٢٩٢.

٣ الإنصاف ١: ٦٠، م ٨.

٤ شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

٥ شرح الرضي ٢: ٤٣٦.

ولمّا كانت اللغة أهم أداة يمتلكها الإنسان لإظهار ما في مكنون ذهنه بغير لبس أو غموض، بل يعتمد إلى توضيح ما يقول بجملة أخرى إذا أحس غموضاً في ما ينطق أو يكتب ، فإن الرأي أن يقال: يجب إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه إذا لم يؤمن اللبس، إذ إن ظهوره إذا أمن اللبس لا يعدو أن يكون إما لغاية دلالية جديدة، ولم ينص النحاة على ذلك، أو أن يكون حشواً لا حاجة له، وعليه فإننا نميل إلى الأخذ برأي أهل الكوفة ، فهو أفضل للعربية، وأقوى في التعبير اللغوي، وأيسر للمتكلم والمستمع، ويؤكد موروث العرب، كما يلي:

أولاً: إن الاستعمال اللغوي يقوي مذهب الكوفيين ويؤكد، فقد جاءت شواهد الشعر تقوي مذهبهم، وأوردنا قسماً منها سابقاً.

ثانياً: إن هذا الضمير لا حاجة له في خط سلامة المبنى ، فالتركيب سليم بدونه، ولا لبس في الجملة، ولو كان في الجملة لبس ما جاز حذف الضمير؛ لأن العربية لا تحب اللبس في أساليبها، وقد سبق أن أوضحنا أن الفريقين مجمعان على أن الضمير يجب إبرازه إذا لم يؤمن اللبس.

ثالثاً: إن هذا الضمير للتوكيد، والتوكيد فضلة لا عمدة، يقول ابن عقيل في صحة الاستغناء عن الضمير الذي يكون للتوكيد: "الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب، كافعل، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا محلّ محله الظاهر؛ فلا تقول: افعل زيد، فأما "افعل أنت" فأنت تأكيد للضمير المستتر في "افعل" وليس بفاعل لأفعل؛ لصحة الاستغناء عنه"^١.

فهذا الضمير لا يظهر إلا عند إرادة التوكيد، فإذا أراد المتكلم مزيداً من التوكيد ذكر هذا الضمير المنفصل، كما هو الحال في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾^٢.

^١ شرح ابن عقيل ١: ٩٦.

^٢ البقرة آية ٣٥.

تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر في كتابه "المقتصد" مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ، يقول: "والثاني خبرٌ. وليس ذلك بصفة، ألا ترى أنك لا تقول: مررت بامرأة أم، ولا برجل بكر، وإذا كان عارياً من الوصفية كان خالياً من الضمير، فإذا قلت: زيدٌ غلامك، لم يكن في (غلامك) ضمير، يعود إلى زيد، نحو أن تقول: زيدٌ غلامك هو، معتقداً أن هو تأكيد للضمير في غلامك، كما يكون في الفعل إذا قلت: زيدٌ ضرب هو؛ لأن (غلامك) اسم محض، كأسد وثور وثوب، فلا يحتمل الضمير"^١.

وقد خالف الكوفيون البصريين، فذهبوا إلى أن الخبر يتحمل الضمير، وإن كان اسماً محضاً، نحو: زيد غلامك، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً، يرجع إلى المبتدأ، نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك"، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً"^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن الخبر الجامد لا يتحمل ضميراً، نحو: هذا زيدٌ، وزيدٌ غلامك، فـ "زيدٌ، وغلامك" لا ضمير فيهما؛ لأنهما ليسا اسمين مشتقين، يقول أبو علي الفارسي: "خبر المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين: أحدهما: اسم لا ضمير فيه، يرجع إلى المبتدأ، والآخر: ما احتتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ، وإعرابه إذا كان مفرداً رفع، فالأول كقولنا: بكر غلامك، وعبد الله أخوك، وهند أم عمرو، والثاني: ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وذلك نحو:

* انظر: الأصول ١: ٧٠، المقتصد ١: ٢٥٨، الإيضاح ٩٠، الخصائص ٢: ٢٢١، ٣:

٢٧٠، الإنصاف ١: ٥٥، م٧، الباب ١: ١٣٦، التبيين ٢٣٦، م٣٠، شرح المفصل ١:

٨٨، شرح التسهيل ١: ٣٠٦، شرح الرضي ١: ٢٥٥، الارتشاف ٢: ٤٥، المساعد ١:

٢٢٧.

١ المقتصد ١: ٢٥٨.

٢ الإنصاف ١: ٥٦ م٧.

عبد الله ضارب، وبكر ذاهب، وعمرّو كريم، وهند حسنة، ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل نحو: ضارب وذاهب والصفات المشبهة بها ضمير يعود على المبتدأ، وذلك الضمير مرتفع بأنّه فاعل^١.

ويقول ابن يعيش: "أما القسم الثاني: وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو: زيد أخوك، وعمرّو غلامك، فهذا لا يتحمل الضمير؛ لأنّه اسم محض عارٍ من الوصفية، والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدّم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره ممّا ذكرنا"^٢.

وقد استدللّ البصريون لما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: إنّ الأصل في تحمل الضمير للفعل، والاسم المشتق فرع عليه في ذلك؛ لأنّه شابه الفعل في الحروف وفي المعنى، أمّا الاسم الجامد المحض فلا يشبه الفعل بأيّ حال؛ لذا وجب أن لا يتحمل الضمير، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّّه لا يتضمن ضميراً؛ وذلك لأنّه اسم محض غير صفة، وإذا كان عارياً عن الوصفية، فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير؛ لأنّ الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنّما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه، كاسم الفاعل والصفة المشبهة به، نحو "ضارب وقاتل وحسن وكريم" وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنّك إذا قلت "زيد أخوك" كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دلّ عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل، فكذلك إذا قلت "عمرّو غلامك" كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دلّ عليه عمرّو، وليس فيه دلالة على الفعل، فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرّو"^٣.

١ الإيضاح العضدي ٩٠.

٢ شرح المفصل ١: ٨٨.

٣ الإنصاف ١: ٥٦، م ٧.

ثانياً: إنَّ الضمير إنما يحتاج إليه إذا كان الخبر جملة، أما إذا كان مفرداً، فلا حاجة إلى الضمير، يقول العكبري: "وحجة الأولين أنَّ الضمير إنما يحتاج إليه لأجل شيئين:

أحدهما: أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ، وهذا يكون في الخبر "المفرد"^١؛ لأنَّ الجملة ليست هي المبتدأ، فاحتيج إلى ضمير يربطها به، وأما المفرد فهو المبتدأ في المعنى، وهما مرتبطان، فلا حاجة إلى رابطة أخرى"^٢.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الخبر الجامد، نحو: هذا زيد، وزيدٌ غلامك يتحمل الضمير، يقول العكبري: "خبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به، ولم يعمل في الظاهر، كان فيه ضمير إجماعاً، فإنَّ كان جامداً مثل: غلام، وأب، وأم، لم يكن فيه ضمير، وقال الرَّمَّاني والكوفيون: فيه ضمير"^٣.

وقد استدللَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ هذا الاسم، وإن لم يكن مشتقاً، فإنَّه في معنى المشتق، فقولنا: هذا غلامك، وزيد أخوك، في معنى خادمك وقريبك، فلمَّا تضمن معنى المشتق تحمّل الضمير، يقول الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأنَّ قالوا: إنما قلنا إنَّه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة -؛ لأنَّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنَّ قولك: "زيد أخوك" في معنى زيدٌ قريبك، و "عمرو غلامك" في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير، فلمَّا كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ"^٤.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ بعض النحاة قد جوزوا أن يتحمل الاسم الجامد غير المشتق الضمير، إذا قصد به معنى المشتق، أما إذا لم يقصد به معنى المشتق، فإنَّه لا يتحمل الضمير، فـ "أسد" في قولنا: هذا أسد، إذا عني به الحيوان المعروف لم يتحمّل ضميراً، أما إذا كان المقصود به وصف شخص ما بالشجاعة فإنَّه يتحمل

١ هكذا في الأصل، وأظنَّها "الجملة".

٢ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ٢٣٧، م ٣٠.

٣ التبيين ٢٣٧، م ٣٠.

٤ الإنصاف ١: ٥٦، م ٧.

الضمير؛ لأنه في معنى شجاع، يقول الرضي: "أما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشترك نحو قولك: هذا القاع عرّج كله، أي غليظ، تحمل الضمير"^١.

ويقول ابن مالك: "مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميراً؛ لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير، كقولك مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففي أسد حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه، كقولك: رأيت رجلاً أسداً أبوه، ومنه قول الشاعر:

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صححات العيون وعورها
كان لنا منه بيوتاً صحيحة مسوحاً أعاليها وساجاً كسورها^٢

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج؛ لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد؛ لتأوله بالمشترك، كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل في أكثر الكلام، وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميراً، أو ظاهراً، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزاً أو حالاً كقول الشاعر:

تُخبرنا بأنك أحـوذِي وأنت البلسكاء بنا لصوقاً^٣

ويقول ابن عقيل: "ولا يتحمل غير المشتق ضميراً، فإذا قلت: هذا زيد، فلا ضمير في زيد؛ إذ لا إشعار بفعل، ما لم يؤول بمشتق، أي فيتحمل إن أول بمشتق، نحو: زيد أسد، أي شجاع، ففي (أسد) ضمير مستتر، وكذلك البلسكاء في قوله:

تُخبرنا بأنك أحـوذِي وأنت البلسكاء بنا لصوقاً

١ شرح الرضي ١: ٢٥٥.

٢ انظر ديون الأعشى ٨٠.

٣ انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٦.

٤ شرح التسهيل ١: ٣٠٦.

والبلسقاء حشيشةً تلتصق بالثياب كثيراً^١.

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا المذهب معروف عن العرب في كلامهم، إذ إنهم قد يذكرون الاسم الجامد، وهم يعنون به الصفة، وذلك إذا كان علماً على ذلك، كالأسد للشجاعة، والثعلب للغدر، وحاتم للكرم، وقد عقد ابن جني لهذا المذهب باباً مستقلاً في كتابه "الخصائص"، أسماه "باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف"، يقول ابن جني: "من ذلك ما أنشدناه أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس عليَّ حسبي بضولان^٢

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملك، وسألني عما يتعلق به الظرف الذي هو "بعض الأحيان"، فخضنا فيه إلى أن بردَ في اليد من جهته، أنَّه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد أنا مثل أبي المنهال، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان، والآخر أن يكون قد عرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا ذكر، فكأنه قد ذُكر، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال: أنا المغني في بعض الأحيان، أو أنا النجدة في بعض تلك الأوقات.

أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية.

ومنه قولهم في الخبر: إنما سُميت هانئاً لتهناً، وعليه جاء نابغة؛ لأنَّه نبغ فسمي بذلك، فهذا - لعمرى - صفة غلبت، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل قبل، ... وقد مرَّ بهذا الموضع الطائي الكبير، فأحسن فيه، واستوفى معناه، فقال:

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحدها سجيّة نفسٍ كلُّ غانيةٍ هند^٣

١ المساعد ١: ٢٢٧.

٢ انظر: الخصائص ٣: ٢٧٠.

٣ انظر: ديوان أبي تمام، ضبط وشرح: شاهين عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١١٥.

فَقُولُهُ (كُلُّ غَانِيَةٍ هُنْدٍ) مُتَنَاهٍ فِي مَعْنَاهُ، وَآخِذٌ لِأَقْصَى مَدَاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ
قَالَ: كُلُّ غَانِيَةٍ غَادِرَةٌ أَوْ قَاطِعَةٌ أَوْ خَائِنَةٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ:

إِنَّ الذَّنَابَ قَدْ اخْضَرَّتْ بَرَائِثُهَا وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ بَكْرٌ إِذَا شَبِعُوا^١

أَيُّ إِذَا شَبِعُوا تَعَادُوا وَتَغَادَرُوا؛ لِأَنَّ بَكْرًا هَكَذَا فَعَلَهَا.

وَنَحْوُ مِنْ هَذَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ الْمَقُولُ عَلَيْهِ عِلْمًا، قَوْلُ الْآخِرِ:

مَا أُمُّكَ اجْتَاكَ الْمَنَائِيَا كُلُّ فَوَادٍ عَلَيْكَ أُمُّ^٢

كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ فَوَادٍ عَلَيْكَ حَزِينٌ أَوْ كَثِيبٌ؛ إِذْ كَانَتْ الْأُمُّ هَكَذَا غَالِبَ أَمْرِهَا،
لَاسِيْمَا مَعَ الْمَصِيبَةِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الشَّدَةِ.

وَمِثْلُهُ فِي النُّكْرَةِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَوْفٍ تَكْتَهُ، أَيْ خَشْنَةً، وَنَظَرْتُ
إِلَى رَجُلٍ خَزٍّ قَمِيصُهُ، أَيْ نَاعِمٌ، وَمَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ، أَيْ جَافٍ وَخَشَنٍ، وَإِنْ
جَعَلْتَ (كُلَّهُ) تَوْكِيدًا لِمَا فِي (عَرَفَجٍ) مِنَ الضَّمِيرِ، فَالْحَالُ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَضَمَّنْ
الضَّمِيرَ، إِلَّا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الصِّفَةِ.

وَمِنْ الْعِلْمِ أَيْضًا قَوْلُهُ:

أَنَا أَبُو بَرْدَةٍ إِذْ جَدَّ الْوَهْلُ^٣

أَيُّ أَنَا الْمَغْنِيُّ وَالْمَجْدِيُّ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْأَمْرِ.

وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُهُ:

أَنَا أَبُوهَا حِينَ تَسْتَبْغِي أَبَا^٤

^١ انظر: الخصائص ٣: ٢٧٢.

^٢ انظر: الخصائص ٣: ٢٧٢.

^٣ انظر: شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل،
بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١: ١٨٩.

^٤ انظر: الخصائص ٣: ٢٧٣.

أي أنا صاحبها، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك.

ومثله، وأحسنُ صنعةً منه:

لا ذعرتُ السوامَ في فلق الصب — ح مغيراً، ولا دُعيتُ يزيداً^١

أي لا دُعيتُ الفاضل المغني، هذا يزيد، وليس يتمدح بأن اسمه يزيد؛ لأنَّ (يزيد) ليس موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلمية، فإنما تمَدَّح هنا بما عرف من فضله وغنائه، وهو كثيرٌ، فإذا مرَّ بك شيء منه فقد عرفتكَ طريقه^٢.*

ويبدو مما سبق أنَّ الكوفيين لم يذهبوا إلى إطلاق الأمر في تحمل الخبر الجامد ضميراً، إذ لا يتحمل الاسم الجامد الضمير عندهم إلا إذا ذهب به مذهب الصفة، ولكنَّ الأنباري نسب إليهم هذا المذهب دون تفصيل، وقد لاحظ ابن مالك هذا الأمر، واستبعد أن يكون الكوفيون قد قالوا بهذا الرأي على إطلاقه، يقول ابن مالك: "وحكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض كقولك: هذا زيدٌ، وزيد أنت، وهذا القول، وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاده في إطلاقه؛ إذ هو مجرد من دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم، لا انفكاك عنه، ولا مندوحةً منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنباه متعين^٣."

والذي يبدو مما سبق أنَّ الاسم الجامد غير الصفة نحو: "أب، أخ، غلام، هند" لا يتحمل الضمير إلا إذا ذهب به مذهب الصفة، فإنه عندئذٍ يتحمل الضمير، ويعامل معاملة الاسم المشتق، وذلك وارد عن العرب ومستعمل في أساليبها استعمالاً كثيراً، يقول ابن جني في باب نقض العادة: "ومثل قوله:

١ انظر: الخصائص ٣: ٢٧٣.

٢ الخصائص ٣: ٢٧٣.

* أوردنا نص ابن جني كله هنا، ولم تقتصر على جزء منه على الرغم من طوله لما وجدنا فيه من فائدة لإيضاح ما نحن بصدد.

٣ شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

بمنجَرِدٍ قَيِّدِ الأَوَابِدِ هَيَّكَلِ^١

أي تقييد الأوابد، ثم حذف زائدتيه، وإن شئت قلت: وصف بالجواهر؛ لما فيه من معنى الفعل، نحو قوله:

فلولا الله والمهرُ المفدى لرحت وأنتَ غربالُ الإهابِ^٢

فوضع الغربال موضع مخرق، وعليه ما أنشدناه عن أبي عثمان:

مُبْرَرةُ العرقوبِ إشفَى المرفقِ^٣

أي دقيقة المرفق، وهو كثير^٤

فابن جني يرى أنَّ الأصل ألا يوصف بالاسم الجامد، وألا يتحمل ضميراً؛ لكنَّ العرب نقضت هذا الأصل، وهذه العادة، فوصفت بالجامد، وحملت الضمير، وقد اتسعت في هذا المذهب، حتى كثر عنها، وأصبح استعماله مألوفاً.

^١ انظر: ديوان امرئ القيس، ضبط مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - صدره: وقد أغتدي والطيور في وكناتها، ص ١١٨.

^٢ انظر: الخصائص ٢: ٢٢١.

^٣ انظر: الخصائص ٢: ٢٢١.

^٤ الخصائص ٢: ٢٢٢.

المبتدأ والخبر معرفتان*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة تعيين المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، يقول الجرجاني: "والضرب الثاني: وهو أن يكونا معرفتين، كقولك: زيد أخوك، وبكر غلامك، وذاك أن (زيد) معرفة، وأخوك كذلك"، ويقول أيضاً: "والثاني: أن يكونا معرفتين، كقولك: كان زيد أخاك، ويجوز جعل أيهما شئت منصوباً، والآخر مرفوعاً"^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن المعرفتين إذا اجتمعا، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، فإن الأول هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، يقول سيبويه: "وإذا كان معرفة، فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعت، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيدا، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك"^٣.

ويقول ابن يعيش: "وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يشكّل ويلتبس؛ إذ كلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ"^٤.

ويقول السيوطي: "وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

* انظر: الكتاب ١: ٥٠، التبصرة والتذكرة ١: ١٠٢، شرح المفصل ١: ٩٨، شرح ابن

عصفور ١: ٣٥٤، شرح التسهيل ١: ٢٩٦، المساعد ١: ٢١٦، الأشموني ١: ٢٠٩،

التصريح ١: ١٧٠، الهمع ٢: ٢٨.

١ المقتصد ١: ٣٠٦.

٢ السابق ١: ٤٠٥.

٣ الكتاب ١: ٥٠.

٤ شرح المفصل ١: ٩٩.

أحدها: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه: إنَّك بالخيار، فما شئت
منهما فاجعله مبتدأ^١.

وما قاله سيبويه ومن أخذ بمذهبه يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ المبتدأ (المسند إليه) محكوم عليه، والخبر (المسند) محكوم به؛ ولهذا فإنَّ
المحكوم به إذا كان وصفاً مؤثلاً مع جثة، نحو قولنا: الجالس زيد، والمنطلق
عمرو، فإنَّه لا يصلح لأن يكون مبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ كما يقول الأزهري،
محكوم عليه^٢، ومن المعلوم أنَّ الوصف يحكم به لا عليه.

ثانياً: إنَّ الخبر هو محط الفائدة، سواء تقدم أم تأخر، يقول العكبري: "والخبر معتمد
الفائدة"^٣.

ثالثاً: إنَّهم لم يهتموا بجانب المعنى في معالجة هذا التركيب، يؤيد ذلك أنَّهم سووا
بين الجمل "زيد القائم، القائم زيد، زيد قائم" من حيث المعنى.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ المبتدأ هو الأكثر تعريفاً، يقول السيوطي:
"...، إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ"^٤.

لكنَّ هذا القول يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ بين العلماء خلافاً واسعاً في
ترتيب المعارف، فما يحدِّه سيبويه مبتدأ قد يحدِّه ابن السراج أو السيرافي خبراً.

وكان الأنباري قد عقد مسألة مستقلة لترتيب المعارف، يقول: "ذهب الكوفيون
إلى أنَّ الاسم المبهم -نحو: "هذا، وذاك" - أعرف من الاسم العلم -نحو "زيد،
وعمر" - وذهب البصريون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا
في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم المضمَر؛ لأنَّه لا
يضمَر، إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم
الاسم العلم؛ لأنَّ الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم

١ الهمع ٢: ٢٨.

٢ النظر: التصريح ١: ١٧٠.

٣ اللباب ١: ١٢٥.

٤ الهمع ٢: ٢٨.

الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعينين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف، الاسم المبهم، ثم المضممر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف: الاسم العلم، ثم المضممر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف^١.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الأمر في تعيين المبتدأ والخبر يكون "بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر"^٢.

وما ذهب إليه هؤلاء النحاة لا يستقيم، من حيث إن الكلام لا ينحصر في الخطاب والسؤال، فقد ينطق المتكلم ببعض الجمل، وهو لا يوجه حديثه إلى مخاطب أو مسؤول.

وذهب قسم من النحاة إلى أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر، يقول السيوطي: "والرابع: إن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر"^٣.

وما قاله هؤلاء النحاة لا يستقيم أيضاً؛ لأنه مبني على وجود الخطاب، ومن المعلوم أن الكلام قد لا يكون موجهاً إلى مخاطب بعينه، وليس المخاطبون على حد سواء في إدراك المعنى.

وذهب بعض النحويين إلى أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، فنحو: القائم زيد، خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، يقول ابن هشام: "وقيل: المشتق خبر، وإن تقدم، نحو: القائم زيد"^٤.

^١ الإنصاف ٢: ٧٠٨، م ١٠١.

^٢ الهمع ٢: ٢٨.

^٣ الهمع ٢: ٢٨.

^٤ مغني اللبيب ٥٨٨.

ويقول السيوطي: "السادس: إن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو: القائم زيد"^١.

وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني من أوائل من ذهبوا إلى هذا الرأي، يقول: "وهاهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ؛ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً؛ لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً؛ لأنه مسند، ومثبت به المعنى.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "زيد منطلق" فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً، فحكم واجب، من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى، ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: "منطلق زيد"، ولوجب أن يكون قولهم: "إن الخبر مقدم في اللفظ، والنية به التأخير"، محالاً. وإذا كان هذا كذلك، ثم جئت بمعرفتين، فجعلتهما مبتدأ وخبراً، فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: "زيد أخوك"، كنت قد أثبت بأخوك معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت، فقلت: "أخوك زيد"، وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لأخوك، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذا ذاك خبراً، تغييراً للاسم عليه من غير معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه"^٢.

والذي نرتضيه من هذه الآراء هو ما ذهب إليه الجرجاني في دلائل الإعجاز من أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيد؛ وذلك لأن المبتدأ (المسند إليه) محكوم عليه، فهو ذات، أما الخبر فمحكوم به؛ لأنه وصف، هذا فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر إذا كانا اسم ذات ووصفاً.

^١ الهمع ٢: ٢٨.

^٢ دلائل الإعجاز ١٩٠.

أما إذا كان الخبر اسماً هو عين المبتدأ، فإن المتقدم هو المبتدأ؛ وذلك إذا اجتمع ضمير وعلم، نحو: زيد أنا، أو أنا زيد، فالمتقدم في هذه الأسماء هو المبتدأ؛ لأنهما لعين واحد، وكذلك الأمر مع اسم الإشارة والضمير، نحو: هذا أنا، وأنا هذا.

أما إذا لم يوجد في التركيب اسم ذات، وذلك نحو أن تتكون الجملة من اسم موصول واسم معرف بـ "ال"، فإننا نذهب إلى ما يذهب إليه الدكتور خليل عمايره في أن الاسم الموصول متعين للابتداء، سواء تقدم أم تأخر، نحو: الذي جاءني المنطلق، أو المنطلق الذي جاءني، يقول الدكتور خليل عمايره: "جاء في خطبة لعبد الله بن مسعود: 'الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره'، فلما لم يكن في الجملة اسم نذهب بالإسناد إليه، فإننا نرى أن الاسم الموصول هو بؤرة الجملة وموضع إسنادها؛ لأنه أعرف مما جاء بأل التعريف".^١

وهو يذهب في موضع آخر^٢ إلى أن الاسم المعرفة الذي هو جثة، ويصلح لأن يكون موضوعاً هو المبتدأ، فإن تأخر في مثل: المنطلق زيد، فإن المتكلم قد قصد تأكيد الخبر والعناية به، تحقيقاً لقول العلماء، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، وأن تقدم في مثل: زيد المنطلق، خالد القائد، فالجملة خبرية، حليت بأل التعظيم و ال التعريف.

أما إذا كان الخبر والمبتدأ مما يصح فيه الحكم بأنه موضوع مثل: هذا علي، فإن المتقدم هو المبتدأ واللاحق هو الخبر.

^١ رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، دراسة دلالية وصفية (مقالة): خليل عمايره، مجلة

التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد ١ مارس، ١٩٩٠م، ص ٨.

^٢ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها ص ١١٣.

واو الإشباع في الفعل المسند إلى هاء الغيبة*

من المسائل الخلافية التي تعرض لها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز حذف واو الإشباع حينما تتصل بالفعل المسند إلى الجماعة هاء الغيبة، نحو: أعطيتكموه، وضربتكموه، فقد أجاز يونس حذف الواو، وتسكين الميم مع الضمير، نحو: رأيتكمه، وأعطيتكمه، يقول الجرجاني: "إذا جاءوا إلى الضمير عادوا إلى الأصل، وردوا الواو البتة، فيقولون: الدرهم أعطيتكموه، وكقوله عز وجل: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ﴾^١، ولا يقال: أعطيتكمه، كما يقال: أعطيتكم درهماً، وأما ما حكاه يونس من أن بعضهم قال: أعطيتكمه، فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه؛ وإنما المستعمل الشائع رد الواو، وهو لغة التنزيل"^٢.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أكثر النحويين إلى أن الفعل إذا كان مسنداً إلى جماعة، واتصلت به هاء الغيبة، وجب إشباع الضمة، نحو: رأيتكموه، وأعطيتكموه، يقول سيبويه: "وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه، في قول من قال: أعطيتكم ذلك فيجزم، رده بالإضمار إلى أصله، كما رده بالألف واللام، حين قال: أعطيتكم اليوم، فشبهوا هذا بلك وله، وإن كان ليس مثله؛ لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله.

وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه، وأعطيتكمها، كما يقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف"^٣.

ويقول ابن مالك: "وإذا ولي الميم ضمير منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمْوه وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾"^٤.

* انظر: الكتاب ٢: ٣٧٧، المقتصد ١: ١٤٣، شرح التسهيل ١: ١٢٢، إعراب النحاس ٢:

٢٨٠، شرح الرضي ٢: ٤١٣، الهمع ١: ١٩٩.

١ هود آية ٢٨.

٢ المقتصد ١: ١٤٣.

٣ الكتاب ٢: ٣٧٧.

٤ آل عمران آية ١٤٣.

٥ شرح التسهيل ١: ١٢٢.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "وأما إن ولي ميم الجمع ضمير، نحو: ضربتموه، وجب في الأعراف رجوع الضم والواو؛ لأنَّ الضمير، لاتصاله، صار كبعض حروف الكلمة، فكأنَّ الواو لم يقع طرفاً"^١.

وقد احتج جمهور النحاة لما ذهبوا إليه بأنَّ الإضممار يردُّ الأشياء إلى أصولها، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو.^٢

أما يونس فقد جوز حذف الواو وتسكين الميم نحو: رأيتُمه، أعطيتُكمه، أعطيتُكمها، يقول سيبويه: "وزعم يونس أنه يقول: أعطيتُكمه، وأعطيتُكمها، كما يقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف"^٣.

ويقول ابن مالك: "وأجاز يونس السكون، نحو "فقد رأيتُمه" ولا أعلم في ذلك سماعاً، إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أراهمني الباطل شيطاناً"^٤ "٥".

ويقول الرضي الاسترأبادي: "وجوز يونس حذف الواو، وتسكين الميم مع الضمير"^٦.

من الواضح أنَّ يونس بن حبيب قد اعتمد في هذا الرأي على عادة لهجية لم تصل سيبويه، نطقت بها بعض القبائل؛ لذلك لم يخطئ سيبويه يونس، بل اكتفى بالقول إنَّ الإشباع أكثر وأعرف، وهذا يشير إلى أنَّ سيبويه يريد أن يدرجها ضمن اللهجات القبلية.

١ شرح الرضي ٢: ٤١٣.

٢ انظر: الهمع ١: ١٩٩.

٣ الكتاب ٢: ٣٧٧.

٤ النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ٢: ١٧٧.

٥ شرح التسهيل ١: ١٢٢.

٦ شرح الرضي ٢: ٤١٣.

والذي نختاره في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهور النحويين؛ لأنه
الأعرف والأكثر في استعمال العرب، لكننا نقبل ما قاله يونس، ولا نخطئوه؛ وذلك
لأن ما قاله يعتمد على لهجة قبيلة، وإن لم تكن شائعة ومعروفة.

إجراء صيغة ما لا يعقل مجرى ما يعقل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل، يقول الجرجاني: "وقد يأتي الواو والنون على الاستعارة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ فِيْ فَكِّ يَسْبَحُونَ﴾^١، و ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^٢، و ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^٣، وذلك أن هذه الأفعال لما كانت من خصائص ما يعقل، ثم أسندت إلى النجوم وما أشبهها، حتى كأنها ممّا يعقل، أجري عليها الواو والنون، كما يجري على ما يعقل، ومن ذلك بيت الكتاب:

تَمَزَّتْهَا وَالِدِيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^٤

فقال: بنو نعش، ولم يقل: بنات نعش؛ لإجرائهم النجوم مجرى ما يعقل ويفهم.

ومن امتنع من إجازة ذلك دخل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَتَا: أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ و ﴿كُلُّ فِيْ فَكِّ يَسْبَحُونَ﴾^٥

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن المستنير قطرب إلى جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس، يقول أبو عبيدة: "قال الشاعر:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يَوْفِي الْمَخَارِمِ يَرْقُبَانِ سَوَادِي^٦

* انظر: الكتاب ٢: ٤٧، مجاز القرآن ٢: ٣٨، معاني الفراء ٢: ٢٠١، المقتضب ٢: ٢٢٣، المقتصد ١: ٢٠١، شرح المفصل ٤: ٥، شرح التسهيل ١: ٢١٦، شرح الرضي ٣: ٥٥، مغني اللبيب ٤٧٨، البسيط ١: ٢٦٩، البحر المحيط ٦: ٢٨٨، الهمع ١: ١٥١.

١ الأنبياء آية ٣٣.

٢ يوسف آية ٤.

٣ فصلت آية ١١.

٤ انظر شعر النابعة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص ٤، وانظر أيضاً الكتاب ٢: ٤٧.

٥ المقتصد ١: ٢٠١.

٦ انظر: البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٦: ٢٨٦.

قال "يوفي" على لفظ الواحد، ثم عاد إلى المعنى، فجعله اثنين، فقال: يرقبان
سوادي، ومعنى كل المستعمل يقع أيضاً على الآدميين، فجاء هنا في غير جنس
الآدميين، والعرب قد تفعل ذلك، قال النابغة الجعدي:

تَمَزَّزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

وفي آية أخرى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾^١، وفي آية أخرى:
﴿الشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾^٢ وفي آية أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا
مَسَاكِنَكُمْ﴾^٣ ٤.

ويقول أبو عبيدة أيضاً: "قال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا
مَسَاكِنَكُمْ﴾^٥ هذا من الحيوان الذي خرج مخرج الآدميين، والعرب قد تفعل ذلك.
(ثم أورد بيت النابغة السابق)"^٦.

ويقول ابن مالك: "وزعم محمد بن المستنير الملقب قطرباً أن "من" تقع على
ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُ
بِرَازِقِينَ﴾^٧ ٨.

وقد استدلل المجيزون لإجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس بما ورد في
القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً، فمن إجرائهم ما لا يعقل مجرى ما يعقل
قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمَا لِي سَاجِدَيْنِ﴾،

١ الأنبياء آية ٦٥.

٢ يوسف آية ٤.

٣ النمل آية ١٨.

٤ مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي
بالقاهرة ٢: ٣٨.

٥ النمل آية ١٨.

٦ مجاز القرآن ٢: ٩٣.

٧ الحجر آية ٢٠.

٨ شرح التسهيل ١: ٢١٦.

وقوله جزّ وجل: ﴿كُلٌّ فِي فَكٍّ يَسْبَحُونَ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^٢، وقوله أيضاً: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^٤.

ومن الشعر قول النابغة:

تَمَزَّزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

وأما إجراؤهم من يعقل مجرى ما لا يعقل فقد جاء منه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾^٥، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^٦، وقوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^٧.

ومنه قول العرب: "سبحان ما سخر كنّ لنا"^٨، و "سبحان ما يسبح الرعد بحمده"^٩

أما جمهور النحويين فقد منعوا إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس، حيث خصّوا "ما" لغير العاقل، فلا يجوز أن تستعمل للعاقل، وخصّوا واو الجماعة و "مَنْ" للعقلاء، فلا يجوز أن يعامل غير العاقل معاملتها، يقول المبرد: "وإن كان لغير آدميين لم تلحقه الواو والنون"^{١٠}.

١ الأنبياء آية ٣٣.

٢ الأنبياء آية ٦٣.

٣ النمل آية ١٨.

٤ النور آية ٤٥.

٥ ص آية ٧٥.

٦ المؤمنون آية ٦.

٧ النساء آية ٣.

٨ انظر: شرح ابن عقيل ١: ١٤٧.

٩ انظر: السابق ١: ١٤٧.

١٠ المقتضب ٢: ٢٢٣.

ويقول ابن يعيش: "قد تقدّم القول إنّ "ما" في وجوها الأربعة تقع على نوات غير الأناسي".^١

ويقول الرضي: و"من" في وجوها لذي العلم".^٢

وقد تأول جمهور النحويين ما ورد من ذلك على أنّه لما خاطب ما لا يعقل بأفعال الآدميين من سجود وطاعة وتسبيح أجراها مجرى من يعقل، يقول سيبويه: "وأما ﴿كُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ﴾^٣، و﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^٤ و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾^٥، فزعم أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه، كما تحدث عن الأناسي، وكذلك ﴿فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ﴾؛ لأنها جعلت في طاعتها، وفي أنّه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور".^٦

ويقول الفراء: "وقال في فَلَكَ يُسَبِّحُونَ لغير الآدميين للشمس والقمر والليل والنهار، وذلك أنّ السباحة من أفعال الآدميين، فقلت بالنون، كما قيل: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾؛ لأنّ السجود من أفعال الآدميين".^٧

ويقول المبرد: "فإن قال قائل: فقد قال الله عزّ وجلّ في غير الآدميين: "إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين" فالجواب عن ذلك: أنّه لما أخبر عنها بالسجود، وليس من أفعالها، وإنما هو من أفعال الآدميين، أجراها مجراهم".^٨

١ شرح المفصل ٤: ٥.

٢ شرح الرضي ٣: ٥٥.

٣ الأنبياء آية ٣٣.

٤ يوسف آية ٤.

٥ النمل آية ١٨.

٦ الكتاب ٢: ٤٧.

٧ معاني الفراء ٢: ٢٠١.

٨ المقتضب ٢: ٢٢٤.

أما ابن أبي الربيع وابن هشام فلم يتأولا ما ورد، بل وصفوه بالشذوذ، يقول ابن أبي الربيع : "وحيي" أكلوني البراغيث"، فهذا على هذه اللغة القليلة، وفيه شذوذ، وذلك أن الواو إنما تكون لمن يعقل، ولا تكون لما لا يعقل^١.

ويقول ابن هشام: "وشذَّ قوله:

شَرِبْتُ بِهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^٢

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ ما قالوه من أنَّ التسييح والطاعة والسجود أفعال خاصة للآدميين العقلاء، دون غير العقلاء، غير مستقيم؛ لأنَّه ثبت في النص القرآني الكريم أنَّها أفعال مشتركة، تكون من العاقل وغيره، يدعم ذلك ما يقوله الشنقيطي، يقول: "والتحقيق أنَّ تسييح الجبال والطير مع داود المذكور تسييح حقيقي؛ لأنَّ الله جلَّ وعلا يجعل لها إدراكات تسبح بها، يعلمها هو جلَّ وعلا، ونحن لا نعلمها، كما قال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾^٣، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ الْحَجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَشْفَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^٤، وقال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾^٥. وقد ثبت في صحيح البخاري أنَّ الجذع الذي كان يخطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لما انتقل عنه بالخطبة إلى المنبر سمع له حنين^٦، وقد ثبت في صحيح مسلم: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليَّ قبل أن أبعث. إني لأعرفه

١ البسيط ١: ٢٧٠.

٢ مغني اللبيب ٤٧٨.

٣ الإسراء آية ٤٤.

٤ البقرة آية ٧٤.

٥ الأحزاب آية ٧٢.

٦ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، استانبول، كتاب المناقب ٤: ١٧٣.

الآن"¹. وأمثال هذا كثير، والقاعدة المقررة عند العلماء : أن نصوص الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن ظاهرها المتبادر منها، إلا بدليل يجب الرجوع إليه"².

ثانياً: إن وصفهم ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب بالشذوذ لا يستقيم والمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة، كما هي عليه، ولا سيما أنه كلام العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلغتهم.

ولعل من الواضح أن جمهور النحويين قد نظروا إلى هذا التركيب نظرية معيارية لا تتفق والمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة، كما هي عليه؛ لأنهم أصلوا لذلك أصولاً صارمة تنص على أن "من" وواو الجماعة للعقلاء، و"ما" لغير العاقل، فما جاء موافقاً فهو الصحيح، وما جاء مخالفاً فهو من الشاذ المطرح، ولكن الاستعمال اللغوي جاء على خلاف ذلك، حيث جاءت "من" لغير العاقل، وجاءت "ما" للعاقل.

والذي يراه الباحث أن الراجح هو جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس؛ وذلك لأن الاستعمال اللغوي قد أقر ذلك، وجاء به التنزيل، كما أوضحنا سابقاً، وأقرته العرب في كلامها شعراً ونثراً، يقول أبو عبيدة: "والعرب قد تفعل ذلك"³.

ويقوي هذا قوله تعالى: ﴿وله ما في السموات والأرض﴾⁴.

إذ من المعلوم أن أبرز من في السموات هم الملائكة، وأبرز من في الأرض هو الإنسان، فعبر عنهما بـ "ما" التي نص النحاة على أنها لغير العاقل.

¹ صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الفضائل ١٥ : ٢٦.

² أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشيخ محمد الشنقيطي، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ - ٤ : ٥٠٩.

³ مجاز القرآن ٢ : ٣٨.

⁴ النحل آية ٥٢.

تقديم خبر "ليس" عليها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم خبر "ليس" عليها، نحو: منطلقاً ليس زيدٌ، يقول الجرجاني: "اعلم أن الشيخ أبا علي جوز تقديم خبر ليس على ليس، والاختيار المذهب الثاني"^١.

اختلف العلماء في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك، وذهب آخرون إلى المنع، وكان الأنباري قد نسب الجواز إلى البصريين، والمنع إلى الكوفيين، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، ...، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها"^٢.

لكن بالنظر إلى آراء النحاة وجدنا أن من الكوفيين من يجيز، ومن البصريين من يمنع؛ لذا فلا يمكننا أن ننسب المنع أو الجواز إلى إحدى المدرستين.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب السيرافي وأبو علي الفارسي في الإيضاح والحليات، والزمخشري وابن يعيش وغيرهم إلى جواز تقدّم خبر ليس عليها، يقول أبو علي الفارسي: "وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فنقول: منطلقاً ليس زيد"^٣.

* انظر: الأصول ج ٢ ص ٢٢٨، الإيضاح ص ١١٧، المسائل الحليات ص ٢٨٠، المقتصد ج ١ ص ٤٠٨، شرح المفصل ج ٧ ص ١١٤، الإنصاف ج ١ ص ١٦٠، م ١٨، شرح التسهيل ج ١ ص ٣٥٠، شرح الرضي ج ٤ ص ٢٠١، الارتشاف ج ٢ ص ٨٧، شرح التصريح ج ١ ص ١٨٨، الهمع ج ٢ ص ٨٨، شرح الأشموني ج ١ ص ٢٣٤.

١ المقتصد ١: ٤٠٨.

٢ الإنصاف ١: ١٦٠، م ١٨.

٣ الإيضاح العضدي ١١٧.

ويقول في الحلييات: "فلما وجدنا "ليس" قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها، من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز "ليس قائماً زيد" بلا خلاف، كذلك جاز "قائماً ليس زيد"، كما جاز "قائماً كنت" لما جاز "كان قائماً زيد"،^١.

ويبدو أن لأبي علي الفارسي أكثر من رأي في هذه المسألة؛ لذا نرى من العلماء من ينسب إليه المنع، يقول أبو حيان: "وأما تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلييات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز".^٢.

لكن قول أبي حيان إن أبا علي منع التقديم في الحلييات يحتاج إلى نظر؛ لأن أبا علي ينص في الحلييات على جواز تقدم خبر "ليس" عليها، ويبدو أن هذا سهو من أبي حيان تابعه فيه السيوطي، يقول: "وأما "ليس" فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين، ومنهم ابن مالك، إلى المنع".^٣.

ويقول ابن يعيش في جواز تقديم خبر "ليس" عليها: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين، كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين".^٤.

وبهذا الرأي أخذ ابن يعيش، لكنه نسبته إلى سيبويه، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنه ليس لسيبويه نص صريح في المسألة، وكان الجرجاني قد تنبه إلى هذا، يقول: "ليس لصاحب الكتاب في ذلك نص، وقد استدل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر ليس عليها بمسألة في موضع من كتابه، وقد ذكرت ذلك في

^١ المسائل الحلييات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ٢٨٠.

^٢ الارشاف ٢: ٨٧.

^٣ الهمع ٢: ٨٨.

^٤ شرح المفصل ٧: ١٤.

المغني ، وبينت وجه تعريبها من الدلالة، وفي كلامه دليل على ما ذكرت؛ لأنه قال^١:
إنَّ ليس لا تتصرف تصرف أخواتها^٢.

وقد استدل من أجاز التقديم بالأدلة التالية:

الأول: استدلوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^٣، حيث زعموا
أنَّ (يوم) معمول لـ "مصروفًا"، وهو خبر ليس، فكما جاز أن يتقدم معمول
الخبر على ليس، فكذلك يجوز تقديم الخبر نفسه؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا
حيث يقع العامل.

الثاني: إنَّ "ليس" فعل، بدليل عملها في المعارف، والنكرات، واتصال الضمائر، وتاء
التأنيث بها ؛ فهي مثل "كان"، فكما يجوز في كان أن يتقدم خبرها عليها،
نحو: قائماً كان زيدٌ، فكذلك يجوز في ليس: منطلقاً ليس زيدٌ.

لكنَّ ما ذهب إليه أبو علي ومن تابعه يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل مردودٌ بنحو: أمَّا زيداً
فأضرب، وعمرأ لا تهن، وزيداً لن أضرب، فقد وقع المعمول في مكان لا
يمكن للعامل أن يقع فيه، ومع هذا لم يقل أحدٌ إنَّه يجوز تقديم العامل هنا،
يقول الرضي: "قالوا؛ لأنَّ المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع
العامل، ولا يطرد لهم ذلك، فإنَّك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب"^٤.

ثانياً: إنَّ (يوم) مبني لإضافته إلى الفعل، فهو في محل رفع كما قرأ نافع: ﴿هَذَا
يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^٥.

^١ يقول سيبويه: "قاماً ليس فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمَّ لم
تصرف تصرف الفعل الآخر" الكتاب ١: ٤٦.

^٢ المقتصد ١: ٤٠٩.

^٣ هود آية ٨.

^٤ شرح الرضي ٤: ٢٠١.

^٥ المائدة آية ١١٩، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٢٥٠.

ثالثاً: إنه منصوب بـ "مصرفاً"؛ لأن الظروف يتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها، يقول العكبري: "سلمنا أنه منصوب بـ "مصرف"، ولكن هو ظرف له، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها"^١.

رابعاً: إنه معمول لفعل محذوف، تقديره: "يلزمهم، أو يعرفون يوم يأتيهم"؛ لأن ما قبله يدلّ عليه.

خامساً: إن "ليس" فعل غير متصرف، وإذا كان غير متصرف في نفسه، فكيف يتصرف في غيره، فهو شبيه بـ "نعم وبئس وعسى وفعل التعجب"، فإنّ تقديم المنصوب عليها غير جائز؛ لذا جرت ليس مجراها.

أمّا المبرد وابن السراج والجرجاني والأنباري وابن مالك والشيخ خالد الأزهرى فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، يقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة"^٢.

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن الشيخ أبا عليّ جوز تقديم خبر ليس على ليس، والاختيار المذهب الثاني"^٣.

ويقول أيضاً: "فهذه الأفعال منقسمة إلى قسمين: أحدهما: ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع، وعلى الفعل، وذلك كان وصار وأمسى وأصبح وظلّ وبات.

والقسم الثاني ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع فقط، وذلك مازال وما برح وما فتى وما انفك ومادام وليس"^٤.

وقد استدللّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

- ١ التبيين ٣١٧، م ٤٧.
- ٢ الأصول ٢: ٢٢٨.
- ٣ المقتصد ١: ٤٠٨.
- ٤ المقتصد ١: ٤٠٩.

الأول: إنَّ "ليس" فعل لا يتصرف، فهو أشبه بالحروف؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ بعضاً من النحاة قد زعم أنَّها حرف، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفرسي في أحد قوليه وجماعة وابن شقير إلى أنَّها حرف"^١.

ثانياً: حكى سيبويه أنَّ بعض العرب ألغاهما عن العمل، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين، قالوا: ليس زيد قائمٌ، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ "ما"، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلقَ الله أشعر منه، وليس قالها زيد.

قال حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم^٢ وليس كلَّ النوى يُلقَى المساكين^٣

وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها^٤ وليس منها شفاءُ الداءِ مبذول^٥

ثالثاً: إنَّ بعضاً من العرب أدخل عليها ياء المتكلم، ولم يأت بنون الوقاية فقال: عليه رجلاً ليسي، يقول الأنباري: "حكى أنَّ بعض العرب قيل له: فلانٌ يتهددك، فقال: "عليه رجلاً ليسي"، فأتى بالياء وحدها، من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال"^٥.

رابعاً: إنَّ بعض العرب غلب فيها جانب الحرفية، فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، برفع الطيب والمسك جميعاً، يقول الأنباري: "على أنَّ من النحويين من يغلب عليها الحرفية، ويحتج بما حكى عن بعض

١ الجنى الداني ١: ٤٩٤.

٢ انظر: أمالي ابن الشجري ٢: ٤٩٧.

٣ انظر: شرح شواهد المغني ٢: ٧٠٤.

٤ الكتاب ١: ١٤٧.

٥ الإنصاف ١: ١٦١، م ١٨.

العرب، أنه قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ" فرفع الطيب والمسك جميعاً^١.

خامساً: إنه لا يكون منه مستقبل، ولا أمر، فخالف بذلك الأفعال.

سادساً: إن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها، وليس كذلك باع؛ لأنك تقول فيه بعْتُ، ولا تقول هنا لستُ.

الثاني: إن الخبر مجرود، فلا يتقدم عليها، يقول ابن مالك: "لأنَّ ما بعد الاستفهام وما النافية ولا م الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيه"^٢.

والذي يلاحظ على كلا الفريقين أنهم لم يتطرقوا إلى السماع، فالمجيزون لم يجدوا شاهداً من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعراً ونثراً يستدلون به، إلا ما استدلوا به من الآية الكريمة، وقد عارضهم فيها المانعون، وإذا تحققت المعارضة بطل الاستدلال كما يقول الأصوليون.

لهذا أخذ المجيزون يبينون أن "ليس" فعلٌ لها، ما للأفعال من التقديم والتأخير، يقول الأنباري: "وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يتقدم معمولها عليها"^٣.

وكذلك فعل المانعون من تقدم خبر ليس عليها، حيث لم يذكروا من جملة أدلتهم عدم وجود الشاهد، بل ذهبوا يلتزمون أدلة من القياس، وهي تشبيهها بـ "كان" و بـ "ما" وكونها في منزلة بين المنزلتين، وهذا أبعد ما يكون عن طبيعة اللغة؛ لأنه لا علاقة بين كان وليس أبداً، إذ الأولى تدلّ على الزمان، والثانية على النفي، يقول الأنباري: "لأنَّ ليس" أخذت شبهاً من كان؛ لأنها فعل كما أنها فعل، وشبهاً من ما؛ لأنها تنفي الحال، كما أنها تنفي الحال، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت شبهاً من كان، وشبهاً

١ الإنصاف ١: ١٦١، م ١٨.

٢ شرح التسهيل ٢: ١٣٩.

٣ الإنصاف ١: ١٦٢، م ١٨.

من ما، صار لها منزلة بين المنزلتين؛ فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من ما؛ لأنها فعل، وما حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجر تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من كان؛ لأنها لا تتصرف، و(كان) تتصرف^١.

ولعل من المعلوم أن القواعد والأقيسة النحوية تخضع لما قاله العربي الفصيح في عصر السليقة اللغوية؛ لأن علم النحو معقول من منقول، فلا نتجاوز ما قاله العرب، يقول ابن جني: "لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"^٢.

والذي يراه الباحث أن تقديم خبر ليس عليها لا يجوز؛ لأننا نرى أن "ليس" ليست فعلاً، وإنما هي حرف من حروف المعاني تفيد النفي، فهي مثل "ما"، وقد بينا ذلك في مبحث "ليس" بين الفعلية والحرفية^{*}، ويؤيد ما نذهب إليه أمران: أولهما: إن أدوات النفي لا تعمل فيما قبلها، يقول ابن مالك: "لأن ما بعد الاستفهام وما النافية ولام الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيه"^٣.

الثاني: إنه ليس في المسألة نص من القرآن الكريم أو الشعر أو النثر يمكن الاستناد إليه، يقول أبو حيان: "والظاهر أن (يوم) منصوب بقوله "مصرفاً"، فهو معمول لخبر ليس، وقد استدل به على جواز تقديم خبر ليس عليها، قالوا: لأن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثر البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك، وقالوا: لا يدل جواز تقديم المعمول على جواز تقديم العامل، وأيضاً فإن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما، نحو: إن اليوم زيدا مسافر، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر:

١ الإنصاف ١: ١٦٤، م ١٨.

٢ الخصائص ١: ١١٧.

* انظر: مسألة ليس بين الفعلية والحرفية في الفصل الأول ص ٥٦.

٣ شرح التسهيل ٢: ١٣٩.

فَيَأْبَىٰ فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَكُنْتُ أَيْبَاً فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ^١ ٢

ويقول ابن عقيل: "لا يقال: قائماً ليس زيد، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين، وهو الموافق للسمع"^٢، والمقصود بموافقة السماع أنه لا يقال: قائماً ليس زيد، أي لا يجوز أن يتقدم معمول ليس بالنصب عليها . ويقول أيضاً: "ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها"^٤.

^١ انظر: روح المعاني: الألويسي: ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ٢: ١٥.

^٢ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٢٠٦.

^٣ المساعد ١: ٢٦٢.

^٤ شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨.

الفصل بين كان واسمها بأجنبي*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز الفصل بين "كان" واسمها بالأجنبي، يقول الجرجاني: "اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فلا نقول: ضربت وذهب عمراً زيداً، تريد: ضربت عمراً، وذهب زيداً، فتوقع عمراً الذي هو مفعول ضربت بين ذهب ومعموله الذي هو زيد المرفوع بأنه فاعله؛ لأن عمراً ليس من ذهب وزيد في شيء"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر، إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: كانت عمراً تأخذ الحمى، وكان عمراً زيداً ضارباً، يقول سيبويه: "ولو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحاً"^٢.

ويقول ابن مالك: "لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها، والخبر متأخر، نحو: كان طعامك زيداً يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طعامك يأكل زيداً، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول"^٣.

وقد استدلل البصريون لهذا المذهب بأن "كان وأخواتها" من العوامل الضعيفة التي لا تقوى قوة الأفعال؛ لذا كان تقديم معمول الخبر الأجنبي على خبر هذه الأفعال ممتنعاً؛ لضعفها، وعدم تصرفها، يقول الرضي الاسـتراباذي: "ولا يفصل عند البصرية بين كان وأخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر، إلا بالظرف أو

* انظر: الكتاب ١: ٦٩، الأصول ١: ٨٦، المقتضب ٢: ٩٨، المقتصد ١: ٤٢٦، شرح التسهيل ١: ٣٦٧، شرح الرضي ٤: ٢٠٥، شرح ابن عقيل ١: ٢٨٠، التصريح ١: ١٨٩، الأشموني ١: ٢٣٧، الهمع ٢: ٩٢.

^١ المقتصد ١: ٤٢٦.

^٢ الكتاب ١: ٦٩.

^٣ شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

الجار والمجرور، نحو: كان أمامك زيدٌ جالساً؛ وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يُفصلُ بينه وبين معموله^١.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز هذا التركيب، يقول ابن مالك: "وكلاهما عند الكوفيين جائز"^٢.

ويقول الرضي: "وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً، نحو: كان زيداً عمروً ضارباً"^٣.

وقد استدلل الكوفيون لهذا المذهب بما ورد في السماع، ومنه قول الشاعر حميد بن الأرقط:

فأصبحوا والنوى على مُعرّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النّوى تُلقِي المساكينُ
وقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بما كان إِيّاهُمْ عطيةً عوداً^٤

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ البيتين اللذين استدلوا بهما على جواز هذا التركيب يمكن أن يحملّا على الضرورة الشعرية، ومن المعلوم "أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا يعتد به، ولا يحتج به، كما قال الأنباري"^٥.

ثانياً: إنَّهم لم يثبتوا سماعاً في شعرٍ أو نثر في غير هذين البيتين.

١ شرح الرضي ٤: ٢٠٥.

٢ شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٠٦.

٤ انظر: الكتاب ١: ١٤٧، والمقتضب ٤: ١٠٠.

٥ انظر: ديوان الفرزدق، ت: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت،

الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ص ١٩.

٦ الإنصاف ٢: ٦٢٨، م ٨٧.

ثالثاً: ممّا يلفت النظر في هذين البيتين أنّ الخبر لم يأتِ فيهما اسماً مفرداً، نحو: كان زيداً عمرو ضارباً، وإنّما جاء جملة فعلية، نحو: كانت زيداً الحمى تأخذ.

وكان المبرد وابن السراج ومن تابعهما قد قبلوا هذا التركيب، وذلك بتقدير ضمير شأن في "كان"؛ يكون هو الاسم، وتكون الجملة بكمالها خبراً لـ "كان"؛ لئلا يكون في الجملة فصل، يقول المبرد: "والوجه الذي يصحّ فيه أن تضمّر في (كان) الخبر، أو الحديث، أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له"^١.

ويقول ابن السراج: "فإن أضمرت في "كان" الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول كان ذلك المضمر اسم "كان"، وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى هذا يجوز: كان زيداً الحمى تأخذ"^٢.

وما ذهب إليه المبرد وابن السراج ومن تابعهما يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ ضمير الشأن لا يكون إلا ظاهراً لغرض التوكيد نحو: هو زيدٌ منطلق.
ثانياً: إنّهم قد جوزوا هذا التركيب من هذا الوجه مع أن سيبويه - وهو من نقل عن العرب، وأخذ عن شافهم - قد صرح بعدم جواز هذا التركيب إن ورد، يقول: "لم يجز، وكان قبيحاً"^٣.

ويبدو أن المبرد وابن السراج قد جوزا هذا التركيب بناءً على ما تقتضيه الصناعة النحوية، إذ لا بأس عندهم من تقدير ضمير شأن، يكون اسماً لـ "كان"، فينتفي عندئذ الفصل، وتصبح الجملة مستقيمة، جارية على قوانين العربية، وهذا يذكرنا بما يذهب إليه بعض علماء اللغة المعاصرين، وبخاصة نوام تشومسكي^٤ N. Chomsky الذي يرى أن في اللغة تعبيراً داخلياً كامناً، لا يمكن استعماله، بل هو

١ المقتضب ٢: ٩٩.

٢ الأصول ١: ٨٦.

٣ الكتاب ١: ٦٩.

٤ انظر: مدارس اللسانيات، التسابق والتطور: جفري سامسون، ترجمة الدكتور محمد زياد كبه، نشر جامعة الملك سعود، ص ٤٢.

من طاقة اللغة في توليد التراكيب اللغوية، وهي ما يسمى Competance، ويقابله التراكيب اللغوية التي تبتكرها اللغة، ويكون لها استعمال كلامي في ما يسمى Performance، ففي العربية مجموعة القواعد والقوانين التي تتحكم في استعمال اللغة، وأخر تؤدي دورها في الأنظمة الداخلية للغة، ومن هنا جاء التقسيم الرباعي للقياس والاستعمال في تقسيم العلماء، في ما أورده ابن جني مثلاً*، إذ إن من التراكيب ما هو جائز في الاستعمال شاذ في القياس، ومنها ما هو شاذ في الاستعمال جائز في القياس، ومنها ما هو جائز في القياس جائز في السماع، وأخيراً منها ما هو شاذ في السماع شاذ في القياس، ولعل من الواضح أن هذه القسمة يمكن ردها إلى القسمين الواردين في درس اللغوي الحديث تحت العنوانين السابقين الكفاءة والأداء Competance and Performance.

ولعل من المفيد أن نبين أن النحاة لم يفرقوا بين الخبر إذا كان فعلاً أو اسماً، بل منع البصريون الفصل، وأجازوه الكوفيون على الإطلاق، ولكن السماع لم يرد إلا بالخبر جملة فعلية، كما في قول حميد بن الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالى مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

وقول الفرزدق:

قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

أما إجازتهم: كان زيدا عمرو ضارباً، فلم يرد السماع فيها أبداً؛ لذا نرى أن البيتين يمكن أن يحملا على الضرورة كما أوضحنا سابقاً، أما هذا المثال فهو مثال مصنوع، لا يدعمه شاهد شعري أو نثري، ولم يذكره سيبويه في كلامه عن هذه القضية^١.

ويبدو أن السبب الذي دعا العرب إلى تجنب مثل هذه الأمثلة هو اللبس القائم فيها؛ إذ لا يتبين معنى الجملة، إلا بعد طول تمعن، ومن المعلوم أن العربية لغة تتجنب اللبس في أساليبها.

* انظر: الخصائص ١: ٩٦.

^١ انظر: الكتاب ١: ٦٩.

ويبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه سيبويه في منع ورود هذا التركيب هو الصحيح؛
وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ ما استدل به الكوفيون قليل نادر، لا يتجاوز بيتي شعر، يمكن حملهما على
الضرورة الشعرية، ومن المعلوم أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا
حجة فيه، كما يقول الأنباري^١.

ثانياً: إنَّ العرب لا تجوزّ تقدم الفاعل والمفعول على الفعل معاً، نحو: زيداً عمرو
ضرب أو عمرو زيداً ضرب، والتقديم هنا من هذا الباب، لذلك لم يجز
سيبويه هذا الأسلوب؛ ولكن "إنَّ ورد" فهو من القبيح الذي لا يعتد به، يقول:
"لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحاً"^٢.

ثالثاً: إنَّ مثل هذه التراكيب يؤدي إلى اللبس وعسر وصول السامع إلى ما يريد
المتكلم، وفي ذلك بعد عن الوظيفة الحقيقية للغة، والعربية لغة لا تميل إلى
اللبس، بل تسعى نحو الإبانة والبيان.

^١ الإنصاف ٢: ٦٢٨، م ٨٧.

^٢ الكتاب ١: ٦٩.

وقوع الفاء في خبر إن واسمها من الموصولات*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز دخول الفاء في خبر "إن" إذا كان اسمها اسماً موصولاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^١، حيث ذكر الشيخ عبد القاهر أن الأخفش أجاز ذلك، يقول: "وقد اختلفوا (أي سيبويه والأخفش) في إن، هل تمنع من الفاء أم لا، فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع، وعلى ذلك تقوم: إن الذي في الدار فمكرم، وذلك أن "إن"، وإن امتنع الجزاء المحض، نحو قولك: إن من تكرمته يكرمك، وإن أيهم يأتك تضربه، فإن الذي ليس بجزء محض، فيكون درجته بعد درجة قولهم: أيهم تضرب أضرب، فلا يمتنع أن يدخل عليه إن مع تقدير معنى المجازاة؛ لأجل أن إن له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كليت، وذلك أنه لا يغير معنى الابتداء"^٢.

لكن بالرجوع إلى المظان النحوية وجدنا أن ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني يحتاج إلى مناقشة، فسبويه يجيز ذلك ولا يمنعه، يقول: "ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجيء بفعل، ولا بعمل يكون له جواب، ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^٣، وقال تعالى جده: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾^٤، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾^٥.

* انظر: الكتاب ٣: ١٠٣، معاني الفراء ٣: ١٥٥، شرح المفصل ١: ١٠١، البسيط ١:

٥٧٤، شرح الرضي من ١: ٢٦٧ إلى ١: ٢٧١، الارششاف ٢: ٧٠، المساعد ١: ٢٤٧،

شرح الأشموني ١: ١٢٢٥.

١ الأحقاف آية ١٣

٢ المقتصد ١: ٣٢٤.

٣ البقرة آية ٢٧٤.

٤ الجمعة آية ٨.

٥ البروج آية ١٠.

٦ الكتاب ٣: ١٠٣.

بينما لم نجد لأبي الحسن الأخفش فيما بين أيدينا من كتبه نصاً يجيز فيه دخول الفاء، حيث لم يتعرض في كتابه "معاني القرآن" لجواز دخول الفاء في خبر "إن" إذا كان اسمها اسماً موصولاً.

وقد كان أبو الحسن الأخفش يجيز دخول الفاء على الخبر بدون شروط نحو: زيدٌ فقائم، يقول ابن يعيش: "اعلم أن الأسماء على ضربين، منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء، فالأول: نحو: زيد وعمر وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: زيد منطلق، ولو قلت: زيد فمنطلق، لم يجر، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً، حكى: أخوك فوجد، على معنى: أخوك وجد، والفاء زائدة، وأنشد:

وقائلةٌ خولانُ فأنكحُ فتاتَهُمُ وأكرُومةُ الحيينِ خلُوْ كما هيا^٢

لكن بالرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للأخفش وجدنا أنه لا يجيز زيادة الفاء في الخبر إذا لم يكن مضمناً معنى الشرط، يقول أبو الحسن الأخفش: "وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾^٣، و ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾^٤، ليس في قوله ﴿فاقطعوا﴾، و ﴿فاجلدوا﴾، خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا، لا يكون بالفاء، لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمّر الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم، وهو مثل قوله:

وقائلةٌ خولانُ فأنكحُ فتاتَهُمُ

كأنه قال: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال فانظر إليه، فأضمر الاسم^٥.

١ انظر الكتاب ١: ١٣٩، ٣/١٤٣: ١٧٨.

٢ شرح المفصل ١: ١٠٠.

٣ المائدة آية ٣٨.

٤ النور آية ٢.

٥ معاني الأخفش ١: ٨٠.

ولعلّ الرأي الذي يجيز فيه الأخفش زيادة الفاء قد ورد في كتاب آخر لم يصل إلينا، مع أنه هو الرأي المشهور عن الأخفش حتى إن الأشموني قد استبعد رأيه في منع دخول الفاء في خبر "إن"، إذا كان اسمها اسماً موصولاً، يقول: "وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط، نحو: زيدٌ فقائمٌ، فإذا دخلت "إن" على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه، وثبت هذا عن الأخفش مستبعداً".^١

ويبدو أن هذا الرأي قد استقرّ عند جُلّ النحاة، فسيبويه يجيز، والأخفش يمنع، يقول ابن يعيش: "وأما "إن" فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء؛ لأنها، وإن كانت عاملة، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر؛ ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع إن؛ لأنها عاملة كأخواتها، والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٢، وقال ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾، إلى أن قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^٣، وقال ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾^٤، فأدخل الفاء في الخبر، فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل".^٥

ويقول السيوطي: "اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً تضمن معنى الشرط، فالجمهور على جوازه، ومنعه الأخفش؛ لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله".^٦

١ شرح الأشموني ١: ٢٢٥.

٢ الأحقاف آية ١٣.

٣ آل عمران آية ٢١.

٤ الجمعة آية ٨.

٥ شرح المفصل ١: ١٠١.

٦ الهمع ١: ٣٢٤.

ويقول الأشموني: "وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء، إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجمال المحققين، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء، نص على ذلك في إن وأن سيبويه".^١

وكان ابن الحاجب قد تابع الشيخ عبد القاهر الجرجاني، فنسب الجواز إلى الأخفش، والمنع إلى سيبويه، وقد تنبه الرضي لذلك، يقول الرضي الاسترأباضي: "قوله: "والحق بعضهم أن بهما" أي الحق "أن" في المنع من دخول الفاء بليت ولعل، قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر: إن هذا الملحق: سيبويه، خلافاً للأخفش، ونقل العبدى، وأبو البقاء، وابن يعيش أن المجوز لدخول الفاء مع "إن" سيبويه خلافاً للأخفش".^٢

وسنفصل فيما يلي القول في هذه المسألة على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبر "إن" إذا كان اسمها اسماً موصولاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^٣، يقول سيبويه: "ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب، ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^٤ وقال تعالى جده: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَاقِيكُمْ﴾^٥، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾^٦.

وقد اشترط سيبويه لجواز دخول الفاء شرطين، هما:

- ١ شرح الأشموني ١: ٢٢٥.
- ٢ شرح الرضي ١: ٢٧١.
- ٣ الأحقاف آية ١٣
- ٤ البقرة آية ٢٧٤.
- ٥ الجمعة آية ٨.
- ٦ البروج آية ١٠.
- ٧ الكتاب ٣: ١٠٣.

أولاً: أن يكون في صلة الاسم الموصول فعل، نحو: إن الذي يأتيني فله درهم.
ثانياً: أن تكون الداخلة على الاسم الموصول "إن" أو "أن"، أما بقية نواسخ الابتداء فلا تدخل معها الفاء.

أما أبو الحسن الأخفش فقد نسب إليه جمهور العلماء المنع، يقول ابن يعيش:
"وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع إن؛ لأنها عاملة كأخواتها"^١.

ويقول ابن أبي الربيع: "ولا يدخل على الموصول عاملٌ عدا (إن)؛ فإن دخولها كخروجها؛ لأنها لم تغير من المعنى شيئاً، إنما دخلت للتوكيد، وخالف في هذا الأخفش، وقال: إن الفاء لا تدخل في خبر "إن"^٢.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "ونقل العبدى وأبو البقاء وابن يعيش: إن المجوز لدخول الفاء مع (إن) سيبويه، خلافاً للأخفش"^٣.

ويقول السيوطي: "اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً تضمن معنى الشرط، فالجمهور على جوازه، ومنعه الأخفش"^٤.

وبالنظر إلى هذا التركيب في القرآن الكريم نجد أن الآيات التي جاءت مكتملة الشروط والتي يجوز دخول الفاء في خبرها تسع وأربعون آية، دخلت الفاء في ست آيات، بينما جاءت بدون فاء في ثلاث وأربعين آية.

وبالنظر إلى كتب معاني القرآن وكتب التفسير وجدنا أن النحاة يجيزون زيادة الفاء بالشروط التي اشترطها سيبويه من كون الصلة فعلاً، وكون العامل الداخل على الاسم الموصول "إن" دون "لعل" أو "ليت"، يقول مكي بن أبي طالب: "قوله ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾^٥، خبر ﴿إن الذين يكفرون﴾، ودخلت الفاء للإيهام الذي في الذين، مع كون الفعل في صلة الذين (مع أن الذين) لم يغير معناها العامل، فلا يتم

١ شرح المفصل ١: ١٠١.

٢ البسيط ١: ٥٧٤.

٣ شرح الرضي ١: ٢٧١.

٤ الهمع ٢: ٦١.

٥ آل عمران آية ٢١.

دخول الفاء في خبر الذي حتى يكون الفعل في صلتته، ويكون لم يدخل عليه عامل
يغير معناه، فبهذين الشرطين تدخل الفاء في خبر الذي، فمتى نقصا أو نقص واحد
منهما لم يجز دخول الفاء في خبره^١.

ويقول الزمخشري: "فإن قلت: لم دخلت الفاء في خبر إن؟ قلت: لتضمن
اسمها معنى الجزاء، كأنه قيل: الذين يكفرون فبشرهم، بمعنى من يكفر فبشرهم،
و"إن" لا تغير معنى الابتداء، فكأن دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها "ليت" أو
"لعل" لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء"^٢.

ويقول أبو البقاء العكبري: "قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ
وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ﴾^٣، قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾: هو خبر "إن"، ودخلت الفاء فيه، حيث كانت صلة
الذي فعلاً، وذلك مؤذن باستحقاق البشارة بالعذاب، جزاء على الكفر، ولا تمنع إن
من دخول الفاء في الخبر؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء، بل أكدت، فلو دخلت على
الذي "كأن" أو "ليت" لم يجز دخول الفاء في الخبر"^٤.

ويقول أبو حيان: "﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، الخطاب للنبي صلى الله عليه
وسلم، وهو يدل على أن المراد معاصروه، لا آباؤهم، فيكون إطلاق قتل الأنبياء
مجازاً؛ لأنهم لم يقتلوا أنبياء، لكنهم راضوا بذلك، وراموه، وهذه الجملة هي خبر
(إن)، ودخلت الفاء لما يتضمن الموصول من معنى اسم الشرط، كما قدمناه، ولم
يُعبَ بهذا الناسخ؛ لأنه لم يغير معنى الابتداء، أعني "إن"، ومع ذلك في المسألة
خلاف، الصحيح جواز دخول الفاء في خبر "إن"، إذا كان اسمها مضمناً معنى
الشرط، وقد تقدمت شروط جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ، وتلك الشروط

^١ مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة،
الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، ١: ٥٣.

^٢ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري،
ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ —
١: ٣٤٨.

^٣ آل عمران آية ٢١.

^٤ التبيان ١: ٢٤٩.

معتبرة هنا ، ونظير هذه الآية في دخول الفاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^١ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^٢ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾^٣ ، ومن منع ذلك جعل الفاء زائدة، ولم يقس زيادتها^٤.

وبدراسة هذه الآيات نجد أن النحاة حينما يجدون الفاء يقدرون معنى الشرط، وحينما لا يجدونها يكون الكلام على حد قول الفراء على القياس، ويقصد على الأصل، يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأُ الْأَرْضَ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^٥: «فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين (لَنْ تَقْبَلَ) بغير فاء، وفي الأخرى (فَلَنْ يَقْبَلَ)؟ قلت: قد أُوذِنَ بالفاء أَنَّ الْكَلَامَ بُنِيَ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَأَنَّ سَبَبَ امْتِنَاعِ قَبُولِ الْفِدْيَةِ هُوَ الْمَوْتُ عَلَى الْكُفْرِ ، وَبِتَرْكِ الْفَاءِ أَنَّ الْكَلَامَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى التَّسْيِيبِ، كَمَا نَقُولُ: الَّذِي جَاءَنِي لَهُ دِرْهَمٌ، لَمْ تَجْعَلِ الْمَجِيءَ سَبَبًا فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّرْهَمِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: فَلَهُ دِرْهَمٌ»^٦.

ويبدو أن وجود الفاء يسبب للنحويين إشكالاً؛ لذلك تخلصوا منه بتقدير معنى الشرط، مع أنه غير متحقق؛ لذلك ساوى بعض العلماء بين وجود الفاء وعدم وجودها، ولو كان معنى الشرط متحققاً ما جاز حذف الفاء من هذا التركيب، يقول الفراء: "وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾"^٧.

أدخلت العرب الفاء في خبر "إن"؛ لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: مَنْ وَالَّذِي،

١ محمد آية ٣٤.

٢ الأحقاف آية ١٣.

٣ البروج آية ١٠.

٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ٤٣.

٥ آل عمران آية ٩٠-٩١.

٦ الكشف ١: ٣٨٢.

٧ الجمعة آية ٨.

معتبرة هنا ، ونظير هذه الآية في دخول الفاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^١ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^٢ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾^٣ ، ومن منع ذلك جعل الفاء زائدة، ولم يقس زيادتها^٤.

وبدراسة هذه الآيات نجد أن النحاة حينما يجدون الفاء يقدرون معنى الشرط، وحينما لا يجدونها يكون الكلام على حد قول الفراء على القياس، ويقصد على الأصل، يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾^٥، فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين (لَنْ تَقْبَلَ) بغير فاء، وفي الأخرى (فَلَنْ يَقْبَلَ)؟ قلت: قد أوزن بالفاء أن الكلام بُنيَ على الشرط والجزاء وأن سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر ، وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبر لا دليل فيه على التسبيب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لم تجعل المجيء سبباً في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم^٦.

ويبدو أن وجود الفاء يسبب للنحويين إشكالاً؛ لذلك تخلصوا منه بتقدير معنى الشرط، مع أنه غير متحقق؛ لذلك ساوى بعض العلماء بين وجود الفاء وعدم وجودها، ولو كان معنى الشرط متحققاً ما جاز حذف الفاء من هذا التركيب، يقول الفراء: "وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾"^٧.

أدخلت العرب الفاء في خبر "إن"؛ لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه ممّا يوصل مثل: مَنْ والذي،

١ محمد آية ٣٤.

٢ الأحقاف آية ١٣.

٣ البروج آية ١٠.

٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ٤٣.

٥ آل عمران آية ٩٠-٩١.

٦ الكشف ١: ٣٨٢.

٧ الجمعة آية ٨.

وإلّاؤها صوابٌ، وهي في قراءة عبد الله: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ مَلَأَكُمْ﴾^١، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إن أخاك فقائم^٢.

ويقول ابن أبي الربيع: "وإذا وجدت هذه الشروط فأنت بالخيار، إن شئت أدخلت الفاء، وإن شئت لم تدخل"^٣.

وقد اختار أكثر العلماء جواز دخول الفاء، يقول ابن يعيش: "والأول أقرب إلى الصحة، وقد ورد به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ...﴾"^٤.

ويقول ابن عقيل: "وهو كثير"^٥.

ويقول السيوطي: "قال جمهور على جوازه"^٦.

والذي نختاره هو جواز دخول الفاء في خبر "إن" إذا كان اسمها اسماً موصولاً، فقد ورد بذلك التنزيل، وإن كان عدم دخول الفاء في خبرها أكثر، وهذا هو الذي دعا الفراء للقول بأن القياس عدم دخول الفاء، يقول: "ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس"^٨.

^١ الجمعة آية ٨، وقد بحثت في كتب القراءات السبع، ومنها كتاب السبعة لابن مجاهد وابن أبي زرعة، ولم أعثر على ما يشير إلى هذه القراءة، ثم استعنت بكتاب النشر لابن الجزري فلم يذكر عنها شيئاً، ثم فتشت في كتاب شواذ القراءات لابن جني وابن خالويه فلم أجد فيهما إشارة إليها.

^٢ معاني الفراء ٣: ١٥٥.

^٣ البسيط ١: ٥٧٤.

^٤ الأحقاف آية ١٣.

^٥ شرح المفصل ١: ١٠١.

^٦ المساعد ١: ٢٤٧.

^٧ الهمع ١: ٣٢٤.

^٨ معاني الفراء ٣: ١٥٥.

أما بالنسبة لقول النحاة إنَّ الفاء دخلت لتضمن (الذي) معنى الشرط، فيحتاج إلى مناقشة؛ لأنَّ الشرط يجب دخول الفاء في جوابه إذا كان صدره اسماً، يقول سيبويه: "وسألته عن قوله "إنَّ تأتني أنا كريم"، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبَّه بما يتكلم به من الفعل. قال حسان بن ثابت*:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^١

هذا بالإضافة إلى أن معنى الشرط غير متحقق في هذا التركيب، وما قول النحاة إنَّ الفاء واقعة في جواب الشرط إلا تبرير لوجودها، وقد لاحظ ذلك الرضي الاسترأبادي، يقول: "وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلاً مستقبلاً المعنى كشرط من، وما، إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون ممّا يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وألا يكون مستقبلاً المعنى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾^٢، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء؛ لكونه كالجزاء، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو: الذي يأتيني له درهم"^٣.

والذي يراه الباحث أن دخول الفاء في خبر "إنَّ" إذا اكتملت الشروط يعود إلى عادة لهجية عند بعض قبائل العرب، إذ كانت هذه القبيلة تدخل الفاء في خبر اسم إن الموصولة لغرض الربط فقط، إذ ليس الأمر كما زعم بعض النحاة من أن الغرض في دخول الفاء هو تأكيد معنى الشرط، ومما يؤيد ما نذهب إليه أن الآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ﴾^٤، قد قرئت بسقوط الفاء في قراءة

* لم يرد البيت في ديوان حسان بن ثابت.

^١ انظر شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، ت: الدكتور وهبة متولي عمر سالم، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ٣٠٣.

^٢ الكتاب ٣: ٦٥.

^٣ البروج آية ١٠.

^٤ شرح الرضي ١: ٢٦٩.

^٥ الجمعة آية ٨.

عبد الله وزيد بن علي، يقول الفراء: "وهي في قراءة عبد الله: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي
تَفْرُونَ مِنْهُ مَلْأَيْكُمْ﴾"^١.

ويقول أبو حيان: "وقرأ زيد بن علي "إنّه" بغير فاء"^٢.

وهذا يؤكد بأنّ أمر دخول الفاء لا يعدو أن يكون عادة لهجية جاءت بعض
الآيات الكريمة ممثلة لها.

^١ الجمعة آية ٨

^٢ معاني الفراء ٣: ١٥٥.

^٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٨: ٢٦٤.

(إن) المخففة واللام في خبرها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "إن" و "اللام" في قول العرب: إن زيداً لذهب، وقوله تعالى: ﴿وإن كانت لكبيرة...﴾^١، فقد ذهب البصريون إلى أنها المخففة من "إن" الثقيلة، واللام لام الابتداء، لزمتم للفرق بين "إن" الخفيفة المؤكدة و"إن" النافية.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "إن" حرفٌ نافٍ، ثنائي الوضع، لا عمل له على الإطلاق، يدخل على الفعل والاسم على حد سواء، ولا علاقة بينه وبين "إن" الثقيلة؛ لأن الثقيلة لا تخفف عندهم أبداً، أما "اللام" فهي بمعنى "إلا"، والتقدير في: "إن زيداً لقائم" ما زيدٌ إلا قائم، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد".^٢

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "...، الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويقع بعدها الاسم والفعل، إلا أن اللام يلزم ما يكون بعدها، فيقال إن زيداً لمنطلق وإن عمروً لخارج، قال الله تعالى: ﴿وإن كلٌّ لما جميع لدينا محضرون﴾^٣، والتقدير: وإن كلَّ الجميع، و "ما" مزيدة، وإنما ألزم اللام الخبر، وكان في حال التثقيب لا يلزم، وإذ كنت تقول: إن زيداً منطلقاً، وإن زيداً لمنطلقاً؛ لأجل أنهم لو اسقطوا اللام لالتبس المخففة من الثقيلة بالنافية".^٤

واضح من هذا النص أن الشيخ عبد القاهر بصري في هذه المسألة، يؤكد هذه النزعة رده على الكوفيين، يقول: "واعلم أن هذه اللام ليست حرفاً متجرداً

* انظر: الكتاب ٢: ١٣٩، ٤، ٢٣٣، الأصول ١: ٢٣٧، الإنصاف ٢: ٦٤٠، م ٩٠، شرح

المفصل ٨: ٧١، شرح الرضي ٤: ٣٦٦، شرح التسهيل ٢: ٣٣، مغني اللبيب ٣٠٥،

شرح التصريح ١: ٢٣٢، الهمع ٢: ١٨١، المقتصد ١: ٤٩٠.

١ البقرة آية ١٤٣.

٢ الإنصاف ٢: ٦٤٠، م ٩٠.

٣ يس آية ٣٢.

٤ المقتصد ١: ٤٩٠.

للفرق بين النافية والمثبتة ، بل هي لام الابتداء، التي كانت في حال التثقل، نحو: إن زيدا لمنطلق، غير أن التخفيف لما أفضى بـ "إن" إلى أن صارت كالنافية لفظاً، جعل اللام التي صحبتها في حال التثقل لازمة لها، فصار لزومها فرقاً بين الحرفين، فأما أن تكون حرفاً أتى للفصل فلا ، ولهذا لم يجوز أصحابنا: إن ضربت لزيداً، وإن خرج لزيد، بمعنى إن زيدا ضربته، وإن زيدا خرج؛ لأن زيدا إذا كان مفعول ضربت، وفاعل خرج فليس له تعلق بالابتداء، وحكمه بوجه، وقد أجازوه الكوفيون، وليس بثبت، روي: إن تزنيك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إن كان زيد لمنطلقاً ؛ لأن خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته* ؛ ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيد منطلق"¹.

وسنفصل فيما يلي القول في مذهب الفريقين.

ذهب البصريون إلى أن "إن" في قول العرب: إن زيداً لذهاب، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾²، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾³، حرف يفيد التوكيد، مخفف من "إن" الثقيلة، فهي للتوكيد، سواء كانت ثقيلة أم خفيفة، يقول سيبويه: "و"إن" توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك ، تؤكد ما يتكلم به؛ وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها"⁴.

ويقول ابن السراج: "... الرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك"⁵.

أما "اللام" فهي لام الابتداء؛ تفيد التوكيد، ويلزم وجودها في هذا التركيب؛ لكيلا تلتبس "إن" المؤكدة بـ "إن" النافية؛ لأننا لو قلنا: إن زيداً قائم، لظن السامع أن

* هكذا في الأصل ولعلها: ودخلت كان.

¹ المقتصد ١: ٤٩١.

² الإسراء آية ١٠٨.

³ الفرقان آية ٤٢.

⁴ الكتاب ٤: ٢٣٣.

⁵ الأصول ١: ٢٣٧.

المعنى ما زيد قائم، يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذهاب، وإن عمرو لخير منك؛ لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إن" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها"^١.

ويقول ابن يعيش: "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلاً بينها وبين "إن" النافية، إذ لو قلت: إن زيد قائم لالتبس الإيجاب بالنفي"^٢.

وقد استدلل البصريون بالأدلة التالية:

الأول: إن هناك نظيراً لـ "إن" المخففة من الثقيلة في كلام العرب، وما له نظير أولى مما ليس له نظير، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة؛ لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً"^٣.

الثاني: إن القول بأن "اللام" للتوكيد له نظير في كلام العرب؛ وأما القول بأنها بمعنى "إلا" فليس له نظير في كلام العرب، يقول الأنباري: "وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر؛ لكثرة، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"^٤.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن البصريين يرون أن "إن" تكون مخففة من الثقيلة، سواء جاء بعدها الاسم مباشرة مثل: إن زيد قائم، أم جاء بعدها فعل ناسخ، مثل: كان أو كاد، .. كقوله تعالى: ﴿وإن كانوا من قبلُ لفي ضلال مبين﴾^٥، وقوله تعالى: ﴿إن كاد ليضلُّنا عن آلهتنا﴾^٦، يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذهاب، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن، حين خففها، وألزمها

١ الكتاب ٢: ١٣٩.

٢ شرح المفصل ٨: ٧١.

٣ الإنصاف ٢: ٦٤٢، م ٩٠.

٤ السابق ٢: ٦٤٢، م ٩٠.

٥ آل عمران آية ١٦٤.

٦ الفرقان آية ٤٢.

اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إن" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها. ومثل ذلك: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾^١، إنما هي عليها حافظ، وقال تعالى: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾^٢، إنما هي: لجميع وما لغو.

وقال تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾^٣، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾^٤

ويقول الزجاج: "وقوله عز وجل: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾^٥، يعني قبله بيت المقدس، أي وإن كان اتباعها لكبيرة، المعنى إنه كبير على غير المخلصين، فأما من أخلص فليست بكبيرة عليه، كما قال: "إلا على الذين هدى الله"، أي فليست بكبيرة عليهم، وهذه اللام دخلت على "إن"؛ لأن اللام إذا لم تدخل مع إن الخفيفة كان الكلام جحدًا، فلولا "اللام" كان المعنى: ما كانت كبيرة، فإذا جاءت إن واللام، فمعناه التوكيد للقصة"^٦.

ويقول الزمخشري: "﴿وإن كانت لكبيرة﴾، هي إن المخففة التي تلزمها اللام الفارقة"^٨.

ويقول العكبري: "﴿وإن كانت﴾ إن المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، واللام في قوله: "لكبيرة"، عوض من المحذوف، وقيل: فصل باللام بين إن المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إن"^٩.

ويقول أبو حيان: "﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾^{١٠} اسم كانت مضمّر، يعود على التولية عن البيت المقدس إلى الكعبة، قاله ابن عباس ومجاهد

- | | |
|----|--|
| ١ | الطارق آية ٤. |
| ٢ | يس آية ٣٢. |
| ٣ | الأعراف آية ١٠٢. |
| ٤ | الشعراء آية ١٨٦. |
| ٥ | الكتاب ٢: ١٣٩. |
| ٦ | البقرة آية ١٤٣. |
| ٧ | معاني الزجاج ١: ٢٢٠. |
| ٨ | الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١: ٢٠٠. |
| ٩ | التيبان ١: ١٢٤. |
| ١٠ | البقرة آية ١٤٣. |

وقتادة ، ... ، وإن هنا هي المخففة من الثقيلة، دخلت على الجملة الناسخة، واللام هي لام الفرق بين إن النافية والمخففة من الثقيلة^١.

وقد وافق الكسائي البصريين في القول الأول، فقال إنها تكون للتوكيد إذا دخلت على الأسماء ، أما إذا دخلت على الأفعال، فهي نافية لا مؤكدة، يقول الرضي الاسترابادي: "وفرق الكسائي بين "إن" مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء المخففة، وأما في الأفعال فقال: إن نافية، واللام بمعنى "إلا" ؛ لأن المخففة بالاسم أولى، نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن معنى النفي راجع إلى الفعل"^٢.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "إن" لا تكون مخففة من الثقيلة أبداً؛ لأن الثقيلة حرف ثلاثي مشبه بالفعل، ومعناه التوكيد، ولا علاقة له بـ "إن"؛ لأن "إن" الخفيفة حرف ثنائي الوضع، يفيد النفي، سواء دخل على اسم أم على فعل، مثل: إن زيدا لقائم، وإن كان زيدا لقائماً، ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين لا يشترطون في الفعل الذي يأتي بعد "إن" أن يكون من الأفعال الناسخة؛ لذا فهم يجيزون: إن ضربت لزيداً، وإن جاء لعمرؤ، قياساً على "إن قتلت لمسلماً"، و "إن تزيتك لنفسك"، وذلك راجع إلى أنهم يرون أنها نافية، فلا بأس في دخولها على أي فعل، أما البصريون فيرون أن "إن" لا زالت مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، حتى بعد التخفيف؛ لذا فلا بأس من دخولها على "كان وأخواتها"، و "كاد وأخواتها"؛ لأنها تساويها في كونها من عوامل الابتداء، يقول الشيخ عبد القاهر: "ولهذا لم يجوز أصحابنا: إن ضربت لزيداً، وإن خرج لزيد، بمعنى إن زيدا ضربته، وإن زيدا خرج؛ لأن زيدا إذا كان مفعول ضربت، وفاعل خرج فليس له تعلق بالابتداء وحكمه بوجه. وقد أجازوه الكوفيون، وليس بثبت، روي: إن تزيتك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إن كان زيد لمنطلقاً؛ لأن خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيد منطلق، وإذا كان كذلك كانت اللام واقعة حيث الابتداء وحده"^٣.

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٥٩٨.

٢ شرح الرضي ٤: ٣٦٧.

٣ المقتصد ١: ٤٩١.

وقد استدَلَّ الكوفيون لمذهبهم هذا بالآيات القرآنية نفسها التي استدَلَّ بها البصريون، لكنهم نظروا إليها على أنَّ "إنَّ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، كقوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها﴾^١، أي: وإن كادوا إلا يستفزونك، وكقوله تعالى: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾^٢، أي وما كانت إلا كبيرة، وبقوله تعالى: ﴿إن كان وعد ربنا لمفعولا﴾^٣ أي: وما كان وعد ربنا إلا مفعولاً، وبقول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أي: ما قتلت إلا مسلماً.

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى نظر من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّ "اللام" بمعنى "إلا" لا يعتمد على دليل، إذ لم تستعمل العرب اللام بمعنى "إلا"، ولو جاز ذلك لقل: جاء القومُ لزيداً، بمعنى "إلا" زيداً، يقول الأنباري: "فأما كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"^٤، ويقول أيضاً: "فأما قولهم "إنَّ اللام في (ليستفزونك) و (ليزلقونك) و (ليقولون) و (لمفعولاً) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو جاز أن يقال "إنَّ اللام تستعمل بمعنى إلا، لكان ينبغي أن يجوز "جاءني القوم لزيداً"، بمعنى إلا زيداً، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه"^٥.

ثانياً: إنَّ قولهم إنَّ "إنَّ" تدخل قياساً على النواسخ وغيرها، مثل: إنَّ ضربتُ لزيداً يحتاج إلى سماع؛ لأنه لم يرد دخولها على غير النواسخ، سواء في القرآن

١ الإسراء آية ٧٦.

٢ البقرة آية ١٤٣.

٣ الإسراء آية ١٠٨.

٤ انظر: الإنصاف ٢: ٦٤١ م ٩٠، والتصريح ١: ٢٣١.

٥ الإنصاف ٢: ٦٤٢ م ٩٠.

٦ الإنصاف ٢: ٦٤٢ م ٩٠.

الكريم أم في كلام العرب شعراً ونثراً، فالآيات التي جاءت "إن" فيها مخففة من الثقيلة لم تدخل فيها إن إلا على النواسخ "كان وأخواتها"، و "ظن وأخواتها" و "كاد وأخواتها"، يقول الله تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لِغَافِلِينَ﴾^١، ويقول تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^٢، ويقول تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾^٣، وهي كثيرة في القرآن الكريم.

وأما احتجاجهم بقول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وبقول العرب: "إن تزنيك لنفسك" فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول الرضي الاسترأبادي: "وأما قوله: إن قتلتم لمسلماً، وإن يزنيك لنفسك فشاذ"^٤. ويقول أبو حيان: "وإن وليها جملة فعلية، فلا بدّ عند البصريين أن تكون من نواسخ الابتداء، وإن جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم"^٥.

ثالثاً: إن قولهم هذا يؤدي إلى أن تكون الجملة مؤكدة، بأسلوب القصر، مع أن علماء البلاغة لم ينصوا على أن هذا التركيب يفيد القصر، يقول أبو حيان: "﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾"^٦، إن هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة، ودخلت على الفعل الناسخ كما دخلت على الجملة الابتدائية، واللام في لمن وما أشبهه فيها خلاف، أهي لام الابتداء، لزممت للفرق، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، ومذهب الفراء في نحو هذا هي النافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى إلا، وذهب الكسائي إلى أن إن بمعنى قد

١ يونس آية ٢٩.

٢ الشعراء آية ١٨٦.

٣ الإسراء آية ٧٦.

٤ شرح الرضي ٤: ٣٦٧.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ١١٠.

٦ البقرة آية ١٩٨.

إذا دخلت على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى ما النافية إذا دخل على الجملة الاسمية، واللام بمعنى إلا، ودلائل هذه المسألة تذكر في علم النحو، فعلى قول البصريين تكون هذه الجملة مثبتة مؤكدة، لا حصر فيها، وعلى مذهب الفراء مثبتة إثباتاً محصوراً، وعلى مذهب الكسائي مثبتة مؤكدة من غير جهة قول البصريين^١.

ويبدو لنا أن "إن" المخففة من الثقيلة مؤكدة للجملة، جاءت مخففة مع الأسماء في قول العرب: إن زيداً لذهب، تمثيلاً لبعض العادات اللهجية عند بعض قبائل العرب، فلا فرق في المعنى بين: إن زيداً لذهب، وإن زيداً لذهب، يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهب، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.

ومثل ذلك: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾^٢ إنما هي عليها حافظ، وقال تعالى: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾^٣ وإنما هي: لجميع، وما لغو. وقال تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾^٤، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾^٥.

وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق^٦.

فأصل الجملة: (زيد ذاهب)، وعندما أراد هذا المتكلم العربي تأكيد الجملة جاء بـ "إن" مخففة، طبقاً لعادته اللهجية، ثم ألحق "لام" التوكيد التي جاءت في هذا التركيب؛ لتؤدي دورين: دور يخدم التركيب، ودور يخدم المعنى. فأما الذي في التركيب فلتجنب الالتباس بـ "إن" النافية، يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهب، وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها،

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ١٠٧.

٢ الطارق آية ٤.

٣ يس آية ٣٢.

٤ الأعراف آية ١٠٢.

٥ الشعراء آية ١٨٦.

٦ الكتاب ٢: ١٣٩.

وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إن" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها^١، ويقول ابن يعيش: "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلاً بينها وبين "إن" النافية، إذ لو قلت: إن زيد قائم لالتبس الإيجاب بالنفي"^٢. وأما المعنى فهو التوكيد كما سبق أن أوضحنا.

ومما يدل على أن هذا الأسلوب يفيد التوكيد قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^٣ فقد أجمع القراء على تشديد نون "إن"، إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فقد قرآها بالتخفيف، والمعنى في ذلك واحد، فهي للتوكيد والإثبات بالتشديد، وللمعنى نفسه بالتخفيف، يقول ابن خالويه: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ أجمع القراء على تشديد نون "إن"، إلا (ابن كثير) و(حفصاً) عن (عاصم) فإنهما خففاها"، ويقول أبو حيان: "وقرأ أبو بحرية، وأبو حيوة، والزهرى، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير "إن" بتخفيف النون "هذان" بالألف، وشدد نون "هذان" ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضح، وهو على أن "إن" هي المخففة من الثقيلة و"هذان" مبتدأ و"لساحران" الخبر، واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة"^٤.

ومن الجدير بالذكر أن أبا البركات الأنباري قد عقد مسألة لجواز عمل "إن" المخففة من الثقيلة، نحو: إن زيدا قائم، فقال: إن البصريين أجازوا ذلك، أما الكوفيون فمنعوه، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل"^٥.

ويبدو أن الأمر قد اختلط على الأنباري في هذا القول، فالكوفيون لا يرون، أصلاً، تخفيف "إن" الثقيلة؛ لأن "إن" عندهم حرف ناف، لا يجوز إعماله، يدخل

١ الكتاب ٢: ١٣٩.

٢ شرح المفصل ٨: ٧١.

٣ طه آية ٦٣.

٤ الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ت: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ - ٢٤٢.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٦: ٢٣٨.

٦ الإنصاف ١: ١٩٥، م ٢٤.

على الأسماء والأفعال على حدّ سواء، يقول السيوطي: "وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأنّ المخففة، إنّما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة، ولا تأكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب، بمعنى إلا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره"^١.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه البصريون من جواز نصب الاسم بعد "إنّ" المخففة له ما يؤيده في القرآن وفي الشعر وفي النثر؛ ولعلّ ذلك يعود إلى بعض العادات اللهجية عند بعض العرب، يقول سيبويه: "وحدثنا من ننقّ به أنّه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: .. ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^٢ يخفون وينصبون، كما قالوا:

كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حَقَّانٌ^٣ ٤

أمّا عندما تدخل "إنّ" على الفعل الناسخ، نحو: إنّ كنت لذهاباً، فإننا نرى أنّها ما تزال مختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ لأنّ النواسخ جميعها تدخل على المبتدأ والخبر؛ لتفيد معنى من المعاني، يقول الشيخ عبد القاهر: "...، وقد أجازوه الكوفيون، وليس بثبت، رويوا: إنّ تزنيك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إنّ كان زيد لمنطلقاً؛ لأنّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيد منطلق"^٥.

فهذه النواسخ مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، وكذلك "إنّ" الثقيلة والخفيفة؛ لأنها جميعها من عوامل الأسماء، فلا تعارض بينها.

فاستعمال (إنّ) الخفيفة عند النحاة يقع في الحالات التالية:

- ١ الهمع ٢: ١٨٢.
- ٢ القراءة لنافع وابن كثير، انظر: الحجة لابن مجاهد ٣٣٩، سورة هود آية ١١١.
- ٣ صدره: ووجه مشرق النحر، انظر: الإنصاف ١: ١٩٧ م ٢٤، والتصريح ١: ٢٣٤.
- ٤ الكتاب ٢: ١٤٠.
- ٥ المقتصد ١: ٤٩١.

أولاً: أن تدخل (إن) على الأسماء مباشرة، فيأتي الاسم في الغالب الكثير من كلام العرب مرفوعاً، نحو: إن زيداً لذهاباً، وقد يأتي منصوباً، كما مر معنا، ويعرب إذا جاء بالرفع على أنه مبتدأ، واللام لازمة للفرق بين الإثبات والخبر، وما بعد اللام خبر المبتدأ، وهذا التركيب مطرد في الاستعمال عند المدرستين. ولا خلاف فيه إلا من حيث معنى "إن" و "اللام".

ثانياً: أن تدخل (إن) على فعل ناسخ، "كان وأخواتها" و "كاد وأخواتها" و "ظن وأخواتها"، نحو: ﴿إن كانت لكبيرة﴾^١ و ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك﴾^٢ و ﴿إن وجدنا أكثرهم لفاشقين﴾^٣، فيقدر حينئذ ضمير مستتر وجوباً، يكون اسماً لـ "إن" الخفيفة، ويكون الفعل الناسخ واسمه وخبره في محل رفع على أنه خبر لـ "إن"، وتلزم اللام التركيب؛ لتفريق بين الإثبات والنفي، وهذا التركيب مطرد في الاستعمال، ولا خلاف فيه، إلا من حيث معنى "إن" و "اللام".

ثالثاً: أن تدخل "إن" على فعل غير ناسخ نحو: إن ضربت لزيداً، وهذا التركيب غير جائز عند البصريين، مطرد الاستعمال عند الكوفيين كما مر معنا سابقاً.

ويبدو أن السبب في تخفيف "إن" حينما يكون هناك فعل ناقص، نحو: "إن كان زيداً لمنطلقاً" يعود إلى أن "إن" مشبهة بالأفعال من حيث اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر، كما قال النحاة، و "كاد وأخواتها" و "كان وأخواتها" و "ظن وأخواتها" أفعال ناقصة، كما يرى النحاة؛ لذلك خفف العرب "إن" الثقيلة؛ لكيلا يدخل الفعل على الفعل، ولتكون أسهل نطقاً.

ولعل التخريج الأمثل الذي يخدم المعنى والتركيب هو أن نعد "إن" وما يسمى الأفعال الناقصة أدوات، جاءت؛ لتفيد معاني جديدة في الجملة، فـ "إن" الخفيفة تفيد التوكيد، و "كان" عنصر يفيد الزمن، فجملة مثل: إن كان زيداً لذهاباً، أصلها: زيداً ذاهباً، وعندما أراد المتكلم توكيد هذه الجملة جاء بـ "إن"، واللام، فصارت الجملة:

١ البقرة آية ١٤٣.

٢ الإسراء آية ٧٣.

٣ الأعراف آية ١٠٢.

إن زيدٌ لذهاب، ثم أراد تحويل معنى هذه الجملة إلى الماضي، فقال: إن كان زيدٌ
لذهاباً، فـ "إن" للتوكيد، و "كان" عنصر يشير إلى الزمن الماضي، و "زيدٌ" مبتدأ
"مسند إليه"، و "ذهاب" خبر "مسند".

إن بعد ما النافية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "إن" الواقعة بعد "ما" النافية في قول العرب: ما إن زيد منطلق، يقول الجرجاني: "والضرب الرابع: أن تكون مزيدة في نحو قوله:

فما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن مَنَائِنَا ودولةً آخِرِينَا^١

والمعنى فما طَبْنَا^٢

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن "إن" في قول العرب: ما إن زيد منطلق، كافة زائدة، ولا معنى لها، يقول سيبويه: "و (إن) وهي للجزاء، وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل.

وما إن طَبْنَا جُبْنَ"^٣

ويقول المبرد: "وتكون (إن) زائدة في قولك: ما إن زيد منطلق"^٤.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنها زائدة"^٥.

وقد استدلل البصريون لما ذهبوا إليه بأن دخولها كخروجها؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: ما زيد قائم، وما إن زيد قائم، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا: بأن قالوا: الدليل على أنها هاهنا زائدة، أن دخولها كخروجها؛ فإنه لا فرق

* انظر: الكتاب ٤: ٢٢٠، المقتضب ١: ١٨٩، المقتصد ١: ٤٩٢، شرح التسهيل ١: ٣٧١،

شرح الرضي ٢: ١٨٦، مغني اللبيب ٣٨، الهمع ٢: ١١٢.

١ انظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،

١: ٢٠٠، وشرح المفصل ٨: ١٢٩.

٢ المقتصد ١: ٤٩٢.

٣ الكتاب ٤: ٢٢٠.

٤ المقتضب ١: ١٨٩.

٥ الإنصاف ٢: ٦٣٦ م ٨٩.

في المعنى بين قول القائل: "ما إن زيد قائم" وبين "ما زيد قائماً، فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة (من) بعد النفي، كما قال تعالى: ﴿ما لكم من إله غيره﴾^١، أي ما لكم إله غيره^٢.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها نافية بمعنى "ما"، جيء بها لتوكيد النفي، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا وقعت بعد "ما" نحو: ما إن زيد قائم فإنها بمعنى "ما" "^٣

وقد استدلل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن "إن" تقع نافية في كلام العرب، نحو: إن زيد إلا قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾^٤، وقوله: ﴿إن أنتم إلا بشر مثنا﴾^٥.

وقد رد البصريون ما ذهب إليه أهل الكوفة من وجوه:

أولاً: إن هذا القول يؤدي إلى اجتماع حرفين متققي المعنى، وليس بينهما فاصل، وهذا غير معهود في كلام العرب، يقول الرضي الاسترأبادي: "ورد عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متققي المعنى إلا مفصلاً بينهما"^٦

ثانياً: إن "إن" لو كانت نافية مؤكدة لـ "ما" ما تغير العمل بإبطال عمل "ما"، يقول ابن مالك: "لو كانت نافية مؤكدة لما تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير "ما" إذا قيل: ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز:

لا يُنسِك الأسى تأسيّاً فما ما من حمامٍ أحدٍ مُعتَصِماً^٧

١ الأعراف آية ٥٩.

٢ الإنصاف ٢: ٦٣٦، م ٨٩.

٣ الإنصاف ٢: ٦٣٦، م ٨٩.

٤ الملك آية ٢٠.

٥ إبراهيم آية ١٠.

٦ شرح الرضي ٢: ١٨٦.

٧ انظر: الهمع ٢: ١١٢.

فكرر ما النافية توكيداً، وأبقى عملها^١

ثالثاً: إنَّ قول الكوفيين يُوَدِّي إلى أن يكون المعنى على الإيجاب؛ لأنَّ نفي النفي إيجاب.

رابعاً: إنَّ زيادة "إن" قد ثبتت في كلام العرب في أكثر من موضع ، يقول ابن هشام: "الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه^٢

وأكثر ما زيدت بعد "ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية، كما في البيت، أو اسمية كقوله:

فما إن طبنا جبن ولكن مَنَانَا ودولة آخرينا^٣

خامساً: إنه لا وجه للقياس والمقارنة بين قول العرب: ما إن زيد منطلق وبين قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَا فِي غُرُورٍ﴾؛ إذ إنَّ الأسلوب الأول أسلوب نفي؛ أمَّا الثاني فإنه أسلوب إثبات محصور بـ "ما" و "إلا" ، والفرق كبير بين النفي والإثبات المؤكد بـ "ما" و "إلا".

ويبدو أنَّ مجيء "إن" في هذا التركيب يعود إلى عادة لغوية عند بعض القبائل العربية، وقد صرح سيبويه بذلك، فنسب إلى بعض من العرب هذه العادة، يقول: "واعلم أنَّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم "إن"، فيقول: أَعْمَرُ إنيّه، وأزیدُ إنيّه، فكانهم أرادوا أن يزيّدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إن^٤."

١ شرح التسهيل ١: ٣٧١.

٢ انظر: الخزانة ٨: ٤٤٩، وتماه: إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي.

٣ مغني اللبيب ٣٨.

٤ الملك آية ٢٠

٥ الكتاب ٢: ٤٢١.

فهذه القبائل تستخدم هذا الحرف مع الأعلام ومع "ما" النافية لغرض صوتي فقط دون أن يكون له أثر في المعنى، وقد أدرك النحاة ذلك، فبينوا أن هذا الحرف قد يزداد في بعض المواضع دون أن يؤثر في المعنى، يقول ابن هشام: "الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه

وأكثر ما زادت بعد "ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية، كما في البيت، أو اسمية كقوله:

فما إن طبنّا جبنٌ ولكنّ منّاينا ودولةً آخرينا
وفي هذه الحالة تكفّ عمل ما الحجازية، كما في البيت، وأما قوله:
بني غُدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف^١
في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ "ما".
وقد تزداد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:

يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب^٢
وبعد ما المصدرية كقوله:
ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيد^٣
وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:
ألا إن سرى ليلى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً^٤

فهذا النص يشير إلى أن "إن" إنما أتت بها لغاية صوتية، ولا معنى لها، بدليل أن حذفها وإبقاءها لا يؤثر في المعنى، وغالباً ما تدخل بعد "ما" النافية،

١ انظر: شرح التصريح ١: ١٩٦.

٢ انظر: نواذر أبي زيد ٢٦٤، وشرح التصريح ٢: ٢٣٠.

٣ انظر: شرح التصريح ١: ١٨٩.

٤ انظر: شرح شواهد المغني ١: ٨٦.

٥ مغني اللبيب ٣٨.

فتكف عملها إذا كانت حجازية؛ لأنه قد فصل بين "ما" النافية وبين معمولها، ويبقى الأمر كما هو عليه إذا كانت تميمية.

أما النصب في مثل: "ما إن أنتم ذهباً"، فيبدو أنها لهجة لبعض القبائل، وإن لم تكن شائعة كشيوع إلغاء العمل.

حذف مفعولي "ظنَّ وأخواتها"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز حذف مفعولي (ظننت وأخواتها)، حذفاً اقتضارياً دون دليل، نحو: ظننت، وخلت، وعلمت، فقد اختلف النحاة في ذلك، فذهب بعضهم إلى الجواز، وذهب آخرون إلى المنع، يقول الجرجاني: "أما السكوت على الفاعل، وترك ذكر المفعولين، فلا شبهة في جوازه، وذلك قولك: أعطيت وكسوت، كما قلت: ضربت، وكذلك تقول: ظننت وحسبت، فيجوز عند صاحب الكتاب، وهو الصحيح...، وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننت وعلمت".^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن يعيش وغيرهم إلى جواز حذف مفعولي (ظننت وأخواتها)، حذفاً اقتضارياً دون دليل، نحو: ظننت، خلّت، علمت، يقول سيبويه: "وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول ظننت، فتقتصر، كما تقول: ذهبت".^٢

ويقول ابن السراج: "واعلم أن كل فعل متعد لك ألا تعديه، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب؛ لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب، وكذلك ظننت، يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك".^٣

* انظر: الكتاب ١: ٤٠، الأصول ١: ١٨١، المسائل البصريّات ٢: ٨٧٣، المقتصد ١: ٦٠٩، شرح المفصل ٧: ٨٢، شرح ابن عصفور ١: ٣١٠، شرح التسهيل ٢: ٧٣، شرح الرضي ٤: ١٥٤، شرح التصريح ١: ٢٥٨، الهمع ٢: ٢٢٥.

١ المقتصد ١: ٦٠٩.

٢ الكتاب ١: ٤٠.

٣ الأصول ١: ١٨١.

ويقول ابن يعيش: "وأما أفعال القلوب، وهي باب ظننت وأخواتها، فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل، فامتنع قومٌ من جواز ذلك....، والوجه جوازه"^١.

وقد استدلل هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ هذه الأفعال مع فاعلها تكون جملة مفيدة، يحسن السكوت عليها، فعندما يقول المتكلم: ظننت، أو علمت، أو فلان يعلم، أو يظن، فإنه يفيد السامع أنَّ لديه ظناً أو علماً، يقول ابن السراج: "وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك"^٢.

ويقول ابن يعيش: "والوجه جوازه؛ لأنَّك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت، فقد أخبرت أنه ليس عندك شك، وكذلك سائرهما، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه"^٣.

ثانياً: إنَّ حذف مفعولي "ظنَّ وأخواتها" حذفاً اقتضارياً قد ورد في الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم وفي الشعر وفي النثر. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^٤، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^٥، وقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^٦، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٧.

ومن الشعر قول أبي فراس الحمداني*، وهو من الشعراء المحدثين:

- | | |
|---|---------------------------|
| ١ | شرح المفصل ٧: ٨٢. |
| ٢ | الأصول ١: ١٨١. |
| ٣ | شرح المفصل: ٨٢. |
| ٤ | الأحزاب آية ١٠. |
| ٥ | الجاثية آية ٢٤. |
| ٦ | النجم آية ٣٥. |
| ٧ | البقرة آية ٣٠. |
| * | بحثت في ديوانه، ولم أجده. |

وَلَقَدْ ظَنَنْتُ بِكَ الظَّنَّ وَ نَ لَأَنَّهُ مَن ضَنَّ ظَنًّا^١

ومن النثر قولهم في المثل: من يسمع يخل.^٢

ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة قد فرقوا بين الاختصار والاختصار، فالاختصار هو حذف المفعولين دون دليل عليهما، وأمَّا الاختصار فهو حذفهما مع دليل، نحو قول الشاعر:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَاراً عَلَيَّ وَتَحَسَّبُ^٣

وقد أجمع النحاة على أنَّ الحذف الاختصاري جائز، فلا خلاف فيه؛ يقول الشيخ خالد الأزهرى: "وبجوز بالإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصاراً، أي لدليل يدل عليهما، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾"^٤،^٥

أمَّا الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك فقد ذهبوا إلى منع حذف مفعولي (ظننت وأخواتها) حذفاً اقتصاريّاً، نحو: ظننت، علمت، يقول أبو علي الفارسي: "الجرمي: يقبح الاختصار على "علمت" و "ظننت"، وأن لا يعديها إلى مفعولين"^٦، ويقول الرضي الاسترأبادي: "... بخلاف مفعولي علمت وظننت، فإنَّك لا تحذفها معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت ولا ظننت"^٧.

ويقول ابن مالك: "فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة، لم يجز الحذف؛ كاختصارك على: أظن من قولك: أظن زيدا منطلقاً، فإنه غير جائز"^٨.

١ انظر: المقتصد ١: ٦١٠.

٢ انظر: مجمع الأمثال: الميداني، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ٢: ٣٠٠.

٣ انظر: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، ٢: ١٨٤، وانظر أيضاً شرح ابن عقيل ١: ٤٤٣.

٤ الأنعام آية ٢٢.

٥ التصريح ١: ٢٥٨.

٦ المسائل البصريات ٢: ٨٧٣.

٧ شرح الرضي ٤: ١٥٤.

٨ شرح التسهيل ٢: ٧٣.

ويقول السيوطي: "وأما حذفهما لغير دليل، كاختصارك على أظن وأعلم، من أظن أو أعلم زيدا منطلقاً، دون قرينة، ففيه مذاهب: "أحدها المنع مطلقاً، وعليه الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين"^١.

ونستطيع أن نوجز أدلة هؤلاء النحاة فيما يلي:

أولاً: إن اقتصار المتكلم على "ظن وأخواتها" مع الفاعل، دون ذكر المفعولين لا يعطي السامع فائدة، إذ لا يخلو المتكلم من ظن ما، أو من علم ما؛ لذا فلا بد من ذكر المفعولين؛ لعدم الفائدة، يقول ابن يعيش: "فامتنع قوم من جواز ذلك، وقالوا لأنه لا فائدة فيه؛ لأنه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم، فإذا قلت: ظننت، أو علمت لم يجز؛ لأنك أخبرت بما هو معلوم عنده"^٢.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "بخلاف مفعولي باب علمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت، ولا ظننت؛ لعدم الفائدة؛ لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين"^٣.

ثانياً: إن ما ورد من حذف المفعولين في باب "ظن وأخواتها" حذف اختصاري، لدليل الكلام عليه، يقول ابن مالك: "وقد يحذفان معاً، إن وجدت فائدة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^٤، وكقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾^٥، وكقولهم: "من يسمع يخل"^٦ ٧".

١ الهمع ٢: ٢٢٥.

٢ شرح المفصل ٧: ٨٣.

٣ شرح الرضي ٤: ١٥٤.

٤ البقرة آية ٢١٦.

٥ النجم آية ٣٥.

٦ مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠.

٧ شرح التسهيل ٢: ٧٣.

فالنحاة المانعون يوجهون ما استدل به المجيزون على أنه من حذف الاختصار، ويقدرّون مفعولين محذوفين، يقول الرضي في قول العرب: من يسمع يخل: "وأما مع القرنية فلا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أي يخل مسموعه صادقاً"^١.

ويقول أبو حيان في مفعولي "تزعمون" من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^٢: "وحذف مفعولا (تزعمون) اختصاراً، إذ دلّ ما قبله على حذفهما، والتقدير: "تزعمونهم شركاء"^٣.

ونناقش ما ذهب إليه النحاة المانعون من وجهين:

أولاً: إنّ النحاة قد نصّوا على أنّ الفعل قد يكتفي بمرفوعه، ويكون مع فاعله جملة مفيدة نحو: زيد يضرب، ومحمد يعطي، وفلان يحل ويعقد، يقول المبرد: "وإنما كان الفاعل رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة، يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"^٤.

ويقول الشيخ عبد القاهر: "والحقيقة بعد مع صاحب الكتاب، وذلك أنّ جواز السكوت على الفاعل، ليس من جهة إجازتهم له في وضع واستعمال، فيقال: إنّهم منعوا هذه الأفعال أن يسوغ هذا الحكم فيها؛ لإعطائهم إياها حكم القسم في غير ما نحن بصدده، وإنّما ذلك شيء أجازته الحقيقة، من حيث إنّ الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه، فما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها، وفضل بيان، إنّ ذكر فحسن جميل، وإن لم يذكر لم يلزم، ولم يبطل الكلام، كما لم يبطل بأن تترك ذكر الفاعل"^٥.

ومن المعلوم أنّ "ظنّ وأخواتها" أفعال تامة تنطبق عليها كل دلائل الفعلية.

١ شرح الرضي ٤: ١٥٤.

٢ الأنعام آية ٢٢.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ٩٨.

٤ المقتضب ١: ١٤٦.

٥ المقتصد ١: ٦١٠.

ثانياً: إنَّ تقدير مفعولين لا يتطلبهما المعنى يخلّ بفصاحة الكلام ، فالمتكلم حينما يقول: فلان يظن، أو يعلم، فإنّه يقصد وصفه بهذا الفعل، وإثبات هذا المعنى له، من غير تعدية الفعل إلى مفعول معين ؛ لأنَّ تعديته تذهب المقصود، يقول الجرجاني: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارةً، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين؛ فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنَّك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا"^١.

ومن الجدير بالذكر أنَّ للأعلم الشنتمري رأياً متفرداً في هذه المسألة، حيث يرى أنَّ حذف المفعولين جائز مع "ظنَّ" وما في معناها، ممتنع مع (عَلِمَ) وما في معناها؛ وذلك لحصول الفائدة في "ظنَّ" وما في معناها، وامتناعها في "علم" وما في معناها، يقول الشيخ خالد الأزهرى: "وعن الأعلام يوسف الشنتمري تفصيل، فقال: يجوز في أفعال الظن؛ لكثرة السماع فيما دون أفعال القلوب"^٢.

ويقول السيوطي: "الثالث: الجواز في ظنَّ وما في معناها، دون علم وما في معناها، وعليه الأعلام، واستدلَّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله ظننت أنَّه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم، إذ له أشياء يعلمها ضرورة، كعلمه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد، فلم يفد قوله "علمت" شيئاً"^٣.

وما ذهب إليه الأعلام لا يستقيم؛ لأنَّه قد ورد حذف مفعولي "علم"، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٤.

فقوله هذا إذا تحكَّم بلا دليل، يقول ابن عصفور: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنَّه يجوز: علمت، وتحذف المفعولين حذف اقتصار؛ لأنَّ الكلام إذا

١ دلائل الإعجاز ١٥٤.

٢ التصريح ١: ٢٥٨.

٣ الهمع ٢: ٢٢٥.

٤ الزمر آية ٩.

أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى، فإذا قال قائل: علمت، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم؛ إذ حمله على غير ذلك غير مفيد^١.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج وابن يعيش في جواز حذف مفعولي "ظننت وأخواتها" حذف اقتصار هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن في هذا الحذف فائدة يدركها السامع، ولو لم يكن فيه فائدة ما أجازت العرب استعماله في أساليبها، فقد نص العلماء على أن الحذف باب واسع من أبواب العربية يحذف فيه العربي ما يريد لأغراض عديدة، يحددها الموقف وسياق الكلام، يقول الفخر الرازي: "اعلم أن الأفعال المتعدية قد يكون لها مفعولات متعينة، وقد لا يكون، والذي لا يكون له مفعول معين فحاله كحال غير المتعدي، في أنك لا ترى له مفعولاً لفظاً وتقديراً، وهو كقولهم: فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع، والمقصود في جميع ذلك إثبات المعنى في نفسه للشيء، من غير أن تتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي."

وبالجملة، فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط، فالفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض، ألا ترى أنك لو قلت: "هو يعطي الدنانير"، كان المعنى بيان جنس ما تناوله الإعطاء في نفسه، لا بيان كونه معطياً^٢.

ثانياً: إن الحذف الاقتصاري شائع في العربية، فالعرب تحذف المفعول من الفعل المتعدي لواحد أو لاثنتين، سواء كان أصلهما المبتدأ أو الخبر أم لم يكن، نحو: فلان يضرب، وفلان يعطي، وفلان يعلم، وغرضهم في ذلك إثبات معنى هذا الفعل للمسند إليه، يقول الشيخ عبد القاهر: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير

^١ شرح ابن عصفور ١: ٣١١.

^٢ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي، ت: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ٣٣٨.

أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرأ ، ومثال ذلك قول الناس: "فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهي، ويضر وينفع"، وكقولهم: "هو يعطي ويجزل ، ويقرى ويضيف"، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضر ونفع، وعلى هذا القياس.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^١ المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟، من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يَحْيِي وَيَمِيتُ﴾^٢، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾^٣، وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾^٤، المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى"^٥.

ولعل من المفيد أن نبين هنا أن الدكتور خليل عمايره يرى أن الحذف عنصر من عناصر التحويل التي تغير معنى الجملة لغرض في نفس المتكلم، يقول: "ونقصد بالحذف عنصراً من عناصر التحويل نقيضاً للزيادة، عنصراً من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة لتحويلها إلى جملة تحويلية؛ لغرض في المعنى ، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية؛ لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه"^٦.

- ١ الزمر آية ٩.
- ٢ غافر آية ٦٨.
- ٣ النجم آية ٤٣، ٤٤.
- ٤ النجم آية ٤٨.
- ٥ دلائل الإعجاز ١٥٥.
- ٦ في نحو اللغة وتراكيبها ١٣٤.

ظنّ والمفاعيل الثلاثة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تعدية "ظننت وأخواتها" إلى ثلاثة مفاعيل نحو: أظننت زيداً عمراً قائماً، قياساً على "أرى - أعلم"، حيث اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى المنع، بينما ذهب الأخفش إلى جواز ذلك، يقول الجرجاني: "اعلم أن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين في الاستعمال أربعة، أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت، ولم يجوز أبو عثمان أن يقاس على أعلمت، فيقال: أظننت زيداً عمراً منطلقاً، كما يقال: أعلمت، وجوز أبو الحسن، وتقول: أحسبت زيداً عمراً منطلقاً، أي جعلته يحسبه منطلقاً، وقوله قياس^١".

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والمازني وأبو عليّ الفارسي وابن يعيش والرضي وابن هشام وغيرهم إلى أن الأفعال التي نقلت بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل هي (أرى - أعلم - أنبأ) ، ولا يجوز أن يقاس عليها، فلا يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، ولا أحسبت زيداً عمراً جالساً، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك"^٢.

ويقول أبو عليّ الفارسي: "قال أبو عثمان: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل، ولم يجز: أظننت زيداً عمراً منطلقاً"^٣.

* انظر: الكتاب ١: ٤١، الأصول ٢: ٢٨٤، الإيضاح العضدي ١٥٦، المقتصد ١: ٦٢٩، اللباب ١: ٢٥٨، شرح المفصل ٧: ٦٦، شرح التسهيل ٢: ١٠٠، شرح الرضي ٤: ١٤٢، شرح التصريح ١: ٢٦٤، الهمع ٢: ٢٥١، شرح الأشموني ٢: ٤٢.

١ المقتصد ١: ٦٢٩.

٢ الكتاب ١: ٤١.

٣ الإيضاح العضدي ١٥٦.

ويقول ابن يعيش: "هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتها، وهو المسموع عن العرب"^١.

ويقول الشيخ خالد الأزهرى: "... وهي أعلم وأرى اللذان كان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديين لاثنين، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع، أما بقية أخواتها، وهي ظننت وأخواتها، فمنع من نقلها بالهمزة كثيراً من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيدا عمراً قائماً"^٢.

وقد استدلل هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ حقَّ همزة النقل أن تلحق الفعل القاصر الذي لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه: نحو ذهب وأذهبته، وأن تلحق الفعل الذي يتعدى إلى واحد بنفسه بما يتعدى إلى اثنين، وليس في اللغة فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة أفعال، فتلحق همزة التعديّة (ظنَّ وأخواتها) بها، وكان مقتضى القياس ألا تتعدى هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، لكن سمع في (رأى - علم)، فاقترصر فيهما على السماع، يقول ابن مالك: "وردَّ مذهب الأخفش بأن قيل: حقَّ همزة التعديّة أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة، فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعدٍ إلى اثنين؛ لعدم أصلٍ ملحق به، لكن سمع تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة، على خلاف القياس، فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتها؛ لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه"^٣.

ثانياً: إنَّ النقل بالهمزة بابّه السماع، حتى في الفعل اللازم عند بعض النحاة، فإذا كان النقل في الفعل القاصر لا يكون إلا بسماع، فكذا الأمر بالنسبة لـ "ظنَّ وأخواتها" يقول الرضوي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف: أظرف، وفي نصر: أنصر؛ ولهذا ردَّ على الأخفش

١ شرح المفصل ٧: ٦٦.

٢ شرح التصريح ١: ٢٦٤.

٣ شرح التسهيل ٢: ١٠٠.

في قياس أظنّ وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نصر ولا دخل، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين^١.

ومن المعلوم أنّ بين العلماء خلافاً في النقل بالهمزة، والذي نميل إليه أنّه قياسي في اللّازم، سماعي في غيره، كما قال ابن هشام: "ولم ينقل متعدّ إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة، إلا في "رأى"، و "علم"، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية، نحو: ظنّ وحسب وزعم، وقيل: النقل بالهمزة كلّ سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحقّ أنّه قياسي في القاصر، سماعي في غيره^٢.

أمّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى جواز تعدية (ظنّ وأخواتها) إلى ثلاثة مفاعيل، قياساً على "رأى" و "علم"، نحو: أظننت زيدا عمراً قائماً، وأحسبت زيدا عمراً جالساً، يقول الجرجاني: "وجوزّه أبو الحسن. وتقول: أحسبت زيدا عمراً منطلقاً، أي جعلته يحسبه منطلقاً، وهو قياس^٣".

ويقول أبو البقاء العكبري: "أجاز الأخفش ذلك في جميع باب "ظننت"، قياساً على "أعلمت وأريت"^٤.

ويقول ابن يعيش: "وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما، فيجيز أظنّ زيداً عمراً أخاك قائماً، وأزعم بكر محمداً جعفرأ منطلقاً^٥".

واضح أنّ أبا الحسن الأخفش قد اعتمد في مذهبه هذا على القياس فقط؛ لأنّه لم يسمع عن العرب تعدية أيّ من هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، إلا في هذه الفعلين اللذين أجمع النحاة على أنّ العرب عدتها بالهمزة؛ وذلك لأنّ العرب قد استغنت عن تعدية "ظنّ وأخواتها" إلى ثلاثة مفاعيل بأسلوب آخر، فبدلاً من أن يقولوا: أظننت

١ شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ، ١: ٨٤.

٢ مغني اللبيب ٦٧٨.

٣ المقتصد ١: ٦٢٩.

٤ اللباب ١: ٢٥٨.

٥ شرح المفصل ٧: ٦٦.

زيداً عمراً قائماً، قالوا: جعلته يظنُّ عمراً قائماً، يقول ابن جنى: "وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان: وقال: استغنيت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً"^١.

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين في عدم جواز: أظننت زيداً عمراً قائماً، وأحسبت زيداً عمراً جالساً هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ ما قاله الأخفش يعتمد على القياس، ويفتقر إلى السماع، والنقل بالهمزة - كما هو معلوم - بابُه السماع، يقول الرضي الاسترأبادي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً: في ظرف: أظرف، وفي نصر: أنصر؛ ولهذا ردَّ على الأخفش في قياس أظنَّ وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نصر ولا دخل، وكذا في غيره من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين"^٢.

ويقول ابن هشام: "وقيل: النقل بالهمزة كلَّه سماعيٌّ وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره"^٣.

ثانياً: إنَّ في تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل خروجاً عن كلام العرب، وابتداء لغة جديدة لم تستعملها العرب، يقول العكبري: "والجمهور أنه لا يجوز إلا في (علمت) و (رأيت)؛ لأنَّ تعدي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة، ألا ترى أن قولك: كلمت زيداً لا تجوز تعديته، فلا تقول: أكلمت زيداً عمراً، بمعنى كلمته من تكليمه"^٤.

ويقول خالد الأزهرى: "ومنعوا من أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً؛ لأنَّه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة"^٥.

١ الخصائص ١: ٢٧١.

٢ شرح الشافية للرضي ١: ٨٤.

٣ مغني اللبيب ٦٧٨.

٤ اللباب ١: ٢٥٨.

٥ شرح التصريح ١: ٢٦٤.

ثالثاً: أنَّ البناء الجملي في حال تعدية الفعل ظنَّ بالهمزة يختل، فيصبح مجموعة من الكلمات التي تفتقر إلى رابط بينها، فانظر إلى المثالين المصنوعين: أحسبت زيداً عمراً منطلقاً، أظننت زيداً عمراً قائماً، فأنت واجد، ولا شك، أنها أمثلة مصنوعة لم ترد في لغة العرب، ولا تميل إليها ألسنة العرب. ولما لم تكن مستعملة ولا وجود لنظير لها في لغتهم، فإن القياس هنا لا يستقيم، والسماع حجة على القياس.

تقديم الفاعل على فعله*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم الفاعل على فعله، يقول: "واعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل ؛ ولذلك لم يجز تقديمه عليه، نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم (الزيدان) على فعلهما الذي هو ضرب ، وإنما مثلنا بالمتنى دون المفرد؛ لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قولك: زيد ضرب، وضرب زيد، حتى كأنه يرفع زيدا بضرب، مقدماً كان أو مؤخراً".^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، فإن تقدم فهو مبتدأ، ويضم في الفعل ضمير^٢ يكون هو الفاعل، وقد قال بذلك سيبويه وابن السراج والمبرد وأبو علي الفارسي وكافة البصريين، لكن ليس لسيبويه نص صريح يمنع فيه تقدم الفاعل على فعله، إلا ما يمكن أن يفهم من حديثه عن باب (المبتدأ والخبر)^٣، ومن هذا النص ، يقول سيبويه: ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

صددت فأطولت الصدودَ وقلمًا وصالً على طولِ الصدودِ يدوم^٤

وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال^٤.

* انظر: الكتاب ١: ٣١، المقتضب ٤: ١٢٨، الإيضاح العضدي ١٠١، المقتصد ١: ٣٢٧، شرح المفصل ١: ٧٤، أسرار العربية ٧٩، الارتشاف ٢: ١٧٩، شرح ابن عصفور ١: ١٥٩، شرح التسهيل ٢: ١٠٩، المساعد ١: ٣٨٧، التصريح ١: ٢٧١، الهمع ٢: ٢٥٤، الأشموني ٢: ٤٦، في نحو اللغة تراكيبها ٩٤، نظرات في التراث اللغوي ٤٨.

١ المقتصد ١: ٣٢٧.

٢ انظر: الكتاب ٢: ٣٧.

٣ انظر: الخزانة ١: ٢٤٥.

٤ الكتاب ١: ٣١.

أما البصريون بعد سيبويه فقد نصوا على منع تقدم الفاعل، يقول أبو علي الفارسي: "اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه، ومثاله: جرى الفرس، وغنم الجيش، ويطيب الخبر"^١.

ويقول ابن يعيش: "واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد الفعل"^٢.

وقد استدلل البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ الفعل عامل في الفاعل، فالفاعل مرفوع بالفعل، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، يقول ابن يعيش: "اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، لكنَّه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول؛ لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدَّم الفعل عليهما لذلك"^٣.

الثاني: إنَّ القول بجواز تقدم الفاعل على فعله يجعله مختلطاً مع باب آخر، هو الابتداء، فيكون لذلك معرضاً لدخول عوامل الرفع والنصب عليه، مثل: كان زيدٌ يقوم، ورأيت زيدا يقوم، وإنَّ زيدا يقوم، يقول المبرد: "ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله"^٤.

الثالث: إنَّ الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، إلا على سبيل الاشتراك، مثل: قام زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: الزيدان قاما، أصبح للفعل الواحد فاعلان، وذلك لا يجوز.

الرابع: إنَّ الفعل لا يعمل في الفاعل، إلا إذا كان متأخراً عنه، مثل: جاء الزيدان، ولو كان يعمل فيه مقدماً ومؤخراً على حدٍّ سواء، لجاز أن يقال: الزيدان

١ الإيضاح العضدي ١٠١.

٢ شرح المفصل ١: ٧٤.

٣ شرح المفصل ١: ٧٥.

٤ المقتضب ٤: ١٢٨.

جاء، والعرب لا تقول ذلك وإنما تقول: الزيدان جاءا، يقول ابن أبي الربيع؛
 "إن فصحاء العرب تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، فإذا تقدم الزيدان قالوا:
 الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فلو كان الزيدان في تقدمه على حاله في
 تأخره، لكان الاختيار أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام"^١.

الخامس: إن أدوات الاستفهام والنفي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فوجب أن يكون
 (زيد) في: زيد هل قام مرتفعاً على الابتداء، لا على الفاعلية.

أما الكوفيون فقد أجازوا أن يتقدم الفاعل على فعله، ولكن ما بين أيدينا من
 كتب النحو لم تفصل رأي الكوفيين؛ حيث اكتفت بالقول إنهم يجيزون التقديم،
 وجاءت لذلك بمثال واحد لا إشكال فيه، مثل: "زيد ضرب"، ولم تتعرض لجمال
 مشكلة، مثل: "إن زيدا قام، وكان زيد يقوم، وزيد قام أخوه، يقول الشيخ خالد
 الأزهرى: "وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل عن المسند، تمسكاً بنحو قول الزباء:

ما للجمال مشيهاً وثيذاً أجندلاً يحملن أم حديداً"^٢

ويقول السيوطي: "الثانية: الصحيح، وعليه البصريون، أنه يجب تأخير الفاعل
 عن عامله، وجوز الكوفية تقديمه، نحو: زيد قام، مستدلين بنحو قوله:

ما للجمال مشيهاً وثيذاً"^٣

ويبدو أن هذا الرأي قد استقر عند النحاة الأوائل، لذا نجد المبرد في كتابه
 (المقتضب) يرد عليهم قولهم، يقول: "فإذا قلت: عبد الله قام، فـ "عبد الله" رفع
 بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحوال من جهات"^٤.

١ البسيط ١: ٢٧٣.

٢ انظر: معاني القرآن ٢: ٧٣.

٣ شرح التصريح ١: ٢٧١

٤ الهمع ٢: ٢٥٥.

٥ المقتضب ٤: ١٢٨.

ولعلَّ من الواضح أنَّ هذا الرأي لم يجد عند النحاة المتأخرين على اختلاف ميولهم أيَّ اهتمام؛ لذا اكتفوا بإيراده دون الأخذ به، بل إنَّ بعضهم خطَّاه، وزعم أنَّ رأي البصريين هو الصواب، يقول ابن أبي الربيع: "ولا أعلم خلافاً في أنَّ الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه"^١، ويقول في موضع آخر: "وأما الفصل الثاني، وهو أنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، فلا أعلم فيه خلافاً بين النحويين، إلا خلافاً ضعيفاً، نقل عن بعض الكوفيين، قال في قولك زيدٌ قام: إنَّ زيدا فاعل مقدَّم، والأصل: قام زيد، وكذلك: محمد قعد، وما أشبه ذلك، وهو عند جمهور النحويين خطأ"^٢.

واضح ممَّا سبق أنَّ البصريين يعتمدون على الشكل، وعلى فلسفة العامل والمعمول، في النظر إلى الجملة، فخلطوا بذلك بين الجملة الفعلية والاسمية، وهما جملتان مختلفتان كلَّ الاختلاف؛ وذلك لاعتمادهم على الشكل دون المعنى.

وبالنظر إلى ما أورده البصريون من أدلة يتضح لنا أنَّها تحتاج إلى مناقشة من عدة جهات:

أولاً: قولهم إنَّ الفعل عامل، والفاعل معمول، ورتبة العامل قبل المعمول، يوقعهم في تناقض؛ وذلك لأنَّهم يرون أنَّ الفعل أقوى العوامل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفاعيل على اختلافها، فكيف لا يستطيع إذاً أن يرفع الفاعل إذا تقدَّم عليه.

ثانياً: إنَّهم نسبوا للكوفيين إجازة جملٍ مثل: الزيدان ضرب، والزيدون ضرب، يقول الشيخ خالد: "فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين، قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فنقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بدَّ من الضمير المطابق في قام"^٣.

١ البسيط ١: ٢٦١.

٢ البسيط ١: ٢٧٢.

٣ شرح التصريح ١: ٢٧١.

وبتتبع كتب النحو لم أجد من الكوفيين من أجاز ذلك، ويبدو أن هذا دليل مصنوع صنعه البصريون؛ ليؤيدوا مذهبهم؛ إذ يمكن أن يقول الكوفي إن "الزیدان" فاعل، والألف في (قاما) حرف للمطابقة، وليست ضميراً، ولا سيما أن المازني يرى أن الألف والواو والنون مع الأفعال حروف.^١

ولعل من الواضح أن البصريين قالوا بأن الفاعل لا يتقدم على فعله؛ ليتخلصوا من إشكالين، كانوا سيقعون فيهما لو قالوا بذلك، أولهما: إن العوامل قد تدخل على الفاعل عندما يتقدم، وحينئذ يتنازع عاملان، ومن المعلوم أنه لا يجوز أن يجتمع عاملان لمعمول واحد، وثانيهما: إن الفاعل عندهم مرفوع دائماً، يقول الزجاجي: "الفاعل مرفوع أبداً"^٢، وتعرضه للعوامل يفقده حركة الرفع.

ومن الواضح أيضاً أن الذي هرب منه البصريون قد وقع فيه الكوفيون؛ لأنهم يرون أن الفاعل مرفوع دائماً، ولا يجوزون اجتماع عاملين لمعمول واحد.

فالأمر عند البصريين - خاصة - شكلي، إذ يجب أن يكون الفاعل مرفوعاً، ومتأخراً عن فعله، وإذا فقد هذين الشرطين خرج عن كونه فاعلاً، مع علمهم بأن المعنى يقتضي أن يكون ما تقدم هو الفاعل، وقد لاحظ ابن يعيش ذلك، وهو يتحدث عن الفاعل، يقول: "وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو: قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد، فـ"زيد" في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه، ومقدم عليه، سواء فعل أم لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل، فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل"^٣.

واضح أن نظرة البصريين، وإن كانت دقيقة من حيث مراعاتها لمقتضيات نظرية العامل والمعمول، إلا أنها أهملت المعنى، ولم توليه أي اهتمام، في حين أن

١ انظر: المساعد ١: ٨٥.

٢ الجمل للزجاجي ١٠.

٣ شرح المفصل ١: ٧٤.

نظرة نحاة الكوفة كانت أكثر التفاتاً إلى جانب المعنى؛ وذلك لأنهم تخلوا عن الصناعة النحوية وفلسفة العامل والمعمول قليلاً في متابعة المعنى، فرأوا أن الفاعل هو الفاعل، تقدم أو تأخر.

ولعلهم لو نظروا أو تأملوا جملاً، مثل: زيد قام أخوه، وإن زيدا قام، وكان زيد يقوم، لرجعوا إلى ما قاله البصريون؛ لأنهم يرون ما يراه البصريون من أن الفاعل مرفوع دائماً، وأنه لا يجتمع عاملان لمعمول واحد.

وقد ترتب على منع البصريين تقدم الفاعل أن عدّ النحاة جملاً مثل: زيد قام، وزيد يقوم، جملاً اسمية، مع أن الجملة الاسمية خصائص تختلف بها عن الجملة الفعلية اختلافاً كبيراً، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة، وظهر الأمر، بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي، وينعكس لك هذا الحكم، أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه.

فمن البين في ذلك قول الأعشى:
لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحَرَّقُ
تَشَبُّ لِمَقْرُورِينَ يَصْطَلِيَانَهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ^١

معلوم أنه لو قيل: "إلى ضوء نار متحرقة" لنبا عنه الطبع، وأنكرته النفس، ثم لا يكون ذاك النبوء وذاك الإنكار من أجل القافية، وأنها تفسد به، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض، ولا يليق بالحال^٢.

ويقول أبو حيان: "وكانت هذه الجملة ابتدائية؛ ليشمل الكلام الإسنادين إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك أكد؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت"^٣.

١ انظر: ديوان الأعشى ص ١٢١.

٢ دلائل الإعجاز ص ١٧٦.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ١٧٦

ويقول أبو حيان في موضع آخر: "وقابلوا النهي عن الإفساد بقولهم: إنما نحن مصلحون، فأخرجوا الجواب جملة اسمية؛ لتدل على ثبوت الوصف لهم"^١.

وقد تحدث الباحثون المعاصرون عن هذه القضية، فأخذ الدكتور مهدي المخزومي بنظرة الكوفيين، فأجاز تقديم الفاعل، يقول: "قد يتقدم الفاعل على الفعل نحو: خالدٌ ينامُ مبكراً، ونحو: أزيدٌ يقومُ أم عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾"^{٢ ٣}.

لكن من الملاحظ أنَّ الدكتور المخزومي فعل ما فعله الكوفيون، حيث تعرض لجمل سهلة لا إشكال فيها، ولم يورد جملاً مشكلة، مثل: الزيدون قاموا، وإنَّ زيداً قام، وكان زيد يقوم.

أمَّا الدكتور خليل عمايره فقد تعرض لهذه القضية، وتحدث عنها في أكثر من موضع في كتبه ومقالاته، فأجاز أن يتقدم الفاعل على فعله، ووضع حلولاً لبعض الجمل التي أوردناها سابقاً، يقول في جواز تقدم الفاعل على فعله: "واعتماداً على تحقيق المعنى، فإننا نرى أنَّ الفاعل، وهو المحدث للحدث الذي وقع على المفعول به، ارتضاءً لما جاء عن أهل الكوفة، هو الفاعل تقدم أو تأخر، وما التغيير إلا لغرض يريد المتكلم في معنى الجملة، وليس في مبناها الشكلي الظاهر"^٤.

فالدكتور خليل عمايره يرى أنَّ "زيد" في "زيدٌ يقوم" فاعل مقدّم؛ لغرض من الأغراض التي يريد المتكلم، مثل: التخصيص، والاهتمام، والتوكيد... الخ.

أمَّا قول العرب: الزيدون قاموا، فإنه يرى أنَّ "الزيدون" فاعل مقدّم؛ لغرض التوكيد والاهتمام، والواو في "قاموا" توكيد للفاعل المقدّم، يقول: "ومن الملاحظ أنَّه إذا تقدّم الفاعل لغرض التوكيد، فلا بدّ أن يؤكد مرة أخرى بضمير، يجور إظهاره بعد الفعل المسند إلى فاعل، (مذكراً أو مؤنثاً)، هند قرأت، هند قرأت هي الكتاب، ويجب إظهاره بعد الفعل المسند إلى المثني أو الجمع المذكر والمؤنث، أو المسند

^١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ١٩٧.

^٢ التوبة آية ٦.

^٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٩١.

^٤ في نحو اللغة وتراكيبها ٩٤.

إلى ضمير المخاطبة: الولدان حضرا، الهندان يحضرن، الأولاد يحضرون،
الطالبتان حضرتتا، أنتِ تكتبين^١.

أما قولهم: إنَّ زيدا يقوم، فيرى الدكتور خليل أنَّها جملة فعلية، فاعلها مقدم
للعناية والتوكيد، وحركة النصب التي على زيد هي اقتضاء لـ "إنَّ"، فالمقام عنده
مقام توكيد، فلما كان المتكلم قد أراد توكيد الفاعل، فقد قدّمه، والعرب إنَّ أرادت
العناية بشيء قدمته، كما يقول علماء العربية، وعلى رأسهم سيبويه^٢، فلما احتاج إلى
مزيد من توكيده أدخل عليه أداة التوكيد (إنَّ)، فأصبح الفاعل مؤكّداً بمؤكدين، إنَّ
والتقديم، ولكنَّ "إنَّ" هذه تحتاج إلى حركة معينة، تكون على الاسم الذي يليها، سواء
أكان ذلك فاعلاً في المعنى، كما في هذه الجملة، أم في جملة فيها مبتدأ وخبر، كما
هو الغالب في استعمالها، ولكنَّها في الجملة الاسمية تؤكد الجملة كلّها؛ لأنَّها دخلت
على بؤرة الجملة عنده، إذ إنَّ بؤرتها المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة
الفعلية، وما يؤثر على البؤرة، فإنَّ تأثيره الدلالي يمتد إلى الجملة كلّها، في حين أنَّ
ما يؤثر على أيّ جزء في الجملة فإنَّ تأثيره الدلالي محدود في تلك الجزئية^٣.

أما قولهم: زيد قام أخوه، فقد تحدث عنها في كتابه "آراء في الضمير العائد
ولغة أكلوني البراغيث"، فقال إنَّها جملة فعلية، فاعلها أخوه، وزيد اسم مرتبط
بالضمير في "أخوه"، وقدم؛ لأنَّه المعروف في العملية الكلامية^٤، إذ إنَّ التقديم عنده
يكون من بين ما يكون له للتخصيص، فالمتكلم يعلم أنَّ المتلقي يعرف زيدا، فأراد أن
يقرب له التعريف بالمحدث (الفاعل)، فقدم المعروف المعلوم؛ ليربط به الفاعل غير
المعروف لدى المتلقي؛ وذلك يناظر ما يذهب إليه في علم اللغة المعاصر فيما يسمّى
عندهم بـ Theme Topic.

^١ رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية (مقالة): الدكتور خليل أحمد
عمايره، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - العدد الثامن - المجلد الثاني عام ١٩٨٢م،
ص ٦٦.

^٢ انظر: الكتاب ١: ٣٤.

^٣ انظر: في نحو اللغة وتراكيبها ١٩٠.

^٤ انظر: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: الدكتور خليل عمايره، دار البشير،
الأردن، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ص ٥٦.

أمّا الدكتور عبد القادر المهيري فيرى أنّ الجملة الفعلية هي التي تشتمل على فعل، سواء تقدّم الفاعل أم تأخر؛ لأنّه يرى أنّ معنى الجملة الفعلية يختلف عن الاسمية، يقول: "وهكذا يتضح أنّ اعتبار الجملة المبدوءة باسم أُرْدِفَ بفعل اسمية، اعتبار لا تؤيده المعطيات الملموسة، ولا يبرره الواقع اللغوي، وليست له أيّة مزية منهجية، سوى أنّه يدعو إلى التشبث بالشكليات من ناحية أولى، ويتسبب في الالتباس من ناحية ثانية، ويجرّ إلى التعقيد من ناحية ثالثة، ويكفي دليلاً على أنّ هذه الطريقة في التمييز بين صنفَي الجملة غير مقنعة أنّها لا تمدّ الدارس بمقياس مضبوط، يجنب الخلط بين هذين الصنفين.

النتيجة من كل هذا أنّ الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ينبغي أن يقع على أساس آخر، وهو نوع العناصر الأصلية المكونة لكل واحدٍ منهما؛ فلا تعتبر الجملة اسمية إلا إذا خلت من الفعل، وتوضع في صنف الجمل الفعلية كل جملة تضمنت فعلاً، بغض النظر عن مرتبته^١.

فالدكتور عبد القادر المهيري يجيز تقدم الفاعل على فعله، لكنّه يرى أنّ الفاعل ليس مقيداً بحركة الرفع، فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً، ويبدو أنّه متابع لقطرب وإبراهيم أنيس في أنّ الحركة الإعرابية لا دور لها في المعنى؛ يقول الدكتور المهيري: "هذه المشاكل يمكن حلّها في نظرنا إذا تخلينا عن مبدأين من المبادئ الملتزمة عند النحاة: المبدأ الأول هو اعتبار علامات الإعراب مرتبطة بالدور الذي تقوم به الكلمة في أداء المعنى، فالفاعلية حكمها الرفع، والمفعولية حكمها النصب، والإضافة حكمها الجر، إنّ التزام هذا لا يؤيده الواقع اللغوي، فنوع إعراب الكلمة ليس في غالب الأحيان سوى نتيجة لمرتبتها في التركيب أو لورودها إثر بعض الأدوات^٢. لذا فهو يرى أنّ "زيداً" في "إنّ زيداً حضر" فاعل منصوب، ونظرته هذه تختلف عن نظرة الدكتور خليل عمايره؛ لأنّ الدكتور خليل يرى أنّ الفاعل مرفوع دائماً، ولكنّ مجيئه منصوباً اقتضاء لـ"إنّ" فهو مثل: ليس زيدٌ بقائم.

^١ نظرات في التراث اللغوي العربي: الدكتور عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ٤٨.

^٢ نظرات في التراث اللغوي العربي ٤٩.

وقد تحدث الدكتور المهيري عن "الزيدان حضراً"، فرأى أن "الزيدان" فاعل
مقدم، و"حضر" فعل، والألف حرف للمطابقة، وهذا مخالف لما رآه الدكتور خليل
في هذه الجملة، ويبدو أن الدكتور المهيري تأثر برأي أبي عثمان المازني في عدّه
الألف والواو والنون حروفاً لا ضمائر.

ويبدو لنا أن القول بجواز تقديم الفاعل على فعله هو الراجح، لأنّ فيه التفاتاً
إلى المعنى، وتخلصاً من بعض القواعد النحوية التي تهتم بالحركة الإعرابية، وتغفل
المعنى أحياناً إغفالاً تاماً. فلقد أدرك كثير من العلماء أن الفاعل يتقدم على فعله،
ولكن منعهم من القول بذلك قواعد النحو الصارمة، يقول الزمخشري: "فإن قلت:
فهلا قيل: الله مستهزئ بهم؛ ليكون طبقاً لقوله: ﴿إنما نحن مستهزئون﴾^١ قلت:
لأنّ (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجده وقتاً بعد وقت"^٢.

واضح أن الصناعة النحوية جعلت الزمخشري يقول بأنّ الجملة اسمية محوّلّة
عن "الله مستهزئ" وليست فعلية، فاعلها مقدم للعناية والتوكيد.

١ البقرة آية ١٥.

٢ الكشف ١: ٦٧.

لغة أكلوني البراغيث*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "لغة أكلوني البراغيث"، فقد اختلف النحاة في توجيه هذا الأسلوب، فمنهم من عدّ الألف والواو والنون حروفاً، لا محلّ لها من الإعراب، وما بعدها مرفوع على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجرجاني، يقول الجرجاني: "واعلم أنّ من العرب من يلحق هذه الحروف قبل الفاعل، نحو: يضربان الزيدان، ويضربون الزيدون، ويجعل الألف علامة للتثنية، كما جعل التاء في ضربت هند علامة للتأنيث، والعلم في ذلك قولهم: أكلوني البراغيث، وذلك أنّه بمنزلة يضربون الزيدون في لحاق الواو الفعل قبل الاسم الظاهر، وعلى ذلك قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي وَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

فأهلي مرفوع بـ "يلومونني"، والواو فيه دليل على أنّ الفاعل بعده مجموع، وصاحب الكتاب يشبه هذا بالتاء في قالت^٢.

ومنهم من جعل الواو والألف والنون في محل رفع على الفاعلية، وما بعدها بدل من هذه الضمائر، وهذا مذهب يونس، وذهب آخرون إلى أنّ المسألة من باب المبتدأ والخبر، فالفعل والفاعل في "أكلوني" في محل رفع خبر مقدم، والبراغيث مبتدأ مؤخر، فالأمر عندهم على التقديم والتأخير، والجملة اسمية، أخر مبتدؤها.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنّ الألف والواو والنون في "قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات" حروف دالة على التثنية والجمع والتأنيث، فهي ليست ضمائر لها

* انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٠، شرح المفصل ج ٣ ص ٨٧، شرح التسهيل ج ٢ ص ١١٦، شرح الرضي ج ٤ ص ٤٨١، البسيط ج ١ ص ٢٦٨، شرح ابن عصفور ج ١ ص ١٦٧، المساعد ج ١ ص ٣٩٣، شرح التصريح ج ١ ص ٢٧٥، الهمع ج ٢ ص ٢٥٦، شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦.

^١ انظر: شرح المفصل ٣: ٨٧، وشرح التصريح ١: ٢٧٦.

^٢ المقتصد ١: ١٧٦.

موقعٌ إعرابي ، وفاعل هذه الأفعال هو الاسم الظاهر بعدها، يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكن دِيافيُّ أبوه وأُمّه بحوران يعصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهُ^٢

واضح أن سيبويه أراد بهذا القول أن يتخلص من الإضمار قبل الذكر، ومن اجتماع فاعلين لفعل واحد، من غير أن يكونا على سبيل الاشتراك؛ لذا قال بحرفية الألف والواو والنون، وحكم على هذا الأسلوب بالقلّة، يقول: "وهي قليلة"^٣.

لكن ما ذهب إليه سيبويه يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إن هذا القول يؤدي إلى أن تكون الألف والواو والنون حروفاً مرة ، وضمائر لها موقع من الإعراب مرة أخرى، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة؛ لأنهم مجمعون على أن الألف والواو والنون وياء المخاطبة إذا اتصلت بالأفعال فهي ضمائر، لها موقع من الإعراب، ولم يخالفهم في ذلك إلا المازني، يقول ابن يعيش: "وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في قاما والواو في قاموا حرفان، يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية ، كما أنك إذا قلت: زيد قام، ففي قام ضمير في النية ، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني أو جمع، فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة، والمذهب الأول؛ لأنك إذا قلت الزيدان قاما، فالألف قد حلت محل أبوهما، إذا قلت: الزيدان قام أبوهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً"^٤.

^١ انظر: ديوان الفرزدق، ت: عمر الفاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت،

الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ص ٦٩، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٣: ٨٩.

^٢ الكتاب ٢: ٤٠.

^٣ الكتاب ٢: ٤٠.

^٤ شرح المفصل ٣: ٨٧.

ثانياً: إنّ حكم سيبويه على هذا الأسلوب بأنه قليل، حكم غير دقيق، فقد ورد كثير من الآيات الكريمة والأبيات الشعرية التي تؤكد أنها لغة كثيرة فاشية، يقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"^١.

أما الرأي الثاني فيرى أصحابه أنّ الألف والواو والنون ضمائر واقعة في محل رفع على الفاعلية، وهي مع عاملها، في محل رفع خبر مقدم، والاسم الظاهر بعدها مبتدأ مؤخر، فالأمر في هذه الجملة على التقديم والتأخير، فالتقدير في "قاما أخواك" هو: "أخواك قاما".

يقول ابن أبي الربيع: "ومن الناس من ذهب إلى أنّ الواو في قولك: قاموا الزيدون فاعلة، وهي اسم، والأصل: الزيدون قاموا، ثمّ قدّم الخبر، كما تقول: ضربته زيد، والأصل: زيد ضربته، ثمّ قدّم الخبر، وهذا ممّا لا يختلف فيه، فيجب أن يكون: قاموا الزيدون على هذا الوجه المتفق عليه"^٢.

من الواضح أنّ أصحاب هذا الرأي يحاولون التخلص ممّا هرب منه سيبويه، فقالوا إنّ الأمر على التقديم والتأخير.

لكنّ هذا الرأي لا يثبت عند النظر، وقد كفانا ابن أبي الربيع مؤونة الردّ عليه، يقول: "الجواب: إنّ التنثية والجمع إنّما يجب أن يجري حكمها على حكم المفرد، وأنت إذا قلت: قام زيد، فلا بدّ أن يكون (زيد) فاعلاً بquam، ولا يجوز لأحد أن يقول: إنّ زيدا هنا مبتدأ وما قبله خبر، لما في ذلك من نقض الغرض؛ ولأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يجز هذا في المفرد، فلا يجوز في التنثية ولا في الجمع"^٣.

أما الرأي الثالث فهو رأي يونس بن حبيب، حيث يرى أنّ الاسم الظاهر بدل من الاسم المضمّر، يقول سيبويه: "وأما قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النّجْوى الذّين

١ شرح المفصل ٣: ٨٧.

٢ البسيط ١: ٢٦٩.

٣ البسيط ١: ٢٦٩.

أولاً: إنَّ وصفهم هذا التركيب بالقلّة غير دقيق، فقد ورد بها التنزيل، قال تعالى: ﴿وَأَسْرِوا النَّجْوى الذّين ظَلَمُوا﴾^١ ، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثيراً مِنْهُمْ﴾^٢ ، ونطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم، يقول ابن مالك: "وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"^٣ ٤

أمّا في الشعر فقد جاءت على ألسنة كثير من الشعراء ينتمون إلى قبائل متعددة، ولسنا بصدد إيراد هذه الأبيات ونسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة.

ومما يزيد الأمر وضوحاً أن ابن يعيش ، وهو من أئمة النحاة المشهورين، قد وصف هذه اللغة بالكثيرة الفاشية يقول : "وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"^٥.

ثانياً: إنَّ النحاة قد اهتموا في معالجة هذه اللغة بجانب اللفظ ، وأهملوا المعنى؛ وذلك للمحافظة على الأصول والقواعد النحوية ، لكن لو أنهم بحثوا في القبائل التي تحدثت بهذه اللغة، وما إذا كانت تستعمل هذا الأسلوب في كل كلامها، لو فعلوا ذلك لخرجوا بتفسير مقنع لهذه اللغة.

أمّا في العصر الحديث فإننا نجد الدكتور خليل عمايره قد اهتم بهذا الأسلوب كثيراً، فتحدث عنه في أكثر من موضع في كتبه ومقالاته، بل أفرد له كتاباً خاصاً سماه: "آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث".

وقد نحا الدكتور خليل عمايره في هذه القضية منحى آخر، فبدأ أولاً، ببيان أن هذه اللغة ليست لغة قليلة ولا شاذة، وإنما هي لغة موجودة في العربية شعرها ونثرها، يقول: "ولعل في هذا ما يفسر لنا بوضوح اتساق لغة أكلوني البراغيث مع

١ الأنبياء آية ٣.

٢ المائدة آية ٧١.

٣ انظر : صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول - تركيا، كتاب المواقيت، ١: ١٣٩.

٤ شرح التسهيل ٢: ١١٦.

٥ شرح المفصل ٣: ٨٧.

اللغة العربية السليمة، ولا يحول دون قبولها مع كثرتها في كتب التراث، ومع وجودها في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف يقول تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^١، ويقول تعالى في قراءة حمزة والكسائي: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَانِ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾^٢، ويقول: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^٣، وجاء في الحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"^٤، وجاء فيه أيضاً: "يعتزلن الحيض المصلّى"^٥ ٦.

ثم وضح بعد ذلك أن العربي كان يقصد من هذا الأسلوب التوكيد، فأصل جملة مثل: "قاما الزيدان" قام الزيدان، ثم أراد المتكلم العربي أن يؤكد (الفاعل) فقال: "قام الزيدان الزيدان"، ثم حول الاسم الأول إلى ضمير، فصارت الجملة "قاما الزيدان" فالألف في محل رفع على الفاعلية و "الزيدان" توكيد للفاعل. يقول: "وجاء في الخصائص قول الشاعر:

قَلْنَ الْجَوَارِي مَا ذَهَبْتَ مَذْهَبًا وَعَبْنَنِي وَلَمْ أَكُنْ مُعَيِّبًا^٧

أما توجيه البيت في ضوء "الإعراب فرع المعنى"، فالنون فيه ضمير الجواري التي هي فاعل الفعل (قال)، وهي التي ظهرت؛ لتكون فاعلاً للفعل (عاب) في عجز البيت، ولو لم تكن كذلك لوجب أن نبحت للفعل (عاب) عن فاعل، تحقيقاً للقاعدة: لا بد لكل فعل من فاعل، والجواري (الظاهر) توكيد لفظي للضمير (النون) الذي هو الجواري في أصله المظهر.

قالت الجواري ما ذهب مذهباً

قالت الجواري الجواري

١ المائدة آية ٧١.

٢ الإسراء آية ٢٣، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٣٧٩.

٣ الأنبياء آية ٣.

٤ انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، كتاب المواقيت، ١: ١٣٩.

٥ انظر: صحيح البخاري، كتاب الحيض ١: ٨٤.

٦ في نحو اللغة وتراكيبها ١٩٢.

٧ انظر: الخصائص ٢: ١٩٤.

قلن الجواري

١١

والذي يراه الباحث أن هذه اللغة ليست لغة شاذة ولا قليلة، كما يزعم النحويون وإنما هي لهجة من اللهجات العربية التي كانت العرب تستعملها في كلامها شعراً ونثراً، يقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"^٢.

ويبدو لنا أن العرب قد أخذوا - منذ فترة زمنية بعيدة - يحذفون هذه الضمائر (الألف والواو والنون)، ويتركون الفعل مجرداً منها عند إسناده لفاعل مؤخر، يقول ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسنداً لاثنين أو جمع كفاز الشهدا^٣

ولكن بقي من العرب في الجاهلية والإسلام من يستعمل هذه اللغة في الشعر والنثر، فهي لغة عربية فصيحة كان يتكلم بها كثير من العرب، بدليل أن النحاة - وبخاصة سيبويه - لم يستطيعوا نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك"^٤.

وقد حاول النحاة المتأخرون نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، فنسبوها مرة إلى طيء ومرة أخرى إلى أزد شنوءة، ونسبها بعضهم إلى بالحارث بن كعب.^٥

١ آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ٤١.

٢ شرح المفصل ٣: ٨٧.

٣ انظر: ألفية ابن مالك.

٤ الكتاب ٢: ٤٠.

٥ انظر: المساعد ١: ٣٩٤، شرح ابن عقيل ١: ٤٦٨، شرح التصريح ١: ٢٧٥ والهمع ٢:

اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل، يقول الجرجاني: "اعلم أن هذا لا يجوز؛ لأجل أن الفاعل مرتبته أن يقع بعد الفعل، فإذا قلت: ضرب غلامه زيداً، فرفعت غلامه بضرب، وأوقعته بعده، كان واقعاً في مرتبته. والشيء إذا وقع في موضعه لم يُقدّر فيه التأخير، وإذا كان كذلك كان غلامه في قولك: ضرب غلامه زيداً، مقدماً على زيد لفظاً وتقديراً، فلا يجوز؛ لأجل أن الهاء المتعلق بها ضمير زيد، فهو إضمار قبل الذكر"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز قول العرب: ضرب غلامه زيداً؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر، إذ إن الهاء في "غلامه" عائدة على "زيداً"، ولم يجر له ذكر سابق، وقد عاد هذا الضمير في "غلامه" على متأخر لفظاً ورتبةً، يقول المبرد: "ولو قلت: ضرب غلامه زيداً، كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع"^٢.

ويقول أبو علي الفارسي: "ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضرب غلامه زيداً، لم يجز، كما جاز ذلك في المفعول به"^٣.

ويقول أبو الفتح بن جني: "وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيداً"^٤.

* انظر: المقتضب ٤: ١٠٢، الإيضاح العضدي ١٠٢، المقتصد ١: ٣٣٣، الخصائص ١:

٢٩٤، شرح الرضي ١: ٨٨، شرح التسهيل ٢: ١٣٥، شرح المفصل ١: ٧٦، التصريح

١: ٢٨٣، شرح ابن عقيل ١: ٤٩٢، شرح الكافية الشافية ٢: ٥٨٥، الهمع ١: ٢٣٠.

١ المقتصد ١: ٣٣٣.

٢ المقتضب ٤: ١٠٢.

٣ الإيضاح العضدي ١٠٢.

٤ الخصائص ١: ٢٩٤.

ويقول السيوطي: "أما إذا كان المفعول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة، نحو: ضرب غلامه زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ونية، وحكى الصغار الإجماع عليه"^١.

وقد استدلل جمهور النحاة لعدم جواز هذا التركيب بالأدلة التالية:

أولاً: إن في هذا التركيب إضماراً قبل الذكر، ومن المعلوم أن الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة عند النحويين البصريين والكوفيين على السواء، يقول الرضي: "وكذلك عدم جواز: ضرب غلامه زيداً معلل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنما لم يجز ضرب غلامه زيداً؛ لأن "غلامه" فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير، مفسره بعده"^٢.

ثانياً: إن الهاء في هذا التركيب عائدة على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، يقول ابن يعيش: "ولو قلت: ضرب غلامه زيداً، برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعاً؛ لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى؛ ولأن الفاعل وقع أولاً، وهي مرتبته، والشئ إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها"^٣.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المسألة تصحّ عند الجمهور بتقديم المفعول نحو: ضرب زيداً غلامه؛ لأن في تقديم المفعول تخلصاً من الإضمار قبل الذكر، يقول الجرجاني في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾: "فإن قلت: فما تقول في قوله تعالى ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾، أليس فيه إضمار قبل الذكر، وذلك أن الهاء في "ربه" تعود إلى إبراهيم، وإذا نويت به التأخير؛ لأنه مفعول على ما ذكرت، صار إلى قولك: وإذ ابتلى ربه إبراهيم، فيكون إضماراً قبل الذكر؟ فالجواب أن هذا في الظاهر كما زعمت، إلا أن فيه شيئاً آخر، وهو أن قولك ضرب غلامه زيداً،

١ الهمع ١: ٢٣٠.

٢ شرح الرضي ١: ١٨٨.

٣ شرح المفصل ١: ٧٦.

٤ البقرة آية ١٢٤.

إنَّما فَسَدَ؛ لأنَّ غلامه قد تقدَّم على زيد الذي الهاء ضميره لفظاً وتقديراً. وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^١ قد تقدَّم فيه الضمير الذي هو الهاء في ربِّه صاحب الضمير الذي هو إبراهيم تقديراً لا لفظاً، وهو أنَّ إبراهيم مرتبته أن يقع بعد "ربِّه"؛ لأنَّه منصوب، كزيد في قولك: ضرب عبدُ الله زيدا، فجاز؛ لأجل أنَّه في اللفظ مضمر بعد الذكر، ألا ترى أنَّ إبراهيم قبل الضمير، كما جاز ضرب غلامه زيدا، حيث كان مقدِّماً في اللفظ دون التقدير، والأصل في هذا الباب أنَّ الضمير إذا تقدَّم لفظاً، ولم يتقدَّم تقديراً، نحو: ضربَ غلامه زيدا، أو تقدَّم تقديراً، ولم يتقدَّم لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ جاز، فإنَّ تقدَّم لفظاً وتقديراً نحو: ضرب غلامه زيدا لم يجز البتة^٢.

وقد تأول جمهور النحاة ما جاء من هذا التركيب، فقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلَ^٣

إنَّ الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، يقول ابن يعيش: "والصواب أن تكون الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالاً عليه، ومثله قولهم: من كذب كان شراً له، أي: كان التكذيب شراً له"^٤.

وقال بعضهم إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدَّم، يقول ابن جني: "وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلَ

إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدَّم، كلُّ ذلك؛ لئلا يتقدَّم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدِّماً عليه لفظاً ومعنى"^٥.

^١ البقرة آية ١٢٤.

^٢ المقتصد ١: ٣٣٤.

^٣ انظر: ديوان النابغة، ت: الدكتور شكري فيصل؛ بيروت ١٩٦٨م ص ٢١٤، والتصريح ١: ٢٨٣.

^٤ شرح المفصل ١: ٧٦.

^٥ الخصائص ١: ٢٩٤.

لكنَّ ما استدل به الجمهور على عدم جواز هذا التركيب يحتاج إلى نظر من وجوه:

أولاً: إنَّ إجماع النحويين على أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردود بالاستعمال اللغوي، حيث ورد الإضمار قبل الذكر كثيراً، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾^١، وقوله أيضاً: ﴿وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^٢.

ومن الشعر قول زهير:

من يلقَ يوماً على عِلَاتِهِ هَرِمًا يلقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^٣
وقول الأعشى:

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ^٤
ومن النثر قول العرب: في أكفانه لُفَّ الميت، وفي بيته يؤتي الحكم.

يقول ابن الشجري: "وأقول: إنَّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه: الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخواك أكرمتها، وإخوتك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامه زيدٌ، وأكرمتها أخواك، وكقولهم: "في بيته يؤتي الحكم"، وكقول زهير:

١ طه آية ٦٧.

٢ القصص آية ٧٨.

٣ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦، والمقتضب ٤: ١٠٣.

٤ انظر: ديوان الأعشى ١٩١، ونص البيت في الديوان:

أزال الملوك فأفناههم وأخرج من بيته ذا حزن

٥ المستقصى في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا تَلَقَّ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

ومثله في التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^١، ﴿وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾^٢٣.

ويبدو لنا أنَّ هذا الأصل النحوي قد أوقع النحويين في مشكلات كثيرة، وبخاصة في باب التنازع، وتقديم الخبر، ثم في هذا الأسلوب الذي كان المانع من جوازه وجود الإضمار قبل الذكر.

ومن المعلوم أنَّ البصريين قد أجازوا الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في قول العرب: ضربوني وضربت قومك؛ لذا يقول الرضي الاسترأبادي في الرد عليهم في عدم تجويزهم: ضرب غلامه زيداً، مع أنَّهم يجيزون ما يمكن أن يقاس عليه في باب التنازع، يقول: "وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"^٤.

ثانياً: إنَّ القول بأنَّ الضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة، يخالف ما نطق به المتكلم العربي، فقد نطق العربي الفصيح في عصر السليقة اللغوية على مقتضى فطرته بهذا التركيب من غير أن يعلم أنَّ كلامه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو أنَّ فيه ضميراً عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، ومادام أنَّ العرب قد نطقت بهذا التركيب فلا مسوغ لرده، وبخاصة أنَّ علم النحو، كما هو معلوم، علم معقول من منقول.

ثالثاً: إنَّ في قول الجمهور هذا إخلالاً بالترتيب بين الفاعل والمفعول، فمن المعلوم أنَّ رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، فالأصل في الجملة أن تكون مكونة من (فعل + فاعل + مفعول)، يقول ابن يعيش: "وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده؛ ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها، ووجب تأخير المفعول، من

١ طه آية ٦٧.

٢ القصص آية ٧٨.

٣ آمالي ابن الشجري ١: ٨٩.

٤ شرح الرضي ١: ١٨٩.

حيث كان فضلة، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً^١.

وقد عكس النحاة هذا الأصل في هذا التركيب، فقالوا: إنه لا يصح، ولا بُدَّ فيه من وجوب تقديم المفعول؛ لتصحّ الجملة، يقول ابن معطي: "واللازم التأخير: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^٢ ٣".

وقد كان المفعول به إبراهيم في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ موضع اختلاف بين النحويين المفسرين، هل هو مفعول به واجب التقديم، ولا معنى لتقديمه، أم هو مفعول به مقدم للعناية والاهتمام، وقد تعرض الزمخشري لهذه الآية، ولكنه لم يذكر أن تقديمه من قبيل الاهتمام، واكتفى بتحليل الآية نحويًا، وبيان اتفاقها مع قوانين العربية، يقول: "فإن قلت: الفاعل في القراءة المشهورة يلي الفعل في التقديم، فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر. قلت: الإضمار قبل الذكر أن يقال: ابتلى ربّه إبراهيم، فأما ابتلى إبراهيم ربّه، أو ابتلى ربّه إبراهيم، فليس واحداً منهما بإضمار قبل الذكر، أما الأول فقد ذكر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكراً ظاهراً، وأما الثاني فأبراهيم فيه مقدم في المعنى، وليس كذلك: ابتلى ربّه إبراهيم. فإنّ الضمير فيه قد تقدم لفظاً ومعنى، فلا سبيل إلى صحته"^٤.

أما ابن عطية والقرطبي فلم يكن رأيهما على سبيل واحد في هذه الآية، حيث قالوا أولاً إنّ المفعول به مقدّم للعناية والتوكيد، ولكنهما عادا، وقالوا إنّ المفعول به واجب التقديم، يقول ابن عطية: "وقدّم على الفاعل للاهتمام، إذ كون الرب مبتلياً معلوم، فإنما يهتم السامع بمن ابتلى، وكون المفعول متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنما بني الكلام على هذا الاهتمام"^٥.

١ شرح المفصل ١: ٧٦.

٢ البقرة آية ١٢٤.

٣ الفصول الخمسون: ابن معطي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، ١٧٢.

٤ الكشف ١: ١٨٣.

٥ المحرر الوجيز: ابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ - ١: ٣٤٨.

ويقول القرطبي: "وقدّم على الفاعل للاهتمام، إذ كون الربّ تبارك وتعالى مبتلياً معلوم، وكون الضمير المفعول في العربية متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنما بني الكلام على هذا الاهتمام"^١.

ويبدو لنا أنّ الذي جعل المفسرين يضطربون في النظر إلى هذه الآية هو تحكم القاعدة النحوية في نظرهم إلى كلام الله تعالى، وكلام العرب شعراً ونثراً، إذ إنّ الأصول النحوية لا تجيز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

أمّا أبو الحسن الأخفش والطوال وابن جني وابن مالك والرضي الاسترأبادي فقد ذهبوا إلى جواز هذا التركيب، يقول ابن جني: "وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عديّ بن حاتم

عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة"^٢.

ويقول ابن مالك: "ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً، نحو: ضَرَبَ غلامه زيداً، والصحيح جوازه؛ لوروده في كلام العرب الفصحاء"^٣.

ويقول الرضي الاسترأبادي في إجازة هذا التركيب، وإن كانت إجازته له على قلة: "والأولى تجويز ما ذهبوا إليه، لكن على قلة"^٤.

وقد استدلل هؤلاء النحاة لجواز هذا التركيب بما ورد عن العرب من شعر، يقول حسان رضي الله عنه:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا^٥

^١ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ٢: ٦٧.

^٢ الخصائص ١: ٢٩٤.

^٣ شرح التسهيل ٢: ١٣٥.

^٤ شرح الرضي ١: ١٨٩.

^٥ انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر ١٣٣١هـ - ص ١٧٩.

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَّى نِدَاهُ ذَا النَّدى فِي ذُرَى الْمَجْدِ^١

وقول الآخر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زَهِيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^٢

وقول الآخر:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحَسَنُ فَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ^٣

وقول الآخر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ^٤

وقول الآخر:

يَغْنِي حِلَاهَا هِنْدٌ عَنْ حَلِيَّتِي وَتَرَى الْبِذَاذَةَ أَحْسَنَ الْزَيِّ^٥

وكقول الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وقد استدللَّ ابن جنِّي لجواز هذا التركيب بدليل لم يذكره الآخرون، وهو أنَّ تقديم المفعول به قسمٌ قائمٌ برأسه في العربية، وذلك اعتماداً على كثرة ورود ذلك في اللغة، فإذا قلنا: ضرب غلامه زيداً، فإنَّ التقدير فيه: ضربَ زيداً غلامه؛ لأنَّ الهاء عائدة على متقدم رتبة، وذلك جائز، يقول ابن جنِّي: "قيل: الأمر، وإنَّ كان ظاهره ما نقوله، فإنَّ هنا طريقاً آخر، يسوغك غيره، وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنَّ تقدم المفعول على الفاعل قسمٌ قائمٌ برأسه، كما أنَّ تقدم الفاعل قسمٌ أيضاً قائمٌ برأسه، وإنَّ

١ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٥.

٢ انظر: أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٥م، ١: ٣٥١.

٣ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٧.

٤ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٤.

٥ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٣٦.

كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله عز وجل
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^١، وقول ذي الرمة:

استحدثت الركب من أشياعهم خبراً أم عاود القلب من أطرافه طرباً^٢
وقل معقر بن حمار البارقي:

أجد الركب بعد غدٍ خفوف وأمست من لبانتك الألفوف^٣
وقول درني بنت عبيبة:

إذا هبطاً الأرض المخوف بها الردى يخفض من جأشيها منصلاًهما^٤
وقول لبيد:

فمدافع الريان عري رسمها خلقت كما ضمن الوحي سلامها^٥
ومن أبيات الكتاب:

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل^٦
فقدم المفعول في المصراعين جميعاً، وللبيد أيضاً:

رُزقت مرابيع النجوم وصابها ودق الرواعد جودها فرهامها^٧
وله أيضاً:

لمعقر قهدٍ تنازع شلوه غبس كواسب ما يمن طعامها^٨

١ فاطر آية ٢٨.

٢ انظر: ديوان ذي الرمة ص ١.

٣ انظر: الخصائص ١: ٢٩٥.

٤ انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٠٨٥.

٥ انظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ص ١٣٥.

٦ انظر: الكتاب ١: ٢٨١.

٧ انظر: ديوان لبيد ١٣٦.

٨ انظر: ديوان لبيد ١٤٥.

وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿الْهَاجِمُ التَّكَاثُرُ﴾^١، وقال الآخر:

أَبْعَدَكَ اللَّهُ مِنْ قَلْبٍ نَصَحْتُ لَهُ فِي حُبِّ جُمْلٍ وَيَأْبَى غَيْرَ عَصِيَانِي^٢
وقال المرقش الأكبر:

لَمْ يَشْجُ قَلْبِي مِلْحوادِثٍ إِلَّا — لَا صَاحِبِي الْمَتْرُوكِ فِي تَغْلَمٍ^٣
وفيها:

فِي بَاذَخَاتٍ مِنْ عَمَائِيَّةٍ أَوْ يَرْفَعُهُ دُونَ السَّمَاءِ خِيَمٍ^٤

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّرَ، فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدي بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً عليه مفعوله، فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يجفُ عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشعه^٥.

وما قاله ابن جني يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إن علماء العربية مجمعون على أن رتبة الفاعل هي التقديم، ورتبة المفعول هي التأخير، يقول سيبويه: "فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً^٦، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهملانهم ويعنيانهم"^٧.

١ التكاثر آية ١.

٢ انظر: الخصائص ١: ٢٩٦.

٣ انظر: المفضليات، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة السابعة، ص ٢٣٨.

٤ انظر: السابق ٢٣٨.

٥ الخصائص ١: ٢٩٧.

٦ في ط ١، كان حدُّ اللفظ أن يكون الفاعل مقدماً.

٧ الكتاب ١: ٣٤.

ويقول ابن يعيش: "ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده ، فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً"^١.

فما دام النحاة قد أجمعوا على ذلك فلا داعي لخرق الإجماع دون دليل، لاسيما وأن ابن جني يمنع ذلك يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه....

إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلا كل، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدس - أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمها، ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه التقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه اتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو هذا على هذا المثال، وياشر بإنعام تصفحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريد الله منه، غير معاز به، ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه"^٢.

ثانياً: إن ابن جني قد خلط خلطاً واضحاً بين المفعول به إذا كان اسماً ظاهراً، نحو: ضرب زيداً عمرو، أو ضميراً متصلاً نحو: ضربني زيد؛ لأن المفعول به في التركيب الأول جائز التقديم والتأخير، وإنما يكون تقديمه للاهتمام، كما قال سيبويه في النص السابق، أما المثال الثاني فإن المفعول به واجب التقديم، ولم يكن تقديمه للاهتمام؛ لأن المفعول ضمير، ولا بد في الضمير إذا كان مفعولاً أن يتصل بالفعل؛ لأن العرب لا تجيز انفصاله أبداً، فلا يقولون: ضرب زيداً أي، يقول الزمخشري: "ولأن المتصل أخصر لم يسوغوا تركه

^١ شرح المفصل ١: ٧٦.

^٢ الخصائص ١: ١٩٠.

إلى المنفصل، إلا عند تعذر الوصل ، فلا تقول: ضرب أنت ولا هو، ولا
ضربت إياك، إلا ما شذَّ من قول حميد الأرقط:
* إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^١ *

وقول بعض اللصوص:

كَأَنَّا يَوْمَ قُورَى إِ
نَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا^٢ ٣

واضح أن الذي جعل النحويين يخطئون هذا التركيب هو تحكم الأصول
النحوية التي وضعوها في نظرتهم إلى التراكيب النحوية، إذ تنص هذه الأصول على
عدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كما في نحو: ضرب غلامه زيداً
وضربوني وضربت قومك.

والذي يراه الباحث أن هذا التركيب جائز الاستعمال في العربية، وذلك
اعتماداً على السماع والقياس، فقد جاءت أبيات كثيرة على ألسنة الشعراء الفصحاء
شاهدة على صحة هذا التركيب، أما القياس فإن تقديم الفاعل على المفعول وعود
الضمير على متأخر جائز الورد في اللغة ، يقول ابن جني: "والأمر في كثرة
تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستتكر، فلما
كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر فموضعه
التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزي عدي بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قد
قدره مقدماً عليه مفعوله، فجاز ذلك، ولا تستتكر هذا الذي صورته لك، ولا يجف
عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تنبشه"^٤.

فقول العرب: ضرب غلامه زيداً، صحيح جارٍ على سنن العرب في كلامها،
ولا نرى فرقاً بينها وبين جملة مثل : ضرب غلامه زيد، فكلتا الجملتين قد عاد فيهما
الضمير على متأخر ، ولكن النحاة خطأؤوا الأولى، وصوبوا الثانية، بناءً على تبرير
غير مقبول يتمثل في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

١ انظر: الكتاب ٢: ٣٦٢، وقبل الشطر: *أتتك عنس تقطع الأوراك*

٢ انظر: الكتاب ٢: ١١١، ٣٦٢.

٣ المفصل ١٢٨.

٤ الخصائص ١: ٢٩٧.

فهذه الجملة: ضَرَبَ غلامُه زيداً، جملة أصل جاء الفاعل والمفعول في موقعهما الأصلي، كما هو الأصل في الترتيب بين الفاعل والمفعول به، أما الجملة التي يتقدّم فيها المفعول على الفاعل، نحو: ضَرَبَ زيداً غلامُه، فهي جملة متحوّلة عن الجملة الأصل، ضَرَبَ غلامُه زيداً؛ وذلك لغرض الاهتمام بالمفعول، والعرب كما هو معلوم، إذا أرادت العناية بشيء قدمته، وقد أدرك ابن عطية والقرطبي القيمة الدلالية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾^١ فقالوا إنّ المفعول مقدّم للاهتمام.

^١ البقرة آية ١٢٤.

حذف الفاعل*

من المعلوم أن الكلام في القول بجواز حذف الفاعل متصل بباب التنازع، يقول أبو حيان: "وذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله، وذلك مشهور عنه في باب الأعمال في نحو: ضربني وضربت الزيدين"^١، وكان الكسائي قد أجاز أن يحذف الفاعل من الفعل الأول في قول العرب: قام وقعد زيد، فراراً من الإضمار قبل الذكر.

وقد ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني هذا الخلاف في كتابه "المقتصد"، عندما ذكر مذهب الكسائي، وردّ عليه، يقول: "وأما من قال: إنَّ الفاعل هنا محذوف، فقد ترك الظاهر؛ لأجل أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل، فأنَّ يُقال: إنه مضمّر، على شريطة التفسير أولى من أن يُقال إنه محذوف؛ إذ المضمّر بمنزلة المظهر، وجار مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك، فإذا لزمه التسليم فيما يدعى من اقتضاء الفعل للفاعل، إذ لا تقدر أن تقول: إنَّ أكرمني ليس له فاعل؛ لما في ذلك من الاستحالة، كان الإضمار أولى من الحذف، وهذا واضح"^٢.

واضح أنَّ الشيخ عبد القاهر يأخذ برأي سيبويه في أنَّ الفاعل مضمّر، يدل عليه ما بعده، ويردّ على الكسائي في تجويزه حذف الفاعل.

وكان الكسائي يرى أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة عند النحويين، فأجاز حذف الفاعل في التنازع؛ لكي يتخلص من الإضمار قبل الذكر،

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٢١، ٢٢، المقتضب ج ٤ ص ٧٧، ٥٠، الأصول ج ١ ص ٧٥، المسائل البصريّات ج ١ ص ٥٢٥، المسائل الحليّات ص ١٤٦، المقتصد ج ١ ص ٣٧٧، شرح المفصل ج ١ ص ٧٧، شرح التسهيل ج ٢ ص ١٢١، المساعد ج ١ ص ٣٩٦، شرح الرضي ج ١ ص ٢٠٦، شرح ابن عصفور ج ١ ص ٦١٨، الارتشاف ج ٢ ص ١٨٢، نتائج الفكر ص ١٦٤، الخصائص ج ٢ ص ٤٣٣، شرح التصريح ج ١ ص ٢٧١، شذور الذهب ص ١٦٥، قطر الندى ص ٢٠٢، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ٨٣، أسرار العربية ص ٧٩، شرح الأشموني ج ٢ ص ٤٤، الهمع ج ٢ ص ٢٥٥.

١ الارتشاف ٢: ١٨٢.

٢ المقتصد ١: ٣٣٧.

يقول الرضي: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول؛ حذراً من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل:

فكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مَوَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ^١

وذلك لأنَّ حذف الفاعل أُنْعِمَ من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: رَبُّهُ رَجُلًا، فهو يقول: ضربني وأكرمت زيدا، أو الزيدين؛ أو الزيدين، أو هنداً، أو الهنديين، أو الهندات^٢.

أمَّا جمهور النحاة فيرون أنَّ الفاعل لا يحذف أبداً فهو، وإن لم يظهر، ضمير مستتر، يقول سيبويه: "ألا ترى أنَّ الفعل لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً"^٣.

ويقول أيضاً: "ومثل ذلك، يذهب عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء"^٤.

ويقول أبو علي الفارسي: "ألا ترى أنَّ اتصال الفعل بالفاعل أشدَّ من اتصال المبتدأ والخبر، فمن ثم لم يحذف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ، ولكنه يضمَر، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم "إنَّه - المسكين - أحق" فـ "المسكين" خبر مبتدأ محذوف، وقد اعترض بهما بين اسم "إنَّ" وخبرها^٥. ويقول أيضاً: "وحذف الفاعل لا يجوز عندنا"^٦.

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وإذا كان كذلك كان من حقِّ الفاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول، فيضمَر، ولا يحذف"^٧.

١ انظر: خزائن الأدب ١: ٣٢٢.

٢ شرح الرضي ١: ٢٠٦.

٣ الكتاب ١: ٢١.

٤ الكتاب ١: ٢٣.

٥ المسائل الحلييات ١٤٦.

٦ المسائل البصرييات ١: ٥٢٥.

٧ المقتصد ١: ٣٣٧.

فالفاعل عند جمهور النحاة عمدة، والعمدة لا يجوز حذفها، يقول ابن هشام:
"وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه:

الحكم الأول: إنهما لا يحذفان؛ وذلك لأنهما عمدتان، ومُنزَلان من فعلهما منزلة الجزء؛ فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان، فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران^١.

ويقول الأشموني: "الثاني: كونه عمدة، لا يجوز حذفه؛ لأنَّ الفعل وفاعله كجزءي كلمة، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر"^٢.

فمن الواضح أنَّ الفاعل عند جمهور النحاة لا يمكن حذفه، لسببين: الأول: إنَّه عمدة لا يستقيم الكلام بدونه، والثاني: إنَّه معمول للفعل، ولا بدَّ للفعل من معمول على الفاعلية، سواء كان فعلاً لازماً أم متعدياً؛ لذا فهو يضمّر عندهم، ولا يحذف، والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار، يقول السهيلي: "وتحقيق القول أنَّ الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغنى عن إظهاره، لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر، ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول؛ لأنَّ المضمّر هنا قد لفظ به في النطق، ثمَّ حذف تخفيفاً، نحو قولك: "الذي رأيتَه، والذي رأيت"، ويجوز حذفه في التنبيه والجمع، فلما كان ملفوظاً به، ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنَّه لم ينطق به، ثم حذف، ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح، لا خفاء به، ولا غبار عليه"^٣.

والذي يراه الباحث أنَّ الفاعل عمدة في الكلام لا يجوز حذفه، إلا إذا دلَّ على ذلك دليل، فعندئذٍ يجوز حذفه، سواء كان في باب التنازع أم في غيره.

١ شذور الذهب ١٦٥.

٢ شرح الأشموني ٢: ٤٤.

٣ نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، ت: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الريان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٦٥.

ولعلّ من الواضح أنّ اهتمام النحاة بتطبيق نظرية العامل والمعمول على كلام العرب جعلت النحاة يهتمون بالشكل على حساب المعنى، ولهذا غضوا النظر عن الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها؛ فإذا حذف الفاعل قالوا: إنه مضمّر دون البحث عن سبب الإضمار أو الحذف.

ويبدو أنّ الكسائي يرى ما يراه جمهور النحاة من أنّ الفاعل لا يجوز حذفه؛ لأنّ الفعل عامل، ولا بدّ له من معمول على الفاعلية، لكنّ رأيهم هذا، فيما نرى، مقصور على باب التنازع؛ لأنّه لم يفصل القول في جواز حذف الفاعل في العربية، وفي المعاني الدلالية التي يحذف من أجلها الفاعل.

ومّا ينبغي التنبيه له أنّ الكسائي لا يجيز حذف الفاعل دون دليل؛ لأنّ الحد الأدنى للجملة التي يحسن السكوت عليها هي "مبتدأ وخبر"، أو "فعل وفاعل"، يقول المبرد: "وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"^١.

ويقول السيوطي: "والحاصل: أنّ الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه"^٢.

نتناول فيما يلي بعضاً من الآيات، جاء فيها الفاعل محذوفاً؛ وذلك لغرض بياني، ولكنه يُعَلِّمُ ضمناً وبلا لبس:

قال: ﴿... فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٣.

١ المقتضب ١: ١٤٦.

٢ الهمع ١: ٣٣.

٣ البقرة آية ٢٥٩.

من المعلوم أن "تبيين" في هذه الآية فعل يحتاج إلى فاعل، وليس هناك فاعل
مذكور، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً؛ لأنه يفهم من سياق الآية، فهو محذوف
لدليل.

ولم يرتض النحاة ذلك، بل ذهبوا يبحثون لـ "تبيين" عن فاعل؛ لأنهم يرون
أن الفاعل يضمّر، ولا يحذف، يقول الزمخشري: "وفاعل "تبيين" مضمر، تقديره: فلما
تبين له أن الله على كل شيء قدير (قال أعلم أن الله على كل شيء قدير)، فحذف
الأول؛ لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيدا، ويجوز: فلما تبين
له ما أشكل عليه، يعني أمر إحياء الموتى".^١

واضح أن الزمخشري يحاول أن يبحث للفعل "تبيين" عن فاعل؛ لأنه عامل،
ولا بد للعامل من معمول، لكننا نرى أن حذف الفاعل هنا لغرض دلالي، وهو
إعطاء معنى مطلق يفيد الشمول، أي تبين له أمر الإحياء وأمر الإماتة، أو تبين له
قدرة الله... الخ.

يقول ابن كثير: "وقال السدي وغيره تفرقت عظام حماره حوله يمينا ويسارا،
فنظر إليها وهي تلوح من بياضها، فبعث الله ريحا، فجمعتها من كل موضع من تلك
المحلة، ثم ركب كل عظم في موضعه، حتى صار الحمار قائما من عظام، لا لحم
عليها، ثم كساها الله لحما وعصبا وعروقا وجلدا، وبعث الله ملكا، فنفخ في منخري
الحمار، فنهق بإذن الله عز وجل، وذلك بمراى من العزيز، فعند ذلك لما تبين له
هذا كله (قال أعلم أن الله على كل شيء قدير)^٢، أي أنا عالم بهذا، وقد رأيت
عيانا، فأنا أعلم أهل زمانى بذلك، وقرأ آخرون "قال اعلم" على أنه أمر له بالعلم".^٣

فالحذف إذا كان لغرض في نفس المتكلم فإنه يعطي دلالة قوية لا يفيددها
الذكر، يقول الجرجاني: "القول في الحذف، هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ،
عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت

١ الكشاف ١: ٣٠٨.

٢ البقرة آية ٢٥٩

٣ تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ، ١:
٣١٤.

عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين^١.

ويقول أيضاً: "وإذ عرفت هذه الجملة في حال الحذف في المبتدأ، فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده قد حُذف، ثم أُصيب به موضعه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به"^٢.

وقد كان أبو حيان معنياً بالصنعة النحوية، حيث زعم أن الفاعل مضمّر؛ لأنه مع النحاة في أن الفعل عامل، ولا بد له من معمول، يقول: "والفاعل مضمّر، يدل عليه المعنى، وقدره الزمخشري فلما تبين له ما أشكل، يعني أمر إحياء الموتى، وينبغي أن يحمل على أنه تفسير معنى، وتفسير الإعراب أن يقدر مضمراً، يعود على التي استغربها بعد الموت"^٣.

وقد تحدث ابن جني عن حذف الفاعل، فسلك فيه منهجاً وصفيّاً قائماً على مراعاة المعنى، والتخلي عن الصناعة النحوية؛ فأجاز حذفه إذا كان المعنى يدل عليه، يقول: "ومنه قوله:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً

حملة الفراء على المعنى، قال؛ لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى، وكان أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعد لأن له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً^٥.

١ دلائل الإعجاز ١٤٦.

٢ دلائل الإعجاز ١٥٣.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ٣٠٧.

٤ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٢٣، وانظر: التصريح ١: ٢٧٢.

٥ الخصائص ٢: ٤٣٣.

أما الآية الثانية التي سنتناولها فهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾^١ حيث حذف الفاعل هنا اختصاراً؛ لدلالة ما تقدم عليه، ولكن النحاة لم يرتضوا ذلك؛ لأنهم يرون أنه لا بد لكل فعل من فاعل، فقدّروا في "جاءك" ضميراً، والضمير - كما هو معلوم - معرفة؛ لذا تكون (من نبأ المرسلين) حالاً من هذا الضمير، يقول أبو البقاء: " (ولقد جاءك): فاعل جاءك مضمّر فيه؛ قيل: المضمّر المجيء، وقيل: المضمّر النبأ، ودلّ عليه ذكر الرسل؛ لأن من ضرورة الرسول الرسالة، وهي نبأ، وعلى كلا الوجهين يكون "من نبأ المرسلين" حالاً من ضمير الفاعل، والتقدير: من جنس نبأ المرسلين"^٢.

ويقول أبو حيان: "والذي يظهر لي أن الفاعل مضمّر، تقديره: "هو"، ويدلّ على ما دلّ عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: "ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسل، والصبر والإيذاء إلى أن نصروا، وأن هذا الإخبار هو بعض نبأ المرسلين الذين يتأسى بهم...، و(من نبأ) في موضع الحال، وذو الحال ذلك المضمّر، والعامل فيها وفيه (جاءك)، فلا يكون المعنى على هذا "ولقد جاءك نبأ أو بيان"، إلا أن يُراد بالنبأ والبيان هذا النبأ السابق أو البيان السابق"^٣.

ولو اكتفى النحاة بالقول إنَّ الفاعل محذوف للاختصار والعلم به لما كان هناك إشكال في توجيه الآية القرآنية، وجعل - من نبأ المرسلين - حالاً من الضمير المقدّر في الفعل.

ومن الآيات التي ورد فيها حذف الفاعل لعلم المخاطب، قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^٤، يقول الزمخشري: "... والضمير في "بلغت" للنفس، وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن الكلام الذي وقعت فيه يدلّ عليها، كما قال حاتم:

١ الأنعام آية ٣٤.

٢ التبيان في إعراب القرآن ١: ٤٩٢.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ١١٨.

٤ القيامة آية ٢٦.

أماوي ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشرت يوماً وضاق بها الصدر^١

وتقول العرب: أرسلت، يريدون: جاء المطر، ولا تكاد تسمعهم يذكرن السماء^٢.

ويقول القرطبي: "إذا بلغت الترقى" أي بلغت النفس أو الروح التراقي، فأخبر عما لم يجر له ذكر، لعلم المخاطب به، كقوله تعالى: ﴿حتى توارت بالحجاب﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم﴾^٤،^٥.

فخلاصة القول إن الفاعل يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل، فلا حاجة إلى التقدير وتعسف الإضمار، بل إن من الأفضل البحث عن القيمة الدلالية للحذف الاختصار - التنزية - الشمول... الخ

يقول أبو الفتح بن جني: "وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً"^٦.

هذا فضلاً عن أن القول بالاختلاف بين مصطلحي الإضمار والحذف فيه كثير من مجانبية الصواب، وإن المتتبع لهذين المصطلحين في كتب التراث يجد أن كلاهما قد استعمل في مكان الآخر. ويبدو أن الذي جعل بعض النحاة في النصوص السابقة يذهبون إلى اختلاف بينهما هو الرغبة في التمشي مع الصنعة النحوية في قولهم الفاعل عمدة يضم ولا يحذف، أو يحذف ولا يضم.

١ انظر: ديوان حاتم الطائي، ت: كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م، ص ٧١.

٢ الكشف ٤: ٦٦٣.

٣ ص آية ٣٢.

٤ الواقعة آية ٨٣.

٥ الجامع لأحكام القرآن ١٩: ٧٢.

٦ الخصائص ٢: ٤٣٣.

التنازع في العمل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة أولى المتنازعين بالعمل ، يقول الجرجاني: "فأولى الفعلين في قولك: أكرمني وأكرمت عبد الله بالعمل أقربهما إلى الاسم، وهو أكرمت، فتنصب به عبد الله، وتضمّر لأكرمني فاعلاً؛ لأنّ الثاني يفسره، كأنك قلت: أكرمني عبد الله، ثم أضمرت الأول؛ لدليل الثاني عليه"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن العامل الثاني حين يجتمع عاملان لمعمول واحد أولى بالعمل، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى"^٢.

وقد استدللّ البصريون بالأدلة التالية:

الأول: قربه ومجاورته للاسم الذي بعده، يقول سيبويه: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقضُ معنى"^٣.

الثاني: إنّ القول بأنّ العامل هو الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله، وهذا غير مختار ؛ لأنّه خلاف الأصل، يقول الرضي: "وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيد، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء، وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل"^٤.

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٧٣، المقتضب ج ٣ ص ١١١، الإنصاف ص ١ ص ٨٣، م ١٣، التبيين ص ٢٥٢، م ٣٤، شرح المفصل ج ١ ص ٧٧، شرح الرضي ج ١ ص ٢٠١، شرح التسهيل ج ٢ ص ١٦٤، شرح التصريح ج ١ ص ٣١٥، الهمع ج ٥ ص ١٣٧، الأشموني ج ٢ ص ٩٨.

١ المقتصد ١: ٣٣٦.

٢ الإنصاف ١: ٨٣، م ١٣.

٣ الكتاب ١: ٧٤.

٤ شرح الرضي ١: ٢٠٥.

الثالث: إن أكثر كلام العرب جاء بإعمال الثاني، يقول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم^١
ويقول طفيل الغنوي:

وكمّتا مدمّة كأن متونهما جرى فوقها واستشعرت لون مذهب^٢

لذا قال ابن مالك: "فدلّ نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم"^٣.

ويقول الرضي: "ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"^٤.

أما الكوفيون فقد قالوا: إن الأولى بالعمل في المعمول الذي يسبقه عاملان هو العامل الأول، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أكرمني وأكرمت زيدا"، وأكرمت وأكرمني زيداً، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى"^٥.

وقد استدل الكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: السماع عن العرب، فقد ورد عن العرب إعمال الأول وإلغاء الثاني، يقول الشاعر:

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتدنا الخرد الخدالاً^٦
ويقول الآخر:

^١ انظر: ديوان الفرزدق، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ص ٦٥٧، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٧٧.

^٢ انظر: ديوان الطفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ت: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧ م ص ٣٢، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٧٧.

^٣ شرح التسهيل ٢: ١٦٧.

^٤ شرح الرضي ١: ٢٠٥.

^٥ الإنصاف ١: ٨٣، م ١٣.

^٦ انظر: الكتاب ١: ٧٨.

ولمّا أنْ تَحْمَلَ آلَ لَيْلَى سَمَعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابِ ١

الثاني: إنَّ الأولَ أولى بالعمل؛ لشرف تقدمه وكونه أول الطالبين له ، يقول الأنباري:
"وأما القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل
كالفعل الثاني، إلا أنَّه لمّا كان مبدوءاً به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء
والعناية به"٢.

الثالث: إنَّ قولنا بأنَّ الأول هو الأولى بالعمل يؤدي إلى تخلصنا من الإضمار قبل
الذكر، وهو من الأصول المرفوضة.

يتضح ممّا سبق أنَّ هذا الباب النحوي كان من الأبواب المشكّلة عند كلا
الفريقين، بصريين وكوفيين؛ وذلك لأنَّهم يرون أنَّ كلَّ فعل، لازماً كان أو متعدياً،
يجب أن يعمل، فيأخذ اسماً مرفوعاً، إن كان لازماً، ومرفوعاً ومنصوباً إن كان
متعدياً، فإذا اجتمع فعلاً لازماً واسم واحد كان الإشكال، إذ يجتمع عاملان
ومعمول واحد، وذلك لا يجوز؛ لذا اختلفت نظرتهم إلى الجملة التالية: "قام وقعد
زيد" حيث رأى سيبويه أنَّ "زيد" مرتفع بـ "قعد"، وفي "قام" ضمير مستتر على أنَّه
فاعل؛ لأنَّه لا بدَّ للفعل من فاعل، يقول: "وكذلك تقول: ضربوني وضربت
قومك، إذا أعملت الآخر، فلا بدَّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلو من فاعل،
وإنما قلت: ضربت وضربني قومك، فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد
يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل"٣.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ الفاعل محذوف؛ وذلك لكي يتخلص من
الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه من الأصول المرفوضة عند الفريقين، يقول الرضي:
"والكسائي يحذف الفاعل من الأول؛ حذراً من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا قبل،
فحاله كما قيل:

١ انظر: الإنصاف ١: ٨٦، م ١٣.

٢ الإنصاف ١: ٨٧، م ١٣.

٣ الكتاب ١: ٧٩.

فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مَوَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ^١

وذلك لأنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وإن لم يجيء لمحض التفسير ، كما جاء في نحو: رَبِّهِ رَجُلًا، فهو يقول: ضربني وأكرمت زيدا، أو الزيدَيْن أو الزيديْن، أو هنداً أو الهنديْن أو الهندات^٢.

أما الفراء، فقال إنَّ "زيد" في قول العرب: قام وقعد زيدٌ فاعل للفعلين معاً، وقد عارضه العلماء في ذلك، يقول الرضي: "والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أنَّ الثاني إنْ طلب أيضاً للفاعلية ، نحو: ضرب وأكرم زيد، جاز أنْ تُعمِلَ العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة^٣".

ولعلَّ من الواضح أنَّ الصناعة النحوية قد وجَّهت هذا الباب توجيهاً بعيداً، ويظهر ذلك إذا اختلفت العوامل ، وتثنَّى الفاعل والمفعول، فسيبويه، وإن كان لا يرى الإضمار قبل الذكر ، إلا أنَّه قال به؛ لأنَّ الفاعل عنده عمدة، والعمدة لا تحذف؛ لذلك يقول سيبويه: ضرباني وضربت الزيدَيْن، وضربوني وضربت الزيدَيْن، فيجعل في الفعل الأول فاعلاً؛ لأنَّه يرى أنَّه لا بدُّ للفعل من فاعل، يقول: "فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتیان وأجمله"^٤.

وممَّا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْإِخْلَاءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ^٥

١ انظر: خزانة الأدب ١: ٣٢٢.

٢ شرح الرضي ١: ٢٠٦.

٣ شرح الرضي ١: ٢٠٦.

٤ الكتاب ١: ٨٠.

٥ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧١، والتصريح ١: ٣٢١.

وقول الآخر:

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا أَزْمَانَ كُنْتُ مَنْوُطاً فِي هَوَى وَصْبَا^١
وقول الآخر:

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي يَ فَلَ خَيْرٍ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ^٢
أما الكسائي فإنه يقول: ضربني وضربت قومك، بناءً على مذهبه في حذف
الفاعل فراراً من الإضمار قبل الذكر، وقد استدل بالأبيات التالية لتقوية مذهبه:

يقول الشاعر:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا^٣
وقول الآخر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَأَيْبُ^٤
وقول الآخر:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَّاقُ^٥

أما الفراء فقد جاء بمذهب غريب لا أظن أن العرب نطقت به، وذلك حينما
يجتمع عاملان مختلفان، مثل: ضربني وضربت زيداً، فهو لا يضمّر في "ضربني"
فاعلاً، لأنه لا يرى الإضمار قبل الذكر، ولا يقول إنَّ الفاعل محذوف؛ لأنه لا يرى
حذف الفاعل، فيقول إنَّ الفاعل يجب أن يتأخر، فتصبح الجملة: ضربني وضربت
زيداً هو، وضربني وضربت قومك هم، ومن المؤكد أن هذه الجمل جملٌ مصنوعة،
صنعها الفراء؛ ليتخلص من حذف الفاعل والإضمار قبل الذكر.

١ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧٠، والهمع ٥: ١٤٠.

٢ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧٠، والهمع ٥: ١٤٠.

٣ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٢٣، والتصريح ١: ٢٧٢.

٤ انظر: ديوان علقمة الفحل، ت: لطفي الصقال وزميله، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة

الأولى ١٣٨٩هـ ص ٣٨ وشرح التسهيل ٢: ١٧٤.

٥ انظر: ديوان ذي الرمة ٣٣٢، وشرح المفصل ٢: ١٢٢.

ومما يزيد الأمر وضوحاً في أنَّ الصناعة النحوية كان لها أكبر الأثر في توجيه هذا الباب أنَّ النحاة بصريين وكوفييين حكموا على جمل عربية فصيحة بالشذوذ، وذلك مثل: ضربته وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيد، ووجه الشذوذ في الجملة الأولى مجيء الهاء في "ضربته"، حيثُ أُعمل الفعل الثاني، وألغي الأول، والواجب في هذا، ترك الضمير في الفعل الأول؛ لأنَّه فضلة، وليس عمدة كالفاعل، يقول ابن مالك في الألفية:

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمِلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيِّرَ رَفَعَ أَوْ هِمْلَا^١

مع أنَّ العرب قد أجازت الإضمار قبل الذكر في هذا الموضوع خاصة، يقول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ^٢

أما المثال الثاني فقالوا إنَّ وجه الشذوذ فيه هو عدم الإتيان بالضمير المنصوب في الفعل الثاني "ضربت"؛ لأنَّه ملغي، وما بعده اسمٌ معمول للأول على أنَّه فاعل؛ لذا حكموا على بيت عاتكة بنت عبد المطلب بالشذوذ، وهو قولها:

بِعَاظَ يُعْشِي النَّاطِرِينَ - إِذَا هُمْ لَمَحُوا - شَعَاعُهُ^٣

وكان ابن مالك قد عدل عن رأيه في هذه المسألة، فقال في "شرح التسهيل" بجوازها، يقول: "وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربني زيد، ومررت به ولقيني عمرو؛ لاشتماله على تقديم ضمير، هو فضلة على مفسر متأخر لفظاً ورتبة، وإنما يغتفر ذلك في ضمير مرفوع؛ لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه، هذا تعليل المبرد ومن وافقه من البصريين، أما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، فلا يجيزون ضربوني وضربت قومك، ولا ضربته وضربني زيد.

^١ انظر: ألفية ابن مالك.

^٢ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧١، والتصريح ١: ٣٢٢.

^٣ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٥٥٣، والتصريح ١: ٣٢٢.

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدمة الذكر^١.

واضح مما سبق أن الصناعة النحوية ورغبة النحاة في تطبيق مقتضيات نظرية العامل قد وجهت هذا الباب النحوي توجيهاً بعيداً، ابتعد فيه النحاة عن حدود الدرس اللغوي كثيراً، فحكموا على ما ورد به السماع بالشذوذ، وقاسوا التنازع في أبواب لم يرد فيها التنازع أبداً، مثل باب نعم وبئس وحبذا وغيرها من الأبواب النحوية؛ ولهذا قال بعض العلماء إن التنازع لا يكون إلا فيما سُمع عن العرب، يقول ابن مضاء القرطبي: "والأظهر أن لا يقاس من هذه على المسموع إلا أن يُسمع في هذه كما سُمع في تلك"^٢.

ولعل من المعلوم أن المنطق النحوي يختلف كثيراً عن الاستعمال اللغوي، فالمتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية كان ينطق على مقتضى سجيته، حتى إن كان نطقه مخالفاً لأصول وقوانين النحو.

ولو أن النحويين تخلوا عن هذه الأصول والقوانين، وبحثوا في الشواهد واللغات، وأرجعوا كل مسموع إلى مصدره، وميزوا ما سُمع مما لم يُسمع ما خرج لنا باب التنازع بهذه الصورة التي لا تخدم الدرس اللغوي، ويجد دارس اللغة صعوبة كبيرة فيها، وكان ابن خلدون وابن مضاء وغيرهما قد ضاقوا ذرعاً بمثل هذه الأبواب النحوية التي تحكمت فيها القوانين والأصول النحوية، يقول ابن خلدون: "فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدلية، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه"^٣.

وكان ابن العلي قد ذهب، فيما حكاه عنه الشيخ خالد الأزهرى إلى أن إعمال أي واحد من الفعلين سيان، يقول الأزهرى: "وقيل: هما سيان؛ لأن لكل منهما مرجحاً، حكاه ابن العلي في البسيط"^٤.

١ شرح التسهيل ٢: ١٧٢.

٢ الرد على النحاة ١٠١.

٣ مقدمة ابن خلدون ص ٦٢١.

٤ التصريح ١: ٣٢٠.

وهذا هو ما نميل إليه في هذه المسألة، فقد نطق العربي على مقتضى سليقته التي فُطر عليها، ولم يدر بخلده يوماً ما أن في كلامه عاملاً أو معمولاً، أو أن هناك تنازعاً بين العوامل، لكنه كان يختار في حديثه نمطاً من الكلام، يكون بإعمال أحدهما، إذ نجد من العرب من كان يعمل الأول، ونجد منهم أيضاً من كان يعمل الثاني؛ ولهذا نرجح أن هذا الأسلوب عائد إلى تعدد اللهجات القبلية في الجزيرة العربية، فكل قبيلة كانت تستخدم أسلوباً معيناً في الكلام، إما بإعمال الأول، وإما بإعمال الثاني، وعندما جمع النحاة كلام العرب، سلموا بجواز إعمال أيهما، لكنهم اختلفوا في الأولى في العمل.

ولعل من المفيد أن نبين أن قول النحاة أن الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردود بالاستعمال اللغوي، فالعرب تجيز في كلامها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد نص ابن الشجري على ذلك، يقول: "وأقول: إن إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخوأك أكرمتهما، وأخوتك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامه زيدٌ، وأكرمتهما أخوأك، وكقولهم: في بيته يؤتي الحكم^١، وكقول زهير:

إن تلق يوماً على علاته هريماً تلق السماحة منه والندى خلُقاً^٢

ومثله في التنزيل: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾^٣، ﴿ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون﴾^٤ ٥.

١ انظر: المستقصى في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

٢ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦، والمقتضب ٤: ١٠٣.

٣ طه آية ٦٧.

٤ القصص آية ٧٨.

٥ آمالي ابن الشجري ١: ١٨٩.

خروج (إذا) عن الظرفية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز خروج "إذا" عن الظرفية، يقول الجرجاني: "وقد جوز أبو الحسن الجرّ في إذا، وأجاز أبو العباس صريح الرفع، نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو بمنزلة: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن "إذا" ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط، منصوب على الظرفية الزمانية، يقول سيبويه: "وأما "إذا" فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها"^٢.

ويقول ابن هشام: "والجمهور على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية"^٣.

فـ "إذا" عند جمهور النحاة اسم، مضمن معنى الشرط، منصوب على الظرفية الزمانية، التي لا تفارقها أبداً، وقد اختلف هؤلاء النحاة في ناصب "إذا" على مذهبين:

الأول: إن ناصب "إذا" شرطها، فتكون بمنزلة متى وحيثما.

الثاني: إن ناصبها ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، يقول السيوطي: "وفي ناصب "إذا" قولان: أحدهما: إنه شرطها، وعليه المحققون، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط، والثاني: إنه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون"^٤.

* انظر: الكتاب ٤: ٢٣٢، المحتسب ٢: ٣٠٨، المقتصد ١: ٢٤٤، الجنى الداني ٣٧١،

مغني اللبيب ١٢٨، شرح التسهيل ٢: ٢١١، الهمع ٣: ١٧٨.

١ المقتصد ١: ٢٤٤.

٢ الكتاب ٤: ٢٣٢.

٣ مغني اللبيب ١٢٩.

٤ الهمع ٣: ١٨١.

واضح أن هذا الخلاف في ناصب "إذا" ناشئ عن جعلهم إياها اسماً، ولا بد
للإسم من عامل، يعمل فيه؛ إذ يستحيل وجود معمول من غير عامل.

أما أبو الحسن الأخفش وابن جني وابن مالك فقد أجازوا خروجها عن
الظرفية، يقول ابن هشام: "زعم أبو الحسن الأخفش في ﴿حتى إذا جاؤوها﴾^١ أن إذا
جرُّ بحتى"^٢.

ويقول ابن جني في قراءة من قرأ "خافضة رافعة" بالنصب في سورة
الواقعة: ﴿إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض
رجاً﴾^٣: "يجوز أن تكون "إذا" الثانية، وهي قوله ﴿إذا رجت الأرض رجاً﴾ خبراً
عـ _____ ن
إذا"، ونظيره: إذا تزورني إذا يقوم زيد، أي: وقت زيارتك أيّ وقت قيام زيد"^٤.

ويقول ابن مالك: "ومن وقوعها مفعولاً به قول النبي صلى الله عليه وسلم
لعائشة رضي الله عنها: "إن لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبي"^٥،
... وإلى الحديث والآية أشرت بقولي: وقد تفارقها الظرفية، مفعولاً بها أو مجرورة
بحتى"^٦.

وقد استدلل هؤلاء النحاة بكثرة وقوعها بعد حتى، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا
جاؤوها﴾^٧، وهو في القرآن كثير، وبقول الحماسي:

١ الزمر آية ٧١.

٢ مغني اللبيب ١٢٨، ولم نعثر على رأي الأخفش فيما بين أيدينا من كتبه.

٣ الواقعة من آية ١ إلى آية ٤.

٤ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، ت: علي النجدي
ناصر وزميله، دار سركين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ٢: ٣٠٨.

٥ انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول،
تركيا، باب النكاح، ٦: ١٥٨.

٦ شرح التسهيل ٢: ٢١١.

٧ الزمر آية ٧١.

وَبَعْدَ غَدٍ يَأْهَبُ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ^١

إِذْ زَعَمُوا أَنَّ "إِذَا" فِي مَوْضِعٍ جَرَّ بَدَلًا مِنْ غَدٍ، هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ.

وما استدلل به هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ حدَّ الاسم لا ينطبق على "إذا"، فالاسم، كما يرى النحاة، كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرداً، غير مقترن بزمانٍ محصل يمكن أن يفهم بنفسه^٢، وهذا غير متحقق في "إذا"؛ إذ لا تدلّ على معنى في نفسها، وإنما تؤدي دوراً وظيفياً، هو الربط بين الجملتين؛ لتؤدي معنى مفيداً.

ثانياً: إنَّ علامات الأسماء لا تنطبق عليها، إذ لا تقبل الجر بحروف الجر المختلفة، ولا تتون، ولا تنادي، ولا تدخلها (ال)، ولا تكون فاعلاً أو مبتدأ أو مضافاً إليه.. الخ، وهذه أهم خصائص الاسم، يقول ابن مالك:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْوَاسِلِ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلُ^٣

وكان جمهور النحاة قد ردّوا ما استدلل به ابن جني وابن مالك، فقالوا إنَّ ورودها بعد "حتى" ليس دليلاً على أنها مجرورة؛ لأنَّ "حتى" هنا حرف ابتداء لا عمل له، وأمّا ﴿إِذَا رَجَتْ الْأَرْضُ رَجًّا﴾^٤، فإذا الثانية بدلٌ من الأولى، وأمّا إذا في البيت فظرف للهِف، وأمّا في الحديث فـ "إذا" ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم، يقول ابن هشام: "والجمهور على أنَّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية، وأنَّ حتى في نحو: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا﴾^٥ حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل لها، وأمّا ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾^٦ فإذا الثاني بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها

١ انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٢٦٦.

٢ انظر: البطليوسي في إصلاح الخلل ١٤.

٣ انظر: ألفية ابن مالك.

٤ الواقعة آية ٤.

٥ الزمر آية ٧١.

٦ الواقعة آية ١.

محذوف لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد "إذا" الثانية، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأما "إذا" في البيت فظرف للهدف، ...، وأما الحديث فـ "إذا" ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم^١.

ويبدو أن "إذا" أداة شرط غير جازمة، رابطة بين جملتين، ولا محل لها من الإعراب على الإطلاق، فليست ظرفاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً.. الخ؛ لأنها لا تدل على مسمى، ولا تنطبق عليها علامات الأسماء، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذا غير متحقق في "إذا"؛ إذ ليس لها معنى معجمي معروف، يمكن أن ينسب إليها، وأما علامات الأسماء من جر وتثوين ونداء ودخول (ال) وقبول الإسناد فإنها لا تقبل أياً منها؛ ولهذا نرجح أنها حرف شرط بمنزلة "إن"، وإن اختلفا في المعنى، ومما يدل على ذلك أن العرب قد جزمت بـ "إذا" في بعض لغاتها، وهذا يشير إلى أنها تشترك مع "إن" في إفادة معنى الشرط، مع اختلاف يسير في المعنى، يقول سيبويه: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب^٢

وقال الفرزدق:

ترفع لي خنْدَفٌ واللَّهُ يرفعُ لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقْد^٣

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كل دار عرفتها لها وأكف من دمع عينك يسْجُم^٤ ٥

١ مغني اللبيب ١٢٩.

٢ انظر: ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ، ص ٨٨، والمقتضب ٢: ٥٧، وشرح المفصل ٧: ٤٧.

٣ انظر: ديوان الفرزدق، مفردات الأبيات ٢٠٠، وشرح التسهيل ٢: ٢١١.

٤ انظر: خزنة الأدب ٧: ٢٢.

٥ الكتاب ٣: ٦٢.

ويقول ابن مالك : "وإنَّما جاز أن يجزم بها في الشعر؛ لأنَّ فيها ما في إن من ربط جملة بجملة"^١.

^١ شرح التسهيل ٢: ٢١١.

(سوى) بين الظرفية والتصرف*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة (سوى) بين الظرفية والتصرف ، يقول الجرجاني: "ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً، كعند وسوى"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في (سوى)، فزعم البصريون أنها اسم، يلزم الظرفية، يقول سيبويه "ومن ذلك أيضاً: هذا سواك، وهذا رجل سواك، فهذا بمنزلة مكانك"^٢، ويقول: "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك"^٣.

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه من كون (سوى) اسماً يلزم الظرفية، يقول أبو علي الفارسي: "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف وقدام وأمام، والثاني: نحو عندي وسوى وسواء"^٤.

فالفارسي والجرجاني ومن قبلهم من نحاة البصرة أمثال المبرد وابن السراج تابعون لسيبويه في هذه المسألة آخذون برأيه.

وقد استدلل أهل البصرة لتدعيم وجهة نظرهم بدليل واحد، وهو قولهم: جاء الذي سواك، فسواك هنا ظرف بمعنى مكانك، وهو واقع في صلة الموصول، ولو لم

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٠٧، المقتضب ج ٤ ص ٤٣٩، الأصول ج ١ ص ١٩٩، الإنصاف م ٣٩، شرح المفصل ج ٢ ص ٤٤، شرح التسهيل ج ٢ ص ٣١٤، شرح الرضي ص ١٣١، البسيط ج ٢ ص ٨٨٢، الارتشاف ج ٢ ص ٣٢٦، شرح التصريح ج ١ ص ٣٦٢، الهمع ج ٣ ص ١٦٠، شرح الأشموني ج ٢ ص ١٥٨.

١ المقتصد ١: ٦٥٢.

٢ الكتاب ١: ٤٠٧.

٣ الكتاب ٢: ٣٥٠.

٤ الإيضاح العضدي ١٦٥.

يكن ظرفاً ما صحّ الكلام، يقول الأنباري: "فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها، بخلاف غير"^١.

فـ"سوى" عند البصريين ظرف غير متصرف، لا تدخل عليه العوامل، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، ولا تدخله حروف الجر، يقول ابن أبي الربيع: "وإدخال (من) على الظروف كإدخال حروف الجر، كلها تصرف، فلا يقال إلا حيث قالت العرب؛ ولا يقال في الكلام: أخذت هذا من سواك، وإنما يقال هنا: أخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسماً مجروراً بمن، ولا بغير (من)، إلا في الشعر"^٢.

أما أهل الكوفة فقد قالوا إنها تكون ظرفاً، ولكنها تخرج عن الظرفية، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "سوى" تكون اسماً، وتكون ظرفاً"^٣.

فأهل الكوفة، كما هو واضح، لم يخالفوا أهل البصرة، إلا في قولهم: إنها تخرج عن الظرفية، إذ هم مقرّون أنها تكون ظرفاً، وقد استدللّ أهل الكوفة بالسماع شعراً ونثراً، فمن الشعر قول الشاعر:

ولا يَنْطِقُ المكروهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

وقول الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ

وقول أبي ذؤاد:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مَعْلَلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقول الآخر:

١ الإنصاف ١ : ٢٩٦، م ٣٩.

٢ البسيط ٢ : ٨٨٢.

٣ الإنصاف ١ : ٢٩٥، م ٣٩.

٤ انظر: الكتاب ١ : ٣١، ٤٠٨.

٥ انظر: ديوان الأعشى ١٢٩، والكتاب ١ : ٣٢، ٤٠٨.

٦ انظر: شرح المفصل ٢ : ٨٤.

أَتْرَكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَةٍ إِنِّي لَصَبُورٌ^١
وقول الآخر:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى^٢
وقول الآخر:

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^٣
وقول الآخر:

ذَكَرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذَكَرٍ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفْلَاتِ^٤
وقول الآخر:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^٥

ومن النثر قول العرب، فيما حكاه الفراء، : "أتاني سواؤك".

أما أبو القاسم الزجاجي فقد خالف النحاة جميعاً، إذ زعم أن "سوى" اسم ملازم للإضافة، ولا علاقة له بالظرفية، يقول: "وأما الظروف فنحو: "خلف، وأمام، وقدام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع" وما أشبه ذلك من الظروف، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي.

وأما الأسماء، فنحو: "مثل، وشبه، وشبيه، وسوى، وسواء، وسواء، وحذو، وقرب، ولدى، وكل، وبعض، وغير" وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تتفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة^٦.

^١ انظر: ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، بلا تاريخ ص ١٣٩.

^٢ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

^٣ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

^٤ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

^٥ انظر: شرح ديوان الحماسة ١: ٣٥.

^٦ الجمل ص ٦٢.

ويبدو لنا من تتبع الكتب التي تحدثت عن هذه المسألة أن فيها اختلافاً واضحاً، وقد أتى هذا الاختلاف من قول النحويين إنها تكون ظرفاً، مع أنها تفيد ما تفيد "غير"، ولا تشير إلى الظرفية المكانية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنها مثلها؛ لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان"^١.

وكان سيبويه في حيرة من استعمال "سوى"، حيث أشار إلى أنها بمعنى مكانك كما سبق، لكنه عاد وصرح في موضع آخر بأنها تكون بمعنى غير، يقول: "إلا أن في سواك معنى الاستثناء"^٢، ويقول: "فعلوا ذلك؛ لأن معنى سواء معنى غير"^٣.

وقد تابع النحويون البصريون سيبويه في ذلك، فجاء الأمر عندهم مضطرباً كما كان عند سيبويه، يقول ابن السراج: "وسوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظرفاً"^٤.

ويقول ابن يعيش: "وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير"^٥.

أما ابن مالك فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، حيث رأى أن "سوى" لا تمت إلى الظرفية بأي صلة، وإنما هي اسم بمعنى "غير"، تعامل معاملة ما، يقول ابن مالك: "صرح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً"^٦.

١ شرح الأشموني ٢ : ١٥٨.

٢ الكتاب ٢ : ٣٥٠.

٣ الكتاب ١ : ٣٢.

٤ الأصول ١ : ١٩٩.

٥ شرح المفصل ٢ : ٤٤.

٦ شرح التسهيل ٢ : ٣١٦.

وقد لاحظ الرضي والجواليقي وابن ولاد ما لاحظته ابن مالك من أن سوى لا تشير إلى الظرفية المكانية؛ يقول الرضي: "فليس الآن فيه معنى الظرفية"^١.

ويقول الجواليقي: "أما سوى فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى غير، تقول: رأيت سواك، أي غيرك، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة، وقال الأعشى:

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ

أي لغيرك، وهي أيضاً غير ظرف، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان، وبدل، لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير"^٢.

ويقول ابن ولاد: "سوى بمعنى غير مكسور الأول، مقصور يكتب بالياء، وقد يفتح أوله فيمدّ، ومعناه معنى المكسور، قال الأعشى بفتح ومدّ:

وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ"^٣

ويبدو لنا ممّا سبق أن "سوى" اسم متصرف بمنزلة (غير)، لا يمت إلى الظرفية بأي صلة؛ إذ لم تأت "سوى" فيما بين أيدينا من نصوص، مفيدة لمعنى الظرفية، كما يقول النحاة، بل إن من النحاة من نصّ على أنها اسم متصرف، بمنزلة غير، ولا علاقة له بالظرفية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنها مثلها، لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن "سوى" عبارة عن مكان أو زمان"^٤.

أما ما استدلل به النحاة من أن "سواك" إنما كانت ظرفاً لوقوعها موقع الجمل الموصولة في نحو: جاء الذي سواك، فإنما يتوجه على أن "سوى" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: جاء الذي هو سواك، ومن المعلوم أن ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.

١ شرح الرضي ٢: ١٣٢.

٢ الخزانة ٣: ٤٣٧.

٣ الخزانة ٣: ٤٣٧.

٤ شرح الأشموني ٢: ١٥٨.

تعريف الحال*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة مجيء الحال معرفةً، نحو: أرسلها العراك، وفعلته جهك.. الخ، حيث قال إنَّ الحال لا تكون إلا نكرة، فإن جاءت معرفةً فذلك من قبيل الشاذ، الذي لا يقاس عليه، وهو مع هذا على التأويل بنكرة، يقول: "اعلم أنَّه لما اشترط التنكير في الحال قدر كأنَّ سائلاً سألَه عن قولهم: طلبته جهك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، فقال: إنَّ جهك معرفةً بالإضافة، وكذا عوده، والعراك معرف بالالف، فقد وقعت المعرفة موقع الحال، فأجاب بأنَّ الكلام ليس على ظاهره، وأنَّ هذه الأشياء محمولة على أنَّها مصادر أفعال مضمرة، فإذا قلت: طلبته جهك، فكأنَّك قلت: طلبته تجتهد جهك، بمنزلة قوله: تجتهد اجتهدك، على أن يكون تجتهد جملةً من الفعل في موضع الحال، كما نقول: مرَّ زيد يسرع، فيجري مجرى قولك: مسرعاً، فكذلك طلبته تجتهد، بمنزلة قولك: طلبته مجتهداً، إلا أنَّه اضمَر، وجعل المصدر دليلاً عليه، كما تقول: إنَّما أنت سيرا، تريد: تسير سيراً"^١.

وقد أخذ الشيخ عبد القاهر الجرجاني في هذا برأي أبي علي الفارسي والبصريين في وجوب تنكير الحال، فإنَّ وردت معرفةً فهي عند أبي علي منصوبة على أنَّها مفعولات مطلقة لفعل محذوف، يدلُّ عليه المصدر، يقول أبو علي الفارسي: "فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جهك وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف، وهي أحوال؛ فالقول إنَّ هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنَّما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدلَّ جهك والعراك على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه"^٢.

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٧٢، ٣٧٥، المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤، الأصول ج ١ ص ٢١٤، شرح المفصل ج ٢ ص ١٢، المقتصد ج ١ ص ٦٧٧، الإيضاح ص ١٧٢، شرح الرضي ج ٢ ص ١٦، شرح التسهيل ج ٢ ص ٣٢٦، الهمع ج ٤ ص ١٨، شرح الأشموني ج ٢ ص ١٧١.

^١ المقتصد ١ : ٦٧٧.

^٢ الإيضاح العضدي ١٧٢.

ومن المعلوم أنَّ نِحلة البصرة والكوفة مجمعون على عدم تجويز مجيء الحال معرفة، وقد خالفهم في ذلك يونس والبغداديون فأجازوا أن يكون الحال معرفة.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

أجمع النحاة بصريون وكوفيون على منع مجيء الحال معرفة، فإن وردت معرفة فهي في تأويل النكرة، ويحكم عليها بالشذوذ، الذي لا يقاس عليه، يقول سيبويه: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام، وذلك قولك: أرسلها العراك. قال ليبيد ابن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال^١

كأنه قال: اعتراكاً

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام^٢.

ويقول أيضاً: "وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جهداً، كأنه قال: اجتهداً، وكذلك طلبته طاقته.

وليس كل مصدر يضاف، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب^٣.

ويقول ابن يعيش: "وقد جاءت مصادر في موضع الحال، لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الألف واللام، ومنها ما هو مضاف، فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولهم:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

^١ انظر: ديوان ليبيد، شرح وضبط: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ٩٤، وشرح المفصل ٢: ٦٢.

^٢ الكتاب ١: ٣٧٢.

^٣ الكتاب ١: ٣٧٣.

فنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكاً، وجعل العراك في موضع الحال، وهو معرفة، إذ كان في تأويل معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه^١.

ويقول السيوطي: "يجب في الحال التنكير؛ لأنها خبر في المعنى؛ ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور"^٢.

وقد تأول جمهور النحويين ما ورد من الحال معرفة بتأويلات مختلفة على النحو التالي:

أولاً: إن ما ورد من الحال معرفة منصوب على أنه مفعول مطلق، لفعل محذوف، يكون هو الحال، والمصدر دال عليه، فأرسلها العراك، أي أرسلها تعترك العراك، وقد قال بهذا أبو علي الفارسي، يقول: "وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه"^٣.

ثانياً: إن الحال محذوف، وهو الناصب للمعرفة في هذا الباب، ولكنه ليس بفعل، وإنما هو وصف منصوب على الحالية، فالتقدير في "أرسلها العراك" هو "أرسلها معتركة العراك"، فـ"معتركة" منصوب على الحالية، و"العراك" منصوب على المصدرية بـ"معتركة"، يقول أبو حيان: "ومذهب الأخفش والمبرد أن هذه الأسماء ليست بأحوال في الحقيقة، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، فبعض هؤلاء قدر تلك العوامل أفعالاً، وهو مذهب الفارسي، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال، فيكون التقدير في أرسلها العراك: تعترك أو معتركة"^٤.

١ شرح المفصل ٢ : ٦٢.

٢ الهمع ٤ : ١٨.

٣ الإيضاح العضدي ١٧٢.

٤ الارتشاف ٢ : ٣٣٨.

وتأول بعضهم ما جاء بـ "الألف واللام"، نحو: "الجماء الغفير" و "الأول فالأول" على زيادة الألف واللام ، يقول الخليل رحمه الله فيما رواه عنه سيبويه في كتابه: "وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذه الحروف ، وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام"^١.

ويقول المبرد: "فأما الأول فإنما انتصب على الحال، وفيه الألف واللام؛ لأنه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد"^٢.

ويقول الرضي: "ومنه قولهم: أدخلوا الأول فالأول، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يذهب الصالحون أسلافاً: الأول فالأول"^٣ أي مترتين، واللام زائدة، كما في الجماء الغفير"^٤.

أما ابن يعيش وابن مالك فقد وصفا ما جاء من الحال معرفة، بأنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول ابن يعيش: "وذلك شاذ، لا يقاس عليه"^٥.

ويقول ابن مالك: "وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه وتأويله بنكرة، ومن المعرف بالألف واللام قولهم: أدخلوا الأول فالأول، أي مترتين، وجاءوا الجماء الغفير، أي جميعاً، وأرسلها العراك أي معتركة. ومنه قراءة بعضهم: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ﴾^٦ ومن المعرف بالإضافة قولهم: رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ، وجلس وحده، وفعل ذلك جهده وطاقته، والمعنى رجع عائداً، وجلس منفرداً، وفعل جاهدًا ومطيقاً، ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بنكرة، قولهم تفرقوا أيدي سباً"^٧.

١ الكتاب ١: ٣٧٥.

٢ المقتضب ٣: ٢٧١.

٣ سنن الدارمي، طبع بعناية محمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، كتاب الرقائق ٢: ٣٠١.

٤ شرح الرضي ٢: ٢١.

٥ شرح المفصل ٢: ٦٢.

٦ المناقون آية ٨، وانظر: البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد

الموجود ٨: ٢٧٠.

٧ شرح التسهيل ٢: ٣٢٦.

وكان الذي منع مجيء الحال معرفة على رأي الجمهور هو أن الحال خبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، يقول ابن السراج: "ولا تكون الحال إلا نكرة؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة"^١.

ويقول ابن يعيش: "إنما استحققت الحال أن تكون نكرة؛ لأنها في المعنى خبر" ثان، ألا ترى أن قولك: جاء زيد ركباً قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنها مستفادة"^٢.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "إنما كان شرطها أن تكون نكرة؛ لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكر فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرفت، وقع التعريف ضائعاً"^٣.

لكن ما ذهب إليه جمهور النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن الخبر يخرج عن أصله، فيأتي معرفة، نحو: زيد المنطلق، ومادام أن الغرض من الخبر والحال الإخبار، فلا مانع من مجيء الحال معرفة، كما جاء الخبر معرفة، ولا سيما أن الاستعمال اللغوي قد اتسع فيه.

ثانياً: إن الجمهور قد وصفوا ما جاء عن العرب بالشذوذ، مع أنه قد ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً.

ثالثاً: إنهم لجأوا إلى التأويل، ومن المعلوم أن التأويل من أضعف ما يلجأ إليه النحوي في دراسة اللغة، يقول أبو حيان: "والقول الأول أحسن؛ لأننا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره"^٤، ويقول أيضاً: "ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر لا يكون إلا بمرجح"^٥.

١ الأصول ١: ٢١٤.

٢ شرح المفصل ٢: ٦٢.

٣ شرح الرضي ٢: ١٥.

٤ البحر المحيط، طبعة دار أحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

٥ السابق ٢: ٢٥٨.

أما البغداديون فقد نهجوا في هذه المسألة منهجاً وصفيّاً، فأجازوا مجيء الحال معرفةً، سواء كان بـ"أل" أم بالإضافة، يقول أبو حيان: "ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال، وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي معرفةً، نحو: جاء زيدُ الراكب"¹، ويقول السيوطي: "وجوز يونس والبغداديون تعريفها، نحو: جاء زيدُ الراكب، قياساً على الخبر، وعلى ما سُمع من ذلك"².

ولعلّ من الواضح أنّ نحاة بغداد قد تخلوا عن الأصول التي فرضها النحاة في دراسة اللغة، والتي تنص على أنّ النكرة أصل للمعرفة، وأنّ الحال خبر، فيجب أن يكون نكرة، فأجازوا وقوع الحال معرفة، بدون تأويل، وشاهدهم في ذلك السماع، فقد ورد الحال في كلام العرب شعراً ونثراً معرّفاً؛ سواء كان التعريف بالإضافة أم بـ"أل"، وذلك نحو: جاء وحده، وفعلته جهدك، وأرسلها العراك... الخ.

وعلى الرغم من وجاهة رأي البغداديين في قبول ما ورد عن العرب في تعريف الحال دون تأويله، أو وصفة بالشذوذ، إلّا إنّنا نرى أنّ القياس عليه أمر مستبعد؛ لأنّه يخلط في بعض جوانبه بين النعت والحال، فالقائل: جاء زيد الراكب، قد تكون الحركة على "الراكب" دليلاً على الفصل بين النعت (بالرفع) والحال (بالنصب)، ولكن الأمر يلتبس في مثل قولنا: قابلت زيداً الراكب، واللغة تحبّ التخلص من اللبس؛ لتؤدي غايتها وهدفها في التعبير عمّا في النفس وإدراك ما سمع.

والذي نرتضيه من بين هذه الآراء هو قبول ما جاء عن العرب من تعريف الحال دون تأويل، ولكن مع عدم القياس عليه؛ لأنّ تعريف الحال في نحو: جاء زيد الراكب، قياساً على: أرسلها العراك، لا معنى له؛ لأنّ المعنى يتبين بالنكرة، ومادام أنّ الأكثر استعمال النكرة فلا داعي للعدول عنها، يقول الرضي: "ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرفت وقع التعريف ضائعاً"³.

¹ الارتشاف ٢: ٣٣٧.

² الهمع ٤: ١٨.

³ شرح الرضي ٢: ١٥.

وقوع الفعل الماضي حالاً*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة مجيء الحال فعلاً ماضياً، مثل: "جاءني زيد سار غلامه" حيث ذكر الخلاف، ومنع أن يكون الفعل الماضي حالاً، إلا بتأويل أن يكون صفة لموصوف محذوف أو بتقدير "قد"، يقول: "وأما الفعل الماضي فإنما لم يكن حالاً في الظاهر، نحو: أن نقول: هذا زيد قام، وجاءني زيد سار غلامه، كما قلت: مررت برجل قام، وجاءني رجل سار غلامه: لأجل أن الحال ما حضر، والماضي منقطع منقضى، فإن أتى بقدر جاز، وذلك قولك: هذا زيد قد قام؛ لأجل أن قد تقرب الماضي من الحال، فيجري مجرى الحاضر، نحو قولك: مررت بزيد يقوم، وهذا زيد يقوم،... ويجوز أن تجعل الماضي صفة لمحذوف هو حال، فيقال: هذا زيد قام، كأنه قيل: هذا زيد رجلاً قام، فقام صفة لرجل، وهو حال"^١.

وهو في هذا متابع لأبي علي الفارسي والبصريين، يقول أبو علي: "وما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً إلى المعرفة، إلا الفعل الماضي، فإنه لا يكون حالاً حتى يكون معه قد مضرة أو مظهرية، أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتَ صُدُورُهُمْ﴾^٢، أي جأؤوكم قوماً حصرت صدورهم؛ فحذف الموصوف المنتصب على الحال، وأقيم صفته مقامه"^٣.

والإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

* انظر: المقتضب ج ٤ ص ١٢٣، الأصول ج ١ ص ٢١٦، المقتصد ج ٢ ص ٩١٤، الإيضاح ص ٢١٨، الإنصاف ١: ٢٥٢، م ٣٢٢، التبيين ٣٨٦، م ٦٣، اللباب ج ١ ص ٢٩٣، شرح المفصل ج ٢ ص ٦٩، شرح الرضي ج ٢ ص ٤٥، الارتشاف ج ٢ ص ٣٦٦، المساعد ج ٢ ص ٤٧، الهمع ج ٤ ص ٤٩، الأشموني ج ٢ ص ١٩١، البحر المحيط: الطبعة الثانية دار أحياء التراث العربي ج ٣ ص ٣١٧.

١ المقتصد ٢: ٩١٤.

٢ النساء آية ٩٠.

٣ الإيضاح العضدي ٢١٨.

ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يأتي حالاً، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً"^١.

وقد استدلل البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ الفعل الماضي منقطع، ولا يمكن أن يدل على الحال؛ لذا فلا يجوز أن يكون حالاً، يقول المبرد: "وإنَّما قبحه أنَّ الحال لما أنت فيه، و (فَعَلَ) لما مضى ، فلا يقع موضع الحال"^٢.

ويقول الأنباري: "إنَّ الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه"^٣.

الثاني: إنَّ الذي يصلح أن يكون حالاً هو ما جاز فيه الآن أو الساعة ، وهذا لا يكون في الماضي، فلا تقول: جاءني زيد سار غلامه الآن، يقول الأنباري: "والوجه الثاني: إنَّه إنَّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة"، نحو: مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنَّه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً"^٤.

وقد أجاز البصريون أن يأتي الفعل الماضي حالاً ، ولكن بتأويل، وهو أن يقدَّر معه "قَدْ" مضمرة، أو تكون الجملة الفعلية التي فيها الفعل الماضي صفة لموصوف محذوف، منصوب على الحالية، يقول ابن السراج: "قمتي رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولا بد أن يكون معه "قَدْ"، إمَّا ظاهرة، أو مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعا"^٥.

١ الإنصاف ١: ٢٥٢ ، م ٣٢.

٢ المقتضب ٤: ١٢٣.

٣ الإنصاف ١: ٢٥٤ ، م ٣٢.

٤ الإنصاف ١: ٢٥٤ ، م ٣٢.

٥ الأصول ١: ٢١٦.

ويقول ابن يعيش: "وربما حذفوا منه "قد" وهم يريدونها، فتكون مقدرة الوجود إن لم تكن في اللفظ، قال الشاعر:

وطعن كغم الزق غدا والزق ملآن^١

والمراد قد غذا^٢

وكان الفراء من الكوفيين قد ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، يقول: "والحال لا تكون إلا بإضمار "قد"، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^٣ يريد - والله أعلم - جاؤوكم قد حصرت صدورهم^٤.

لكن ما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إن ما منعه من عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مردودٌ بوروده بكثرة في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً، يقول أبو حيان: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"^٥، ويقول أيضاً: "كثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس"^٦.

ثانياً: إنهم يؤولون ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب بتقدير "قد"، أو موصوف محذوف قبل الفعل الماضي، ومن المعلوم أن التقدير خلاف الأصل، كما يقول النحاة.^٧

١ انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١: ٣٧.

٢ شرح المفصل ٢: ٦٧.

٣ النساء آية ٩٠.

٤ معاني الفراء ١: ٢٤.

٥ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ٣: ٣١٧.

٦ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ٨: ٤٢٣.

٧ انظر: شرح الرضي ١: ٥١٧.

ثالثاً: إنَّ المعنى لا يحتاج إلى تقدير موصوف أو "قَدْ" قبل الفعل الماضي؛ لأنَّ المعنى تامٌّ ومستقيم، وليس في حاجة إلى تقديرهما، يقول ابن مالك: "وَحَقُّ المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"^١.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً"^٢.

وقد استدلوا لهذا المذهب بما يلي:

أولاً: أمَّا السماع فقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^٣، وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^٤، وقول الشاعر:

وإني لتعروني لِذِكْرِكَ نَفْضَةٌ كما انتقضَ العصفورُ بلله القطرُ^٥
وقول الآخر:

له كفلٌ كالدَّعْصِ لَبْدُهُ النَّدى إلى حاركٍ مثلِ الغبيطِ المذأبِ^٦
وقوله أيضاً:

دريـرٍ كخـذروفِ الوليدِ أمره تقـلـبَ كقـيـهٍ بخـيـطِ موصـلِ^٧
وقول طرفة:

وكرى إذا نادى المضافُ مُحَبِّباً كسـيـدِ الغـضا نبهتُه المـتـورِّدِ^٨

١ شرح التسهيل ٢: ٣٥٣.

٢ الإنصاف ١: ٢٥٢ م ٣٢.

٣ النساء آية ٩٠.

٤ يوسف آية ٦٥.

٥ انظر: شرح أشعار الهذليين ٢: ٩٥٧، والرواية في الديوان:

إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها — كما انتقض العصفور بلله القطرُ

والإنصاف ١: ٢٥٣، م ٣٢.

٦ انظر: ديوان امرئ القيس: ضبط وتصحيح: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ص ٣٣.

٧ انظر: ديوان امرئ القيس ١١٩.

٨ انظر: ديوان طرفة: المكتبة الثقافية، بيروت، ص ٣٢.

وقول الذبياني:

سَبَقَتْ الرِّجَالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا
كَسَبَقَ الْجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ^١

ثانياً: أما القياس فقد استدلوا بما يلي:

أولاً: إنَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: جاء رجلٌ مسرعٌ، وجاء الرجل مسرعاً، يقول الأنباري: "وأما القياس فلأنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قاعد و غلام قائم" جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو "مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً" والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو "مررت برجل قعد، و غلام قام"، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو "مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام"، وما أشبه ذلك".^٢

ثانياً: إنَّه يجوز أن تقام الأزمنة مقام بعضها، فإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^٣ جاز أيضاً أن يقام الماضي مقام الحال في: جاء الرجل ذهب عقله.

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع، فقالوا إنَّه لا حجة للكوفيين في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^٤؛ لأنَّ جملة "جاءوكم" تحتل أكثر من وجه، فهي إما بتقدير قد، أو أنَّها صفة لموصوف محذوف، أي جاءوكم قوماً حصرت صدورهم، أو أن تكون خبراً بعد خبر، أو أنَّها على الدعاء، كما زعم المبرد^٥.

أما قول الشاعر:

كما انتفض العصفورُ بلَّله القطرُ

١ انظر: ديوان النابغة: ت: الدكتور مفيد محمد قميحة، دار المطبوعات الحديثة ٥٧.

٢ الإنصاف ١: ٢٥٣، م ٣٢.

٣ المائدة آية ١١٦.

٤ النساء آية ٩٠.

٥ انظر: المقتضب ٤: ١٢٤.

فقد تألولوه بأنه على تقدير "قَدْ"، وقد حذفت من البيت لضرورة الشعر، وكذلك الأمر في بقية الأبيات، يقول الأنباري: "وأما قول الشاعر:

كما انتفض العصفورُ بلَّله القطرُ

فإنما جاز ذلك؛ لأنَّ التقدير فيه: "قد بلَّله القطر، إلا أنه حذف لضرورة الشعر"^١.

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يمنعون ذلك هو أنَّهم اشتراطوا في الحال أن تكون مقارنة أو منتظرة، وهذا غير موجود في الفعل الماضي؛ لذا أجازوا ما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً على تقدير "قَدْ"؛ لأنها، كما يزعمون، تقرِّبه من الحال، يقول العكبري: "وقال الكوفيون يجوز ذلك؛ لأنَّ أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع، كما لا تمنع الحال المقدَّرة"^٢.

وقد ذهب ابن مالك وأبو حيان إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء الحال فعلاً ماضياً، بدون تقدير "قَدْ"، يقول ابن مالك: "وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرة، إلا وهي قبله مقدَّرة؛ وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به، إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدَّر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾^٣، بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً"^٤.

ويقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^٥: "قاماً قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنَّ الفعل في موضع الحال، فمن شرط دخول قد

١ الإنصاف ١: ٢٥٧، م ٣٢.

٢ اللباب ١: ٢٩٣.

٣ يوسف آية ٦.

٤ شرح التسهيل ٢: ٣٧٣.

٥ النساء آية ٩٠.

على الماضي، إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد^١.

ويقول أيضاً: "وقرأ الجمهور "خسر" فعلاً ماضياً، وهو استئناف إخبار، ويجوز أن يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار قد؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه"^٢.

ويقول في موضع آخر "والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالاً، إلا إذا اقترن بقد، وقد يجوز تقديرها عندهم إن لم تظهر، وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد، وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرةً توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك في كتابنا المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل"^٣.

ويقول أيضاً: "وإضمار قد قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار قد، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً"^٤.

ويقول أبو حيان في الارتشاف: "والصحيح جواز ذلك بغير واو ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد في ذلك"^٥.

ويبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن مالك وأبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأن له ما يدعمه من السماع فقد وردت نصوص كثيرة، سواء في القرآن أم في كلام العرب، تؤيد هذا وتدعمه، وقد صرح أبو حيان بهذه الكثرة، يقول: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"^٦، ويقول أيضاً: "كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس"^٧.

١ البحر المحيط، طبعة دار أحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ٣: ٣١٧.

* سورة الحج آية ١١ "خسر الدنيا والآخرة".

٢ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ٦: ٣٥٥.

٣ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ٧: ٤٩٣.

٤ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ٣: ٤٢٣.

٥ الارتشاف ٢: ٣٧٠.

٦ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ٣: ٣١٧.

٧ السابق، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ٧: ٤٩٣.

مجيء التمييز معرفة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء التمييز معرفة، نحو: طببت النفس، وسفه زيد رأيه، حيث أجاز الكوفيون وروده معرفة، أما البصريون فقد منعوا ذلك، يقول الجرجاني: "ولم يجوز إلا النكرة، فلا يقال: تفقأت الشحم، ولا حسنت الوجه والغلام، كما قالوا: مررت برجل حسن الوجه؛ لأجل أن ذلك على التشبيه بضارب الرجل، وهذا لا يشبه ذلك البتة"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب أن يكون التمييز نكرة، نحو: طاب زيد نفساً، وجاء أحد عشر رجلاً، يقول سيبويه: "... كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة"^٢.

ويقول المبرد: "ولا يكون التمييز بالمعرفة"^٣.

ويقول ابن السراج: "واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس"^٤.

وقد استدلل البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: إنما وجب في التمييز أن يكون نكرة؛ لأنه واحد في معنى الجمع، فإذا قلنا: رأيت خمسة عشر رجلاً كان معناه: خمسة عشر من الرجال، فدخل فيه

* انظر: الكتاب ١: ٢٠٣، معاني الفراء ١: ٧٩، المقتضب ٣: ٣٢، الأصول ١: ٢٢٣، ٢: ٢٢٩، شرح المفصل ٢: ٧٠، شرح ابن عصفور ٢: ٢٨١، التبيان ١: ١١٦، شرح التسهيل ٢: ٣٨٥، شرح الرضي ٢: ٧٢، البسيط ٢: ١٠٨٣، الارتشاف ٢: ٣٨٤، البحر المحيط ١: ٥٦٥، شرح التصريح ١: ٣٩٤، الهمع ٤: ٧٢.

١. المقتصد ٢: ٦٩٢.

٢. الكتاب ١: ٢٠٥.

٣. المقتضب ٣: ٥٦.

٤. الأصول ١: ٢٢٣.

معنى الاشتراك، فكان لذلك نكرة، يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنما كان نكرة؛ لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك، فهو نكرة"^١.

ثانياً: إن التمييز يشبه الحال في أنه فضلة، يأتي بعد تمام الكلام، فكما أن الحال نكرة منصوب، فكذلك التمييز، يقول الجرجاني: "اعلم أن التمييز منصوب كالحال، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلت: تفقاً زيد، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلما احتجت إلى شيء يبين نصبته؛ إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول، كقولك: ضرب زيد عمراً، فقولك: تفقاً زيد شحماً بمنزلة قولك: جاءني زيد ركباً في أنك لما تم الكلام نصبت ما بعده"^٢.

ثالثاً: إن المراد من التمييز الدلالة على النوع أو الجنس، والنكرة تؤدي هذا الغرض؛ لأنها أخف الأسماء، يقول الجرجاني: "وكان نكرة محضة على أصل التمييز، إذ الغرض فيه الدلالة على الجنس، والنكرة كافية في ذلك"^٣.

رابعاً: إن الغالب في كلام العرب أن يأتي التمييز نكرة، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"^٤.

وقد تأول البصريون ما ورد في القرآن الكريم منصوباً على التمييز، وهو معرفة، كقوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^٥، و﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾^٦ بتأويلات كثيرة على النحو التالي:

أولاً: إن (نفسه) منصوب على نزع الخافض، والتقدير: سفه في نفسه، فلما حُذِفَ الجار انتصب الاسم، يقول الزجاج: "وقال أبو إسحاق: إن 'سفه نفسه' بمعنى

١ شرح المفصل ٢: ٧٠.

٢ المقتصد ٢: ٦٩١.

٣ المقتصد ٢: ٦٩٢.

٤ معاني الفراء ١: ٧٩.

٥ البقرة آية ١٣٠.

٦ القصص آية ٥٨.

سفه في نفسه ، إلا أن "في" حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾^١ والمعنى أن تسترضعوا لأولادكم، فحذف حرف الجر في غير ظرف^٢.

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله: 'إلا من سفه نفسه' أي في نفسه، فنصب لما حذف حرف الجر"^٣.

ثانياً: إنَّ (نفسه) مفعول به للفعل "سفه"؛ لأنه بمعنى: أهلك أو جهل، يقول أبو عبيدة: "سفه نفسه" أي أهلك نفسه، وأوبقها، تقول: سفهت نفسك"^٤.

ويقول الزجاج: "والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل، فالمعنى: - والله أعلم - إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله عز وجل: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^٥، فوضع جهل، وعدى ما عدى"^٦.

ثالثاً: إنَّ "نفسه" تأكيد لمؤكد محذوف، والتقدير: إلا من سفه قوله نفسه، يقول أبو حيان: "أو تأكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه"^٧.

رابعاً: إنَّ "نفسه" منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان: "أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم"^٨.

وما قاله البصريون في تأويل هذه الآية يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

^١ هكذا وردت في نص الزجاج، وهي في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ البقرة آية ٢٣٣.

^٢ معاني الزجاج ١: ٢١٠.

^٣ مشكل مكي ١: ١١١.

^٤ مجاز القرآن ١: ٥٦.

^٥ الذاريات آية ٢١.

^٦ معاني الزجاج ١: ٢١١.

^٧ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

^٨ السابق، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

أولاً: إنَّ النحاة قد نصَّوا على أنَّ حذف حرف الجر، ونصب الاسم بعد حذفه، نحو قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ^١

مقصود على السماع، حيث ورد حذف حرف الجر سماعاً مع خمسة أفعال، وهي (اختار - استغفر - سمى - كنى - أمر)، ولا يجوز مع غيرها، يقول ابن السراج: "واعلم: أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم"^٢.

ويقول ابن عصفور: "وينبغي أن يعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر لا يجوز حذف الجر من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه، إلا مع أن وأن، نحو: عجبت أنك قائم، وعجبت أن قائم زيد، وذلك لطول أن وأن بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، أو في أفعال مسموعة تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي اختار واستغفر وسمى وكنى بمعنى سمى وأمر"^٣.

ويقول أبو حيان: "وأما إسقاط حرف الجر، وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس"^٤.

ثانياً: إنَّ تضمين الأفعال معنى بعضها لا ينقاس؛ لذا كان هذا الوجه مطروحاً، يقول أبو حيان: "وأما التضمين فلا ينقاس"^٥.

^١ انظر: ديوان عمرو بن معد يكرب، جمع وتنسيق: مطاع الطرايبشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ص ٦٣، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٣٧، شرح المفصل ٢: ٤٤.

^٢ الأصول ١: ١٧٨.

^٣ شرح ابن عصفور ١: ٣٠٤.

^٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

^٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

ثالثاً: إنَّ القول بأنَّ "نفسه" تأكيد لمؤكد محذوف خلاف الأصل؛ لأنَّ الأصل أن يذكر المؤكَّد والمؤكد، وحذف المؤكَّد وإبقاء المؤكَّد لا يجوز على مذهب المحققين من العلماء، كابن مالك وأبي حيَّان، يقول السيوطي: "وفي تأكيد محذوف خلاف ، فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف، فيقال في "الذي ضربته نفسه زيد" "الذي ضربت نفسه زيد"، "ومررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما"، ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وصححه ابن مالك وأبو حيَّان ؛ لأنَّ التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا؛ ولأنَّه لا دليل على المحذوف"^١.

ومن المعلوم أن المحققين من النحاة يرون أن التابع يحل محل المتبوع إذا حذف المتبوع ، لأنَّه أصلاً على نية تكرار العامل عندهم.

رابعاً: إنَّ القول بأنَّ "نفسه" منصوب على التشبيه بالمفعول لا يجوز؛ لأنَّ النصب على التشبيه بالمفعول مخصوص بالصفة، وغير جائز مع الفعل، يقول أبو حيَّان: "وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل أن نقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجه، ولا يحسن الوجه"^٢.

خامساً: إنَّ كل هذه الأقوال تعتمد على التأويل والتقدير والإضمار، ومن المعلوم أن القول الذي ليس فيه تأويل أو تقدير وإضمار أولى من الذي فيه التأويل والتقدير والإضمار. يقول الرضي الاسترأبادي: "الأصل عدم التقدير، بلا ضرورة ملجئة إليه"^٣، ويقول أبو حيَّان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"^٤.

وقد تأوَّل البصريون أيضاً ما ورد معرّفاً بالآلف واللام في الشعر، فقالوا في قول الشاعر:

١ الهمع ٥: ٢٠٥.

٢ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

٣ شرح الرضي ١: ٣٠٣.

٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٢٨٨.

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا — صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^١
وقول الآخر:

عَلَامَ مِلَّتِ الرَّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدَ لظَاهَا وَلَمْ تَسْتَعْمِلِ الْبَيْضَ وَالسَّوْمَ^٢
إنَّ الألف واللام زائدتان، يقول السيوطي: "والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام"^٣.

أما الفراء من الكوفيين فقد ذهب إلى أنَّ الأصل والأكثر في التمييز أن يكون نكرة، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتفقاً الكباش شحماء، لكن ورد التمييز معرفة في القرآن الكريم وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^٤، ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾^٥، وقول العرب: غبن زيدٌ رأيَه، وألم رأسه، فعندئذ يُقبل ما ورد منه في القرآن الكريم وعن العرب دون تأويل أو تقدير، يقول الفراء: "وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾. العرب توقع سفه على (نفسه)، وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ نَفْساً﴾^٦ ٧.

واضح أنَّ الفراء قد أخذ في هذه المسألة بالمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة كما هي عليه دون لجوء للتقدير أو التأويل أو التعليل، فكان توجيهه لهذه الآية الكريمة توجيهاً متفقاً ومعنى الآية، وقد أدرك النحاة أنَّ "نفسه" تمييز، لكن قسرية القاعدة منعهم من ذلك، فالتمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا أصل من الأصول لا يجوز

١ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

٢ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

٣ الهمع ٤: ٧٢.

٤ البقرة آية ١٣٠.

٥ القصص آية ٥٨.

٦ النساء آية ٤.

٧ معاني الفراء ١: ٧٩.

الخروج عليه، يقول أبو البقاء العكبري: "وقال الفراء: هو تمييز، وهو ضعيف؛ لكونه معرفة"^١.

ويقول أبو حيان: "أما التمييز فلا يجيزه البصريون؛ لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة"^٢.

وقد أدرك الفراء من استقرائه كلام العرب أنهم يستعملون التمييز نكرة في أكثر كلامهم، ولكنه يستعملونه معرفة أيضاً، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"^٣، ولكن هذه الكثرة لم تمنعه من قبول ما ورد عن العرب معرفة دون تقدير أو تأويل.

وكان أكثر النحاة المتأخرين قد نسب إلى الكوفيين جواز مجيء التمييز معرفة قياساً مطرداً، يقول الرضي: "أجاز الكوفيون كونه معرفة"^٤.

ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة"^٥.

ويقول ابن عقيل: "... لا على التمييز محكوماً بتعريفه، خلافاً للكوفيين، ووافقهم ابن الطراوة"^٦.

ويقول خالد الأزهرى: "وخالف في ذلك الكوفيون، فأجازوا تعريف التمييز"^٧.

ويقول السيوطي: "وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة"^٨.

١ التبيان ١: ١١٦.

٢ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٥٦٥.

٣ معاني الفراء ١: ٧٩.

٤ شرح الرضي ٢: ٧٢.

٥ الارتشاف ٢: ٣٨٤.

٦ المساعد ٢: ٦٦.

٧ شرح التصريح ١: ٣٩٤.

٨ الهمع ٤: ٧٢.

لكن يبدو أن الكوفيين لا يرون إطلاق الحكم في جواز القياس في مجيء التمييز معرفة، وإنما يقبلون منه ما ورد عن العرب دون القياس عليه، فهم يدركون أن التمييز في كلام العرب لا يكون إلا نكرة، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"^١، لكن المعريين والنحاة حينما رأوا الفراء، أعرب "نفسه" على التمييز نسبوا إلى الكوفيين هذا الرأي دون تفصيل، يقول الرضي الاسترأبادي: "وأجاز الكوفيون كونه معرفة، نحو: سفه نفسه"^٢.

ومما يجب الإشارة إليه أن النحاة المتأخرين نسبوا إلى الكوفيين الاستشهاد بشواهد جاء التمييز فيها معرفة، لكننا لم نجدها في كتبهم النحوية، وهي قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وقول الآخر:

عَلَامٌ مَلَأَتْ الرَّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقْدُ
لِظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسَّمَرُ

وقد بحثنا عن هذين الشاهدين في كتب النحو المتقدمة (الكتاب - معاني الفراء - معاني الأخفش - المقتضب - الأصول - الإيضاح العضدي - المسائل البصريات - المقتصد - شرح المفصل) فلم نجدها.

ولعل ابن مالك هو أول من ذكر هذين الشاهدين؛ وذلك لتقرير مذهب الكوفيين^٣.

والذي نراه أن هذين الشاهدين - إن صحا - فمن النوادر والشواذ التي لا يقاس عليها.

^١ معاني الفراء ١: ٧٩.

^٢ شرح الرضي ٢: ٧٢.

^٣ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

ويبدو أن ما ذهب إليه الفراء من قبول ما سُمع عن العرب نحو: "سفه نفسه - غبن رأيه - وألم بطنه، ووفق أمره، ورشد أمره" مع عدم جواز القياس عليه هو الصحيح، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن ورود التمييز معرفاً في بعض كلام العرب ليس دليلاً على جواز تعريفه مطلقاً قياساً مطرداً؛ وذلك لأن القياس لا يكون إلا على ما كثر وفشا استعماله في اللغة استعمالاً مطرداً.

ثانياً: إن تعريف التمييز في نحو: طاب زيد نفسه ، وتفقأ عمرو شحمه، قياساً على: سفه نفسه ، لا معنى له؛ لأن المعنى يتبين بالنكرة، وما دام أن الأكثر استعمال النكرة فلا داعي للعدول عنها.

تقديم التمييز على العامل المتصرف*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، حيث ذهب سيبويه والبصريون إلى المنع، وأجاز الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين تقدمه على عامله إذا كان متصرفاً، وقد اختار الشيخ عبد القاهر رأي سيبويه وأبي علي وأكثر البصريين في أن ذلك لا يجوز، يقول: "اعلم أن صاحب الكتاب لا يجوز تقديم المنسوب في هذا الباب على الفعل، نحو شحماً تفقأت، وأجازه أبو العباس، وقال: إن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه، وكأنه قاس ذلك على الحال، كقولهم: راكباً جاء زيد، وليس الأمر على ذلك؛ لأجل أن المنسوب في هذا الباب هو الفاعل في الحقيقة"^١.

وقد كان أبو علي الفارسي يذهب إلى ما يذهب إليه سيبويه، يقول: "وسيبويه لا يجيز التقديم في هذا، فلا يقول: شحماً تفقأ زيد، وأجاز غيره التقديم، وأنشد في ذلك:

أتهجر سلمي للفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب^٢

قال أبو إسحاق: الرواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب^٣.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله، حتى لو كان فعلاً متصرفاً، والسبب في ذلك عند سيبويه أن العامل في التمييز عامل ضعيف،

* انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٠٤، المقتضب ج ٣ ص ٣٦، الأصول ج ١ ص ٢٢٣، المقتصد ج ٢ ص ٦٩٥، الإيضاح ص ١٧٤، الإنصاف ج ٢ ص ٨٢٨ م ١٢٠، التبيين ص ٣٩٤، م ٦٥، شرح المفصل ج ٢ ص ٧٤، شرح الرضي ج ٢ ص ٧١، شرح التصريح ج ١ ص ٤٠٠، شرح التسهيل ج ٢ ص ٣٨٩، الهمع ج ٤ ص ٧١، شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٠٠.

١ المقتصد ٢: ٦٩٥.

٢ انظر: الخصائص ٢: ٣٨٤.

٣ الإيضاح ١٧٤.

يقول سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقوَ غيره ممّا تعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحمًا، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ؛ ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنّها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنّه فعل لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الإنفعال، لا يتعدّى إلى مفعول، نحو: كسرتَه فانكسر، ودفعته فاندفع"^١.

وقد احتجّ البصريون في هذه المسألة بدليل واحد من القياس، وهو أنّ المنصوب على التمييز في هذا الباب فاعل في المعنى، فقولهم: تصبب زيدٌ عرقاً، أصله تصبب عرقُ زيدٍ، فـ"زيد" فاعل في اللفظ فقط، أمّ العرقُ فهو فاعل في المعنى، والفاعل، كما هو معلوم، لا يجوز تقديمه على فعله، يقول الشيخ عبد القاهر: "وليس الأمر على ذلك؛ لأجل أنّ المنصوب في هذا الباب هو الفاعل في الحقيقة؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: تفقأ زيدٌ شحمًا، كان الفعل للشحم البتة، وتقول: حسنَ زيد غلاماً ودابةً وثوباً ، فلا يكون له حظٌ في الفعل من جهة المعنى، وليس كذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً؛ لأنّ الفعل لزيد في الحقيقة، و(راكباً) تابعٌ له، فلمّا كان المنصوب في قولك: تفقأ زيدٌ شحمًا ، فاعلاً محضاً له الفعل في الحقيقة، وكان الذي أسند إليه الفعل فعلاً لفظاً لا معنى؛ لم يقدم على الفعل، كما لا يقدم إذا جعل فاعلاً لفظاً، فقول: تفقأ شحمُ زيدٍ"^٢.

ويقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا: إنّهُ لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛ وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: "تصببَ زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شحمًا" أنّ المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسنَ زيد غلاماً ودابةً" لم يكن له حظٌ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلمّا كان هو العامل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً"^٣.

أما ما ورد من السماع في قول الشاعر:

١ الكتاب ١: ٢٠٥.

٢ المقتصد ٢: ٦٩٥.

٣ الإنصاف ٢: ٨٣٠، م ١٢٠.

* وما كان نفساً بالفراق تطيب*

فقط تألوله من ثلاثة أوجه:

أولاً: إن الرواية الصحيحة هي:

* وما كان نفسي بالفراق تطيب*

يقول ابن يعيش: "ولا حجة في ذلك؛ لقلته وشدوذه، مع أن الرواية:

"وما كاد نفسي بالفراق تطيب"

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج^١.

ثانياً: إن "نفساً" في البيت، إن سلمنا بصحة الرواية، ليس منصوباً على التمييز، وإنما هو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره أعني.

ثالثاً: إن هذا البيت من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول أبو البقاء العكبري: "هو تمييز، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً، ألا ترى أن قول الشاعر:

قَدْ بَلَغْتَ سُوءَاتِهِمْ هَجْرٌ^٢

وقال الآخر:

تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدَاهَا^٣

^١ شرح المفصل ٢: ٧٤.

^٢ الشاهد للأخطل، وكماله:

علي العيَّاراتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغْتَ نَجْرَانٍ أَوْ بَلَغْتَ سُوءَاتِهِمْ هَجْرٌ

انظر: ديوان الأخطل، شرح وتقديم مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ص ١٠٩.

^٣ انظر: الكتاب ١: ٢٨٧، والبيت بكماله:

تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيَّةِ رَادِفٌ.

لا يقاس عليه، كذلك هنا".^١

أما الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً، يقول المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصيببت عرقًا، فإن شئت قدّمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصيببت".^٢

ويقول ابن السراج: "وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه".^٣

ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه".^٤

وقد احتج الكوفيون ومن معهم من نحاة البصرة بالنقل والقياس.
أما النقل فقول الشاعر:

وواردة كأنها عصب القطا تنير عجاجاً بالسنايك أصهباً
رددت بمثل السيد نهْدِ مقلّص كميش إذا عطفاه ماءً تحلباً^٥
وكقول الآخر:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^٦
وكقول الآخر:

ضيّعتُ حزمي في إيعادي الأملأ وما أروعيتُ، ورأسي شيئاً اشتعلاً^٧

١ التبيين ٣٩٧، م ٦٥.

٢ المقتضب ٣: ٣٦.

٣ الأصول ١: ٢٢٣.

٤ شرح المفصل ٢: ٧٤.

٥ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

٦ انظر: الخصائص ٢: ٣٨٤.

٧ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

وكقول الآخر:

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر^١

وكقول الآخر:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا^٢

أما القياس فمن وجهين:

أولاً: إن العامل هنا فعل متصرف، يجوز له ما للأفعال المتصرفية من العمل في المعمول، سواء كان متأخراً أم متقدماً، فكما جاز: "ضربتُ زيداً"، و"زيداً ضربت"، فكذلك يجوز: شحماً تفقأت، وتفقأت شحماً، يقول المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"^٣.

ويقول الأنباري: "وأما القياس؛ فلأن هذا العامل فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً، نحو قولك: "ضرب زيدٌ عمراً" جاز تقدم معموله عليه، نحو: "عمراً ضرب زيدٌ"^٤.

ثانياً: إنه يجوز تقديم الحال على صاحبها في: "راكباً جاء زيدٌ"، ف (زيد) هو الراكب في المعنى، فكذلك الأمر في "شحماً تفقأت"، يقول المبرد: "وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً"^٥.

١ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

٢ انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

٣ المقتضب ٣: ٣٦.

٤ الإنصاف ٢: ٨٣٠، م ١٢٠.

٥ المقتضب ٣: ٣٦.

وكان ابن مالك قد اختار رأي الكوفيين في جواز التقديم، يقول: "والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف؛ ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح"^١.

والذي نختاره هو ما ذهب إليه الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي، وهو ما اختاره ابن مالك؛ وذلك لأن السماع يعضده، وما قاله سيبويه والجرجاني وأكثر البصريين يعتمد على القياس، والقياس إذا أدى إلى حكم كان السماع بخلافه وجب أطراحه، والأخذ بما سمع عن العرب، يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"^٢.

ويبدو لنا أن الأمر الذي جعل سيبويه يحكم بالمنع في هذه المسألة هو عدم وصول الشاهد إليه؛ ولو كان وصله ما وصل الكوفيون ومن تابعهم لحكم بالجواز.

أما ما استدلل به البصريون من أنه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم على فعله، فلا يثبت عند النظر؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله، خلافاً للبصريين كما هو معلوم؛ فلذلك لا يجوز للبصريين إلزام الكوفيين بأنه يؤدي إلى تقديم الفاعل على فعله، لأنهم يرونه جائزاً، ومع أننا قد قطعنا القول في مسألة أخرى بأن الفاعل مصطلح نحوي، تعامل معه البصريون تركيباً، وعليه، حكموا بأن (زيد) في: زيد جاء، مبتدأ؛ لأنه يشتبه في حركته الإعرابية مع حركة المبتدأ في: زيد حاضر، مع إنهم يجيزون تقديم المفعول به بالإجماع، لعدم التماثل بين حركة المفعول به وحركة المبتدأ، أما أهل الكوفة فإنهم قد تعاملوا مع مصطلح الفاعل في مثل هذا المثال دلاليًا، فالفاعل هو مُحَدِّث الحدث، تقدم أم تأخر، وهو هنا مقدم، فلم يخرج من باب الفاعلية، وبذا فإن القياس بين تقديم التمييز وتقديم الفاعل يفتقر إلى أهم عناصر القياس، وهو التماثل بين

١ شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

٢ الخصائص ١: ١٢٥.

المقيس والمقيس عليه في العلة الجامعة، وأما قولهم بأن (شحماً) هو الفاعل في (شحماً تفقأت) وما يماثلها، فلا حجة لهم فيه؛ لأن اللفظة تأخذ حكمها في الباب الذي تمثله تركيباً، فليست هنا الفاعل، ولا هي بمبتدأ، بل هي تبيين وتمييز، وهذه نقودنا إلى النقطة الثانية.

ثانياً: إن المنصوب على التمييز ليس فاعلاً في المعنى في كثير من الجمل، مثل قولهم: غرست الأرض شجراً، وقوله تعالى: ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^١، وهذا يدل على جواز التقديم؛ لأن عدم العلة يؤدي إلى عدم الحكم، يقول الأنباري: "الفصل الثامن عشر: في كون العكس شرطاً في العلة: "اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديرًا"^٢.

ويقول ابن مالك: "إن منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأ الكوز ماءً، وفجرنا الأرض عيوناً، وفي هذه دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور"^٣.

ثالثاً: إن ما ذهب إليه البصريون من المنع يؤدي إلى ردّ الفصيح من كلام العرب، يقول ابن مالك: "هذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدها: إنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه"^٤.

رابعاً: إن الممثل الصرفي إذا خرج من باب نحوي إلى باب آخر تغير حكمه، كما بينا قبل قليل، يقول الرضي: "وليست العلة بمرضية، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان له لما كان

١ القمر آية ١٢.

٢ الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون تاريخ ص ١١٥.

٣ شرح التسهيل ٢: ٣٩٠.

٤ شرح التسهيل ٢: ٣٩٠.

منصوباً، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعد الفعل، فأى مانع أن يكون للفاعل أيضاً، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول في جواز التقديم^١.

^١ شرح الرضي ٢: ٧١.

زيادة "من" في الإيجاب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقصد" مسألة جواز زيادة (من) في الإيجاب بدون شروط، حيث ذهب الأخفش إلى جواز ذلك في الإيجاب، سواء دخلت على نكرة أم على معرفة، أما سيبويه فمنع ذلك، إذ لا تكون (من) عنده زائدة إلا بشروط.

ذكر الجرجاني هذا الخلاف في حديثه عن "ذنباً" في قول العرب: "استغفر الله ذنباً"، هل هو منصوب على المفعولية، أم على نزع الخافض، ثم ساقه الحديث إلى (من) التي تكون زائدة للتوكيد، فذكر خلاف الأخفش مع سيبويه، يقول: "كيف وقد اختلفا في قوله تعالى: ﴿يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^١، فقال صاحب الكتاب: إنَّ المفعول محذوف نحو: يغفر بعضاً من ذنوبكم، وجعل أبو الحسن من مزيدة"^٢.

وقد تحدث الشيخ عبد القاهر عن زيادة (من) في مبحث الاسم المجرور، حيث أورد معاني (من)، وذكر منها أنها تكون مزيدة للتوكيد، ثم عرض بعد ذلك للخلاف بين سيبويه والأخفش، يقول: "وصاحب الكتاب لا يجوز زيادته في الواجب، فإذا قلت: رأيت من رجل، بمعنى رأيت رجلاً، لم يجز عنده، ويجوز عند أبي الحسن، واحتج أبو الحسن بقوله تعالى: ﴿يَغْفِر لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، المعنى: يغفر لكم ذنوبكم"^٣.

وكان سيبويه قد تحدث عن (من) الزائدة، ولكنه لم يصرح بالشروط الواجب توافرها؛ لكي تكون (من) زائدة، ولكن يفهم من كلامه أنه يشترط لزيادتها الشروط التالية:

* انظر: الكتاب ج ٢ ص ٣١٦، ج ٤ ص ٢٢٥، المقترض ج ٤ ص ٤٢٠، الأزهيه ص ٢٢٤، شرح المفصل ج ٨ ص ١٢، الجنى الداني ص ٣١٨، مغني اللبيب ص ٤٢٨، شرح التسهيل ج ٣ ص ١٣٨، المقصد ج ١، ٦١٥، ج ٢ ص ٨٢٤، شرح التصريح ج ٢ ص ٩، الهمع ج ٤ ص ٢١٥، شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١٢.

١ نوح آية ٤.

٢ المقصد ١: ٦١٥.

٣ المقصد ٢: ٨٢٤.

أولاً: أن يتقدم نفي أو استفهام أو نهي.

ثانياً: تكثير مجرورها.

ثالثاً: دخولها على مبتدأ أو فاعل أو مفعول به.

يقول سيبويه: "هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم، والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيدا، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خَلَفَ أن تقول: ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمّله على الموضع، فجعله بدلاً منه، كأنه قال: ما أتاني أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد واحد، ولكن من دخلت هنا تأكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل".^١

ويقول في موضع آخر: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها تأكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن؛ لأن هذا موضع تبعية".^٢

وقد أخذ البصريون جميعهم بوجهة نظر سيبويه، فقالوا: إن (من) لا تزداد إلا بالشروط السابقة.

وقد استدلوا لسيبويه بأدلة تقوي وجهة نظره، يقول المبرد: "فإذا قلت: جاءني لم تقع (من) هاهنا زائدة؛ لأن معنى الجميع هاهنا ممتنع، لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هناك نفياً لجميعهم".^٣

ويقول ابن يعيش: "ولذلك لا يرى سيبويه زيادة من في الواجب، لا تقول: جاءني من رجل، كما لا تقول: جاءني من أحد؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال؛ إذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي".^٤

١ الكتاب ٢ : ٣١٦.

٢ الكتاب ٤ : ٢٢٥.

٣ المقتضب ٤ : ٤٢٠.

٤ شرح المفصل ٨ : ١٣.

أما الأخفش فلم يشترط أي شرط لزيادة (من)، فهي تزداد عنده في الإيجاب والمعرفة، خلافاً لسيبويه والبصريين الذين يمنعون زيادتها بغير تلك الشروط السابق ذكرها، يقول الأخفش: "فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾^١، فهذا ليس باستفهام ولا نفي، ونقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها. ونقول العرب: قد كان من حديث، فخل عني حتى أذهب، يريدون: قد كان حديث، ونظيره قولهم: هل لك في كذا وكذا؟ ولا يقولون "حاجة" و: لا عليك، يريدون: ولا بأس عليك"^٢.

وقد ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى ما ذهب إليه الأخفش، فلم يشترطاً أي شرط لزيادتها، يقول المرادي: "وذهب الكوفيون إلى أنها تزداد بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط؛ وهو مذهب أبي الحسن الأخفش"^٣.

وقد اختار ابن مالك رأي الأخفش لورود السماع بذلك، يقول: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"^٤.

وقد احتج أبو الحسن الأخفش ومن تابعه من النحاة بورود (من) زائدة في الإيجاب ببعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿يكفر عنكم من سيئاتكم﴾^٥، وقوله تعالى: ﴿كلوا مما أمسكن عليكم﴾^٦، ف (من) زائدة في الآية الأولى؛ لقوله تعالى في آية أخرى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾^٧ بدون (من)، والمعنى واحد، ووردت من أيضاً زائدة في الآية الثانية؛ لأن المعنى كلوا ما

١ البقرة آية ٢٧١.

٢ معاني القرآن للأخفش ١ : ٩٩.

٣ الجنى الداني ٣١٨.

٤ شرح التسهيل ٣ : ١٣٨.

٥ البقرة آية ٢٧١.

٦ المائدة آية ٤.

٧ النساء آية ٣١.

أَمْسِكْنَ عَلَيْكُمْ، يَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: قَالَ: ﴿كُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^١، أَدْخَلَ (مِنْ) كَمَا أَدْخَلَهُ فِي قَوْلِهِ: كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، وَ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^٢ وَ: ﴿يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^٣، وَهُوَ فِيمَا فَسَّرَ: يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا بَرَدٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ "وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ"، أَيْ: فِي السَّمَاءِ جِبَالٌ مِنْ بَرَدٍ، أَيْ: يَجْعَلُ الْجِبَالُ مِنْ بَرَدٍ فِي السَّمَاءِ، وَيَجْعَلُ الْإِنْزَالُ مِنْهَا"^٤.

لَكِنْ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْأَخْفَشُ لِهَذَا الْمَذْهَبِ يَحْتَاجُ إِلَى مَنَاقِشَةٍ عَلَى النُّحُو التَّالِي:

أَوَّلًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، نَزَلَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ، يَقُولُ الْوَاحِدِيُّ: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ﴾".

قَالَ الْكَلْبِيُّ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ..﴾^٥ الْآيَةِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: صَدَقَةُ السِّرِّ أَفْضَلُ أَمْ صَدَقَةُ الْعِلَانِيَةِ؟، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ"^٦.

فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ؛ لِيُخْبِرَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الصَّدَقَاتِ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي السِّرِّ أَمْ فِي الْعِلَانِيَةِ، تَكْفُرُ بِبَعْضِ السَّيِّئَاتِ، يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ: "قَدْ صَارَ التَّكْفِيرُ شَامِلًا لِلنُّوعَيْنِ مِنْ إِدَاءِ الصَّدَقَاتِ وَإِخْفَائِهَا، وَإِنْ كَانَ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا مِنَ الْإِدَاءِ، وَ(مِنْ) فِي قَوْلِهِ "مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ" لِلتَّبَعِيضِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَكْفُرُ

١ المائدة آية ٤.

٢ البقرة آية ٢٧١.

٣ النور آية ٤٣.

٤ معاني القرآن للأخفش ١: ٢٥٤.

٥ البقرة آية ٢٧١.

٦ البقرة آية ٢٧٠.

٧ أسباب نزول القرآن: الواحدي، ت: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ٩١.

جميع السيئات، وحكى الطبري عن فرقة قالت: من زائدة في هذا الموضع ، قال ابن عطية: وذلك منهم خطأ^١.

ويقول السمين الحلبي: "قوله: "من سيئاتكم" في "من" ثلاثة أقوال:

أحدها: إنها للتبعيض، أي: بعض سيئاتكم؛ لأن الصدقات لا تكفر جميع السيئات، وعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف؛ أي شيئاً من سيئاتكم، كذا قدره أبو البقاء.

والثاني: إنها زائدة، وهو جارٍ على مذهب الأخفش، وحكاه ابن عطية عن الطبري عن جماعة، وجعله خطأ، يعني من حيث المعنى.

والثالث: إنها للسببية، أي: من أجل ذنوبكم، وهذا ضعيف^٢.

ويقول القرطبي: "و"من" في قوله "من سيئاتكم" للتبعيض المحض، وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة، قال ابن عطية: وذلك منهم خطأ^٣.

يتضح من آراء المفسرين أن (من) في هذه الآية للتبعيض، وليست زائدة؛ لأن الصدقات لا تكفر جميع السيئات، وكان ابن يعيش قد تنبّه إلى هذا، يقول: "وأما قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^٤ فَإِنَّ (مِنْ) للتبعيض أيضاً؛ لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات^٥."

ثانياً: أما قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾^٦، فإنها نزلت في المسلمين؛ لتحضهم على اجتناب

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود، ٢: ٣٣٩.

٢ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ت: محمد علي معوض وآخرون،

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ٣: ٤٤٥.

٣ الجامع لأحكام القرآن ٣: ٢١٨.

٤ البقرة آية ٢٧١.

٥ شرح المفصل ٨: ١٣.

٦ النساء آية ٣١.

الكبائر التي توجب النار، وهي الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين، وهذا اختيار الطبري في المقصود بالكبائر، يقول الطبري: "قال أبو جعفر: والذي نقول به في ذلك ما ثبت به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك ما حدثنا به أحمد بن الوليد القرشي، قال: حدثنا محمد بن جعفر قال، حدثنا شعبة قال: حدثني عبيد الله بن أبي بكر قال: سمع أنس بن مالك قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبائر أو: سئل عن الكبائر، فقال: الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، فقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قال: قول الزور، أو قال: شهادة الزور^١، قال شعبة: وأكبر ظني أنه قال: شهادة الزور^٢."

فأله عز وجل وعد المسلمين بتكفير جميع السيئات إذا اجتنبوا الكبائر، فمناسبة هذه الآية تختلف عن الآية السابقة، يقول الطبري: "وأما قوله: 'تكفر عنكم سيئاتكم' فإنه يعني به: تكفر عنكم، أيها المؤمنون، باجتنبكم كبائر ما ينهاكم عنه ربكم، صغائر سيئاتكم، يعني: صغائر ذنوبكم كما حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط عن السدي: 'تكفر عنكم سيئاتكم' الصغائر^٣."

ويقول ابن يعيش: "وفي قوله ﴿وإن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾^٤ لم يأت بمن؛ لأنه سبحانه وعد باجتنب الكبائر تكفير جميع السيئات^٥."

ثالثاً: وأما قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم

^١ سنن الترمذي، ت: إبراهيم عطوة، كتاب الشهادات، باب ما جاء في شهادة الزور ٤: ٥٤٨.

^٢ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ، ٨: ٢٤٨.

^٣ جامع البيان ٨: ٢٥٤.

^٤ النساء آية ٣١.

^٥ شرح المفصل ٨: ١٣.

واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب^١، فلا حجة للأخفش فيها أيضاً؛ لأنَّ "مِنْ" هنا للتبعيض، وليست زائدة، كما زعم؛ لأنَّ الله عز وجل يأمرنا في هذه الآية أن نأكل من الصيد ما يحل لنا أكله؛ لأنَّ الصيد يحتوي على الدم والفرث، وهو محرم، فالله عز وجل يأمرنا أن نأكل ما أحل لنا، وهو بعض لا كل، يقول الهروي: "فأما قوله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^٢، فقد قال بعض النحويين إنَّ (مِنْ) هاهنا زائدة، والمعنى: فكلوا ما أمسكن عليكم. وهذا غلط عند سيبويه؛ لأنَّ (مِنْ) إنما تزداد في غير الواجب خاصة، نحو النفي والاستفهام، وهي على مذهبه هاهنا للتبعيض، أي كلوا منه اللحم دون الفرث والدم، فإنه محرم عليكم^٣.

ويقول الفخر الرازي: "والثاني: إنه للتبعيض، وعلى هذا التقدير ففيه وجهان: الأول: إنَّ الصيد كله لا يؤكل، فإنَّ لحمه يؤكل، أما عظمه ودمه وريشه فلا يؤكل"^٤.

ويقول أبو حيان: "فكلوا ممَّا أمسكن عليكم" هذا أمر إباحة، و(مِنْ) هنا للتبعيض، والمعنى كلوا من الصيد الذي أمسكن عليكم، ومن ذهب إلى أنَّ (مِنْ) زائدة فقوله ضعيف"^٥.

ويقول الكرمانى: "(ممَّا أمسكن عليكم) من زائدة، وقيل: للتبعيض، أي ما يمكن أكله منه"^٦.

ويقول الشوكاني: "قوله (ممَّا أمسكن عليكم) للتبعيض؛ لأنَّ بعض الصيد لا يؤكل، كالجلد والعظم وما أكله الكلب ونحوه، وفيه دليل على أنه لا بُدَّ أن يمسكه

١ المائدة آية ٤.

٢ المائدة آية ٤.

٣ كتاب الأزهية في علم الحروف: الهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ، ٢٢٧.

٤ تفسير الفخر الرازي: الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ - ١٤٨: ١٤٨.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ٤٤٥.

٦ غرائب التفسير وعجائب التأويل: الكرمانى، ت: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١: ٣١٩.

على صاحبه، فإن أكل منه فإنما أمسكه على نفسه، كما في الحديث الثابت في الصحيح^١.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح، إذ لم تزد العرب (من) في الإيجاب، ولا صحة للأخفش فيما استدلّ به، إذ ثبت في جميعها أنها أصلية تفيد التبعية، ومن المعلوم أن ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال كما يقول الأصوليون، ويضاف إلى هذا أن الأخذ برأي أبي الحسن الأخفش يؤدي إلى اللبس، ومن المعلوم أن العربية تتجنب اللبس في أساليبها، فإذا قيل: أكلت من الرغيف، وشربت من الماء، فإن المعنى المتبادر إلى الذهن هو بعض الرغيف وبعض الماء، ولكن الأمر يختلف تماماً عند الأخفش، إذ يرى أن الرغيف مأكول كله والماء مشروب كله؛ لأن (من) تزداد عنده بلا شروط.

^١ فتح القدير: الشوكاني، عالم الكتب، بدون تاريخ، ٢: ١٣.

(مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان *

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية من الزمان، حيث منع ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون، يقول الجرجاني: "والذي دعاهم إلى هذا أن صاحب الكتاب قال: إن "مِنْ" للأمكنة، وهذا صحيح؛ لأن الأكثر ذلك، فكأنه أراد أن مِنْ موضع المكان، وأنه إن دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة".^١

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين إلى أن (مِنْ) تستعمل في الكلام للبدء في الأمكنة فقط، نحو: خرجت من البصرة إلى الكوفة، في حين أن (مِنْ) تستعمل للبدء في الأزمنة، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة إلى اليوم، ولا يمكن أن تستعمل إحداهما مكان الأخرى، فلا تقول: صمت من اليوم إلى يوم الخميس، ولا تقول: خرجت منذ بغداد إلى البصرة، يقول سيبويه: "وأما (مِنْ) فتكون ابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا".^٢

ويقول في موضع آخر: "وأما (مِنْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما، وذلك قولك: ما لقيته منذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومِنْ غدوة إلى الساعة، وما لقيته منذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أول غايته، فأجريت في بابها كما جرت (مِنْ) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا".^٣

* انظر: الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤، معاني الأخفش ج ٢ ص ٣٣٧، المقتضب ج ٢ ص ١٣٦، الأصول ج ١ ص ٤٠٩، الإنصاف ج ١ ص ٣٧٠، م ٥٤، شرح المفصل ج ٨ ص ١٠، الجنى الداني ص ٣٠٨، شرح الرضي ج ٤ ص ٢٦٣، مغني اللبيب ص ٤١٩، الارتشاف ج ٢ ص ٤٤١، المساعد ج ٢ ص ٢٤٦، شرح التصريح ج ٢ ص ٨، الهمع ج ٤ ص ٢١٢، شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١١.

١ المقتصد ٢: ٨٥٥.

٢ الكتاب ٤: ٢٢٤.

٣ الكتاب ٤: ٢٢٦.

وقد استدللّ البصريون لرأيهم هذا بدليل واحد، وهو إجماع النحويين كافة على أنّ (من) للابتداء في الأمكنة، و (مُدّ) للابتداء في الأزمنة؛ لذا فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ (من) في المكان نظير مُدّ في الزمان؛ لأنّ من وضعت؛ لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ مُدّ وضعت؛ لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنّك تقول "ما رأيته مُدّ يوم الجمعة"، فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي اقتطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ما سرت من بغداد"، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول "ما سرت مُدّ بغداد"، فكذلك لا يجوز أن تقول "ما رأيته من يوم الجمعة"¹.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أن تكون (من) لابتداء الغاية من الزمان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان"².

وقد استدللّ الكوفيون لهذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب نثراً وشعراً. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾³، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾⁴.

ومن الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: "مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار، على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين"⁵، وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها "هذا أول طعام أكله

¹ الإنصاف ١ : ٣٧٢، م ٥٤.

² الإنصاف ١ : ٣٧٠، م ٥٤.

³ التوبة آية ١٠٨.

⁴ الجمعة آية ٩.

⁵ انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول، تركيا، باب الإجارة، ٣ : ٥٠.

أبوك من ثلاثة أيام"¹، ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء: "قمطرنا من جمعة إلى جمعة"²، وقول عائشة رضي الله عنها: "فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل"³، وقول أنس رضي الله عنه: "قلم أزل أحب الدباء من يومئذ"⁴.

ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
تُخَيَّرْنَ من أزمانٍ يوم حَلَمِيَّةٍ
بهنَّ قولٍ من قِرَاعِ الكتائب
إلى اليوم قد جربن كلَّ التجارب⁵

وقول جبل بن جوال:

وكلَّ حسامٍ أخلَصْتُه قِيونُهُ
تُخَيَّرْنَ من أزمانٍ عادٍ وجُرْهُم⁶
ومنها قول الراجز:

تَتَهَيَّضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهَائِرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصِيرِ⁷
وقل الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُوْ
وَنَجَوْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو
يَقَةُ إِن أَمَنْتِ مِنَ الرِّزَاحِ
نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرِّوَا ح⁸

¹ لم أعثر على هذا الحديث في الكتب التي فهرست في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لـ "ونسك" مكتبة بريل، ليدن ١٩٣٦م.

² انظر: سنن أبي داود، دار الحديث - الطبعة الأولى، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء ١ : ٦٩٤.

³ انظر: فتح الباري، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، كتاب التفسير، باب "لولا إذ سمعتموه قلتم.." ٨ : ٥٧٨.

⁴ انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، كتاب الأطعمة ٦ : ٢١٠.

⁵ انظر: ديوان النابغة، تحقيق مفيد قميحة ٤٦، وشرح التصريح ٢ : ٨.

⁶ انظر: شرح التسهيل ٣ : ١٣٢.

⁷ انظر: الخصائص ٢ : ٢٣٥.

⁸ انظر: شرح المفصل ٧ : ٩.

ومنها قول بعض الطائيين:

من الآن قد أزمعتُ حلماً فلن أرى
أغازلُ خوداً أو أدوقَ مداماً^١
ومنه:

ألفتُ الهوى من حين ألفتُ يافعا
إلى الآن ممنواً بواشٍ وعاذل^٢
ومثله:

ما زلتُ من يومٍ بنتمُ والهأ دنفاً
ذا لوعة، عيشُ من يُبلى بها عجب^٣

وقد اختار ابن مالك والرضي وابن عقيل وأبو حيان رأي الكوفيين في أن (من) يجوز استعمالها للابتداء في الزمان، يقول ابن مالك: "وأما استعمال من في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"^٤.

ويقول في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح" بعد أن ذكر الحديث الطويل الذي أوردناه سابقاً: "قلت: تضمن هذا الحديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأما (مذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما، يعني أن (مذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (من) على الأزمنة.

فالأول مسلم بإجماع.

والثاني ممنوع لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح"^٥.

١ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

٢ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

٣ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

٤ شرح التسهيل ٣: ١٣١.

٥ شواهد التوضيح: ابن مالك، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة

١٤٠٣هـ ص ١٣٠.

ويقول الرضي الاسترأباضي: "والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"^١.

ويقول ابن عقيل: "وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً، فالوجه اقتياسه"^٢.

ويقول أبو حيان: "وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد، وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد"^٣.

والذي نختاره هو ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك والرضي وأبو حيان وابن عقيل، وحجتنا في ذلك تقوم على أن اللغة يجب أن تؤخذ من أصحابها الناطقين بها، لا أن تخضع لمعيار قائم على التأويل والقسرية، فإن كان ورود (من) للزمان قد ورد في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح من نطق بالعربية، وقد جاء في كتاب الله الذي لا يدانيه نسيج كلامي، وجاء أيضاً في كلام العرب كثيراً، فإن كان ذلك كذلك، فإن هذا جائز في العربية، وتؤكد أقوال عدد من العلماء الذين يعتد بهم في بناء النحو العربي القديم.

أما ما ذكره البصريون من قولهم: "أجمعنا على أن من" في المكان نظير (مذ) في الزمان فيحتاج إلى مناقشة؛ لأن الضمير في "أجمعنا" إما أن يقصد به البصريون، وإما أن يقصد به البصريون والكوفيون معاً.

أما إذا كان المعنى به البصريين ففيه نظر؛ لأن إجماعهم ليس حجة على الكوفيين؛ بالإضافة إلى أن الإجماع في الأمور اللغوية غير معتبر، يقول ابن جني: "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة: اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم يجتمعون على الخطأ، كما جاء في النص

١ شرح الرضي ٤ : ٢٦٤.

٢ المساعد ٢ : ٢٤٦.

٣ الارشاف ٢ : ٤٤١.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : "أمّتي لا تجتمع على ضلالة"^١ وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرّق له عن علة صحيحة، وطريق نهجّة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"^٢.

وأما إذا كان المقصود بالضمير في "أجمعنا" البصريين والكوفيين معاً فهو ادعاء لا يصحّ ؛ لأنّه واضحٌ ممّا سبق أنّ الكوفيين يرون أنّ (من) تكون للابتداء في الزمان والمكان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان"^٣.

وكان البصريون قد تأولوا ما استدل به الكوفيون من آيات كريمة وأبيات شعرية بتقدير مصدر محذوف قبل الظرف، فقالوا في قوله تعالى: ﴿المسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾^٤: إنّ هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير من تأسيس أول يوم، ثمّ حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وكذلك الأمر في قول زهير:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الحِجَرِ أَقْوِينَ مِنْ حُجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

حيث قالوا: إنّ التقدير: من مرّ حجج ومن مرّ دهر

وتأويلهم لما ورد من السماع ضعيف؛ وذلك لأنّ المصدر يكتسب الظرفية ممّا بعده، فتقدير المصدر لا يفيد شيئاً، يقول السهيلي: "وليس يحتاج في قوله: (من أول يوم) إلى إضمار، كما قدره بعض النحاة: من تأسيس أول يوم، فراراً من دخول (من) على الزمان، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً"^٥.

^١ سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم ٢: ١٣٠٣.

^٢ الخصائص ١: ١٩٠.

^٣ الإنصاف ١: ٣٧٠، م ٥٤.

^٤ التوبة آية ١٠٨.

^٥ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص ١١٤ والرواية في الديوان "ومن شهر" وانظر أيضاً:

الإنصاف ١: ٣٧٠، م ٥٤.

^٦ أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار البيان العربي، جدة،

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ٣٧٢.

"رُبَّ": أَهْيَ لِلتَّقْلِيلِ أَمْ لِلتَّكْثِيرِ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "رُبَّ"، أيفيد معنى التقليل أم معنى التكثر، فقد ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى أن العرب استعملت "رُبَّ" في أول الأمر للتقليل، فهي نظيرة "كم" الخبرية، لكنهم تجاوزوا بها، فنقلوها إلى معنى التكثر، فأصبحت حرفاً يفيد التكثر، مع أن الأصل فيه أن يفيد التقليل، يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أن رُبَّ أصلها أن تكون مناقضة لـ "كم"، وقال صاحب الكتاب: إن كم في الخبر كقولك: كم رجل جاءك، نظير "رُبَّ"، والمقصود أن رُبَّ للتقليل، وكم للتكثر، وقد صرح الشيخ أبو علي بذلك، فقال: ورُبَّ في التقليل نظير كم في التكثر، تقول: رُبَّ رجل يفهم، وأنت تقصد أن تقل ذلك، وتقول: رُبَّما فعل كذا، تريد أنه يفعله في بعض الأوقات، ولا يستكثر منه، وقد غلبَ على رُبَّ الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم: رُبَّ بلدٍ قطعت، ورُبَّ يومٍ من شأنه كذا وكذا، يقصدون بذلك الكثرة، ألا ترى أنهم يأتون به في مواضع المدح وعدد المآثر، نحو قولك: وإن غير الدهر من حالك فرب يوم لك من شأنه كذا وكذا، كما قال:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ^١
وكذا رُبَّما كقوله:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ^٢

لا شبهة في قصد التكثر، ألا تراه قصد أن يضع الازدحام بإزاء الخلو، فليس يقول: إنه أقام هناك وفوداً مرة أو مرتين^٣.

* انظر: المقتضب ٤: ١٣٩، ٢٨٩، الأصول ١: ٤١٦، شرح المفصل ٨: ٢٦، شرح الرضي ٤: ٢٨٧، البسيط ٢: ٨٥٩، الجنى الداني ٤٣٩، مغني اللبيب ١٨٠، الارتشاف ٢: ٤٥٥، المساعد ٢: ٨٤، شرح التصريح ٢: ١٨، الهمع ٤: ١٧٤.

^١ انظر: ديوان امرئ القيس ١١٢.

^٢ انظر: الخزانة ٩: ٥٣٩.

^٣ المقتصد ٢: ٨٢٩.

وقد تابعه في هذا الرأي الرضي الاسترأبادي، يقول: "هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثر، حتى صارت في معنى التكثر كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة، وذلك نحو قوله:

أزهيرُ إنْ يشبَّ القَذالُ فإنَّه رُبَّ هَيَضَلٍ لَجِبَ لِفَفْتٍ بِهِيَضَلٍ^١

وقوله:

مَآوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ^٢

وقوله:

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرَبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفُودِ وَفُودُ^٣

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

اختلف النحاة في معنى هذا الحرف اختلافاً واسعاً، فذهب جمهور النحاة إلى أن "رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط؛ وزعم آخرون أنها تفيد التكثر ليس غير، وقال فريق ثالث إنها تفيد التقليل والتكثر بحسب السياق الذي تقع فيه، لكنهم اختلفوا فيما بينهم في الأكثرية، فزعم بعضهم إن ورودها للتكثر هو الأكثر في كلام العرب، وقال آخرون إنها أكثر ما تكون للتقليل، وهناك رأي غريب قال به بعض النحاة المتأخرين، يرون فيه إن "رُبَّ" حرف إثبات فقط، ويستفاد التقليل والتكثر من السياق، يقول المرادي: "واختلف النحويون في معنى "رُبَّ" على أقوال: الأول: إنها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب "البسيط" إلى سيبويه، والثاني: إنها للتكثر، نقله صاحب "الإقصاد" عن صاحب "العين" وابن درستويه وجماعة، ولم يذكر صاحب العين أنها تجيء للتقليل، الثالث: إنها تكون للتقليل والتكثر، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتابه "الحروف"، الرابع: إنها أكثر ما تكون للتقليل. الخامس: إنها أكثر ما تكون للتكثر، والتقليل بها نادر؛ وهو اختيار

١ انظر: شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٧٠.

٢ انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣٦.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٨٨.

ابن مالك، السادس: إنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، السابع: إنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار^١.

ويقول أبو حيان: "وزعم صاحب كتاب العين أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب "الحروف" له أنها تكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب.

وفي البسيط ذهب البصريون إلى أنها للتقليل، كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني وجملّة الكوفيين، كالكسائي والفراء وهشام وابن سعدان، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين، فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل.

وفي الإفصاح: وقيل إنها للتكثير، وقال به جماعة، منهم صاحب العين وابن درستويه، وقال ابن الباذش وابن طاهر هي لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً، وقال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف له أكثر ما تكون للتقليل^٢.

نعرض فيما يلي حجج كل فريق:

احتجّ النحاة القائلون بأنّ "رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط، بما يلي:

أولاً: إنّ "رُبَّ" قد جاءت في مواضع، ولا معنى لها إلا التقليل، وجاءت في مواضع ظاهرها أنها للتكثير، ولكنها محتملة للتقليل بالتأويل، يقول المرادي: "والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع، لا تحتل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل، فيتعين أن تكون حرف تقليل؛ لأنّ ذلك هو المطرد فيها، فمما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر:

١ الجنى الداني ٤٣٩.

٢ الارشاف ٢: ٤٥٦.

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبٌ—وَانِ
 وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءَ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَالَّةً، لَا تَتَقَضِّي لَزْمَانَ
 وَيَكْمَلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابِهِ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ، مَعًا، وَثَمَانِي^١

يعني بالمولود الذي ليس له أب: عيسى بن مريم عليه السلام، وبذي ولد لم يلهه أبوان: آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر وهذه الثلاثة ليس لها نظير، وقول زهير:

وَأَبْيَضٌ، فَيَاضٍ، يَدَاهُ غَمَامَةٌ عَلَى مُعْتَفِيهِ، مَا تُغِبُّ فَوَاضِلُهُ^٢
 وهذا خصوص، لا وجه فيه للتكثير؛ لأنه إنما أراد بالأبيض: حصن بن حذيفة ابن بدر الفزاري، ولم يرد جماعة كثيرة، هذه صفتهم؛ ألا تراه يقول بعده:
 حَذِيفَةُ يُنْمِيهِ، وَبَدْرٌ، كِلَاهُمَا إِلَى بَاذِخٍ، يَعْلُو عَلَى مَنْ يَطَاوُلُهُ^٣
 وقول بعض شعراء غسان، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج، في موضع يعرف بالبلقاء:

وَيَوْمٌ عَلَى الْبُلْقَاءِ، لَمْ يَكُ مِثْلُهُ عَلَى الْأَرْضِ، يَوْمٌ، فِي بَعِيدٍ، وَلَا دَانِيٍّ^٤
 ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير^٥.

ثانياً: إنَّ الأشعار التي تكون في الأغاز وفي وصف الأشياء المخصوصة المعروفة، لا تأتي فيها "رُبُّ" إلا للتقليل، يقول المرادي: "ومما تأتي "رُبُّ" فيه للتقليل، إتياناً مطرداً، الأشعار التي في الأغاز، والأشعار التي يصف بها

١ انظر: الكتاب ٢: ٢٦٦، ٤: ١١٥، ١٥٤.

٢ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٥٥.

٣ انظر: السابق ص ٦٠.

٤ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٨.

٥ الجنى الداني ٤٤٢.

الشعراء أشياء مخصوصة بعينها ، فإنهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها "رُبَّ" مصراحاً بها"^١.

وإذا ما وجد النحاة القائلون بهذا الرأي أبيات شعر في التراث العربي تفيد فيها "رُبَّ" معنى التكثير ليس غير أولوها بما يتفق ورأيهم، فقالوا في قول امرئ القيس مثلاً:

فَإِنْ أَمْسٍ مَكْرُوباً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مَنَعَةٍ، أَعْمَلَتْهَا بِكَرَانٍ^٢

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌ تِمَالٍ^٣

إنه لتقليل النظير، يقول المرادي: "وأما ما جاءت فيه "رُبَّ"، وظاهره التكثير، فهو كثيراً جداً، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار، كقول امرئ القيس:

أَلَا، رُبَّ يَوْمٍ لَكَ، مِنْهُنَّ، صَالِحٍ وَلَا سِيَّما يَوْماً، بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

ولسنا نشك في إن القائلين بأن "رُبَّ" للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر؛ لأنها كثيرة جداً، فوجب على المصنف أن يتهم رأيهم، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أن لهم في ذلك غرضاً، ينبغي أن يبحث عنه، وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه:

الأول: أن "رُبَّ" في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره ، وذلك أبلغ في الافتخار"^٤.

ويقول في موضع آخر: " قال بعضهم: "رُبَّ" حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ، ويكون لتقليل النظير، فالتى لتقليل الشيء في نفسه، كقول الشاعر:

* أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *

١ الجنى الداني ٤٤٣.

٢ انظر : ديوان امرئ القيس ١٦٥.

٣ انظر : السابق ١٢٣.

٤ الجنى الداني ٤٤٤.

والتي لتقليل النظير، وهي الكثيرة الاستعمال، كقول الشاعر:

فإن أمسٍ مكروباً فيا ربَّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ، أعملتها بكـــــــــــــــــران

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات، كان لي، وقلَّ مثلهما لغيري، فإطلاق النحويين على "ربَّ" أنها لتقليل، إنما يعنون النظير، الذي هو الغالب فيها^١.

أما القائلون بأن "ربَّ" للتكثير فقط، فليس بين أيدينا كتبٌ توضح حججهم، ولكن يبدو أن أدلتهم مأخوذة من الشعر، إذ نظروا إلى الأبيات التي وردت فيها "ربَّ" ففهموا منها الكثرة.

أما القائلون بأنها تكون للتكثير والتقليل، فإن حججهم أيضاً من الشعر، إذ إنهم تتبعوا أشعار العرب، فوجدوا أن "ربَّ" تستعمل للتقليل والتكثير، يقول ابن مالك: "قلت: والصحيح أن معنى "ربَّ" التكثير؛ ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر، كقول الشاعر:

رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيظاً قَلْبَهُ يَتَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ^٢

وكقول الآخر:

رَبُّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ^٣

وكقول الآخر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رِ لَهْ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^٤

وكقول حسان:

رَبُّ حَلَمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا لِ وَجْهِ لٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ^٥

١ الجنى الداني ٤٤٥.

٢ انظر: الهمع ٤: ١٧٧.

٣ انظر: ديوان الأعشى ١٤٣.

٤ انظر: شرح المفصل ٨: ٣٠.

٥ انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرح وتقديم: الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت،

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص ٢٢٣، وانظر أيضاً شرح التسهيل ٣: ١٧٧.

وكقول الآخر:

وَرُبَّ امْرِئٍ نَاقَصٍ عَقْلُهُ وَقَدْ يَعْجِبُ النَّاسُ مِنْ شَخْصِهِ
وَأَخْرَاحَ تَحْسِبُهُ أَحْمَقًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَمْرِ مِنْ فِصَّةٍ^١

وكقول ضابئ البرجمي:

وَرُبَّ أَمُورٍ لَا تُضِيرُكَ ضِيرَةٌ وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبٌ^٢
وكقول عدي بن زيد:

رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَلًا قَدْ تَنَاهَى الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الْأَمَلِ^٣

وقولي "والتقليل بها نادر: أشرت به إلى قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبٌ—وَانِ
يريد آدم وعيسى عليهما السلام.

ومثله قول عمرو بن الشريد أخي الخنساء:

وَذِي إِخْوَةٍ قَطَعْتُ أَقْرَانَ بَيْنَهُمْ كَمَا تَرْكُونِي وَاحِدًا لَا أَخَا لِيَا^٤
ومثله:

وَيَوْمَ عَلِي الْبَلَقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلَهُ عَلَى الْأَرْضِ يَوْمٌ فِي بَعِيدٍ وَلَا دَانٍ

أراد بذِي أخوة دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد، وأراد الآخر يوماً كان فيه وقعة بين غسان ومذحج، في موضع يعرف بالبلقاء^٥.

ويقول ابن هشام: "وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثر دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل تردُّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً.

١ انظر: ديوان طرفة بن العبد ٦٥.

٢ انظر: شواهد التوضيح ١٠٥.

٣ انظر: شواهد التوضيح ١٠٥.

٤ انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٩٠.

٥ شرح التسهيل ٣: ١٧٩.

فمن الأول «رُبما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين»^١، وفي الحديث (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)^٢، وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان "ياربّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه"، وهو ممّا تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر:

فِيَارِبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنسَةٍ، كَأَنَّهَا خَطٌ تِمَثَالٌ^٣
وقال آخر:

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عَاصِمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ^٤

ووجه الدليل أنّ الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف؛ والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:

وَابْيَضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامَ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ^٥

وقول الآخر:

"وأورد الأبيات الثلاثة".

أراد عيسى وادم عليهم السلام والقمر^٦.

أمّا الذين قالوا بأنّ "رُبّ" حرف إثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل، وإنّما ذلك مستفاد من سياق الكلام فهم من النحاة المتأخرين الذين لم تذكر أسماؤهم، ولعلّ

^١ الحجر آية ٢.

^٢ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، كتاب العلم ١: ٣٧.

^٣ انظر: ديوان امرئ القيس ١٢٣.

^٤ انظر: الكتاب ٣: ٥١٨.

^٥ انظر: شرح شواهد المغني ١: ٣٩٥.

^٦ مغني اللبيب ١٨٠.

المرادي أول من أورد هذا الرأي يقول: "السادس: إنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق"^١.

وقد ذكر أبو حيان هذا الرأي، واختاره، ولكنه لم ينسبه إلى أصحابه، يقول: "وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذهب"^٢.

وقد ذكر السيوطي هذا الرأي، ولم ينسبه لأحد، يقول: "وسادسها: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات، لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم من خارج، واختاره أبو حيان"^٣.

ولعل من الواضح أن نحاة العربية قد اختلفوا في هذا الحرف اختلافاً واسعاً جعلهم يتناقضون في الحكم على معناه، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف فهمهم للسياق الذي يرد فيه، ففهم بعضهم منه التقليل، وفهم آخرون التكثير.

لكن القائلين بأن "رُبَّ" لا تكون إلا للتقليل كانوا متمسكين برأيهم تمسكاً شديداً، إذ وردت في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر نصوص جاءت فيها "رُبَّ" للتكثير، لكنهم تأولوها تأويلاً يتنافى والمنطق اللغوي، وهو أشبه ما يكون بالمنطق العقلي وكلام المناطق، يقول المرادي: "وأما ما جاءت فيه "رُبَّ"، وظاهره التكثير، فهو كثير جداً، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار، كقول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيّما يوماً بدارةٍ جلّـلِ

ولسنا نشك في أن القائلين بأن "رُبَّ" للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر؛ لأنها كثيرة جداً، فوجب على المصنف أن يتهم رأيهم، ولا يسرع إلى تخطئتهم، ويعلم أن لهم في ذلك غرضاً ينبغي أن يبحث عنه، وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه:

١ الجنى الداني ٤٤٩.

٢ الارتشاف ٢: ٤٥٥.

٣ الهمع ٤: ٧٥.

الأول: إنَّ "رُبَّ" في ذلك لتقليل النظير، فالمفتخر يزعم أنَّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلُّ من غيره، وذلك أبلغ في الافتخار^١.

ويقول ابن أبي الربيع: "وذهب الكوفيون إلى أنَّها تكون للتكثير، واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس:

فإنَّ أمسَّ مكروباً فياربَّ بهمة^٢

وقوله:

وإنَّ أمسَّ مكروباً فياربَّ قينة

فهذا كلُّه إنَّما جاء على جهة الفخر، فكيف يكون على جهة التقليل؟

الجواب من وجهين:

أحدهما: إنَّ هذه الأشياء، وإنَّ كانت كثيرة، فقد صارت معدومة، والشيء إذا صار معدوماً صار كأنَّه لم يكن، فلحق ذلك بما رُئي في المنام، ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلاً، فدخلت على "رُبَّ".

الثاني: أنَّ يكون الشيء قليلاً في نفسه لعدم نظائره، والشيء الذي يقلُّ نظيره ويعزُّ وجوده إذا نيل منه بعض يفخر به، وإنَّ كان قليلاً، فدخلت على "رُبَّ" لقلته^٣.

ولم يكتف القائلون بأنَّها للتقليل بذلك، بل أخذوا يؤولان الآية الكريمة التي وردت فيها "رُبَّ"، وهي للتكثير، بتأويلات لا يقبلها المنطق اللغوي، يقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^٤: "فإنَّ قال قائل: فلم كانت "رُبَّ" هاهنا، ورُبَّ للتقليل، فالجواب في هذا أنَّ العرب خوطبت بما تعقله في التهديد، والرجل يتهدد الرجل فيقول له: لعلك ستندم على فعلك، وهو لا يشك في أنَّه يندم، وتقول له: ربَّما ندم الإنسان من مثل ما صنعت، وهو يعلم أنَّ الإنسان

١ الجنى الداني ٤٤٤.

٢ انظر: ديوان امرئ القيس ١٦٥، وعجزه: كشفت إذا ما اسودَّ وجه الجبان

٣ البسيط ٢: ٨٦٠.

٤ الحجر آية ٢.

يندم كثيراً، ولكن مجازة أن هذا لو كان ممّا يوده في حال واحدة من أحوال العذاب، أو كان الإنسان يخاف أن يندم على الشيء لوجب عليه اجتنابه^١.

ويقول الزمخشري: "فإن قلت: فما معنى التقليل؟ قلت: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلك ستندم على فعلك، وربما ندم الإنسان على ما فعل، ولا يشكون في تندمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنهم أرادوا: لو كان الندم مشكوكاً فيه، أو كان قليلاً لحقّ عليك أن لا تفعل هذا الفعل؛ لأنّ العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون، كما يتحرزون من المتيقن، ومن القليل منه، كما من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة فبالحري أن يسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة"^٢.

وقد عارض ابن مالك الزمخشري فيما ذهب إليه، يقول: "وقال في «ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين»^٣... ثم ذكر كلامه السابق إلى قوله" في كل ساعة".

قلت: في هذا الكلام ما يناقض كلامه في "قد نرى"، و "قد نعلم"، و "قد يعلم" من دلالة ربما على التكثر؛ لأنه نسب إليها هاهنا التقليل، وتكلف في تخريجه ما لا حاجة إليه، ولا دلالة عليه، ثم اعترف بقول العرب: ربما يندم الإنسان على ما فعل، وأنهم لا يقصدون تقليله، فهو حجة عليه، وعلى من وافقه في هذا التأويل^٤.

وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للقائلين بأن "رب" لا تستعمل إلا للتكثر؛ لأنّ بين أيدينا نصوصاً كثيرة لا يمكن أن تحمل فيها "رب" على التكثر أبداً، كقول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبّ	وذّي ولدٍ لم يلدّه أبوان
وذّي شامةٍ سوداءٍ في حرّ وجهه	مُجلّة، لا تنقضي لزمان
ويكمل في تسع وخمسٍ شبابه	ويهزم في سبع، معاً، وثمان

^١ معاني الزجاج ٣: ١٧٣.

^٢ الكشف ٢: ٥٧٠.

^٣ الحجر آية ٢.

^٤ شرح التسهيل ٣: ١٨١.

أما ما قاله الجرجاني وتابعه فيه الرضي الاسترأبادي من أن العرب استعملت "رُبَّ" في أول الأمر للتقليل، ثم انتقلت بالحرف إلى الدلالة على معنى التكثر، فيحتاج إلى سند لغوي تاريخي، وليس بين أيدينا سند لغوي تاريخي يؤيد ذلك، بل على العكس من ذلك وردت أبيات لأقدم شعراء العربية، وهو امرؤ القيس، استعملت فيها "رُبَّ" للتكثر، يقول:

ألا رُبَّ خصم فيك ألوى رددته نصيح على تعذله غير مؤتل^١
ويقول أيضاً:

ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ ولبلةً بأنسة كأنها خطّ تمثال

وكان أبو حيان قد اختار من بين هذه الآراء الرأي القائل بأن "رُبَّ" حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثر، وإنما يستفاد التقليل والتكثر من السياق، يقول أبو حيان: "وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثر، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب"^٢.

لكن ما ذهب إليه أبو حيان يحتاج إلى مناقشة من حيث إن قوله إن "رُبَّ" حرف إثبات، يحتاج إلى بيان وتوضيح معنى الإثبات، فهي إن كانت للإثبات، فلا يمكن نسبة التقليل والتكثر إليها نفسها؛ لأن كثيراً من الحروف مثل "إن" وغيرها من الحروف تفيد الإثبات، ولم يقل أحد من النحويين إنها تفيد التقليل أو التكثر من السياق. وإن كانت للتقليل أو التكثر فليست للإثبات، فالمهم ما هو المقصود بالإثبات عند أبي حيان؟.

وكان أبو علي الفارسي قد ذهب إلى أن "رُبَّ" تفيد التقليل والتكثر، فهي من الأضداد، يقول المرادي: "الثالث: إنها تكون للتقليل والتكثر، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف"^٣.

^١ انظر: ديوان امرؤ القيس ١١٦.

^٢ الارشاف ٢: ٤٥٦.

^٣ الجنى الداني ٤٣٩.

ويبدو أن هذا هو الراجح في معنى "رُبَّ"، فهي حرف يفيد المعنيين، التقليل والتكثير بحسب السياق والموقف الذي يقع فيه ، إذ لا يمكننا نسبة التقليل والتكثير لـ "رُبَّ" إلا بعد معرفة السياق والموقف الكلامي ، ونضرب لذلك مثلاً يوضح ما نذهب إليه: يقول خالد بن الوليد رضي الله عنه: "رُبَّ مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه"، فـ "رُبَّ" هنا قد تفيد التقليل، وقد تفيد التكثير؛ لأنها معزولة عن السياق، لكننا لو رجعنا إلى سياق الحديث والموقف الذي دفع خالد بن الوليد لهذا القول، لوجدنا أن "رُبَّ" يغلب أنها لا تكون إلا للتكثير، وهذا نص الحديث: "حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمار بن القعقاع عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري، قال: بعث علي من اليمن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذهبة في أديم مقروط، لم تحصل من ترابها، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر، بين عيينة بن بدر والأقرع بن حابس وزيد الخيل وعلقمة بن علاثة أو عامر بن الطفيل، فوجد من ذلك بعض أصحابه والأنصار وغيرهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا تأتمنوني ، وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر من السماء صباحاً ومساءً، ثم أتاه رجلٌ غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، مشمر الإزار، مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا رسول الله، قال: فرفع رأسه إليه، فقال: ويلك أو أأستحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ ثم أدبر، فقال خالد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فلعلَّه يكون يصلي، فقال: إنه رُبَّ مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم، ثم نظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مقف، فقال: ها إنه سيخرج من ضئضي هذا قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"^١.

فقول خالد بن الوليد رضي الله عنه: "إنه رُبَّ مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه" يدل على التكثير؛ لأنه أراد قتل هذا الرجل، فنهاه الرسول، فأراد إثبات كثرة هؤلاء النفر، فأتى بهذه الجملة، وفيها "رُبَّ" الدالة على التكثير في هذه الجملة، ويدل أيضاً على أن "رُبَّ" للتكثير قوله صلى الله عليه وسلم: ها إنه سيخرج من

^١ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول تركيا، كتاب المغازي، ٥: ١١١.

ضئضى هذا قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، فقله صلى الله عليه وسلم تأييداً لقل خالد الذي أراد منه تكثير هؤلاء القوم.

ولعل من المفيد أن نبين أن للسياق والموقف الكلامي دوراً هاماً في المعنى، يقول نايف خرما: "هنالك إذن السياق اللغوي الذي يحدد معاني المفردات، والذي بدونه لا يتم ذلك، ولكن هنالك أيضاً قرينة أخرى هي الموقف أو المناسبة التي يقال فيها الكلام والتي أطلق عليها اللغويون عبارة المقام، فقالوا: لكل مقام مقال، وهذا بالطبع يؤثر في معنى الجملة كلها تأثيراً كبيراً.

وعناصر هذا المقام عديدة، أولها المتكلم نفسه: هل هو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير؟ واحد أم اثنان أم جماعة أم جمهور؟ وما هو جنسه ودينه وشكله الخارجي، ونبرة صوته ومكانه الاجتماعي إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره، وهذا ينطبق على المستمع أيضاً، ويشمل إضافة إلى ذلك علاقته بالمتكلم، من حيث القرابة أو الصداقة أو المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي الخ، ومن عناصر المقام أيضاً موضوع الكلام، وفي أي جو يقال وفي أي مكان وأي زمان؟ وكيف يقال؟، وما الداعي لقله؟ وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي يؤثر كل منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قلّه".^١

^١ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: الدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٨م، ١٢٣.

"رُبَّمَا" والفعل المضارع*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز وقوع الفعل المضارع بعد "رُبَّمَا"، نحو: رُبَّمَا يَأْتِي زَيْدٌ، حيث منع أكثر النحويين ذلك، بينما أجاز ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام وقوع غير الماضي بعد "رُبَّمَا"، وقد كان الشيخ عبد القاهر مع الذين منعوا وقوع غير الماضي، يقول: "اعلم أن رُبَّ موضوعاً للماضي، تقول: رُبَّ بِلْدَةٍ قَطَعْتُ، ورُبَّ رَجُلٍ أَتَيْتُ، ولا تقول: رُبَّ رَجُلٍ أَرَاهُ غَدًا، وإذا كان كذلك كان الأصل في رُبَّمَا أن تدخل على الماضي، كقوله: رُبَّمَا أَوْفَيْتُ^١، وكقول الآخر: رُبَّمَا أَقَامَ^٢."

وأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^٣ فراجع إلى المضي إذا حققت، وذلك أنما ما يخبر الله تعالى بكونه فيما يستقبل، لصدق الوعد به وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل، وإذا كان كذلك كان "يَوَدُّ" في قوله تعالى بمنزلة "وَدَّ" في المعنى، ويوضحه قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^٤ فأتى إذ، وهو للماضي بعد مجيء سوف الذي هو علم الاستقبال؛ لأن ذلك صار بمنزلة الموجود؛ لتعريه من الريب، فلما كان كذلك أطلق عليه لفظ المضي، تنبيهاً على ما ذكرت من التحقق والجري مجرى ما دخل تحت الوجود في استحالة الامتناع عليه، فكذا

* انظر: المقتضب ٢: ٤٧، ٥٤، الأصول ١: ٤١٩، الباب ١: ٣٦٧، شرح المفصل ٨: ٢٩، شرح الرضي ٤: ٢٩٥، الجنى الداني ٤٥١، البسيط ٢: ٨٦٦، مغني اللبيب ١٨٢، الارتشاف ٢: ٤٦٣، المساعد ٢: ٢٨٧، الهمع ٤: ١٨٤، البحر المحيط ٥: ٤٣٢، الكشف ٢: ٥٦٩، إعراب النحاس ٢: ٣٧٦.

١ تمام البيت: رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
ترفعن ثوبي شمالات
انظر: الكتاب ٣: ٥١٨.

٢ تمام البيت:
فإن تَمَسَّ مهجورَ الفناء فربَّما
أقام به بعد الوفود وفود.
انظر: الخزانة ٩: ٥٣٩.

٣ الحجر آية ٢.

٤ غافر آية ٧١.

أدخل ربّما الذي هو للماضي على المضارع الذي هو يودّ؛ ليجري ذلك مجرى الداخل تحت المضي في القرب من الوجود والتعري من الشك^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أكثر النحويين إلى منع وقوع غير الماضي بعد "ربّما"، نحو: ربّما يأتي زيد، يقول ابن السراج: "ولمّا كانت ربّ، إنّما تأتي لما مضى، فكذلك ربّما لمّا وقع بعدها الفعل كان حقّه أن يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثمّ إضمار "كان"، قالوا: في قوله: ﴿ربّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾^٢ إنّهُ لصدق الوعد، كأنّه قد كان، كما قال: ﴿ولو ترى إذ فرعوا فلا فوت﴾^٣، ولم يكن، فكأنّه قد كان لصدق الوعد، ولا يجوز: ربّ رجل سيقوم، وليقوم غداً^٤.

ويقول أبو علي الفارسي: "ولمّا كانت ربّ إنّما تأتي لما مضى وجب أن تكون ربّما كذلك أيضاً، تدخل على الماضي كقوله:

ربّما أوفيت في علمٍ ترفعن ثوبي شمالاتُ

وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ربّما يود الذين كفروا﴾ فهذه حكاية حال، تكون كما قال الله تعالى: ﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾^٥.

ويقول العكبري: "وتكفّ ربّ بـ"ما"، فتدخل على الفعل الماضي خاصة؛ لأنّه تحقق، فأما قوله تعالى: ﴿ربّما يود الذين كفروا﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: إنّ "ما" نكرة موصوفة، أي: ربّ شيء يودّه.

١ المقتصد ٢: ٨٣٥.

٢ الحجر آية ٢.

٣ سبأ آية ٥١.

٤ الأصول ١: ٤١٩.

٥ القصص آية ١٥.

٦ الإيضاح العضدي ٢٠٢.

والثاني: هي كافة، ووقع المستقبل هنا؛ لأنه مقطوع بوقوعه، إذا كان خبراً من الله تعالى، فجرى مجرى الماضي في تحققه، وقيل: هو على حكاية الحال^١.

ويقول ابن يعيش: "حكم "رُبَّ" أن يكون الفعل العامل فيها ماضياً، نحو قولك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لقيت، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيت؛ لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضي؛ لأنه قد يحقق قتلها؛ فلذلك لا يجوز: رُبَّ رجلٍ عالمٍ سألقى، أو لألقين^٢."

وقد احتج النحاة المانعون وقوع الفعل غير الماضي بعد "ربّما" بأن "رُبَّ" للتقليل، والتقليل لا يكون إلا ماضياً؛ فلذلك لا يجوز وقوع الفعل غير الماضي بعد "ربّما"، يقول الرضي الاسترأبادي: "والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح: كون الفعل ماضياً؛ لأن وضع "رُبَّ" للتقليل في الماضي^٣."

ويقول المرادي: "وإنما لزم ماضي فعلها؛ لأنها جواب لفعلٍ ماضٍ، وقيل: لأنها للتقليل، فأولوها الماضي؛ لأنه قد تحققت قلته^٤."

وقد اصطدم النحاة المانعون بقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^٥، حيث جاء الفعل المضارع "يود" بعد "ربّما"، فأولها النحاة المانعون على ثلاثة أوجه:

الأول: إنَّ الفعل المضارع إنّما وقع هنا؛ لأنَّ هذا إخبار من الله عزَّ وجلَّ، وما كان إخباراً من الله فهو في حكم الحاصل والموجود، يقول الفراء: "قوله عزَّ وجلَّ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، يقال: كيف دخلت (رُبَّ) على فعل لم يكن؛ لأنَّ مودة الذين كفروا إنّما تكون في الآخرة؟ فيقال: إنَّ القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنَّه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن، ألا ترى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمَجْرَمُونَ

١ الباب ١: ٣٦٧.

٢ شرح المفصل ٨: ٢٩.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

٤ الجنى الداني ٤٥١.

٥ الحجر آية ٢.

ناكسو رؤوسهم عند ربهم^١، وقوله: ﴿ولو ترى إذ فرعوا﴾^٢، كأنه ماضٍ، وهو منتظر؛ لصدقه في المعنى، وأن القائل يقول إذا نهى أو أمر فعصاه المأمور: أما والله لرب ندامة لك تذكر قولي فيها؛ لعلمه أنه سيندم ويقول: فقول الله عز وجل أصدق من قول المخلوقين^٣.

ويقول الزمخشري: "إِنْ قُلْتَ: لَمْ دَخَلْتَ عَلَى الْمَضَارِعِ، وَقَدْ أَبَوَا دُخُولَهَا إِلَّا عَلَى الْمَاضِي؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْمَتَرَقِّبَ مِنْ أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي الْمَقْطُوعِ فِي تَحْقِيقِهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: رَبُّمَا وَدَّ^٤."

الثاني: إِنْ هُنَاكَ فِعْلاً مَاضِياً مَقْدَرًا قَبْلَ "يُودُّ"، هُوَ "كَانَ"، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ: رَبُّمَا كَانَ يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا...؛ وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الرَّأْيِ ابْنُ السَّرَاجِ وَالرَّبَّيعِيُّ، يَقُولُ ابْنُ السَّرَاجِ: "وَلَمَّا كَانَتْ رُبٌّ إِنَّمَا تَأْتِي لَمَّا مَضَى، فَكَذَلِكَ رَبُّمَا لَمَّا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِياً، فَإِذَا رَأَيْتَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا، فَتَمَّ إِضْمَارُ كَانَ"^٥.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "وَقَالَ الرَّبَّيعِيُّ: أَصْلُهُ: رَبُّمَا كَانَ يُودُّ، فَحُذِفَ "كَانَ"؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ رَبُّمَا"^٦.

الثالث: إِنْ "مَا" الَّتِي جَاءَتْ مَعَ "رَبٌّ" لَيْسَتْ كَافَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، فَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ صِفَةٌ لـ "مَا"، وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلُ الْأَخْفَشُ، وَتَبِعَهُ ابْنُ يَسْعَوْنَ، يَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: "قَالَ: ﴿رَبُّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾"^٧.

١ السجدة آية ١٢.

٢ سبأ آية ٥١.

٣ معاني الفراء ٢: ٨٢.

٤ الكشف ٢: ٥٦٩.

٥ الأصول ١: ٤١٩.

٦ شرح الرضي ٤: ٢٩.

٧ الحجر آية ٢.

وأدخل مع "رُبَّ" ما؛ ليتكلم بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت "ما" بمنزلة شيء، فكانك قلت: ورُبَّ شيء يود، أي: رُبَّ ودَّ يوده الذين كفروا^١.

ويقول أبو حيان: قال ابن يسعون في قوله تعالى: ﴿رُبُّمَا يود...﴾^٢ قد تكون "ما" نكرة موصوفة، أي رُبَّ ودَّ يوده الذين كفروا^٣.

وما قاله الفراء والزمخشري وأكثر النحويين يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

أولاً: إن في هذا القول تكلفاً؛ لأنَّ الفعل المضارع لا يعبر به عن الماضي، يقول ابن هشام: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبُّمَا يود الذين كفروا﴾، وقيل: هو مؤول بالماضي على حدِّ قوله تعالى: ﴿ونفخ في الصور﴾^٤، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل^٥.

ثانياً: إنه قد ورد عن العرب ذلك في الشعر في أكثر من بيت، يقول جحدر اللص:

فإن أهلك فرُبَّ فتى سيبكي
على مهذبٍ رخص البنان^٦
وكقول هند أم معاوية:

يا ربَّ قاتلة غداً
يالْهف أم معاوية^٧
ويقول سليم القشيري:

ومعتصم بالحي من خشية الردى
سيردى وغازٍ مُشْفِقٍ سيئوب^٨

١ معاني الأخفش ٢: ٣٧٨.

٢ الحجر آية ٢.

٣ الارتشاف ٢: ٤٦٤.

٤ يس آية ٥١.

٥ مغني اللبيب ١٨٢.

٦ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩، ومغني اللبيب ٢٨٣.

٧ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩، ومغني اللبيب ٢٨٣.

٨ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩.

ويقول جرير:

يا رَبِّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا^١

ثالثاً: إنَّ فيما قالوه تأويلاً ، ومن المعلوم أنَّ التأويل من أضعف ما يلجأ إليه النحوي في دراسته اللغة، يقول أبو حيان: "لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره"^٢.

أما ما قاله ابن السراج والرعي من تقدير "كان" ففيه ضعف؛ لأنَّ "كان" تدلُّ على الزمان الماضي، ولو كانت منوية لما حذفنا؛ لذا قال النحاة إنَّ "كان" لا يجوز حذفها وتقديرها؛ لأنَّ تقديرها شاذٌّ لا يقاس عليه، يقول سيبويه: "لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول ، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول"^٣.

ويقول أيضاً: "واعلم أنَّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنَّك تضمّر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر بعد ما أظهرها"^٤.

ويقول ابن أبي الربيع: "وذهب الكوفيون إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على إضمار "كان"، وسيبويه يذهب إلى أنَّ الحروف الطالبة بالأفعال لا يضمّر بعدها الفعل إلا بالسماح، ولا يقاس عليه، نحو قولهم: "المرء مقتول بما قتل، إن خنجراً فخنجرٌ (فخنجرأ)، الأول منصوب بإضمار فعل، والتقدير: إن كان خنجراً ، ولا يقاس على هذا"^٥.

١ انظر: ديوان جرير ٤٥٢، وشرح التسهيل ٣: ١٧٩.

٢ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

٣ الكتاب ١: ٢٦٤.

٤ الكتاب ١: ٢٦٥.

٥ الحجر آية ٢.

٦ البسيط ٢: ٨٦٧.

ويقول الفخر الرازي: "قال الزجاج: ومن زعم أن الآية على إضمار كان، وتقديره: ربما كان يود الذين كفروا، فقد خرج بذلك عن قول سيبويه: ألا ترى أن كان لا تضر عنده، ولم يجز عبد الله المقتول، وأنت تريد كان عبد الله المقتول".^١

ويقول أبو حيان: "وأما من تأول ذلك على إضمار كان، أي: ربما كان يود فقله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار كان".^٢

أما ما قاله الأخفش وابن يسعون فهي محاولة لتأويل الآية؛ لكي تتفق مع ما يذهبان إليه من وجوب وقوع الفعل الماضي لا غير، ولكن هذا الرأي لا يثبت عند النظر؛ لأن النحاة أجمعوا على أن "ما" تكف "رب" عن العمل، وتهيئها للدخول على الفعل فقط، فهي حرف لا اسم، يقول المبرد: "وكذلك "رب" تقول: رب رجل، ولا تقول: رب يقوم زيد، فإذا ألحقت "ما" هيأتها للأفعال، فقلت: ربما يقوم زيد، و﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾".^٣

ويقول ابن هشام: "وإذا زيدت "ما" بعدها، فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهينها للدخول على الجمل الفعلية".^٤

هذا بالإضافة إلى أن "ما" هذه لا تحمل أي خاصية من خواص الأسماء؛ لأن الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في "ما"، والقول بأنها بمعنى شيء يفسد القيمة الدلالية والمعنى في الآية كلها، ويجعل التركيب ركيكاً في معناه وفي نسجه اللغوي.

أما ابن مالك والرضي الاسترأبادي وأبو حيان وابن هشام فقد ذهبوا إلى جواز وقوع الفعل غير الماضي بعد "ربما"، نحو: ربما يأتي زيد، يقول ابن مالك: "وقول المبرد: رب ينبي عما وقعت عليه أنه قد كان، هذا هو الأكثر. وأما كون

^١ تفسير الفخر الرازي ١٩: ١٥٧.

^٢ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٤٣٣.

^٣ الحجر آية ٢.

^٤ المقتضب ٢: ٥٤.

^٥ مغني اللبيب ١٨٢.

ذلك لازماً لا يوجد غيره، فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلاً، (وأورد الأبيات السابقة لجحدر اللص وهند أم معاوية وسليم القشيري وجريز).

ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج، فإنهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرد الدعوى، ولو لم يكن غير ما ادعياه مسموعاً، لكان مساوياً لما ادعياه في إمكان الأخذ به، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

وقد يكون ما وقعت عليه ربّ حالاً، كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤ مستريح: ربّ امرئ في وقتنا مستريح، ومنه قول ابن أبي ربيعة:

فَقَمْتُ وَلَمْ تُعَلِّمْ عَلَيَّ خِيَانَةً أَلَا رَبُّ بَاغِي الرِّيحِ لَيْسَ بِرَاحٍ^١
ومثله:

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغَتَّشَهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ^٢ ٣

ويقول الرضي الاسترأبادي: "والمشهور جواز دخول "ربّما" على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح".

ويقول أبو حيان: "ولما كانت "ربّ" عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأولوا "يودّ" في معنى "ودّ" لما كان المستقبل في إخبار الله؛ لتحقيق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل: ودّ، وليس ذلك بالآزم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي، (ثم أورد الأبيات السابقة)".

ويقول ابن هشام: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^١ وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى ﴿وَنَفْخُ فِي

^١ انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ص ٤٦٤.

^٢ انظر: الكتاب ٢: ١٠٩.

^٣ شرح التسهيل ٣: ١٨٠.

^٤ شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

^٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٤٣٣.

^٦ الحجر آية ٢.

الصور^١، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجاوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإن أهلك فربّ فتى سيبكي
عليّ مهذبٍ رخص البنان

وقوله:

يا ربّ قائلة غداً يا لهف أم معاوية^٢

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأبيات السابقة وبآية الكريمة التي سبق أن أوردناها، فدلّت الآية الكريمة والأبيات الشعرية على جواز وقوع الفعل غير الماضي بعد "ربّما"، وقد أخذ بهذا الرأي الألوسي، يقول: "والمختار عندي ما اختاره أبو حيان وكذا صاحب اللب من أن ربّ تدخل على الماضي والمضارع، إلا أن دخولها على الماضي أكثر، ومن تتبع أشعار العرب رأى فيها ممّا دخلت فيه على المضارع ما يبعد ارتكاب التأويل معه، كما لا يخفى على المنصف"^٣.

والذي نرتضيه هو ما قاله ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام والألوسي؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن هذا القول يتفق مع المنهج الوصفي القائم على معالجة الظاهرة اللغوية، كما هي عليه في الاستعمال اللغوي، كما جاء عن العرب الذين نطقوا العربية سليقة، فلا يحتاج القول في ذلك إلى تأويل أو تعليل كما ذهب المانعون.

ثانياً: إن هذا القول يجعل الآية الكريمة والأبيات الشعرية متسقة مع القاعدة دون اللجوء إلى التعليل أو القول بالشذوذ، ومن المعلوم أن حمل الشيء على ظاهره أولى، إذا لم يقدّم دليل على خلافه، يقول أبو حيان: "لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهرة، ولا سيما إذا لم يقدّم دليل على خلافه"^٤.

١ يس آية ٥١.

٢ مغني اللبيب ١٨٣.

٣ روح المعاني: الألوسي ٧: ٢٥٥.

٤ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

ثالثاً: إنَّ النحاة المانعين قد اعتمدوا في قولهم هذا على أنَّ معنى "رُبَّ" التقليل؛ لذا فالتقليل لا يناسبه إلا المضي، ومن المعلوم أنَّ هناك خلافاً كبيراً بين النحاة في معنى "رُبَّ" فقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّها للتقليل، وذهب فريق منهم إلى أنَّها للتكثير، وقال آخرون إنَّها للتكثير والتقليل معاً، وذهب بعض النحاة إلى أنَّ التقليل والتكثير مستفاد من السياق، يقول أبو حيان: "وزعم صاحب كتاب العين أنَّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب "الحروف" له أنَّها تكون تقيلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام"^١، وقد فصلنا القول في هذا في المسألة السابقة.

فقول هؤلاء النحاة إنَّ "رُبَّ" تفيد التقليل ليس قولاً مجمعاً عليه؛ لأنَّ النحاة مختلفون اختلافاً كبيراً في معنى هذا الحرف؛ وبذلك يسقط هذا الدليل الذي لا يملك أصحابه سواه، وما تسرب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول أصحاب الأصول، ولما كانت "ربَّما" قد استعملها العرب القدماء، ووردت في القرآن الكريم، وبعدها الفعل المضارع والماضي، فإنَّه لا مسوغ أبداً إلى ردِّها بحجة أنَّ القاعدة لا تقر ذلك؛ إذ إنَّ الأصل أن تقوم القاعدة على ما هو مستعمل وارد في اللغة عن أصحابها، وأمَّا القول بالقلَّة أو الكثرة فلا مقياس له، فهل تعني القلة في ما قاله النحاة أنَّهم لم يجدوا عدداً كبيراً من الشواهد، ألا يكفي ورودها في عدد كبير من أبيات الشعر لشعراء ينتمون إلى عدد من القبائل العربية، وقد عزز القرآن الكريم هذا الاستعمال، ألا يكفي للاتساق مع القاعدة ولرد الخروج عليها، أن نقول: إنَّه يجوز أن يأتي بعد "ربَّما" المضارع والماضي، يقول الرضي الاسترأبادي عن أبي علي الفارسي: "والمشهور جواز دخول "ربَّما" على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح"^٢.

^١ الارتشاف ٢: ٤٥٥.

^٢ شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى، نحو: حبة الحمقاء، وحب الحصيد، وسحق عمامة، يقول الجرجاني: "وإذا ثبت هذا علمت أن جميع ما ذكره من قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي لا يصح حمله على ظاهره، وأن التقدير على ما ذكره من قوله: صلاة الساعة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، ودار الساعة الآخرة، وجانب المكان الغربي"^١.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، إذا اختلف اللفظان، سواء أكانت من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو مسجد الجامع، وجانب الغربي أم من إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: جرد قطيفة، يقول الفراء: "وقوله: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾^٢، جعلت الدار هاهنا اسماً، وجعلت الآخرة من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع، ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^٣، والحق هو اليقين، كما أن الدار هو الآخرة، وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق اليقين، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى"^٤.

* انظر: الأصول ٢: ٨، المقتصد ٢: ٨٩٥، الإنصاف ٢: ٤٣٦ م ٦٢، معاني الفراء ١: ٣٣١، شرح المفصل ٣: ١٠، ابن الطراوة النحوي ١٥١، شرح الرضي ٢: ٢٤٣، الارتشاف ٢: ٥٠٥، المساعد ٢: ٣٣٣، الهمع ٤: ٢٧٥، التصريح ٢: ٣٣.

١ المقتصد ٢: ٨٩٥.

٢ الأنعام آية ٣٢

٣ الواقعة آية ٩٥.

٤ معاني الفراء ١: ٣٣١.

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان".^١

وقد استدلل الكوفيون بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى:

- ﴿فَأَنْبِتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾^٢

- ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^٣

- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^٤

- ﴿اسْتَكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾^٥

- ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^٦

أمّا في الشعر فقول الشاعر:

وقربَ جانبِ الغريِّ يأدو مدبَّ السَّيلِ واجتنبَ الشَّعَارَا^٧

وقول الآخر:

أتمدحُ فقعساً وتذمُّ عبساً أَلَا لَهِ أُمُّكَ مَنْ هَجِيْنِ

ولو أقوتُ عليك ديارُ عبسٍ عرفتَ الذلَّ عرفانَ اليقينِ^٨

وقول الآخر:

إذا خاطَ عينيه كرى النومَ لم يزلْ له كالىٌّ من قلبِ شيخانِ فاتك^٩

١ الإنصاف ٢: ٤٣٦، م ٦١.

٢ ق آية ٩.

٣ ق آية ١٦.

٤ الواقعة آية ٩٥.

٥ فاطر ٤٣.

٦ يوسف آية ١٠٩.

٧ انظر: الإيضاح العضدي ٢١٤.

٨ انظر: معاني القرآن ٢: ٥٦.

٩ انظر: ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٥٢، والارتشاف ٢: ٥٠٦.

أما في النثر فقولهم: "صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، وحبّة الخضراء، وليلة القمر، ويوم الأول، وباب الحديد، وساعة الأولى".

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، يقول ابن السراج: "فإن يك من الصفة، وأضيف إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأنّ معناه النعت وحده، الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامة النعت مقام المنعوت، ولو أراد نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه".^١

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز".^٢

وقد استدللّ البصريون لهذا المذهب بأنّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد لا تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنّ الشيء لا يتعرف بنفسه، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّّه لا يجوز؛ لأنّ الإضافة إنّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب ألا يجوز، كما لو كان لفظهما متفقاً".^٣

وكان بعض البصريين قد قصروا ما ورد من شواهد على السماع، يقول أبو حيان: "وما جاء منه حفظ، ولم يقس عليه"^٤، ويقول ابن عقيل: "وهذا النوع مقصور على السماع، ولا ينقاس".^٥

وقد تأولّ البصريون ما استدللّ به الكوفيون على النحو التالي:

- ١ الأصول ٢: ٨.
- ٢ الإنصاف ٢: ٤٣٦، م ٦١.
- ٣ السابق ٢: ٤٣٨، م ٦١.
- ٤ الارتشاف ٢: ٥٠٥.
- ٥ المساعد ٢: ٣٣٣.

أولاً: إذا كانت الإضافة من إضافة الموصوف إلى صفته، قُدر موصوف محذوف لهذا المجرور، والتقدير في مسجد الجامع: مسجد الوقت الجامع، يقول الأنباري: "أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه: أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾^١، فالتقدير فيه: حق الأمر اليقين"^٢.

ويقول الرضي الاسترأبادي: "فعند البصريين، نحو بقلّة الحمقاء، سيف شجاع، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، إلا أنه حذف، وأقيمت الصفة مقامه، أي بقلّة الحبة الحمقاء"^٣.

ثانياً: أما إذا كانت الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: سحق عمامة، وجرد قطيفة، فإنهم يجعلونها بالتأويل من باب خاتم حديد، إذ يقدرون موصوفاً محذوفاً، تكون الكلمة الأولى صفة له، ثم تضاف هذه الصفة إلى جنسها للتبيين، يقول الرضي الاسترأبادي: "ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة؛ لأنّ المعنى: شيء جرد، أي بال، ثم حذف الموصوف، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان "خاتم" محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى من"^٤.

وعلى الرغم من أن الأخذ بهذا القول يؤدي إلى التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، إلا أن هذا النمط من التركيب باستعمال النعت مقام المنعوت قد كثر في كلام العرب، وورد به القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾^٥.

ولعلّ من الواضح أن ما ذهب إليه البصريون من المنع يعود إلى رغبتهم في تطبيق المنطق النحوي على هذا التركيب، إذ ينص المنطق النحوي على أن

١ الواقعة آية ٩٥.

٢ الإنصاف ٢: ٤٣٨، م ٦١.

٣ شرح الرضي ٢: ٢٤٤.

٤ شرح الرضي ١: ٢٤٥.

٥ سبأ آية ١١.

الموصوف لا بدّ أن يكون قبل الصفة ، ولا بدّ أيضاً أن تكون حركتهما واحدة، يقول الرضي: "وقال المصنف: لا يجوز؛ لأنّ توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب"^١.

وكان هذا هو الذي دعا ابن يعيش إلى وصف هذا التركيب بالقبح، يقول: "وإن أضفت فوجهه ما ذكرناه ، وهو قبيح"^٢ ؛ ولهذا قال ابن يعيش إنّ الجيد الأكثر هو عدم الإضافة، يقول: "فإن قلت: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، فأجريته وصفاً له فهو الجيد الأكثر"^٣.

وقد ردّ الرضي ما قاله البصريون، يقول: "وليس بشيء؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له"^٤.

وكان الرضي الاسترأبادي وابن الطراوة قد اختارا مذهب الكوفيين، يقول الرضي: "والإنصاف أنّ مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة "لنسخ الرجاء منهم شققات وجلهم" وقوله "ورخاء الدعة، وسكائك الهواء"^٥.

ويقول ابن الطراوة: "ونذكر إضافة الاسم إلى الصفة، ووجه ما جاء في القرآن إلى غير وجهه، حتى أداه سوء النظر إلى قوله : دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله: الساعة، القيامة فلا تأقبت لها، وإن أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية ولا آخر لها، إلا بانتها المخلوقات، وطى السموات، وقد بينت هذا الفصل في المقدمات، وهو إضافة التخصيص، ومنه: "بسم الله"، "مكر السيئ"^٦، وقوله صلى الله عليه وسلم: يا نساء المؤمنات" ومنه قول الشاعر:

إِذَا خَاطَ عَيْنِيهِ كَرَى النُّومِ لَمْ يَزَلْ

- ١ شرح الرضي ٢: ٢٤٤.
- ٢ شرح المفصل ٣: ١١.
- ٣ شرح المفصل ٣: ١١.
- ٤ شرح الرضي ٢: ٢٤٤.
- ٥ شرح الرضي ٢: ٢٤٥.
- ٦ فاطر آية ٤٣.

و ﴿حب الصيد﴾^١، و ﴿حب الوريد﴾^٢، و ﴿حق اليقين﴾^٣، ونحوه ممّا لا يحصى ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين، فشبهها بما اختلف لفظه ومعناه^٤.

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكوفيون واختاره الرضي وابن الطراوة هو الراجح، إذ إنّ اللغة تجيز هذا الاستعمال، فقد نطق العربي في عصور السليقة اللغوية على فطرته التي نشأ عليها، فأجاز هذا الاستعمال جوازاً مطلقاً، سواء اختلف المعنى أم لم يختلف، وقد ورد في القرآن الكريم وأشعار العرب ما يؤيد ذلك، وكان غرضه، فيما يبدو، هو التخفيف كما يقول الرضي : "وليس بشيء؛ لأنّ ذلك إنّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له"^٥.

١ ق آية ٩.

٢ ق آية ١٦.

٣ الواقعة آية ٩٥.

٤ رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ابن الطراوة، ت: الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٦٤١ هـ، ٩٤.

٥ شرح الرضي ٢: ٢٤٤.

الفصل بين المتضايفين*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الفصل بين المتضايفين، يقول الجرجاني: "... ويروى: طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسل^١ بجر زاد، فساعات الكرى على هذه الرواية في موضع نصب، وفي مقدرة معها، حتّى كأنّه قال: طبّاخ في ساعات الكرى زاد الكسل، وفصل ما بين المضاف والمضاف إليه بالظرف كقول الآخر:

كأنّ أصوات من إِيْغَالِهِنَّ بنا^٢ أوْخِرِ الميسِ أصواتُ الفراريج^٣

أراد كأنّ أصوات أوْخِرِ الميس، ففصل بينهما بقوله من إِيْغَالِهِنَّ بنا، ولا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر على قبح^٣.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذكر أبو البركات الأنباري أنّ البصريين والكوفيين قد اختلفوا في جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، فأجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"^٤.

* انظر: الكتاب ١: ١٧٦، معاني الفراء ١: ٣٥٨، ٢: ٨١، المقتضب ٤: ٣٧٦، الأصول ٢: ٢٢٦، المقتصد ١: ٦٥١، الإنصاف ٢: ٤٢٧، م ٦٠، الحجة لابن خالويه ١٥١، الكشف ٢: ٧٠، المحرر الوجيز ٦: ١٥٨، مشكل مكّي ١: ٢٧٢، التبيان ١: ٥٤١، شرح المفصل ٣: ١٩، شرح التسهيل ٣: ٢٧٣، الارتشاف ٢: ٥٣٣، البحر المحيط ٤: ٢٣١، الهمع ٤: ٢٩٤.

^١ البيت بكماله: رَبِّ ابْنِ عَمِّ لَسْلِمِي مَشْمَعْلُ طبّاخ ساعاتِ الكرى زادِ الكسلُ

انظر: ديوان الشماخ ١٠٩، والكتاب ١: ١٧٧.

^٢ انظر: ديوان ذي الرمة ٧٦، والكتاب ١: ١٧٩، ٢: ١٦٦، ٢٨٠.

^٣ المقتصد ١: ٦٥١.

^٤ الإنصاف ٢: ٤٢٧، م ٦٠.

وقد استدللَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه باستعمال العرب لهذا الأسلوب، يقول الشاعر:

فَزَجَّجَتْهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^١

ويقول الآخر:

يَطْفَنَ بِحُوزِيَّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بواديهِ من قَرَعِ القَسِيِّ الكَنَائِنِ^٢

ويقول الآخر:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا^٣

والتقدير في البيت الأول: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بِالْقُلُوصِ، وهو مفعول به، وكذلك الأمر في البيت الثاني، أما البيت الثالث فإنَّ التقدير فيه: شَفَّتْ غَلَائِلَ صُدُورَهَا عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بِالْفَاعِلِ.

وممَّا استدللَّ به الكوفيون أيضاً قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^٤ بنصب (أَوْلَادَهُمْ) ورفع (قَتَلَ) وجر (شُرَكَائِهِمْ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بِالْمَفْعُولِ به، والتقدير: قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الفراء، وهو من مؤسسي مدرسة الكوفة، قد ذهب إلى غير هذا المذهب، فقد ردَّ قراءة ابن عامر، وهذا يشير إلى منعه الفصل بين المتضايقين، يقول: "وليس قول من قال ﴿مُخْلَفٌ وَعَدَهُ رَسَلُهُ﴾^٥ ولا ﴿زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ بشيء. وقد فسر ذلك، ونحوه أهل المدينة ينشدون قوله:

^١ انظر: معاني القرآن ١: ٣٥٨.

^٢ انظر: ديوان الطرماح بن حكيم، ت: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ص ٢٦٩، وانظر أيضاً الخصائص ٢: ٤٠٦.

^٣ انظر: الإنصاف ٢: ٤٢٨، م ٦٠.

^٤ الأنعام آية ١٣٧، وانظر القراءة في السبعة لابن مجاهد ٢٧٠.

^٥ إبراهيم آية ٤٧، وانظر البحر المحيط، ت: عادل عبد الموجود ٥: ٤٢٧.

فَزَجَّتْهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

قال الفراء: باطل، والصواب:

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ^١

فالفراء في هذه المسألة مع البصريين، بدليل رده القراءة، وشكه في رواية البيت الذي يستدل به الكوفيون.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك ما يلي:

أولاً: إن المضاف إليه ينتزل من المضاف منزلة التتوين؛ فلذلك لا يجوز الفصل بينهما، يقول الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما"^٢.

ويقول أبو حيان: "والمضاف إليه ينتزل من المضاف منزلة التتوين، وهو من تمامه، فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما"^٣.

ثانياً: إنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر، نحو قول عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَ مَا اسْتَعْبَرْتُ لَلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا

وقول أبي حية النميري:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ^٤

١ معاني الفراء ٢: ٨١.

٢ الإنصاف ٢: ٤٣١، م ٦٠.

٣ الارتشاف ٢: ٥٣٣.

٤ انظر: ديوان عمرو بن قميئة، ت: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد

المخطوطات العربية ١٣٨٥هـ ص ١٨٢، والكتاب ١: ١٧٨، ١٩٤.

٥ انظر: الكتاب ١: ١٧٩.

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، يقول الأنباري: "الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"^١.

وقد تأول البصريون ما استدللَّ به الكوفيون، فقالوا في الأبيات التي استدلوا بها إنها مجهولة القائل، والبيت الذي لا يعرف قائله لا يعتد به، يقول الأنباري: "أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"^٢.

أما قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^٣ فقد اختلفت نظرتهم إليها على النحو التالي:

أولاً: ذهب بعض النحويين إلى قبول هذه القراءة؛ لأنها قراءة سبعة متواترة، لكنهم أولوها على أن هناك مضافاً محذوفاً، وممن أخذ بهذا الرأي أبو يعقوب السكاكي، يقول: "ونحو قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد، محمول على حذف المضاف إليه من الأول، ونحو قراءة من قرأ: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ و ﴿مَخْلَفَ وَعْدِهِ رَسْلَهُ﴾؛ لاستنادها إلى النقّات، ...، وما ذكرت، وإن كان فيه نوع من البعد، فتخطئة النقّات والفصحاء أبعد"^٤.

١ الإنصاف ٢: ٤٣٥، م ٦٠.

٢ السابق ٢: ٤٣٥، م ٦٠.

٣ الأنعام آية ١٣٧.

٤ البيت بكماله: يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرُ به بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

انظر: الكتاب ١: ١٨٠، وانظر: ديوان الفرزدق، مفردات الأبيات ٢٠٠.

٥ إبراهيم آية ٤٧.

٦ مفتاح العلوم: السكاكي، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية

١٤٠٧هـ - ١٣٠.

ثانياً: ذهب أكثر النحويين البصريين إلى ردّ هذه القراءة والطعن فيها وفي قارئها؛ لأنّ الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيحٌ في الشعر، فكيف به في القرآن الكريم، يقول أبو علي الفارسي في الطعن في هذه القراءة: "هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى؛ لأنّهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنّما جاز في الشعر"^١.

وكان ابن خالويه قد تعرض لهذه القراءة في كتابه "الحجة"، فخرجها على أنّها على الفصل بين المتضايقين، لكنّه وصفها بالقبح، ولم يكتفِ بذلك؛ بل ادّعى أنّ القارئ وهم؛ لأنّه رأى "شركائهم" مكتوبةً بالياء في مصاحف الشام، يقول: "والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنّه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى شركائهم، فخفضهم، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيحٌ في القرآن، وإنّما يجوز في الشعر، كقول ذي الرّمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنَّ بَنَّا أَوَّارِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

وإنّما حمل القارئ بهذا عليه: أنّه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء، فاتبع الخط"^٢.

وهذا قول غريب من ابن خالويه؛ لأنّه ألّف كتابه "الحجة"؛ ليحتج للقراءات بمذاهب العرب في كلامهم، لا ليطنع فيها، ويصفها بالقبح.

أمّا النّحاس فقد وصف هذه القراءة بأنّها لحنٌ، يقول: "فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنّما أجاز النحويون

^١ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ٣: ٤١٢.

^٢ الحجة لابن خالويه ١٥١.

التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن^١.

أما مكي بن أبي طالب فقد ضعف هذه القراءة، ووصفها بالبعد، يقول: "هذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظرف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فأجازته في القرآن أبعد^٢، ويقول: "ومن قرأ هذه القراءة بنصب الأولاد، وخفض الشركاء، فهي قراءة بعيدة"^٣.

أما الزمخشري، فقد عاب هذه القراءة، وقال إنها لا تليق بإعجاز القرآن وحسن نظمه وجزالته، يقول: "وأما قراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردوداً، كما سمج ورد:

زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء^٥.

وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية، يقول: "وقرأ ابن عامر "وكذلك زَيْن" بضم الزاي، "قتل" بالرفع، "أولادهم" بنصب الدال، "شركائهم" بخفض الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل، وهو

^١ إعراب القرآن: النحاس، ت: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ٢: ٩٨.

^٢ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١: ٤٥٤.

^٣ مشكل إعراب القرآن ١: ٢٧٢.

^٤ الأنعام ١٣٧.

^٥ الكشف ٢: ٧٠.

الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٌّ يقاربُ أو يزيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام^١.

وقد ذكر الأنباري أن هذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع، يقول: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع"^٢.

أما أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي فقد كان قاسياً على ابن عامر، حيث قال إن قراءته هذه لا تجوز؛ لأنها مخالفة للإجماع، فهي زلة من ابن عامر، يقول القرطبي: "وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، ورد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم، أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب"^٣.

لكن ما قاله هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إن هؤلاء النحاة قد طعنوا في قراءة سبعية متواترة، يتصل سندها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ورد ذلك في كتب القراءات المعتمدة.

ثانياً: إن هؤلاء النحاة قد نسبوا إلى ابن عامر الغلط والسهو والزلل؛ لأنه رأى "شركائهم" مكتوباً بالياء في مصاحف الشام، ومن المعلوم أن ابن عامر أحد القراء السبعة الموثوق بهم الذين أخذوا القراءة عن الصحابة الذين أخذوها بدورهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو متبع للقراءة لا مبتدع لها، يقول عنه ابن الجزري: "ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين

١ المحرر الوجيز ٦: ١٥٨.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١: ٣٤٣.

٣ الجامع لأحكام القرآن ٧: ٦١.

أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى، إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك، مع أن قائلها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب...

وقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمئة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمئة^١.

وفي رفض قراءته خطورة كبيرة على الأخذ بها في مواضع أخرى من القرآن الكريم، فهو ثقة يروي بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعل العلماء يقصدون برفض قراءته رفض الأخذ باللهجة التي جاءت هذه القراءة عليها، وهو أمر مردود أيضاً.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن ابن مالك قد ذهب إلى جواز الفصل بين المتضايقين في السعة إذا كان الفاصل معمولاً للمضاف نحو قول الشاعر:

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ^٢

وقول الآخر:

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعَ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ

فـ"يوماً" و"القسي" معمولان للمضاف (ناحت - قرع)

^١ النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي ٢: ٢٦٤.

^٢ انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٣.

يقول ابن مالك: "من أمثلة فصل المضاف بالظرف قول الشاعر:
 فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدَحْتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ
 ومن أمثلة فصله بالجار والمجرور قول الآخر:
 لَأَنْتَ مَعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا^١

فتقدير الأول: كناحت صخرة يوماً، وتقدير الثاني: لانت معتاد مصابرة في الهيجا، فهذا النوع من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار^٢، ويقول أيضاً: "وتقدم أيضاً أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"^٣، ويقول بعض العرب: "ترك يوماً نفسك وهواها، سعي لها في رداها"، وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^٤."٥.

واضح أن ابن مالك قد تجاوز بهذه المسألة إلى النثر، مع أن الخلاف، كما ذكر الأنباري، محصور في الضرورة الشعرية^٦.

ومن الجدير بالذكر أن أبا حيان قد ذكر أن الكوفيين قد أجازوا الفصل بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي النثر، يقول: "وفي النهاية أجاز الكوفيون

١ شرح التسهيل ٣: ٢٧٣.

٢ شرح التسهيل ٣: ٢٧٧.

٣ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، كتاب التفسير ٥: ١٩٧.

٤ الأنعام آية ١٣٧.

٥ شرح التسهيل ٣: ٢٧٧.

٦ من الجدير بالذكر أن أبا حيان وابن هشام وخالد الأزهرى قد تابعوا ابن مالك في بعض مما ذهب إليه في جوازه في السعة، انظر: أوضح المسالك ٣: ١٧٧، الارتشاف ٢: ٥٣٣.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر^١.

ومما يقوي ما قاله أبو حيان أن الكوفيين استدلوا بقراءة ابن عامر؛ لذلك رد أبو البركات الأنباري هذا الاستدلال بأن الخلاف في ضرورة الشعر لا في السعة، يقول: "وأما قراءة من قرأ من القراء ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها في حالة الاضطرار^٢.

ويبدو أن ما ذكره أبو حيان هو الصحيح، وإلا ما استدل الكوفيون بالقراءة.

والذي يراه الباحث أن بين المضاف والمضاف إليه تلازماً شديداً، فالمضاف إليه جزء من المضاف، أتى به المتكلم العربي للتعريف أو التخصيص، والفصل بينهما يفوت هذا الغرض، إذ قد يلتبس الأمر على السامع، فلا يستطيع الربط بينهما؛ لذا فإن أكثر العرب لا تكاد تفصل بينهما.

ولعل من المعلوم أن اللغة أداة للتعبير والاتصال بين الأشخاص، والفصل بين المتضايفين يفوت هذه الدلالة، كما في هذه الأبيات:

تمر على ما تستمر، وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رؤومها قلم^٣

أما عن الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، كما في قراءة ابن عامر، فيبدو أنها عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، جاءت هذه القراءة ممثلة لها، وهذا ما كان يريد قوله أبو حيان حينما نقل أقوال ابن جني وأبي عمرو بن العلاء وابن سيرين، يقول: "وقال أبو الفتح: "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما

١ الارتشاف ٢: ٥٣٥.

٢ الإنصاف ٢: ٤٣٦، م ٦٠.

٣ انظر: الخصائص ١: ٣٣٠، ٢: ٣٩٣.

جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها"، وقال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير"، ونحوه ما روي عن ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره، يعني الشعر في حكاية فيها طول"، وقال أبو الفتح: "فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ"^١.

أما ما قاله البصريون عن الأبيات التي استشهد بها الكوفيون، على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، فإننا نرى أنها، وإن كانت مجهولة القائل، إلا أنها تشير إلى أن هذه عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، وقد ورد ذلك في شعر أكثر من شاعر:

يقول عمرو بن كلثوم:

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ فِي الْقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دُوسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ^٢

ويقول أبو جندل الطائي:

يَفْرِكْنَ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكَنَافِجَ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقَطَنَ الْمَحَالِجَ^٣

وقول الآخر:

عَتَوْا إِذَا أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَافَةً فَسَقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ^٤

ومنه قول الطرماح:

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يَرَعْ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقَسِيِّ الْكَنَائِنِ

^١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ٢٣٣.

^٢ انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٨.

^٣ انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٨.

^٤ انظر: شرح التصريح ٢: ٥٧.

أمّا عن الفصل بالظرف والجار والمجرور فإنّها، وإن كانت جائزة في ضرورة الشعر، كما أشار النحويون، إلا أنّها قليلة الاستعمال، وبخاصة في النثر، وهذه القلة لا تمكّننا من جواز القياس في الفصل بين المتضايقين.

ولعل من قال برد قراءة ابن عامر كان يقصد أنه قد قرأ بها على لهجة من لهجات العرب، وهذه اللهجة قبيحة، وليست القراءة ذاتها قبيحة، أو لعلهم أرادوا ذلك، فهو أولى من الطعن في القراءة، أو في أخلاق القارئ، خشية من امتداد الشك إلى القراءات القرآنية السبع الموثوقة.